جامعة الإسكندرية
كلية الآداب فرع دمنهور
قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية
"تاريخ حديث"

العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية
فى القرن السابع عشر

رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب
أحمد عبدالعزيز على عيسى
لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ
والآثار المصرية والإسلامية (شعبة التاريخ)

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور: صلاح أحمد هريدى على
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - فرع دمنهور
١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاختصارات

١- " " ما بين علامتى تنصيص يدل على مصطلح أو فقرة منقولة حرفياً.

٢- جـ : جزء.

٣- س : سجل.

٤- ص : صفحة.

٥- ق : قسم.

٦- م : مادة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الفهرس ٣
المقدمة ٤
الفصل الأول ٧
العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية ٧
أولاً: موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر. ٨
ثانياً: دور ولاية مصر فى بعض حروب الدولة العثمانية. ٢٤
ثالثاً: الإمدادات الحربية بين ولاية مصر والدولة العثمانية. ٣٤
الفصل الثانى ٤٣
العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية ٤٣
أولاً: التجارة: ٤٤
ثانياً: قانون الحظر والتسعير. ٥٦
ثالثاً: الاقتراض ٦٢
رابعاً: الالتزام[0]. ٦٤
خامساً: ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر. ٦٦
الفصل الثالث ٧٠
أهم مخصصات ولاية مصر للمطابخ السلطانية ٧٠
أولاً: السكر ٧٢
ثانياً: الأرز: ٧٨
ثالثاً: العدس: ٨١
رابعاً: الحمص. ٨٤
خامساً: البهار. ٨٦
سادساً: الخيار الشنبر[0]. ٨٧
سابعاً: الدار صينى. ٨٨
ثامناً: الأشربة الهمايونية. ٨٩
الفصل الرابع ٩٢
العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية ٩٢
أولاً: الزواج والطلاق. ٩٣
ثانياً: الدعاوى القضائية: ٩٦
ثالثاً: العلاقات العلمية. ٩٨
رابعاً: الأوقاف ١٠٠
خامساً: محاولات الدولة العثمانية الحد من شرب الدخان وغلق الحانات. ١٠٤
سادساً: موقف الدولة العثمانية من الأقباط بولاية مصر: ١٠٥
الخاتمة ١٠٨
الملاحق ١١٠
قائمة المصادر والمراجع ١٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى"

المقدمة

الدراسة التى أقدمها تحت عنوان "العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية فى القرن السابع عشر" ويرجع اختيار ذلك القرن لاختلافه عن القرنين السابق واللاحق؛ فالقرن السادس عشر يعتبر قرن التنظيمات العثمانية فى مصر،فلم تكتمل صورة العلاقات كما اكتملت فى القرن السابع عشر،علاوة على أن الدكتور/ صلاح أحمد هريدى تعرض لدراسة العلاقات المصرية العثمانية فى القرن السادس عشر. أما القرن الثامن عشر فنلاحظ أن الدولة العثمانية بدأت تضعف بدليل أنها بدأت تفقد أجزاء من أراضيها؛ فبدأت تضعف هيبة إدارتها فى مصر،بدليل الصراع الذى دار بين البيوتات المملوكية كان قد بلغ ذروته،فما كادت مصر تتخلص من أزمة حتى تدخل فى أخرى. وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك بالسلب على العلاقات بين مصر والدولة العثمانية. أما بالنسبة للقرن السابع عشر فنلاحظ أن الدولة العثمانية كانت ما تزال قوية،ولم تفقد أى جزء من أراضيها. وكانت قبضة إدارتها قوية على مصر. ومن ثَم لم تتأثر العلاقات بينهما رغم الأزمات السياسية والاقتصادية التى كانت تمر بها فى تلك الفترة.

توضح هذه الدراسة مدى قوة العلاقات المصرية العثمانية فى النواحى السياسية،والاقتصادية،والاجتماعية،فمن الناحية السياسية خلال هذا القرن نلاحظ أن الدولة العثمانية كانت تحرص على استقرار أحوال مصر السياسية باعتبارها من أهم ولاياتها،مما يعطى ذلك للدولة العثمانية ثقلاً ووضعاً منفرداً،كما كانت مصر تساهم بدور بارز فى مساندة الدولة العثمانية فى حروبها،فلم تتأخر ولاية مصر لحظة واحدة عن تقديم المساعدة للدولة العثمانية بكافة أشكالها،وهو ما يوضح مدى تأثير العاطفة الدينية والولاء للسلطان العثمانى،ومن المؤكد إنه لولا دور مصر - التى كان لها نصيباً كبيراً - فى ذلك لما تمكنت الدولة العثمانية من تحقيق أى انتصارات لها فى القرن السابع عشر.

أما من الناحية الاقتصادية فيظهر أن مصر كانت تتمتع بثراء واسع،وهو ما ساهم بدور كبير فى توسيع نطاق العملية التجارية مع الدولة العثمانية،فقد كانت

صادرات مصر العديدة تجد أسواقاً رائجة فى استانبول،مما ساعد على تحقيق الأرباح الكثيرة لكلا الطرفين،كما يظهر من الناحية الاقتصادية الوجود الاقتصادى الكبير للعثمانيين فى مصر. ومما يؤكد ثراءها الواسع أيضاً المخصصات الكبيرة التى كانت ترسلها مصر للمطابخ السلطانية من سكر،وأرز،وعدس،وحمص،وبهار ..... الخ.

أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فهذه الدراسة تكشف عن مدى عمقها وقوتها ويظهر من خلالها كيف كانت الدولة العثمانية حريصة على أن تظهر بالصورة الإسلامية والتى تعطيها هيمنة روحية على مصر.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة،أما الفصل الأول فيدور حول "العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية" وتحدثت فيه عن موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر،ومنها فتنة السباهية (٩٩٥ - ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ - ١٦٠٩م) وأسبابها السياسية والاقتصادية المتعلقة بالدولة العثمانية وأثر ذلك على مصر،وما قام به الجند السباهية ضد ممثلى الإدارة العثمانية فى مصر من أعمال مهينة،وما اتخذته الدولة العثمانية من إجراءات طوال تلك الفترة للقضاء على تلك الفتنة،إلى أن تم ذلك على يد محمد باشا قول قران (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧ - ١٦١١م) والذى كان مكلفاً من قبل الدولة العثمانية بالقضاء على تلك الفتنة. كما تم التعرض لحادثة مقتل قيطاس بك (١٠٤٠هـ/ ١٦٣١م) على يد موسى باشا (جماد آخر - ذى الحجة ١٠٤٠ هـ/ يناير - يوليو ١٦٣١م) والتى أدت إلى خلعه على يد البكوات المماليك وتأييد الدولة العثمانية لذلك،حتى تستقر الأوضاع السياسية فى مصر،وبعدها أرسلت باشا آخر مكانه.

كما تناول هذا الفصل موقف الدولة العثمانية من رضوان بك الفقارى أمير الحج وطائفته والمساعى التى بذلت لإبعاده عن مصر أو التخلص منه وفشلها،إلى أن تم تعيينه أميراً على الحج مدى الحياة بأمر من السلطان العثمانى. كما كان للدولة العثمانية موقف من العربان،فقد حاولت - قدر المستطاع - عن طريق إدارتها فى مصر تحجيم نفوذهم والقضاء على تهديداتهم للأهالى بعد شكاوى الأهالى منهم للسلطان العثمانى.

ثم تطرق الحديث فى ذلك الفصل أيضاً عن دور ولاية مصر فى بعض حروب الدولة العثمانية،وتمثل ذلك فى مساعدتها للدولة العثمانية فى القضاء على الجلالية الذين كانوا يمثلون خطراً داهماً عليها،كما ساهمت القوات المرسلة من مصر بدور كبير فى التصدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحركات الثورية التى قامت ضد الدولة العثمانية فى اليمن،فقد خصصت جزءاً كبيراً من ميزانيتها وجنودها من أجل ذلك،إلى أن خرج اليمن نهائياً عن السيادة العثمانية فى عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م). كما ساعدت مصر- الدولة العثمانية فى حروبها فى الجبهة الصفوية بسبب العراق،فقد قدمت كثيراً من أفراد الأوجاقات العسكرية لفرض السيادة العثمانية على العراق،خاصة بعد سيطرة الصفويين عليها عام (١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م). وتكلل ذلك فى عام (١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م) فى عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٣ - ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ - ١٦٤٠م) وعلى أثر ذلك عقدت معاهدة زهاب والتى رسمت الحدود بين العثمانيين والصفويين،وأعيد العراق إلى الحكم العثمانى،واستمرت الأوضاع بينهما مستقرة طوال القرن السابع عشر. كما قدمت مصر الكثير من المساعدات العسكرية والاقتصادية للدولة العثمانية من أجل فتح كريت،وقد استمر ذلك قرابة العشرين عاماً منذ عام (١٠٥٥ - ١٠٨٠هـ/ ١٦٤٥ - ١٦٦٩م) ونتيجة لذلك أصبحت كريت تابعة للدولة العثمانية.

وأخيراً يتناول هذا الفصل الإمدادات الحربية بين ولاية مصر- والدولة العثمانية،فكانت الأولى ترسل للثانية البارود،والمدافع،والبنادق،والمشاق المستخدم فى صناعة السفن،والبكسماط وهو غذاء جاف معد للجنود أثناء الحروب والحصار،فى حين أن الدولة العثمانية كانت ترسل لمصر الحديد والنحاس والأخشاب بهدف الصناعات الحربية وصناعة السفن،ومن الملاحظ أن إمدادات مصر كانت تفوق إمدادات الدولة العثمانية على اعتبار أن مصر تابعة للدولة العثمانية.

ويتناول الفصل الثانى "العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية" وتناولت فيه التجارة وهى أولى مظاهر تلك العلاقات،ومدى حرص الدولة العثمانية على ضبط وتيسير وتشجيع العملية التجارية مع مصر-حتى تتحقق الفائدة المرجوة من التجارة. وكان من ضمن السبل التى أدت إلى توسيع نطاق العملية التجارية تأسيس الشركات التجارية،والوكالات،والحوانيت،وكانت أهم السلع التى تمت فيها

عملية التبادل التجارى بين مصر والدولة العثمانية الأرز،والسكر،والبن،والبهار،وزيت الزيتون (المبارك) والزيت الحار،والكتان،والأقمشة،والثروة الحيوانية،وكانت تلك السلع تصدرها مصر للدولة العثمانية،فى حين أن الأخيرة كانت تصدر لمصر الزبيب،واللبان،والدخان،والأمشاط،والملاعق الخشبية،والملابس،والأحذية،والنحاس،ويظهر من خلال الحديث عن التجارة وجود حركة تجارية واسعة النطاق بين مصر والدولة العثمانية.

أما قانون الحظر والتسعير فيعد من المظاهر الاقتصادية المهمة والتى طبقتها الدولة العثمانية على ولاياتها ومنها مصر،فقانون الحظر كان يقضى بمنع بيع السلع للتجار الأجانب الذين كانوا يقدمون أسعاراً أعلى مما يقدمه التجار المحليون،بهدف توفير الاحتياجات الضرورية للأهالى،وحتى لا يشتد ساعد أعداء الدولة العثمانية عليها،وقد طبق هذا القانون على المواد الغذائية وبعض الخامات الصناعية. أما التسعير فهو الحد الأقصى من القيمة المقررة لأية سلعة،وقد عنيت الدولة العثمانية به بهدف توفير عوامل الرفاهية للأهالى،كما اهتمت الدولة أيضاً بتحديد أسعار العملات.

ثم تطرق الحديث إلى الاقتراض كظاهرة اقتصادية شاعت بين المصريين والعثمانيين،وكان الهدف من الاقتراض التجارة،أو شراء عقار،أو على سبيل السلف،وكثيراً ما قامت الدعاوى بين الطرفين بسبب قضايا الاقتراض،ونلاحظ من النماذج المعروضة أن المبلغ الذى كان يتم اقتراضه لا يوجد به ربا. أما بالنسبة لدور العثمانيين فى مجال الالتزام فى مصر فنجد أنه كان بسيطاً،لأن اهتمامهم فى الغالب كان منصباً على التجارة ذات الربح الوفير. وأخيراً تم التعرض لضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر- من مختلف الفئات،وكان يتم تحريرها بعد خصم الديون والمصاريف،ثم ترسل إلى ورثة المتوفى باستانبول،كما كانت هناك تركات تؤول لبيت المال لمن لا وارث له،وتعطى تلك المخلفات صورة واضحة عن أوضاع العثمانيين الاقتصادية بمصر.

ويتعرض الفصل الثالث لـ" أهم مخصصات ولاية مصر للمطابخ السلطانية" فكان يتم تخصيص جزء من خزينة مصر لشراء المؤن والمواد الغذائية التى كانت تحتاجها المطابخ السلطانية،وقد اختلفت كميات نوع السلعة الواحدة المخصصة للمطابخ السلطانية من سنة لأخرى ما بين الزيادة والنقصان،وذلك حسب مطالب المطابخ السلطانية،أو لظروف مصر- الاقتصادية والطبيعية،وكانت أهم السلع المخصصة لذلك هى السكر،والأرز،والعدس،والحمص،والبهار،والخيار الشنير،والدار صينى،والأشربة الهمايونية،كما تمت الإشارة إلى قيمة نولون بعض سنوات القرن السابع عشر،وقد

اختلفت قيمة النولون تبعاً لحجم الإرسالية المخصصة للمطابخ السلطانية،وتعطى مخصصات مصر- للمطابخ السلطانية صورة واضحة عن وضع مصر الاقتصادى المتميز فى تلك لفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعالج الفصل الرابع "العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية" فتم التعرض للزواج والطلاق،فيعد الزواج من العلاقات الاجتماعية المهمة بين المصريين والعثمانيين،خاصة أن الزواج بينهما فى بداية الحكم العثمانى كان ممنوعاً،ولكن نظراً لاستقرار العثمانيين بمصر حدثت زيجات عديدة،علاوة على حالات الطلاق. ثم تطرق الحديث بعد ذلك عن الدعاوى القضائية،فكثيراً ما قامت الدعاوى بين المصريين والعثمانيين بسبب الميراث وعتق الرقاب،وأحياناً التعدى والضرب،ويظهر من خلال تلك الدعاوى الإشارة إلى أسماء بعض المحاكم الشرعية فى استانبول. ثم انتقل الحديث بعد ذلك عن العلاقات العلمية ذات الطابع الدينى - فى معظمها - وما ساهم به بعض العلماء المصريين والعثمانيين فى تدعيم تلك العلاقات.

ومن العلاقات الاجتماعية المهمة أيضاً الأوقاف،فقد أولت الدولة العثمانية عناية بالأوقاف الموجودة بمصر عن طريق تعيين النظار عليها ضماناً لاستمرارها وعدم الإخلال بنظامها،كما ساهم بعض العثمانيين الموجودين بمصر فى الأوقاف وإن كان بنسبة بسيطة. كما تم الحديث عن محاولات الدولة العثمانية للحد من شرب الدخان وغلق الحانات،فكان يتم إصدار أوامر من الديوان العالى بخصوص ذلك بناءً على أوامر سلطانية،وتوزع تلك الأوامر على ثغور مصر وأقاليمها،وذلك حفاظاً على الأمن فى مصر. وفى نهاية هذا الفصل تم التعرض لموقف الدولة العثمانية من الأقباط بولاية مصر،ومدى حرصها على توفير سبل الإعاشة والاستقرار لهم،مما يعطى صورة واضحة عن التسامح الدينى الذى أولته الدولة العثمانية للأقباط.

أما الخاتمة فتشير إلى أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة.

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أستاذى الفاضل الدكتور / صلاح أحمد هريدى،لما خصنى به من عناية ورعاية منذ مرحلة الماجستير وحتى الآن،وإلى ما شاء الله تعالى،فكلمات الشكر والعرفان بالجميل لا تفيه حقه،كما أشكر أستاذى الدكتور/ عاصم محروس عبدالمطلب على ما أسداه لى من خدمات جليلة.

ولن أنسى أن أتوجه بخالص شكرى،وتقديرى لوالدى العزيز،وأخوىَّ جمال والدكتور محمد/ لما قدماه لى من عون ومساعدة،كما أشكر زميلىَّ الأستاذ/ هيبة الله أحمد عبدالوهاب،والأستاذ/ مسعد عبدالعزيز،وأخيراً أتوجه بالشكر للسادة العاملين بدار الوثائق ودار الكتب المصرية على ما يقدمونه من خدمات لكل الباحثين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

أولاً: موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر

(١) فتنة السباهية (٩٩٥ - ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ - ١٦٠٩م).

(٢) حادثة مقتل قيطاس بك (١٠٤٠ هـ/ ١٦٣١م).

(٣) رضوان بك الفقارى وطائفته.

(٤) العربان

ثانياً: دور ولاية مصر فى بعض حروب الدولة العثمانية.

(١) القضاء على الجلالية.

(٢) اليمن.

(٣) الجبهة الصفوية.

(٤) فتح كريت.

ثالثاً: الإمدادات الحربية بين ولاية مصر والدولة العثمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

إن العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية،كانت تقوم على أساس تبعية الأولى للثانية،ومن ثم كان للدولة العثمانية موقف واضح من الأحداث السياسية فى مصر،فعند حدوث أى أزمة سياسية كانت تبذل قدر ما تستطيع لإنهاء تلك الأزمة،نظراً لوضع مصر المهم بالنسبة لها؛ كما كان لمصر دور بارز فى مساندة الدولة العثمانية فى حروبها،علاوة على توطيد النفوذ العثمانى فى بعض المناطق المفتوحة،ويدخل فى إطار العلاقات السياسية أيضاً الإمدادات الحربية المتبادلة بين ولاية مصر والدولة العثمانية.

أولاً: موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر.

فتنة السباهية[1] : (٩٩٥ - ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ - ١٦٠٩م).

بعد خضوع مصر للسيادة العثمانية عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) أصبحت أهم ولاية عثمانية فى المشرق العربى؛ فكان السلاطين العثمانيون يعتبرونها ثانى ولاية فى الدولة بعد المجر[2] لذا كانوا يختارون لها باشوات[3]ممن تقلبوا فى مناصب رئيسية

---

(١) السباهية: جند فرسان مفردها سباهى،وقد وجدت بمصر أوجاقات السباهية الثلاث وهم: الجنوللیان،والتفنكجيان،والجراكسة،وقد اختصت هذه الأوجاقات بالعمل فى الأقاليم،والمحافظة على الأمن فيها (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى،مطبعة جامعة عين شمس،القاهرة،١٩٧٨،ص٤٤٨).

(٢) ولاية المجر: أو أنكروس،لم تكن المجر آنذاك هى المجر الحالية،فقد تكونت من المجر،وبوهيميا (تشيكوسلوفاكيا) (انظر: يلماز أوزتونا،تاريخ الدولة العثمانية،المجلد الأول،ترجمة عدنان محمود سليمان،مراجعة محمود الأنصارى،منشورات مؤسسة فيصل للتمويل،تركيا،استانبول،١٩٩٨،ص٢٦٩)،وتمكن السلطان سليمان القانونى (٩٢٦ – ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ – ١٥٦٦م) من فتح المجر عام (٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م) بعد حرب استمرت قرابة عام ونصف (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى،تاريخ الدولة العثمانية وتوسعاتها وبدايات الحكم العثمانى فى بعض الولايات العربية (٦٩٦ – ١٠٥٥هـ/ ١٢٩٦ – ١٦٤٥م) من خلال مخطوط "تصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان"،جـ٢،تحقيق محمد عمر عبدالعزيز عمر،رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب،قسم التاريخ،عام ٢٠٠١،ص٤٧٥). وقد استمرت الأوضاع مستقرة فى ولاية المجر حتى بداية النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ فحدثت بها بعض الاضطرابات وكان لمصر دور واضح فى إخمادها بفضل ما كانت ترسله من تجاريد عسكرية،ففى سنة (١٠٧١هـ/ ١٦٥٩م) استعاد الصدر العظم أحمد باشا كوبريللى نفوذ الدولة العثمانية على ولاية المجر،وقد أرسلت= =الدولة العثمانية إلى الباشا فى ولاية مصر للاحتفال بذلك (انظر: إبراهيم بن أبى الصوالحى العوفى الحنبلى،تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق،تحقيق،عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية،القاهرة،١٩٨٦،ص٧٨،٧٩) وفى عام (١٠٩٢هـ/ ١٦٨٠م) بعث السلطان العثمانى إلى نائبه فى مصر خطاً شريفاً مضمونه تجريدة قوامها ثلاثة آلاف من العسكر للسفر إلى المجر لإعادة النفوذ العثمانى بها،وقد غادرت هذه التجريدة مصر،واشتركت مع القوات العثمانية فى الهجوم على فيينا سنة (١٠٩٣هـ/ ١٦٨١م) وفى سنة (١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م) أرسلت مصر ثلاثة آلاف جندى للسفر إلى المجر،وذلك للالتحاق بالجيش العثمانى الذى خاض معركة موهاكس فى (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م) (انظر: عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر،القاهرة،١٩٩٦،ص١٧٥) وقد أنهت معاهدة كارلوفيتز (١٦٩٩م) بين الدولة العثمانية والنمسا سيادة الأولى على المجر (انظر: عمر عبدالعزيز عمر،تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ – ١٩٢٢،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٢،ص١٢٠)

(٣) باشا: قيل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه) بمعنى سلطان أو ملك،وقيل إنها من (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس،وهذا اللقب كان يطلق فى مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية،وعلى أعيان المدنيين،ووكلاء الوزارات،ومحافظى الأقاليم وكبار التجار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى حكم الأقاليم،أو فى البلاط العثمانى،وتكمن أهمية ولاية مصر فى جانبين الأول: ما تتميز به من موقع جغرافى يتوسط الولايات العربية فى كل من المشرق والمغرب،مما جعل مصر ملتقى رئيسياً لقوافل الحج الوافدة من بلاد المغرب وشمال أفريقيا ووسطها،فى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية تولى فيه اهتماماً كبيراً بقوافل الحج وتيسر مرورها إلى الحجاز؛ تأكيداً لزعامتها الدينية،أما الجانب الثانى: فهو اعتماد الدولة العثمانية على ولاية مصر فى تطبيق سياستها فى البحر الأحمر والحجاز،لاسيما وأن كثيراً من الأوقاف المصرية كانت مخصصة للحرمين الشريفين،كما كانت الدولة العثمانية تتخذ من قافلة الحج وسيلة لتنفيذ سياستها فى الحجاز[٤].

لذا كانت الدولة العثمانية حريصة على أن تظل الأوضاع السياسية فى ولاية مصر مستقرة بقدر الإمكان. ولكن كانت هناك بعض الأحداث التى هددت حالة الاستقرار بها،كانت أولها فتنة السباهية.

كان من أثر الحروب العثمانية الصفوية التى اشتعلت فى عام (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م)[٥] واستمرت سنوات طويلة،والحروب العثمانية النمساوية التى دارت ما بين (١٠٠٢ - ١٠١٥هـ/ ١٥٩٣ - ١٦٠٦م)[٦] أن أفلست الخزانة العثمانية،فاضطرت الدولة أن

وملاك الأراضى،وألغى هذا اللقب سنة ١٩٥٢ (انظر: أحمد السعيد سليمان،تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل،دار المعارف،القاهرة،١٩٧٨،ص٣٦).

(٤) سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧ – ١٨٨٢) دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٧٠،ص٦،٥.

(٥) فى عام (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م) نتيجة لحدوث اضطرابات فى بلاد فارس بعد وفاة طهماسب،أرسل العثمانيون حملة عسكرية تمكنت من قطع مفازات شاسعة فى بلاد القوقاز،وفتحت مدينة تفليس،وكرجستان (الكرجك)،ودخل العثمانيون بعدها تبريز عام (٩٣٣هـ/ ١٥٨٥م) وتمكنت الجيوش العثمانية من السيطرة على أذربيجان،والكرج،وشيروان،ولوزستان،فلما تولى الشاه عباس الكبير (٩٩٥ – ١٠٣٧هـ/ ١٥٨٦ – ١٦٢٧م) حكم فارس سعى لإقامة صلح مع العثمانيين،وتم ذلك بموجب معاهدة استانبول عام (٩٩٩هـ/ ١٥٩٠م) تنازل بمقتضى تلك المعاهدة عن تلك الأماكن التى أصبحت بيد العثمانيين،كما تعهد بعدم سب الخلفاء الراشدين (أبى بكر،وعمر،وعثمان) فى أرض مملكته (انظر: على محمد محمد الصلابى،عوامل نهوض وسقوط الدولة العثمانية وحرب محمد على على الجزيرة العربية،الإمارات،٢٠٠١،ص٣٥٤؛ يليماز أوزتونا،المرجع السابق،ص٤١٩ – ٤٢٢؛ محمد عبداللطيف هريدى،الحروب العثمانية الفارسية وأثرها فى انحسار المد الاسلامى عن أوروبا،دار الصحوة،القاهرة،١٩٨٧،ص٧١،٧٠).

(٦) قام الانكشاريون بتمرد وعصيان فى بعض الولايات العثمانية،بعد توقف الحروب مع الصفويين،وكان السلطان مراد الثالث (٩٨٢ – ١٠٠٤هـ/ ١٥٧٤ – ١٥٩٥م) قد كلفهم بحرب المجر غير أنهم هزموا أمام النمسا التى ساندت المجر،وتم احتلال عدة قلاع حصينة،غير أن سنان باشا الصدر العظم استردها،كما أعلن أمراء الإفلاق والبغدان (رومانيا) وترانسلفانيا التمرد،وانضموا إلى النمسا فى حروبها مع العثمانيين،فسار إليهم سنان باشا عام (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م) غير أنه لم يحرز النصر،وخسر عدة مدن،ولما تولى السلطان أحمد الأول (١٠١٢ – ١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣ – ١٦١٧م) عين أحمد لالا باشا صدراً أعظم؛ فاهتم بتقوية الجيوش العثمانية،وحاصر قلعة استراجون وفتحها،كما حارب إمارات الإفلاق والبغدان،والأردل،ولما مات لالا باشا خلفه قبوجى مراد باشا،وتمكنت الجيوش العثمانية فى عهده من هزيمة النمسا،واسترداد القلاع الحصينة فى مدن يانق واستراجون،ونجم عن ذلك قبول النمسا الصلح،ودفع جزية للدولة العثمانية (انظر: على محمد الصلابى،المرجع السابق،ص٣٥٤ – ٣٥٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفرض ضرائب جديدة على الرعايا من ناحية،وتقلل من سعر العملة بتخفيض مقدار الفضة الموجود فيها من ناحية أخرى،فلما شاءت أن تسدد للجنود رواتبهم بهذه العملات المنخفضة القيمة اشتعلت نار الفتنة بينهم[٧].

(٧) محمد إيشيرلى: نظم الدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الأول،إشراف وتقديم،أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩،ص٢٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد انعكست تلك الأوضاع على ولايات الدولة العثمانية ومنها مصر؛ فقد انخفضت القيمة الشرائية للنقد العثمانى وهبطت بالتالى قيمة مرتبات العسكر،وفى سنة (٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م) خفضت قيمة البارة الفضية[٨] بمقدار النصف ولم يصاحب ذلك زيادة فى رواتب الجند وغيرهم من الموظفين؛ فقلت قيمتها؛ فارتفعت تكاليف المعيشة،وكانت السباهية باعتبارهم أقل الأوجاقات راتباً أشد تأثراً بهذا الوضع[٩] فما كان منهم إلا أن قاموا بفرض الطلبة[١٠]،وغالوا فى تحصيلها مما أثر بالسلب على الأوضاع فى البلاد[١١].

فكان أول تمرد لهم فى عهد أويس باشا (٩٩٤ - ٩٩٩هـ/ ١٥٨٥ - ١٥٩٥م) نتيجة لتخفيض علوفات[١٢] الجند،فما كان من العصاة إلا أن قاموا بقتل العديد من أتباع الباشا،حتى أنهم خطفوا ابنه كرهينة لديهم لإرغامه على تنفيذ مطالبهم،فقام أويس باشا بإرسال بيورلدى[١٣] لتنفيذ جميع ما يريدونه،ورغم ذلك ازدادوا عناداً وطغياناً[١٤] فلما وصلت هذه الأخبار إلى السلطان عين أحمد باشا الحافظ والياً على مصر (٩٩٩ - ١٠٠٣هـ/ ١٥٩١ - ١٥٩٥م)[١٥].

وقد صدرت الأوامر السلطانية لأحمد باشا بالقضاء على عوامل الفساد فى البلاد عن طريق عزل موظفى الدولة الذين ثبت انحرافهم؛ فقام بقتل عدد كبير منهم،ورغم ذلك لم يتمكن من إنجاز مهمته[١٦].

---

(٨) البارة الفضية أو النصف فضة: نقد عثمانى،وقد ضرب أولاً من الفضة بقيمة قدرها أربع أقجات "أخشا" وسرعان ما اختلف مركز "الأخشا" باعتبارها الوحدة النقدية التركية الصغرى،حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحة أى (١١، ١جرام) ثم انخفض وزنها فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى،وقل ما فيها من فضة،وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب فى استانبول ومصر على السواء،وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العملية التجارية فى مصر (انظر: عبدالرحمن فهمى،النقود المتداولة أيام الجبرتى،بحث منشور ضمن كتاب "بحوث ودراسات عن عبدالرحمن الجبرتى"،بإشراف،أحمد عزت عبدالكريم،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٧٦،ص٥٧٣).

(٩) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر،ص٢٣٥.

(١٠) الطلبة: ضريبة غير قانونية فرضها الجند السباهية على الفلاحين فى الأقاليم (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٤٥٠).

(١١) محمد البرلسى السعدى: بلوغ الأرب برفع الطلب،تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،المجلة المصرية للدراسات التاريخية،المجلد الرابع والعشرون،القاهرة،١٩٧٧،ص٢٨٧،٢٨٦.

(١٢) علوفة: هى من المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان،والراتب (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٥٢).

(١٣) بيورلدى: فعل ماضى مبنى للمجهول من المصدر التركى بيورمق بمعنى أن يأمر،ومعنى كلمة بيورلدى هو (أمر بـ .....) وتحولت هذه الصيغة الفعلية إلى الاسمية،وصارت علماً على الأمر المكتوب بالرسم الهمايونى الصادر من الصدر الأعظم،أو من أحد الولاة،وقد كان هذه الاصطلاح يطلق فى مصر حتى سنة (١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م) على براءات التعيين حتى الدرجة الثانية،وعلى الشهادة التى يحصل عليها المتخرجون من الأزهر (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص٤٩،٥٠).

(١٤) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية،وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية،تحقيق ليلى الصباغ،دمشق،١٩٩٥،ص٢٤٤،٢٤٣.

(١٥) أحمد شلبى بن عبدالغنى الحنفى المصرى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات،تحقيق،عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،مكتبة الخانجى،القاهرة،١٩٧٨،ص١٢٣.

(١٦) سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر،دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٩٧،ص١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما رأت استانبول عجز الولاة السابقين فى القضاء على فتنة السباهية،قامت بتعيين محمد باشا الشريف دفتردار[١٧] الروميلى والياً على مصر لإصلاح أحوالها؛ فاتبع مبدأ الشدة فى القضاء على المتمردين،كما قام بتخفيض الجماعات العسكرية وعلوفاتهم،ولكن المتمردين لم يرضهم ذلك فقاموا بفتن فى البلاد،حتى أنهم حاولوا قتل الباشا نفسه[١٨].

ونتيجة لما سبق ازداد السباهية تمرداً فى عهد خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ/ ١٥٩٨ - ١٦٠١م)،فلما وصلت هذه الأخبار إلى استانبول فوضوا ولاية مصر إلى على باشا السلحدار[١٩] (١٠١٠ - ١٠١٢هـ/ ١٦٠١ - ١٦٠٤م)،وقد أظهر سطوة بالغة فى القضاء على

المتمردين،ولكن هذه السياسة لم تؤت ثمارها؛ بعد ذلك توجه على باشا إلى استانبول مرافقاً للخزينة الإرسالية[٢٠] لحمايتها من النهب[٢١].وعندما وصل على باشا السلحدار إلى استانبول تقلد منصب الصدارة العظمى[٢٢]،وحرص على إخبار السلطان أحمد الأول باضطراب الأوضاع فى

---

(١٧) دفتردار: هو صاحب الدفتر،كان بمثابة وزيراً للمالية،وكان للدولة العثمانية دفترداراً واحداً فلما اتسعت البلاد بالفتوح،أصبحت الحاجة ماسة لأكثر من دفتردار،وكان أكبر الدفتردارات هو دفتردار الروميلى،ولذلك كان يلقب "بالباش دفتردار" وكان يليه دفتردار الأناضول،ثم أنشأ السلطان سليم الأول (٩١٨ – ٩٢٧هـ/ ١٥١٢ – ١٥٢٠م) دفترداريه "عرب وعجم دفتردار لغى" أى دفترداريه العرب والعجم،وكانت تشرف على الشئون المالية لشرقى الأناضول والشام،وكان مركزها فى حلب،وعندما فتح العثمانيون مصر لم يكن معهم من يستطيع إدارة مصر مالياً،ولذلك عهد العثمانيون للكتبة والموظفين الذين كانوا يعملون بالمالية قبل الفتح بإدارة الأمور المالية،فعينوا على كل إقليم متحدثاً أى رئيساً مالياً مملوكياً،وكان يرأس هؤلاء المتحدثين مسئول كبير هو ناظر الأموال،وكان أكبر معاوينه هو أمين شهر أى أمين المدينة،وهو المشرف على الأموال المالية بمدينة القاهرة،وقد تقرر هذا النظام فى القانون الصادر سنة (٩٣١هـ/ ٢٤ – ١٥٢٥م) وبقى من جملته لم يتغير حتى نهاية القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى،وإن كان العثمانيون مع إبقائهم على هذا النظام قد أحلوا عدداً من الكتبة الأتراك المرسلين من استانبول محل كبار المسئولين من المماليك عندئذ حل لقب دفتردار محل لقب ناظر الأموال (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٠٢،١٠١).

(١٨) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة فى رفع الطلبة،تحقيق،عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،المجلة المصرية للدراسات التاريخية،المجلد الثالث والعشرون،القاهرة،١٩٧٦،ص٣٢١،٣٢٠؛ محمد ابن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول،القاهرة،١٨٩٤،١٨٩٣،١٣١١،ص١٤٣.

(١٩) السلحدار: المقصود به محافظ الأسلحة .انظر: محمد على الأنسى،قاموس اللغة العثمانية المسمى "الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات" يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية،بيروت ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠،ص٢٩٩) وقد أنشئ منصب السلاحدارية فى أيام بايزيد الأول الصاعقة (٧٩٢ – ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ – ١٤٠٢م)،وكان من أهم أعمال السلحدار أن يحافظ فى داخل السراى على سيف السلطان،وبندقيته،وقوسه،ودرعه،وكان يصاحب السلطان فى رحلات الصيد والتنزه،وفى بعض الأحيان كان بعض السلاحدارية يعينون فى منصب الوزارة العظمى،وقد ألغى هذا المنصب سنة (١٢٤٧هـ/ ١٨٣٠م) وألغيت أيضاً السلاحداريات التى كان كانت فى مكاتب الوزراء ورجالات الدولة،(انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص٢٨،٢٧).

(٢٠) الخزينة الإرسالية: عرف فائض واردات مصر على مصاريفها باسم "الخزينة الإرسالية" أى المال المرسل إلى السلطان،وكانت الإرسالية وحتى أواخر القرن الثامن عشر ترسل إلى السلطان باحتفال مهيب. وقد اختص أحد البكوات الصناجق ويعرف بأمير الخزنة بمصاحبة المال المرسل للسلطان باسم الخزينة الإرسالية،وكان هذا المنصب دورياً يتولاه البكوات الصناجق بالتناوب كمنصب أمير الحج،وتصحب أمير الخزنة بعثة عسكرية مكونة من سبعة سدادرة (قادة) من الفرق السبعة فى مصر،ومجموعة من جنود تلك الفرق. (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٣٥٧ – ٣٧٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولاية مصر؛ لتزايد نفوذ العسكر السباهية،وسعيهم للسيطرة على الجهاز الإدارى،وتسلطهم على أهل الريف،وابتزاز أموالهم،فما كان من السلطان العثمانى إلا أن عين إبراهيم باشا والياً على مصر (١٤ ذى الحجة ١٠١٢هـ - ١٣ ربيع آخر ١٠١٣هـ/ ١٤مايو - ٨ سبتمبر ١٦٠٤م) وكلفه بإزالة الطلبة[٢٣].

ولما وصل إبراهيم باشا إلى مصر استقبلته العسكر،وطلبوا منه الترقى[٢٤] حسب ما جرت به العادة،فامتنع عن ذلك؛ فأخذوه منه بالقوة،فما كان منه - انتقاماً لذلك - إلا أن شرع فى قتل العسكر بأدنى سبب،فقرروا التخلص منه،وتمكنوا من ذلك بالفعل،ثم أعرضوا الأمر إلى استانبول وبعد خمسين يوماً جاء الوزير محمد باشا الكورجى[٢٥] (١٠١٣ - ١٠١٤هـ/ ١٦٠٤ - ١٦٠٥م)[٢٦].

---

(٢١) يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب،تحقيق إبراهيم يونس محمد سلطح،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب،قسم التاريخ،عام ١٩٨١،ص١٥٧.

(٢٢) الصدر الأعظم: كان الصدر الأعظم (Grandvezit) على رأس الجهاز الحاكم فى الدولة العثمانية،وهو ممثل السلطان العام فى أمور الدولة،ونتيجة لنمو الدولة العثمانية منح السلطان سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول الصدر الأعظم،وعلى هذا صار منصب الصدر الأعظم الذى لم يكن فى بادئ الأمر مستشار أول للسلطان،منصباً خطيراً وتعاظمت أهميته بمرور الوقت فجعله السلطان محمد الثانى (٨٥٥ – ٨٨٥هـ/ ١٤٥١ – ١٤٨١م) وصياً فعلياً على الدولة،ولم يكن للصدر الأعظم سلطة مباشرة على القصر العثمانى،أو على العلماء،وفيما عدا ذلك تمتع بسلطة قوية فى الإدارة المركزية وفى الولايات،وقد سلمه السلطان خاتمه لاستخدامه فى التوقيع،وكان عليه إعادته للسلطان بعد عزله من منصبه ولعل أعظم دليل على تفويض السلطان سلطات واسعة للصدر الأعظم فيما بعد هو إيجاد الباب العالى (The sublime Porte) الذى جعله= =مقراً رسمياً لوزيره الأعظم درويش باشا،وأصبح الوزراء العظام منذ ذلك الوقت يسكنون فى الباب العالى،ويصرفون فيه شئون الدولة العليا،التى كانت تصرف من قبل فى قصر السلطان،وبالتالى أطلق اسم المكان على ساكنه،ومن هناك كان القول "الباب العالى" أى الوزير الأعظم (انظر: عبدالكريم رافق،بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ – ١٧٩٨م،دمشق ١٩٦٨،ص٦٣،٦٤؛ عمر عبدالعزيز عمر،المرجع السابق،ص٥٤،٥٥). ويشترط فى الصدر العظم ألا يكون سيئ الطوية،فهو يعمل كل شئ مرضاة لوجه الله وفى سبيله،وعليه ألا يتردد فى قول الصدق للسلطان ،وعليه كذلك أن يستخدم العقلاء والواعين من الناس بأمور الدولة،ويمنحهم المناصب والمواقع اللازمة. وعليه كذلك أن يحنى الرأس لأحكام الشرع،ولا يجب أن يكون من أصحاب الطمع والجشع،ويتجنب اكتناز الثروات غير اللازمة،أو غير المشروعة،ويبذل قصار جهده لحماية السلطان من الولع المفرط بجمع الأموال والثروات،وأن يكون كريماً يسارع إلى الخيرات (انظر: أحمد يشار أوجاق،الحياة الدينية والفكرية فى الدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الثانى،إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩،ص٢٣٣).

(٢٣) عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤ – ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين،العدد (١٧٩)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٠،ص٢١٣.

(٢٤) الترقى: هو ما يدفعه الباشا ساعة قدومه من مكافآت مالية إلى كبار رجال الأوجاقات من إيراداته الخاصة أو من الخزينة نظير تقلده المنصب،وكانت تفرض على كل من يتولى أى منصب ضريبة تسمى ترقى،واختلفت قيمتها من منصب لآخر (انظر: إبراهيم يونس سلطح،المرجع السابق،ص١٥٩ هامش٥).

(٢٥) الكورجى: كلمة تركية مكونة من مقطعين: (كور) بمعنى أعمى،ضرير،غير مبال،ظالم،شرس،و(جى) للنسبة (انظر: محمد على الأتسى،المرجع السابق،ص٤٧٤) وهى بمعنى الشرس أو الظالم،نظراً لما قام به هذا الباشا من أعمال القتل فى مصر انتقاماً لمقتل إبراهيم باشا.

(٢٦) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق،ص٢٩٥،٢٩٤؛ محمد بن أبى السرور البكرى،النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية،تحقيق عبدالرازق إبراهيم عيسى،العربى للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٩٨،ص١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد وصول محمد باشا بفترة بسيطة،ورد من استانبول جاشنكير باشى[٢٧] ومعه أمر السلطان لجميع الأمراء الصناجق[٢٨]،والعسكر بمنع الطلبة والتفحص عن أصلها والبحث عن قتلة إبراهيم باشا،لذا عقد محمد باشا اجتماعاً فى قراميدان[٢٩] حضره الجاشنكير باشى،وأولوا الأمر فى البلاد،وقرأ عليهم مرسوم السلطان،وطلب الباشا من الأمراء الصناجق البحث عن قتلة إبراهيم باشا مقابل عفو السلطان عن تقصيرهم فى القضاء على الثائرين[٣٠].

وبناءً على ذلك تم إلقاء القبض على بعض من شارك فى قتل إبراهيم باشا،فأمر محمد باشا بقتلهم،ثم أخذ يتعقب المفسدين بالقتل حتى قتل منهم ما يربوا عن المائتين،ولو استمر فى حكم مصر لقضى عليهم تماماً،ولكن مدته كانت قصيرة[٣١].

ولما رأى السلطان أحمد الأول ما آلت إليه أحوال مصر قرر تعيين محمد باشا المعروف بقول قران[٣٢] والياً على مصر وأمره بالقضاء على قتلة إبراهيم باشا، والقضاء على الطلبة نهائياً وعن ذلك يقول محمد البرلسى السعدى "فلما انتشرت هذه الأخبار الموحشة،والأفعال المدهشة وطرقت سمع حضرات السلطنة الشريفة والسدة الخاقانية[٣٣] المنيفة سلطان سلاطين الزمان حضرة مولانا السلطان الملك المعظم أحمد ابن مولانا السلطان الأعظم محمد بن المرحوم مراد بن عثمان،أنعم بإيالة مصر المحمية لحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم محمد باشا،ثم أوصاه على أهالى مصر الوصية التامة بهم،ونشر العدل بينهم،والشفقة والحنو

---

(٢٧) جاشنكير باشى: هو رئيس الجاشنكيرية،وجاشنكير كلمة فارسية تتكون من مقطعين الأول (جاشنا) ومعناه الذوق،والثانى (كير) ومعناه المتعاطى،وكانت وظيفة الجاشنكير تذوق المأكول والمشروب قبل السلطان خوفاً من دس السم فيه،وكان رئيس الجاشنكيرية فى العصر العثمانى يؤتمر على حوالى خمسين من الذواقة،كما كان يشرف على جزء من المطبخ السلطانى المسمى (حلواخانة) أو بيت الحلوى،وكان الذواقة يقومون أيضاً بدور حملة الرسائل الذين كانت تعهد إليهم بعثات ثانوية (انظر: هاملتون جب،وهارولد بوون،المجتمع الاسلامى والغرب،جـ٢،ترجمة،أحمد عبدالرحيم مصطفى،مراجعة،أحمد عزت عبدالكريم،دار المعارف،القاهرة،١٩٧١،ص٢٢٦،٢٢٥).

(٢٨) الصناجق: مفردها صنجق،وهى كلمة تركية بمعنى لواء،أو علم،أو راية (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٣٠٠) وفى مصر كان لفظ صناجق يعنى إما حُكاماً فعليين على بعض الأقاليم،وإما مجرد رتبة أو وظيفة،وعلى أية حال كانت الصنجقية أسمى الرتب فى مصر العثمانية (انظر،إبراهيم يونس سلطح،المرجع السابق،ص٣١،هامش٢).

(٢٩) قراميدان: هو الميدان الممتد أسفل سور القلعة،وكان يطلق عليه أحياناً ميدان الرميلة،ومكانه الحالى منطقة المنشية وميدان صلاح الدين أسفل القلعة بقسم الخليفة (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،تحقيق مخطوط أوضح الإشارات،ص١٣٢،هامش١٧٤).

(٣٠) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق،ص١٩٨؛ محمد بن أبى السرور البكرى،النزهة الزهية،ص١٨٠،١٧٩؛ عفاف مسعد العبد: المرجع السابق،ص٢١٧.

(٣١) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية،ص٢٩٨.

(٣٢) قول قران: كلمة تركية مكونة من مقطعين (قول) بمعنى أسير،أو عبد،أو مخلوق،أو نفر،و(قران) بمعنى مهلك،أو مخرب أو قاتل (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٤٤٤،٤٣٦) وهى تعنى محطم العبيد،أى المماليك.

(٣٣) خاقان: تعنى السلطان الأعظم (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٢٣٣) وأصلها (قان قان) أو (قان القان) أو (قان القانان)،وقيل هى الرسم العربى للقب السلاطين الأتراك (قاغان) إذ كان يحمل هذا اللقب حكام الشعوب العريقة فى القدم،التى كانت تسمى نفسها تركاً منذ القرن السادس الميلادى،وقد أخذوا هذا اللقب عن أسلافهم (الأوار الأصليين) أو (الزوان زوان الصينيين)،وفى عصر ملوك المغول كان لقب (خاقان) مقصوراً على إمبراطور المغول الأعظم الذى كان يحكم فى منغوليا أو فى الصين،وقد دخل هذا اللقب الإسلام،وحمله السلاطين العثمانيون (انظر: مصطفى بركات،الألقاب والوظائف العثمانية،دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (١٥١٧ – ١٩٢٤) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٠،ص٢٠،١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليهم،ومعاملتهم بالعدل والإنصاف،ورفع الجور والاعتساف،وكان من معظم الوصية إبطال الطلبة،ورفعها لاشتداد غضبه لأجلها،وقلعها بالكلية،ومن خالف وعاند وكابر وكابد قتل أشر قتلة،واستبيح ماله بغير مهلة،وأعطاه بذلك خط همايون[٣٤]،الذى هو بالسعادة مقرون،فقضى إربه من القسطنطينية المحمية،ونزل فى السفن قاصداً ثغر الإسكندرية[٣٥].

عقد محمد باشا ديواناً[٣٦]وأبرز فيه أمراً شريفاً بالبحث عن قتلة إبراهيم باشا،وتبين له أن هذا الأمر كان بمعرفة بعض الصناجق،فرفع صنجقية ثلاثة منهم ونفاهم إلى إبريم[٣٧] ثم أبرز أمراً بإبطال الطلبة،فما كان من السباهية إلا إن عاثوا فساداً فى البلاد قتلاً ونهباً،فلما بلغ الباشا ذلك نزل إلى قراميدان،واجتمع بالأمراء وأكابر العسكر،وأهاب بالمتمردين،وبضرورة القضاء عليهم[٣٨] عن طريق الابتهال إلى العاطفة الدينية،والولاء للسلطان،ووصفه للمتمردين بأنهم خوارج[٣٩].

ولما رأى المتمردون قوة بأس محمد باشا توجهوا إلى ناحية الخانكة[٤٠]. فما كان

من الباشا إلا أن عين لهم تجريدة[٤١] مزودة بالمدافع فما كان من المتمردين إلا أن قرروا تسليم أنفسهم،فأمر الباشا بقتل ثلاثة وعشرين من زعماء السباهية،وقتل معهم من أفراد العسكر نحو الخمسين،بعد أن رفع عنهم الأمان،وصار كلما جاء له فرد منهم قتله،حتى قتل منهم ما يربو عن المائتين،وفى النهاية أمر بنفى العسكر الباقى إلى اليمن[٤٢].

---

(٣٤) خط همايون: هو الفرمان العالى السلطانى (انظر: ليلى عبداللطيف،المرجع السابق،ص٤٤٦).

(٣٥) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق،ص٢٩٨ – ٣٠٢.

(٣٦) الديوان: المقصود به الديوان العالى،وأنشئ لأول مرة بعد إعلان قانون نامه مصر سنة (٩٣١هـ/ ٢٤ – ١٥٢٥م) الذى نص فى المادة الثانية والثلاثين منه على إنشاء هذا الديوان باسم الديوان فقط،ولم يحدد اختصاصاته ولا مقره ولا عضويته،وإنما اكتفى بتحديد مواعيد عقده أربع مرات أسبوعياً،ولم يحدد الأيام التى تعقد فيها الجلسات،ونص على أن الباشا لابد وأن يرأس جلسات الديوان إذا لم يحل بينه وبين ذلك مانع شرعى،ويشار إليه باسم الديوان العالى،وكان المقر الأساسى لهذا الديوان القلعة فى قاعة الغورى،أو ديوان الغورى،وكانت عضوية الديوان عضوية وظائف وليست عضوية أشخاص،فكتخدا الباشا عضواً فى الديوان العالى بحكم منصبه،وكذلك قاضى العسكر،والدفتردار،والروزنامجى،والأمراء الصناجق،وأغاوات واختيارية الأوجاقات السبعة،وعضوية هؤلاء ثابتة لنا لابد من حضورهم جلسات الخزينة الإرسالية،وإعلان وفاء النيل،ومحاسبة الباشا،أما الجلسات التى كان يعقدها الديوان العالى لمناقشة بعض القضايا المهمة فلم= =يكن يشترط حضور كل هؤلاء،وإنما كان يحضرها أساساً قاضى القضاة ونائبه،وبعض الأشخاص الآخرين بوصفهم أطراف فى النزاع،أو شهود فى صف أحد المتقاضين (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص١٣٣ – ١٣٧).

(٣٧) إبريم: من القرى القديمة التابعة لمركز عنيبة،محافظة أسوان (انظر: محمد رمزى،القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥،ق٢،جـ٤،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٤،ص٢٣٠).

(٣٨) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية،ص٣٠٢،٣٠١؛ أحمد شلبى: المصدر السابق،ص١٣٢،١٣١.

(٣٩) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة،ص٣٤٤؛ عبدالكريم رافق: المرجع السابق،ص٢٥١،٢٥٠.

(٤٠) الخانكة: هى من البلاد القديمة،وكانت تعرف باسم خانقاة سريا قوس،ويرجع ذلك إلى أن الملك الناصر محمد بن قلاوون أنشأ فى سنة (٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م) خانقاة أى (داراً للصوفية) يقيمون فيها لعبادة الله بصحراء سرياقوس،وبنى بجوار الخانقاة مسجداً وحماماً،وعمَّر قصوراً وبيوتاً،وقد تمت هذه العمارة فى سنة (٧٢٥هـ/ ١٣٢٥م)،وأقبل الناس على البناء والسكنى حول الخانقاة،حتى صارت بلدة كبيرة تعرف بخانقاة سرياقوس لقربها منها،وظلت تابعة لسرياقوس حتى فصلت فى تاريخ (٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م) وأصبحت ناحية قائمة بذاتها يقال لها الخانقاة أو الخانقاة السرياقوسية،وهى تابعة لمركز شبين القناطر،محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ١،ص٣٣،٣٢).

(٤١) تجريدة: جمعها تجاريد،وهى حملة عسكرية تخرج لإنجاز مهام معينة تحت قيادة سردار سواء فى داخل البلاد لصد اعتداءات العربان على الأهالى أو لمحاربة أمراء المماليك،أو فى خارج مصر للمشاركة فى حروب الدولة (انظر: عراقى يوسف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك تمكن محمد باشا من القضاء على فتنة السباهية،ويرجع ذلك لقوة بأسه،وعدم تهاونه فى تنفيذ أوامر السلطان.

(٢) حادثة مقتل قيطاس بك[٤٣] (١٠٤٠هـ/ ١٦٣١).

بعد القضاء على فتنة السباهية ظلت الأوضاع السياسية فى ولاية مصر مستقرة،ولكن فى عام (١٠٤٠هـ/ ١٦٣١م) وقعت حادثة أدت إلى اضطراب الأحوال السياسية،وهى حادثة مقتل قيطاس بك.

فى شهر شعبان ١٠٤٠ هـ/ مارس ١٦٣١م،وصلت أوامر لموسى باشا من السلطان مراد الرابع بضرورة توجيه حملة عسكرية لجهة القزلباش[٤٤] فأرسل الباشا إلى قيطاس بك وعينه على رأس تلك الحملة،ووافق قيطاس بك على ذلك تنفيذاً لرغبة السلطان[٤٥].

بعد ذلك قام قيطاس بك بجمع الأموال المخصصة للحملة؛ فجمع ما يقرب من مائة كيس[٤٦] فأخذها موسى باشا كما أخذ اثنين وعشرين كيساً من مال قيطاس بك،ولكن الباشا صرف نظره عن الحملة طمعاً فى هذه الأموال،مدعياً بأن الخزينة خاوية،مما لا

محمد،الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر،دار المعارف،القاهرة،١٩٨٥،ص٤٣٩).

(٤٢) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية،ص٣٠٢ – ٣٠٥؛ =

Holt, P. M., The pattern of Egyptian history from (1517 – 1798) in political and = social Chang in modern Egypt, London, 1969, pp.82, 83.

(٤٣) بك: تعنى كبير،أو أمير،أو حاكم أو رئيس،أو آمر (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص١٥٥) وكانت البكوية هى أرفع المناصب التى يتطلع إليها أكثر المماليك طموحاً،وكان البكوات من كبار موظفى السلطان،ويقوم الباشا ممثلة فى مصر بتعيينهم فى حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة،وكان عدد البكوات فى مصر أربعة وعشرين (انظر: جلال يحيى،مصر الحديثة ١٥١٧ – ١٨٠٥،دار المعارف،الإسكندرية،١٩٨٢،ص١٦٧).

(٤٤) القزلباش: تعنى رافضى أو شيعى (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٤١٩)،وهو اسم أطلقه الترك على تسع قبائل من التركمان كانت تلبس قلانس حمراء على الرءوس وهى روملو،وشاملو،واستاجلو،وتكه لو،وذو لقادر،وأفشار،وقاجار،وورساق،وصوفية قراباغ،والكلمة عبارة عن لفظين تركيين: الأول (قزل) ومعناه أحمر اللون،والثانى (باش) ومعناه رأس،ومعنى الاصطلاح (أصحاب الرءوس الحمراء) وقد استطاع الشيخ صفى الدين الأردبيلى وأولاده من بعده بزعامتهم لجماعة الدراويش جذب الكثير من المريدين ليس فى فارس فحسب؛ بل فى الولايات التركية فى آسيا الصغرى والشام والعراق بتأثير دعايتهم القوية،وكان التصوف قد بدأ يشق طريقه إلى المجتمع الفارسى فى ذلك الوقت،وقد تحولت فرقة الدراويش التى يتزعمها الشيخ صفى الدين الأردبيلى إلى مركز مذهبى لبث الدعوة الشيعية،وكان لممارسة شيوخ الأسرة الصفوية للناحيتين الدينية والعسكرية معاً الأثر الكبير فى إبراز قدرتهم ونفوذهم،وقد مهد الشيخ صفى الدين الأردبيلى وابناه جنيد وحيدر المناخ لخليفتهم إسماعيل الصفوى الذى أعلن قيام الدولة مستفيداً من مركزه الروحى والمعنوى،ومستخدماً أفراد قبائل القزلباش الذين لا يهدفون إلى شئ سوى التضحية فى سبيل نصرة شيخهم ومرشدهم،وعليه فقد كان لهذه القبائل دور كبير فى إيجاد الكيان الصفوى (انظر: أحمد فؤاد متولى،الفتح العثمانى للشام ومصر مقدماته من واقع المصادر التركية والعربية المعاصرة له،الزهراء للإعلام العربى،القاهرة،١٩٩٥،ص٥٣،هامش١).

(٤٥) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة،نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب المصرية،تحت رقم (٣٤١٩٣) ورقة ٦٧أ؛

Combe, Etienne., L'Egypte Ottoman de la conquete Par Selim I (1517) a L'arrivee de Bonaparte (1798) en precis de L'histoire de Egypte, T. 3, Le Caire, 1933, p.32.

(٤٦) الكيس: تشير وثائق محاكم الإسكندرية،ورشيد،ودمياط،والباب العالى والمحاكم الأخرى أن القيمة النقدية للكيس تساوى (٢٥٠٠٠) نصف فضة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسمح بدفع علوفات العسكر وتجهيزهم،فاحتج قيطاس بك على ذلك،وأظهر معارضته للباشا؛ فأثار ذلك حفيظة الأخير عليه[٤٧] فقرر التخلص منه.

وفى ٩ ذى الحجة ١٠٤٠هـ/ ٦ يوليو ١٦٣١م،ذهب الصناجق إلى القلعة على عادتهم لتهنئة الباشا بوقفة عيد الأضحى،وكان من بينهم قيطاس بك،فأظهر الباشا ترحيبه به،وحينما أراد الانصراف هجم عليه أتباع الباشا وقتلوه،فما كان من الصناجق والعسكر - رداً على ذلك - إلا أن قاطعوا الباشا فى العيد[٤٨].

ثم توجه الصناجق بعد ذلك إلى منزل قاضى القضاة[٤٩] وطلبوا منه الاستفسار من الباشا عن سبب قتله قيطاس بك،فإن كان قد تم بأمر السلطان فيظهر ذلك الأمر،

وإن كان غير ذلك فيجب تسليم القتلة؛ ولكن موسى باشا رفض ذلك[٥٠].

ورداً على ذلك فى ١١ ذى الحجة ١٠٤٠هـ/ ١١ يوليو ١٦٣١م اجتمع الصناجق والعسكر فى الرميلة،وذهب أكابرهم إلى

مدرسة السلطان حسن[٥١]؛ واجتمعوا بقاضى القضاة ونقيب الأشراف[٥٢] والمفتى[٥٣] وتكلم على بك الفقارى،وطلب من العلماء مقابلة الباشا،والاستفسار عن سبب قتل قيطاس بك وتسليم القتلة،ولكن الباشا رفض ذلك محتجاً بأنه وزير السلطان،والأمور مفوضة إليه من قتل وغيره،ولا دخل لأحد فى ذلك[٥٤].

---

(٤٧) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٦٧أ؛
Holt, P. M., Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) a political history, London, 1966, p.79.

(٤٨) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٦٧أ؛ عبدالكريم رافق: المرجع الساق،ص٢٦١.

(٤٩) قاضى القضاة: كان يعرف أيضاً بشيخ الإسلام،وقاضى العسكر،وكان يتم تعيينه بواسطة قاضى الأناضول،وهو يحتل المركز الرابع بعد قضاة مكة،والمدينة،ودمشق،وكان قاضى القضاة أهم شخصية عثمانية فى مصر بعد الباشا،وكان يقرن اسمه مع اسم الباشا دائماً فى الفرمانات التى ترسل لباشا مصر بخصوص الشئون الإدارية،وكان قاضى القضاة يشرف على الهيئة القضائية بمصر كلها،علاوة على أنه كان يفصل فى القضايا التى تقدم إليه من أكبر وأهم محاكم مصر العثمانية،وهى محكمة الباب العالى،التى كانت تنظر فى القضايا المهمة،وكان أهم اختصاص إدارى لقاضى القضاة،عضويته البارزة فى جلسات الديوان العالى،ورئاسته لجلسات هذا الديوان ذات الصفة القضائية والمتعلقة برجال الإدارة،وكان أيضاً يفصل فى القضايا السياسية المهمة (انظر: محمد شفيق غربال،مصر عند مفترق الطرق = =(١٧٩٨ – ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى،بعنوان "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية" مجلة كلية الآداب،جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع،الجزء الأول،١٩٣٦،ص٢٣؛ ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٢٤٧ – ٢٥٧).

(٥٠) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٦٨أ.

(٥١) مدرسة السلطان حسن: مقرها جامع السلطان حسن تجاه قلعة الجبل كان يوجد بها لكل مذهب من المذاهب الأربعة شيخ إلى جانب الطلبة والمدرسين،وكان الصرف عليها من ريع الأوقاف الكثيرة الموقوفة على الجامع والمدرسة (انظر: على باشا مبارك،الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة،جـ٤،الطبعة الثانية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٨٥،ص٨٤،٨٣).

(٥٢) نقيب الأشراف: كان لنقيب الأشراف فى استانبول سلطة على نقباء الأشراف فى الولايات،وهو الذى يعينهم وله سلطة قضائية عليهم،وكان نقيب الأشراف يرسل من استانبول فى بداية العصر العثمانى،واستمر على ذلك حتى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى،ثم أصبح يتولاها شيخ السجادة البكرية من آل البكرى فى مصر،وكان لنقيب الأشراف مهام إدارية،فقد كان يحضر الاجتماعات الإدارية المهمة التى كانت تعقدها الإدارة فى مصر فى شكل جمعيات لحل الأزمات العامة،وكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما بلغ الأمراء ذلك،أراد على بك الفقارى مهاجمة الباشا فى القلعة،ولكن هناك من أقنعه بعزله،ولما بلغ الباشا ذلك أرسل إلى السلطان يوضح له وجهة نظره وعلى الجانب الآخر أرسل الصناجق عرضاً إلى السلطان وقع عليه العلماء والقضاة،وأرسلوه صحبة إسماعيل بك كون خاله مفتياً باستانبول،ولما وصل إسماعيل بك نزل بمنزل خاله يحيى أفندى[٥٥] وأعطاه ذلك العرض،فعرضه يحيى أفندى على السلطان مراد الرابع،فأجمع الرأى على تعيين خليل باشا والياً على مصر (١٠٤١ - ١٠٤٢هـ/ ١٦٣١ - ١٦٣٢م)[٥٦].

ويظهر موقف الدولة العثمانية من تلك الحادثة،أنها رأت من الحكمة أن ترضى الأمراء المماليك حتى تضمن بقاء الأوضاع السياسية مستقرة فى البلاد.

(٣) رضوان بك الفقارى وطائفته.

يعد رضوان بك الفقارى زعيم طائفة الفقارية ومؤسسها،تولى إمارة الحج[٥٧] من (١٠٤٠ - ١٠٦٦هـ/ ١٦٣١ - ١٦٥٦م) باستثناء فترات بسيطة،وكان له نفوذ سياسي قوى فى مصر،واتصالات واسعة فى الباب العالى،مما جعل الباشوات العثمانيين يخشون نفوذه[٥٨] لذا بذلوا محاولات عديدة للقضاء عليه،وكان للدولة العثمانية موقف من ذلك.

نقيب الأشراف يتولى منصبه مدى الحياة،ولم يكن له مرتب من الخزانة،وإنما كانت له أوقاف معينة من أراض أوقفها السلاطين؛ ليستعين بها التنقيب فى معاشه ونفقة أتباعه،كما كان يحصل على بعض الوظائف (المرتبات الخيرية) الموقوفة على الأشراف من بعض الباشوات،كما كان يحصل على هبات من الباشا تتمثل فى بعض خلع التشريف (فراوى) يمنحها له الباشا فى بعض المناسبات (انظر: محمد شفيق غربال،المرجع السابق،ص٢٥؛ ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٢٩٣،٢٩٢).

(٥٣) المفتى: عالم يعطى رأيه فى كثير من القضايا الشرعية المختلف حولها،وقد عرف نظام الإفتاء فى مصر فى العصر المملوكى،إذ كان المماليك يعينون مفتياً من كل مذهب يقيم فى دار العدل القائمة فى عاصمة كل نيابة،وفى القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى،كان كثير من المفتين فى مصر من أصل رومى أى من الأناضول،أما فى القرنين التاليين،فقد غدا المفتون فى مصر شخصيات محلية،وقد وجد فى مصر مفتون على المذاهب الأربعة،بالرغم من أن المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى فى الدولة العثمانية،وكان العلماء فى مصرهم الذين يختارون مفتيهم،ثم تعمل السلطات على الاعتراف بهم،وكان المفتى يتولى منصبه مدى الحياة (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٢٩١،٢٩٠).

(٥٤) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٦٨أ،ب؛ يوسف الملوانى،المصدر السابق،ص١٧٨.

(٥٥) أفندى: كلمة تركية بمعنى صاحب،أو ملك،أو مولى،أو سيد،أو الرجل الرقيق الحاشية الدمث الطباع،أو القارئ والكاتب بصفة عامة،والعالم،ورب القلم،وهو عنوان تعظيم: فيقال فلان باشا أفندى،أو فلان بك أفندى،ويعنى أيضاً أحد كتبة ديوان الروزنامة،وقد لقب بهذا اللقب العلماء والكتاب،وجمع بين الفريقين كونهم من أهل العلم. (انظر: إبراهيم يونس سلطح،المرجع السابق،ص١٨،هامش١).

(٥٦) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٦٩أ،نفس المؤلف،النزهة الزهية،ص٢٣٠،٢٢٩؛
Holt, P. M., Egypt, p.79.

(٥٧) أمير الحج: يعد هذا المنصب من أهم وأخطر المناصب فى مصر العثمانية ذات الطابع الروحى والسياسى،وكان يتم تعيينه بموجب أمر سلطانى،وحين وصول هذا الأمر للباشا كان الأخير يعقد جلسة فى الديوان للخلع على أمير الحج،وفيه كان يتم قراءة الأمر السلطانى على أسماع من حضر من الأغاوات والصناجق وجميع اختيارية الأوجاقات،وأمير الحج وطائفته،وبعدها يخلع الباشا خلعة،والتى هى عبارة عن لباس مزين على من عينه السلطان أميراً للحج،بعد ذلك ينزل الأخير من القلعة فى موكب مهيب (انظر: سميرة فهمى على‌عمر،إمارة الحج فى مصر العثمانية (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م)،سلسلة تاريخ المصريين العدد (٢٠١)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠١،ص١٠٤،١٠٣).

(٥٨) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى،ص٩٠،٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففى عام (١٠٤٧هـ/ ١٦٣٨م)،كلف السلطان مراد الرابع رضوان بك بقيادة حملة عسكرية للجبهة الصفوية،ولكن رضوان بك لم يكن لديه رغبة فى ذلك،فتمكن من رشوة محمد باشا زلعة السم (١٠٤٧ - ١٠٥٠هـ/ ١٦٣٧ - ١٦٤٠م) بأربعين كيساً مقابل صرف النظر عن تعيينه على رأس تلك الحملة،وتم تعيين صنجق آخر مكانه،وبمجرد خروج الحملة أرسل رضوان بك للباشا استرد منه الأربعين كيساً،فأثار ذلك حفيظة الباشا عليه،وأضمر له السوء،وتحين الفرصة المناسبة للانتقام منه،أو إبعاده عن مصر[٥٩].

وقد واتت هذه الفرصة محمد باشا عندما خلى منصب ولاية الحبش[٦٠]،فعرض الباشا على السلطان العثمانى تعيين رضوان بك والياً على الحبش،نظير أن يلتزم له بخمسمائة كيس من تركة رضوان بك؛ فاستجاب السلطان لذلك،وعين الأمير ولى بك أمير للحج،ولما بلغ ذلك رضوان بك أثناء قيادته لقافلة الحج،امتثل للأوامر السلطانية،وسلم قافلة الحج لولى بك،وبدلاً من توجهه لولاية الحبش توجه إلى استانبول فى ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م،وعلى أثر ذلك اخذ الباشا فى بيع ما يملكه رضوان بك[٦١].

ولما وصل رضوان بك إلى استانبول نقم عليه السلطان مراد الرابع،وأراد قتله،وعن ذلك يقول البكرى "فقال الملك لابد من قتله لمخالفته لى أولاً فى عدم المجئ إلى بغداد مع العساكر،والثانى عدم ذهابه إلى بلاد الحبش وإهماله الإقليم بغير حاكم" ولكن السلطان اكتفى بسجنه بعد وساطة الصدر الأعظم مصطفى باشا البستنجى وظل رضوان بك محبوساً؛ إلى أن تولى السلطان إبراهيم (١٠٥٠ - ١٠٥٨هـ/ ١٦٣٠ - ١٦٤٨م) فأطلق سراحه،وعين مصطفى باشا والياً على مصر (١٠٥٠ - ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٠ - ١٦٤٢م) وأنعم عليه بإمارة الحج،ورد إليه جميع أملاكه[٦٢].

---

(٥٩) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٧١أ.

(٦٠) ولاية الحبش: بعد أن توطدت دعائم السيادة العثمانية فى اليمن منذ منتصف القرن السادس عشر،اتجهت أنظار الدولة العثمانية إلى الساحل الشرقى الأفريقى؛ لإحكام قبضتها على مدخل البحر الأحمر،وإحباط محاولات البرتغاليين للتحالف مع حكام الحبشة،وشجعها على ذلك نشوب حرب أهلية بها لذا نصب السلطان سليمان القانونى أزدمر باشا حاكماً على مدينة سواكن (٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م)،وشعر الأخير بأهمية بسط نفوذ الدولة على الساحل الشرقى الأفريقى لمدخل البحر الأحمر،وذلك بتشجيع من السلطان العثمانى؛ فأصدر السلطان أمراً إلى باشا مصر بتجهيز ثلاثة ألاف جندى لمصاحبة أزدمر باشا إلى سواكن،وقد تمكن الأخير بمعونة هذه القوات من فتح بعض الموانئ المهمة على البحر الأحمر (سواكن ومصوع) سنة (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م)،ولم يشأ التوغل داخل البلاد،وعقد معاهدة مع ملك الحبشة لإغلاق موانئ بلاده أمام البرتغاليين،ومن ثم تحولت مدينة سواكن من مجرد نيابة صغيرة إلى ولاية كبيرة يتولى حكمها أحد الباشوات،وتعرف باسم ولاية الحبش. وقد ضمت إليها إدارة ميناء جدة،وفى بعض الأحيان كانت تفوض الدولة باشا مصر لتعيين حاكم على ولاية الحبش (انظر: جب،وبوون،المرجع السابق،جـ١،ص١٣٦؛ عراقى يوسف محمد،الوجود العثمانى فى مصر،ص١٦٤،١٦٣) وعندما كانت تضطرب أحوال ولاية الحبش كان يقع على عاتق باشوات مصر إقرار الأمن فيها،ففى عام (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م) ظهر خارجى يدعى درويش الحمامى،جمع حوله طائفة من المفسدين،وقتلوا نائب الحبش،وتولى درويش مكانه،فلما ورد ذلك الخبر لمحمد باشا أبو النور (١٠٦٣ – ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٣ – ١٦٥٦م)،عرض ذلك على السلطان،فجاء الجواب بتجهيز ألف وخمسمائة من العسكر،ويكون سردارهم أحمد بك البوشناق،ووصلت تلك الحملة إلى ولاية الحبش،= =وتمكنوا من القضاء على درويش وأتباعه،وعلى أثر ذلك عاد أحمد بك إلى مصر منتصراً،بعد أن دعم النفوذ العثمانى فى ولاية الحبش (انظر: يوسف المواني،المصدر السابق،ص١٩٨،١٩٧؛ أحمد شلبى: المصدر السابق،ص١٥٥؛ عبدالجواد صابر إسماعيل: مصر فى العصر العثمانى،القاهرة،٢٠٠١،ص١٦٣ – ١٧٣).

(٦١) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٧١ب،٧٢أ؛ أحمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج،تحقيق،ليلى عبداللطيف أحمد،مكتبة الخانجى،القاهرة،١٩٨٠،ص١٤٨،١٤٧.

(٦٢) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٧٢أ،٧٣أ،ب؛ أحمد الرشيدى: المصدر السابق،ص٢٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هناك محاولة أخرى للقضاء على رضوان بك،فى عهد محمد باشا حيدر زاده[٦٣] (١٠٥٦ - ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٦ - ١٦٤٧م)،ففى ١٠ ربيع أول ١٠٥٧هـ/ ١٦ أبريل ١٦٤٧م،اجتمع جماعة من الإنكشارية[٦٤] وأخذوا امرأة،وذهبوا بها إلى مصر القديمة (الفسطاط) غصباً،فعلم بذلك والى مصر القديمة[٦٥] وكان بينه وبينها معرفة فأرسلت تستغيث به،فحضر إليها،فوقع بينه وبين طائفة الإنكشارية خلاف،فذهبوا للوزير،وطالبوا بقتل الوالى،فأحضروا الأخير،وأقيمت عليه البينة بالديوان فأمر بقتله[٦٦].

فاستغل عدوا رضوان بك من القاسمية،وهما قانصوه بك،وماماى بك هذه الحادثة،وأقنعاً الباشا بضرورة كتابة عرض للسلطان أن مسببى الفتنة جماعة أحضرهم رضوان بك من الحجاز للخدمة عنده وعند على بك الفقارى حاكم جرجا[٦٧]،

---

(٦٣) زاده: كلمة تركية بمعنى مولود،أو ولد،أو نجل،أو ابن (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٢٧٨).

(٦٤) الإنكشارية: تركية من الكلمتين (يكى) Yeni بمعنى جديد،و (جرى) Cery بمعنى العسكر فكيجرى تعنى العسكر الجديد (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص٣١) وقد اختلفت المصادر فى كتابتها،فكتبها البعض ينكجرية،وأحياناً اليكجرية،والبعض الآخر الينشرية،وذلك لأن الكاف التركية تنطلق (نوناً) وكذلك الجيم المعطشة تنطق (ش) "Ch" بالإنجليزية ولما كانت اللغة العربية لا تعرف الكاف النونية أى التى تكتب (كافاً) وتنطق (نوناً) فقد استعاضت عنها العربية بالكاف،ولذلك تحول النطق فى العربية إلى= =الإنكشارية،أو ينكشارى،أو انكشارى،أو ينشرى،أو يكجرية،أو ينكجرية (انظر: إبراهيم يونس سلطح،المرجع السابق،ص٤٠،٤١،هامش٣) والإنكشارية جيش من المشاة شارك السلطان سليم الأول فى فتح مصر سنة (٩٢٣هـ / ١٥١٧م) وقد عرف هذا الأوجاق فى الوثائق والمراجع العربية باسم مستحفظان قلعة مصر،فكان يسند إليه مهمة حراسة ممرات القلعة وضواحى القاهرة،وكانت فرقة الإنكشارية تساهم بأكبر عدد من جنودها فى الإمدادات المطلوبة للسلطان،وكان هذا الأوجاق،أقوى الأوجاقات وأكثرها عدداً طوال فترة الحكم العثمانى فى مصر (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص١٨١ – ١٨٣).

(٦٥) الوالى: عرف فى اللغة العربية باسم الزعيم،وفى التركية بالصوباشى.وقد وجد ثلاثة من الولاة أو الزعماء فى العاصمة أهمهم زعيم مصر (القاهرة) يليه زعيم بولاق،ثم زعيم مصر القديمة،ومن الواضح أن لوالى القاهرة الزعامة على زميليه،وكان الباشا هو الذى يقوم بتعيين الوالى،ويعزله من منصبه،وقد وجد مقر الولاة الثلاثة بباب زويلة،وعرف ببيت الولاة،ومن ضمن اختصاصات الوالى أنه كان يشارك أغا الإنكشارية فى حفظ الأمن فى القاهرة،ولكنه كان أقل منه مرتبة،وكان من سلطة الزعيم معاقبة المخالفين بالغرامات أو بعقوبات أشد،ولم يكن من حقه إصدار حكم الإعدام،ولكن كان من أهم اختصاصاته تنفيذ هذا الحكم،ولعل وجود بيت الولاة،أى مقرهم بباب زويلة يفسر تنفيذ حكم الإعدام على باب زويلة فى العصر العثمانى،وقد اختص الوالى أيضاً بالإشراف على تنظيف كل القنوات فى القاهرة،ومكافحة الحرائق،والقبض على المجرمين وقطاع الطرق،والبغايا من النساء لحين صدور الأحكام فى شأنهم (انظر: محمد شفيق غربال،المرجع السابق،ص٢٢؛ ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٢٣٣، ٢٣٤).

(٦٦) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٨٤ ب.

(٦٧) جرجا: تكونت لأول مرة فى العصر العثمانى،باسم كشوفية دجرجا (جرجا) ولما تغير اسم كشوفية باسم ولاية سميت ولاية جرجا،وكانت حدودها تمتد فى سنة (١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م) من صليبة بندر أسيوط،إلى وادى حلفا،وكان يتولى إدارتها موظف كبير،يسمى متصرف،أو والى،أو حاكم جرجا،ولبعد مركز هذه الولاية عن عاصمة القطر،حيث يقيم الوالى،فكان الأخير يمنح حاكم جرجا،سلطة تكاد تكون مطلقة فى إدارة الأمور المالية والإدارية،وأعمال الضبط وغيرها من أعمال الأقاليم حتى لا تتعطل إذا انتظر تصديق الوالى عليها مع بعد المسافة بين الجهتين،وفى سنة (١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م)،قسمت ولاية جرجا إلى قسمين،وهما قسم أول،ويشمل البلاد الواقعة قبلى أسيوط من مركز أسيوط،ومركزى أبو تيج والبدارى،مراكز مديرية جرجا الحالية،وقسم ثان،ويشمل البلاد التى تدخل اليوم فى اختصاص مديرتى قنا وأسوان،وفى= =عام (١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م)،قسمت ولاية جرجا إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن سبب تأخير الخزنة إلى السلطان عدم دفع رضوان بك،وعلى بك،وأتباعهما ما عليهم،فإذا أراد السلطان استيفاء ذلك فعليه أن يولى الأمير ماماى بك إمارة الحج،ويولى الأمير قانصوه بك حكم جرجا[٦٨].

ولما بلغ رضوان بك ذلك سارع بمراسلة السلطان،وأكد له أن العرض الواصل لا أساس له،والقصد من ذلك القضاء على نفوذه،والإساءة لسمعته لدى السلطان،والأموال الناقصة عند الأمير قانصوه بك،وماماى بك وأتباعهما،وشرح له أصل موضوع الإنكشارية،وقد وصل عرض رضوان بك قبل عرض القاسمية،فاقتنع السلطان بما ذكره رضوان بك،وبذلك تدعم موقف الأخير،وعلى أثر ذلك قُتل قانصوه بك،وماماى بك[٦٩].

وازداد موقف رضوان بك وعلى بك دعماً عندما منح السلطان العثمانى الأول إمارة الحج،والثانى حكم جرجا مدى الحياة[٧٠] ونلاحظ أن السلاطين العثمانيين كانوا يحرصون على إرضاء رضوان بك نظراً لنفوذه القوى،وحتى تظل الأوضاع السياسية فى مصر مستقرة.

وفى عام (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٣م) توفى على بك الفقارى؛ فخلفه محمد بك الفقارى فى حكم جرجا،وفى عام (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٦م) توفى رضوان بك،ويعتبر ذلك بداية التصدع لطائفة الفقارية،وفرصة أمام منافسيهم القاسمية،الذين كان يتزعمهم أحمد بك البوشناق،لتحقيق ما يريدونه من فرض نفوذهم على البلاد[٧١].

وقد تولى حكم مصر محمد باشا الغازى (١٠٦٧ - ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٧ - ١٦٦٠م) فى الوقت الذى كان فيه أحمد بك البوشناق يؤدى مهمة فى استانبول،وتمكن أثناء وجوده هناك من إرضاء السلطات العثمانية،وحصل على أمر من السلطان بتعيينه حاكماً على جرجا،بدلاً من محمد بك الذى تم تعيينه والياً على الحبش،وعاد أحمد بك من استانبول وهو يحمل تلك الأوامر السلطانية[٧٢].

ولما علم محمد بك الفقارى بذلك رفض التخلى عن منصبه،فما كان من الباشا إلا أن جمع الصناجق والعلماء،وعرض عليهم الأمر من عصيان محمد بك لأوامر السلطان،فما كان من العلماء إلا أن أفتوا بمحاربته،وعلى أثر ذلك خرج الباشا فى جماد الثانى ١٠٦٩هـ/ فبراير ١٦٥٩م) بتجريدة إلى البساتين حتى يكتمل تجمع العسكر،ثم سار نحو الصعيد فى نفس الشهر[٧٣].

وحدث الاصطدام بين قوات الباشا،ومحمد بك فى الصعيد،وتم إلقاء القبض على الأخير،وقُتل،كما قُتل كثير من أتباعه[٧٤].

ونلاحظ منذ ستينات القرن السابع عشر،استقرار فى الأوضاع السياسية للدولة العثمانية،ويرجع ذلك إلى تولى أسرة كوبريللى[٧٥] منصب الصدارة العظمى ،حيث انتعشت السيادة العثمانية فى معظم ولايات الدولة العثمانية،ومن بينها مصر[٧٦].

أربع مأموريات،وهى أسيوط،وجرجا،وقنا،وإسنا،يدير كل منها مأمور،وفى عام (١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م)،جعل مأموريتى جرجا وأسيوط مديرية واحدة،باسم مديرية نصف أول قبلى،وفى سنة (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م)،صدر أمر عالى بإنشاء مديرية عموم قبلى،فدخلت مديرية جرجا مع أسيوط،وقنا،وإسنا،وقد سمى مركز جرجا فى عام (١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م) (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٤،ص١١٣،١٥).

(٦٨) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة،ورقة ٨٤ب.

(٦٩) نفسه،ورقة ٨٥أ،ب.

(٧٠) نفسه: ورقة ٨٧ب.

(٧١) عبدالكريم رافق: المرجع السابق،ص٢٧٤.

(٧٢) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى: المصدر السابق،،ص٩٤؛ عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى،ص٩٥.

(٧٣) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى: المصدر السابق،ص٩٦،٩٧؛

Holt, P. M., Egypt, p.82.

(٧٤) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى: المصدر السابق،ص١٠٣،١٠٤؛ أحمد عبدالعزيز على عيسى: الصراع بين البيوتات المملوكية فى مصر العثمانية،(٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م) رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب بدمنهور،قسم التاريخ،عام ٢٠٠١،ص٨٥،٨٦.

(٧٥) أسرة كوبريللى: (١٠٦٧ – ١٠٩٥هـ/ ١٦٥٦ – ١٦٨٣م) مؤسسها هو محمد كوبريللى الألبانى الأصل؛ الذى دخل فى الخدمة العسكرية للدولة العثمانية،ثم التحق بقوة حراسة قرية (كوبرى) فى الأناضول،ومنها اتخذ اسمه،ثم ترقى فى مناصب العاصمة والأقاليم إلى أن تولى منصب الصدارة العظمى،ومُنح تفويض كامل فى شئون الدولة،وبناءً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) العربان

كان للدولة العثمانية موقف واضح وحازم تجاه العربان،فقد حاولت قدر المستطاع تحجيم نفوذهم،والقضاء على تهديداتهم للأهالى،ويظهر ذلك بوضوح فى عام (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) عندما أرسلت لحسين باشا (١١٠٩ - ١١١١هـ/ ١٦٩٨ - ١٦٩٩م) بتجهيز حملة لمحاربة عربان أولاد وافى[٧٧]،والنجما والضعفا[٧٨]،وهوارة[٧٩].

فى عام (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) تجمع أهالى بنى سويف وشكوا لبعضهم ما يقاسونه من عربان أولاد وافى (المغاربة) والنجما والضعفا،واتفقوا على كتابة عرض للسلطان مصطفى الثانى (١١٠٧ - ١١١٥هـ/ ١٦٩٥ - ١٧٠٣م) يخبرونه بما حدث لهم،وأرسلوا به عالماً من عندهم للمفتى،وجاء فى هذا العرض "إننا يا صاحب السعادة فى ضيق من عربان المغاربة،والضعفا والنجما،يدهكون زرعنا،ويأكلون عيشنا،ويفسدون حريمنا،وكل ما نرسل نشتكى إلى الحاكم وكيلكم بمصر،يرسل لنا جردة،نكلفهم يمتنعون العرب فى

على ذلك قام بعمليات الإصلاح الداخلى،حيث قام بالقضاء على المتمردين فى العاصمة،أما من الناحية الخارجية فقد قضى على الثورات التى كانت تهدد الدولة العثمانية فى ترانسلفانيا والأناضول،واستعاد قوة الدولة البحرية،وحصن قلاع الدردنيل،كما شدد قبضة الدولة فيما وراء البحر الأسود،إلى غير ذلك من الجهود المحمودة،ولما أحس بتقدم سنه أقنع السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ – ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨ – ١٦٨٧م) فى (١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م) بأن يمنح ابنه فاضل أحمد باشا منصب الصدارة= =العظمى،وشغل هذا المنصب طيلة خمسة عشر عاماً،وواصل سياسية والده فى الحفاظ على هيبة الدولة داخلياً وخارجياً (انظر: أحمد عبدالرحيم مصطفى،فى أصول التاريخ العثمانى،دار الشروق،بيروت،١٩٨٢،ص١٥٤،١٥٣).

(٧٦) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى،ص١٠٠،٩٩؛ أحمد عبدالعزيز على عيسى: المرجع السابق،ص٩٠.

(٧٧) عربان أولاد وافى: هم عربان المغاربة،وهى قبيلة بالغة الثراء بخيولها،ومكان إقامتها الرئيسى فى تتالية وهى قرية تقع إلى شمال منفلوط،وهذه القرية هى مقر الشيخ عبدالله بن محمود بن وافى،ويمتد نفوذ هذه القبيلة حتى ضواحى الأصفر،والمير،والقوصية،وصنبو إلى شمال منفلوط (انظر: جومار،العرب والعربان فى مصر الوسطى،موسوعة وصف مصر،العرب فى ريف مصر وصحراواتها،الجزء الثانى،ترجمة زهير الشايب،مكتبة الأسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٢،ص٢١٧).

(٧٨) النجما والضعفا: مقرهم ضواحى شمال بنى سويف والبهنسا،وكانوا يرهبون البهنسا وسكانها (انظر: أميدية جوبر،حصر للقبائل العربية التى تقطن بين مصر وفلسطين،موسوعة وصف مصر،جـ٢،ص٣٩٥،٣٩٤).

(٧٩) هوارة: كانت قبائل هوارة موجودة بالمغرب قبل الفتح العربى له سنة (٨٠هـ/ ٦٩٧م) وقد استقروا بالصعيد منذ سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م) وعند دخول العثمانيين مصر أبقى السلطان سليمان على إمارة جرجا فى يد الهوارة،وكانت خلعة الولاية على إمارة جرجا تصل إلى الأمير الهوارى،طالما كان الهوارة يقومون بجمع المال،والغلال المقررة للدولة وظلت إدارة جرجا فى يد الهوارة حتى عام (٩٨٣هـ/ ١٥٧٦م) حينما صدر فرمان بإقصائهم عن إمارة جرجا،لما رأته الدولة من تقصيرهم فى جمع الخراج،وأسندت إمارة جرجا إلى أحد البكوات المماليك،ولكن الهوارة استطاعوا عن طريق علاقاتهم الطيبة بالأهالى والإدارة أن يستعيدوا مكانتهم وسيطرتهم خلال القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى عشر الميلادى،وقد وصلت لذروتها فى عهد همام بن يوسف (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى،(٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م)،المجلة التاريخية المغربية،تونس،١٩٨٢،ص٣٦،٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجبل،ويرسلوا يعملوا للجردة مصلحة يأخذوها منهم ويروحوا مصر،فتأتى العرب ثانى،وتأخذ منا أضعاف ما حطوه،وهم نوازل على الأقليمين،لم يكونوا من عربانها،وكل راع يسأل عن رعيته،ونحن عرفناكم فى دار الدنيا،خوفاً لئلا تقولوا لنا يوم السؤال بين يدى الله تعالى: ليس لى علم،الأمر أمركم - أطال الله فى عمركم ودام نصركم - والسلام" وأعطوا للشيخ محمد مصاريف سفره[٨٠].

سافر الشيخ محمد من الإسكندرية متوجهاً إلى استانبول،ولما وصلت تلك الشكوى للسلطان مصطفى الثانى،على الفور أرسل خطاً شريفاً صحبة قابيجى باشى[٨١] لحسين باشا بضرورة وضع حد لذلك جاء فيه "حال وصول الأمر الشريف تركب نفير عام،تقطع عربان المغاربة والضعفا والنجما من بلاد البهنسا[٨٢] وبنى سويف والفيوم،ولم تبق منهم أحداً،وبعد قطعهم توجه إلى إقليم درجة،تقطع هوارة قبلى،والحذر من المخالفة" فقال العسكر "سمعنا وأطعنا أمر مولانا السلطان"[٨٣].

وعقد الباشا اجتماعاً بالديوان العالى،لتنفيذ هذا الأمر وانقضى ذلك الاجتماع بإسناد حملة إلى إيواظ بك[٨٤] للقضاء على عربان المغاربة،والنجما والضعفا،على أن يتولى حكم الفيوم والبهنسا وبنى سويف مدة ثلاث سنوات[٨٥].

وبالفعل تم إعداد تلك الحملة وتجهيزها وتمكن إيواظ بعد نزال قوى من القضاء على عربان المغاربة،والنجما والضعفا،قتلاً ونهباً،وتفرقوا على آثار ذلك فى الواحات[٨٦]*.

---

(٨٠) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجيق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين وألف،تحقيق،عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية،القاهرة،١٩٨٩،ص٤١،٤٠؛ يوسف الملوانى: المصدر السابق،ص٢٥٩ – ٢٦١؛ عبدالرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ،جـ١،بولاق ١١٩٧هـ/ ١٨٧٩ – ١٨٨٠م،ص١٢٧،١٢٦.

(٨١) قابيجى باشى: كان لا يوجد فى الأصل أكثر من قابيجى باشى،أو كبير البوابين،ولكن لم يمض وقت طويل حتى ضوعف عدد من يشغلون هذا المنصب،وبمرور الوقت أنشئت أولاً أربعة من هذه المناصب،ثم عشرة،ثم ازداد العدد إلى مائة وخمسين،وكان قائدهم يسمى قابيجى باشى،أو رئيس كبار البوابين،وكان دخول هذه الفئة مقتصراً على أبناء البكوات والباشوات،وبعض الأعيان الآخرين،وكان من ضمن مهامهم تشريفاتية فى حفلات الاستقبال التى تجرى بالقصر،والبعثات ذات الأهمية الخاصة والسرية بوجه خاص مما كان يوفد إلى الولايات،وكان اثنا عشر عشر منهم يصاحبون السلطان فى ذهابه للمسجد أيام الجمعة (انظر: جب،وبون،المرجع الساق،جـ٢،ص٢٢٤).

(٨٢) البهنسا: كانت تعرف فى العصر العثمانى باسم ولاية البهنساوية،وفى عام (١١٣٣هـ/ ١٧٢١م) تم نقل مركز هذه الولاية إلى الفشن،لتوسطها بين بلاد الولاية،والبهنسا مدينة غربى النيل،تتبع حالياً مركز بنى مزار ،محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٣،ص٢١٢،٢١١،١١٦).

(٨٣) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق،ص٤١.

(٨٤) إيواظ بك: أصل اسمه عوض فحرفت بإعواج التركية إلى إيواظ،أو إيواز،فالتركية ليس بها الضاد،فأبدلت بما يسهل على الأتراك نطقها (انظر: عبدالرحمن الجبرتى،المصدر السابق،جـ١،ص١٢٦) وكان إيواظ بك من الشخصيات المهابة التى تمتعت بوضع سياسى فى مصر،وكان زعيماً لطائفة القاسمية،وقتل أثناء فتنة (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) المعروفة بفتنة أفرنج أحمد (انظر: أحمد عبدالعزير على عيسى،المرجع السابق،ص٩٦ وما بعدها).

(٨٥) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق،ص٤٢؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق،جـ١،ص١٢٧.

(٨٦) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق،ص٤٤،٤٣ * الواحات: المقصود بها هنا الواحات البحرية التابعة لمحافظة قنا،وبلادها القديمة هى: الباويطى،والفرافرة،والقصر،أما البلاد الحديثة فهى: الحارة،والزبو،وعين الخير،ومنديشة (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٤،ص٢٥٧،٢٥٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كلف الباشا عبدالرحمن بك بالقضاء على تهديد عربان هوارة قبلى،وعينه قائداً على تجريدة لتنفيذ ذلك،على أن يتولى حكم جرجا ثلاث سنوات،ونجح عبدالرحمن بك فى حملته هذه كل النجاح،بعد مساعدة الباشا له حربياً[٨٧].

ووصلت أنباء نجاح هاتين الحملتين للباشا،وللقابيجى باشى،وعلى أثر ذلك سافر الأخير إلى استانبول،وأبلغ السلطان العثمانى بنجاح المهمة التى كلف بها الإدارة العثمانية فى مصر[٨٨].

وطوال القرن السابع عشر كان للدولة العثمانية موقفها الرافض لأى أحداث سياسية تهدد حالة الاستقرار فى ولاية مصر،فكانت حريصة على اختيار باشوات ذوى كفاءة؛ لإقرار الحالة السياسية بها. ويظهر أيضاً أن العاطفة الروحية والولاء للسلطان العثمانى كانا هما المحركين الأساسيين للقضاء على أى حالة اضطراب سياسى كانت تمر بها ولاية مصر.

ثانياً: دور ولاية مصر فى بعض حروب الدولة العثمانية.

كان لولاية مصر دور بارز وواضح فى بعض حروب الدولة العثمانية،وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

١-القضاء على الجلالية[٨٩].

كان للزيادة السكانية فى القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى مشكلات خطيرة،ووجد الشبان المحرومون من الأرض ضالتهم فى الانتظام فى العمل جنوداً وحراساً فى دوائر البكوات،والباشوات والقصور،وكان للحروب التى خاضتها الدولة العثمانية مع الصفويين،وآل هابسبورج (النمسا) والأهمية المتزايدة لجنود المشاة حاملى البنادق،أن زادت أعداد جنود الإنكشارية،وغيرهم من القادرين على حمل البنادق،بينما تضاءلت الحاجة إلى السباهية ذوى الإقطاعات،كما ظهر من ناحية أخرى نوع آخر من العسكر الحامل للبنادق،كانوا يعملون فى دوائر البكوات،والباشوات ويعرفون باسم (سَكْبَان)[٩٠] وكان لغزو الفضة المجلوبة من أمريكا للسوق العثمانية من عام (٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م) الأثر فى تفاقم الأزمة الاقتصادية؛ فارتفعت الأسعار مع ثبات رواتب الموظفين والجنود،فكان ذلك من الأسباب التى أدت إلى استياء الناس،واتسع عجز الخزانة،وتعددت فى مقابل ذلك أنواع الضرائب،ولاسيما ضريبة (العوارض) أى [الطارئة] التى أصبحت من الضرائب المعتادة،وقد شجعت هذه الأسباب مجتمعة على

---

(٨٧) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق،ص٤٥ – ٤٩؛ يوسف الملوانى،المصدر السابق،ص٢٦١.

(٨٨) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق،ص٤٩؛ ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص١٥٤.

(٨٩) الجلالية: ترجع البوادر الأولى لهذه الحركة،إلى ثورة تركمانية قامت فى (٩٢٢ – ٩٢٥هـ/ ١٥١٦ – ١٥١٩م) بالقرب من إقليم توقات شرق الأناضول بزعامة مبشر صفوى اسمه (جلال) لقب نفسه بالمهدى،جمع حوله عدداً كبيراً من أنصار المذهب الشيعى،وحاول الانفصال عن الدولة العثمانية فى عهد سليم الأول،وقد حرص الأخير على القضاء عليهم؛ فأرسل حملة من الإنكشارية نجحت فى ٢٣ربيع آخر ٩٢٥هـ/ ٢٤ أبريل ١٥١٩م،فى القضاء على هذه الحركة،كما ذبح الآلاف من أتباعها،وقد اتخذت جميع الحركات الانفصالية التى قامت فى الأناضول بعد ذلك طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر اسم الجلالية شعاراً ورمزاً لها (انظر: عفاف مسعد السيد العبد،المرجع السابق،ص٢٥٣،هامش١٩٢).

(٩٠) سَكْبَان: من الفارسية (سك) بمعنى كلب،و (بان) بمعنى الحافظ،والصاحب،والسكبان هو المتولى أمر كلاب الصيد،وكان السكبانية فى النصف الأخير من القرن الرابع عشر الميلادى يرافقون السلطان فى الحرب والصيد،وكانوا مستقلين عن الإنكشارية،ولكن جرى القانون بعد ذلك أن يكون أغا الإنكشارية من فرقة السكبانية،فلما كان عهد بايزيد الثانى (٨٨٦ – ٩١٨هـ/ ١٤٨١ – ١٥١٢م) أو ابنه سليم حرض أغا الإنكشارية المنتمى فى الأصل للسكبانية جيشه الإنكشارى على التمرد،ففقد السكبانية ماكانوا يتمتعون به من الثقة،وتقرر ألا يكون أغوات الإنكشارية من السكبانية وانحطت منزلتهم،وكان السكبانية قسمين: قسم من المشاة،وقسم من الفرسان أنشئ متأخراً،ليساعد على اللحاق بالصيد البعيد،وإذا قيل فرسان الإنكشارية فالمراد بهم فرسان السكبانية هؤلاء هم فرسان الزغارجية (أى مربى كلاب الصيد) (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٢٥،١٢٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظهور حركات الخروج على القانون بشكل واسع فى الأناضول،فقد أثارت فرق الجلالية هناك اضطرابات خطيرة أثناء الحروب الطويلة،ولاسيما مع بلاد فارس،وكانت الجموع الغفيرة من العاطلين،وعساكر السكبانية،واللوند[٩١] الذين جمعوا للحرب زمناً،فلما انتهت جرى تسريحهم فتعطلوا عن العمل،فشكلوا المصدر البشرى لفرق الجلالية[٩٢] فأخلوا بذلك عملية التوازن فى الإيالات العثمانية [٩٣].

ونتيجة لذلك جهز السلطان العثمانى أحمد الأول قواته لإخماد الجلالية،وأرسلت الدولة العثمانية أمراً شريفاً إلى والى مصر- محمد باشا عام (١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م) لإرسال نحو ألف من العسكر للمشاركة فى هذه المهمة،وقد تم ذلك بالفعل،وعين على قيادة هذه التجريدة الأمير قانصوه بك،وخرجت تلك القوات من مصر إلى أن وصلوا للبلاد الشامية،واجتمعوا بقوات الصدر الأعظم مراد باشا،الذى تم تعيينه قائداً لتلك الحملة [٩٤].

ودار قتال بين كل من القوات العثمانية والقوات المرسلة من مصر وبين قوات طائفة الجلالية،فى مكان يعرف بـ(كوكسون يايلاسى) وتمكنت الأولى من هزيمة الثانية وقتل مراد باشا العديد من زعماء الجلالية،وأخذ يعمل على تطهير الأناضول منهم[٩٥].

وكان للقوات المرسلة من مصر- دور كبير فى القضاء على الجلالية،وعن ذلك يقول محمد البرلسى- السعدى "وأظهرت العساكر المصرية اليد البيضاء فى ذلك،وأبلوا بلاءً حسناً،وأظهروا شجاعة عظيمة عرفوا بها،وأفرغ حضرة الوزير الأعظم على الأمير قانصوه الخلع السنية،والترقيات البهية،هو ومن معه من العسكر كل منهم على حسب مرتبته،وبما يليق به من المناصب المصرية،بعد الإنعام للأمير قانصوه ومن معه بالعودة إلى منازلهم ومحل أوطانهم؛ فعادوا غانمين سالمين فرحين مستبشرين"[٩٦]،وقد قابل محمد باشا قانصوه بك،وأنعم عليه بالنعم الجزيلة الوافرة،هو ومن معه من العسكر[٩٧].

وبعد ذلك أرسلت الدولة العثمانية أمراً لولاية مصر للاحتفال بهذا النصر جاء فيه "لقدوة الأمرا الكرام عمدة الكبرا الفخام ذو القدر والاحترام والمجد والاحتشام ..... أمير اللوا[٩٨] الشريف السلطانى بثغر دمياط زيد مجده،

---

(٩١) اللوند: من الفارسية لوند أى الحر المستقل المغامر،والجندى المتطوع،وهو اسم لطائفة من العساكر البحرية العثمانية،وقد دخلت هذه الكلمة فى اللغة الإيطالية فى صيغة (Leventi) ،ومنها دخلت الفرنسية فى صيغة (Lebendi) وقيل إنها كلمة إيطالية الأصل فكان الإيطاليون يطلقون على الشرقيين المستخدمين فى جيوشهم اسم (Levantino) أى الشرقيين،ثم انتقلت إلى الترك (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٥١).

(٩٢) فريدون أمجن: التاريخ السياسي للدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الأول،إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩،ص٤٩؛
Justin McCarthy, The Ottoman Turks an introductory history to 1923, London, 1997, pp.168, 169.

(٩٣) محمد إيشيرلى: المرجع السابق،ص٢٤٧.

(٩٤) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق،ص٣١٥،٣١٤.

(٩٥) نفسه،ص٣١٦،٣١٥؛ محمد بن أبى السرور البكرى: نصرة أهل الإيمان،جـ٢،ص٥٠٢؛ إسماعيل سرهنك:تاريخ الدولة العثمانية،تقديم ومراجعة حسن الزين،دار الفكر الحديث،بيروت،١٩٨٨،ص١٣٦،

(٩٦) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق،ص٣١٦

(٩٧) نفسه،ص٣١٦.

(٩٨) أمير اللوا: قسمت الدولة العثمانية فى أول الأمر إلى عدد من الوحدات الإدارية الإقطاعية عرفت باسم الصناجق (الألوية) على رأس كل منها صنجق بك (أمير لواء) من قوة الفرسان الإقطاعية،وخول هذا= =الصنجق حق رفع علم (لواء أو صنجق) بصفته ممثل للسلطان فى المقاطعة،والتف حول علمه الجند الإقطاعى كلما نودى للقتال،ولكن عندما اتسعت الدولة وضمت ألوية جديدة كبرى وصغرى،وأصبح من الصعب ربطها بالعاصمة عمدت الدولة إلى جمع عدد من الألوية فى ولاية أو إيالة وعينت على كل ولاية بك (أمير أمراء الألوية،أو ميرميران باللغة العربية المتتركة) برتبة باشا،وقد اقتصرت اختصاصات أمراء الأولوية على قيادة القوات العسكرية وقت الحرب (انظر: عمر عبدالعزيز عمر،المرجع السابق،ص٥٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأقضى- قضاة المسلمين أولى ولاة الموحدين ..... مولانا الحاكم الشرعى بالثغر،والمتكلمين،والحكام،وولاة أمور الإسلام،والخاص والعام،نعلمهم أن الله تبارك وتعالى ..... قد أنعم على عبادة وسائر أقطاره بالنصر والظفر فيما بطن وظهر لحضرة سلطان الإسلام والمسلمين ..... قاتل الكفرة والمشركين ..... قامع العصاه والبغاة جامع كلمة الإيمان مولانا السلطان أحمد خلد الله ظلال دولته الشريفة،على الاستمرار والدوام،وأعز بمعدلته ومهابته جميع الأنام ..... وأعزه بقطع طائفة الجلالية ودابرهم،وأستأصلهم عن آخرهم،وقد برزت الأوامر الشريفة السلطانية بالزينة بالديار المصرية ثلاثة أيام ..... "[٩٩].

(٢) اليمن.

يعد مدخل البحر الأحمر من المناطق الاستراتيجية المهمة،والتى أولتها الدولة العثمانية عناية خاصة لدرء الخطر البرتغالى،لذا بذلت كل ما فى وسعها لتأمينه لدرء الأخطار الخارجية،فكان لزاماً عليها أن تخضع اليمن لسيطرتها.

وكانت مهمة إخضاع اليمن للسيادة العثمانية مهمة شاقة،فقد كلفها ذلك الكثير من مال وعتاد بداية من عام (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م) حتى عام (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م)،ففى عهد سليم الثانى (٩٧٤ - ٩٨٢هـ/ ١٥٦٦ - ١٥٧٤م) عُقد الصلح مع الإمام المطهر أحد أئمة الزيدية،فاعترف بالسيادة العثمانية على أن تكون الخطبة والسكة باسم السلطان العثمانى،نظير أن يحتفظ بالمنطقة التى يحكمها،والتى تشتمل على ثلاء،والظواهر،وصعده،وبعض المناطق الأخرى المجاورة،وبذلك استعاد سليم الثانى السيطرة على اليمن،ويرجع الفضل فى ذلك،إلى مساعدة والى مصر سنان باشا،فقد قاد حملة عسكرية فى (٩٧٧هـ/ ١٥٦٩م) من أجل ذلك[١٠٠].

وظلت الأوضاع مستقرة فى اليمن حتى بداية القرن السابع عشر،فقد قامت بعض الحركات الثورية من قبل الإمامة لخلع السيادة العثمانية عن اليمن،وكان لولاية مصر موقف إزاء ذلك بناء على أوامر من الدولة العثمانية.

فقد قامت ثورة الإمام قاسم بن محمد (١٠٠٦ - ١٠٣٠هـ/ ١٥٩٧ - ١٦٢٠م) ضد الحكم العثمانى فى اليمن،واصفاً العثمانيين بأنهم أعداء الله ظلموا العباد،وأظهروا فى الأرض الفساد،وكان ذلك فى عهد الوالى حسن باشا (٩٨٨ - ١٠١٣هـ/ ١٥٨٠ - ١٦٠٥م) تمكن الإمام قاسم من فرض سيطرته على أغلب الأقاليم الشمالية بين صنعاء وصعده،وحاول حسن باشا أن يقضى على هذه الحركة فى بدايتها،ولكنه فشل؛ فسارع فى طلب الإمدادات من استانبول ومصر[١٠١]،ففى عام (١٠١٧ هـ/ ١٦٠٩م) أرسلت مصر فرقة

---

(٩٩) محكمة دمياط: س٤٧،ص٢٠٨،م٤١٢ بتاريخ ١٠رجب ١٠١٧م/ ٢٠أكتوبر ١٦٠٨م.

(١٠٠) يوسف الملوانى: المصدر السابق،ص١٤٤؛ عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق،ص١٠٥،١٠٤؛ عبدالجواد صابر إسماعيل:المرجع السابق،ص١٤٠ – ١٤٥.

(١٠١) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق،ص٢٠٢؛ صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ العرب الحديث،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية،١٩٩٩،ص٣٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكرية من مختلف الأوجاقات[١٠٢] لليمن للمساهمة فى القضاء على هذا التمرد،وتكلفت هذه الحملة ٤٨٠، ١٤قرشاً[١٠٣]

فقد اقترض صالح بك أمير الحج المصرى،لموكله والى اليمن،هذا المبلغ من بعض الأفراد على سبيل الأمانة لتمويل هذه الحملة وهى كما يلى:

اسم المقرض	المبلغ
مصطفى بن عبدالله الرومى	٢٠٠٠ قرش
الزينى يوسف بن ناصف	٢٠٠٠ "
أحمد بن عبدالله الينكجرى	٥٨٥٠ "
عمر بن عبدالله القسطمونى	٣٨٥٠ "
سنبل بن عبدالله معتوق إبراهيم جلبى	٧٨٠ "
الجملة ١٤٤٨٠ قرشاً[١٠٤]	

وعلى الرغم من ذلك قاوم الإمام هجمات العثمانيين قرابة ثمانية عشر عاماً،خسر العثمانيون خلالها كثيراً من الأرواح والعتاد،وفى النهاية اضطر الوالى محمد باشا (١٠٢٥ - ١٠٣١هـ/ ١٦١٦ - ١٦٢١م) إلى عقد الصلح،وتم ذلك فى عام (١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م) على أن يكون للإمام ما تحت يده من أقاليم الشمال[١٠٥].

---

(١٠٢) أوجاق أو وجاق: معناه الأول فى التركية الموقد والمدخنة،ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أومدر ثم أطلق على أهله،ثم على الجماعة تتلاقى فى مكان واحد،ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف،وعلى الصنف من أصناف الجند (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٩٤).

(١٠٣) قرش: فى الأصل تعريب (Groshen) الألمانية،وهى تعنى البياستر (Piastre) أى النقد الأسبانى الفضة،الذى بدأ ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر،ثم استقر فى التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى،فأطلق عليه اسم (غرش) و (قرش) أو (أرش) كما يسميه العامة فى مصر،وقد ضرب هذا النقد فى تركيا لأول مرة فى عهد سليمان الثانى (١٠٩٩ – ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧ – ١٦٩٠م)،وفى مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير لأول مرة سنة (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م)،ولكن محمد بك أبو الذهب أبطلها سنة (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م)،ثم أعاد الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر ضرب القروش،واستمر القرش يضرب فى مصر بقيمة تقدر بأربعين نصف فضة،أو أربعين بارة،وأطلق عليه أحياناً اسم القرش الرومى،أو القرش التركى،وكانت لهذا القرش أجزاء منها نصف القرش،وهى قطعة قيمتها عشرون نصف أو بارة،وفى عام (١٣٣٥هـ/ ١٩١٦م) حدد قيمة القرش المصرى بعشرة مليمات وأصبح المليم هو أصغر وحدات النقود فى مصر (انظر: عبدالرحمن فهمى،المرجع السابق،ص٥٧٥،٥٧٤).

(١٠٤) الباب العالى: س٩٠،ص٤٥٥،٤٥٤،مواد ٢٤٠٣،٢٣٩٥،٢٣٩٣،٢٣٩٠،٢٣٨٩ بتاريخ ٤ ذى الحجة ١٠١٧هـ/ ٤ مارس ١٦٠٩م.

(١٠٥) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ العرب،ص٣٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد ذلك سادت اليمن حالة من الهدوء إلى أن تولى حيدر باشا (١٠٣٤ - ١٣٠٩هـ/ ١٦٢٤ - ١٦٢٩م) فأتبع سياسة أدت إلى تدهور موقف العثمانيين؛ ففى عام (١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م) قتل أحد الفقهاء من كبار أتباع المؤيد بن القاسم (١٠٣٠ - ١٠٥٥هـ/ ١٦٢٠ - ١٦٤٥م) أثناء زيارته لصنعاء متهماً إياه أنه كان يدعو الأهالى لمبايعة الإمام؛ فهاجمت قوات الأخير مراكز العثمانيين المهمة فى المناطق الشمالية،وحاصرت قوات الإمام صنعاء مدة عامين حتى فر منها إلى زبيد فى عام (١٠٣٩هـ/ ١٦٢٩م)[١٠٦]. وعن ذلك يقول أحمد الرشيدى "وخرج عن الطاعة - المؤيد - وأظهر غاية المحاربة والشرور،وحاصر حيدر باشا الذى كان من جانب السلطان ابن عثمان،ثم أخرجه منها،واستقل باليمن وخطب له بالإعلان،وأظهر المخالفة والعصيان،وبالغ فى الخروج،وزاد فى الطغيان،ثم أفحش فى مخالفة مولانا السلطان مراد،وتعرض لأهالى اليمن القاضى منهم والدانى،وانتزع جميع بلاد اليمن من عساكر السلطان،وأعطى بعض الخوارج من عنده الأمان،وادعى لنفسه الملك والسلطنة،ونصب الحروب بعساكر فى جميع الأمكنة[١٠٧].

وإزاء تدهور الوضع العثمانى فى اليمن استجاب السلطان مراد الرابع،لاقتراح محمد باشا والى مصر- (١٠٣٨ - ١٠٤٠هـ/ ١٦٢٨ - ١٦٣٠م) بتعيين أحمد قانصوه بك والياً على اليمن برتبة باشا،وبذل جهوداً كبيرة من أجل إعادة سيطرة العثمانيين على اليمن من (١٠٣٩ - ١٠٤٥هـ/ ١٦٢٩ - ١٦٣٥م)،ولكنه لم يتمكن من ذلك نظراً لسوء أحوال العثمانيين هناك،فاضطر فى صفر (١٠٤٥هـ/ يوليو ١٦٣٥م،إلى عقد الهدنة مع الإمام المؤيد،وبعد شهر من عقد الهدنة سلم نفسه إلى أحد القواد اليمنيين،وفر إلى مصر[١٠٨].

ولكن تصرف قانصوه باشا أغضب السلطان العثمانى،فعلى الفور أرسل أمراً إلى والى مصر- حسين باشا (١٠٤٥ - ١٠٤٧هـ/ ١٦٣٥ - ١٦٣٧م) بضرورة إحضاره إلى استانبول لمجازاته على هروبه من اليمن إلى مصر- سراً،دون علم السلطان،وعلى الفور كلف الباشا درويش بك أمير اللوا الشريف السلطانى بالديار الرومية (استانبول) والأمير مصطفى قابيجى باشى،بهذه المهمة،وتمكنا من إرسال قانصوه باشا إلى استانبول[١٠٩]،وعلى أثر فرار قانصوه باشا قررت الدولة العثمانية إنهاء وجودها فى اليمن،وإجلاء قواتها؛ فصارت اليمن أول ولاية عربية تنفصل عن الدولة العثمانية.

(٣) الجبهة الصفوية.

لقد دار صراع طويل بين العثمانيين والصفويين حول العراق،بداية من موقعة جالديران عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) إلى أن تمكن العثمانيون من دخول بغداد فى عهد السلطان سليمان القانونى سنة (٩٤٠هـ/ ١٥٣٤م)،وخضعت العراق بأجزائها الشمالية والوسطى للحكم العثمانى،أما جنوب العراق (البصرة) فقد خضع للعثمانيين سنة (٩٥٤هـ/ ١٥٤٧م) بالإضافة للمناطق المحيطة بها[١١٠].

وتجدد النزاع العثمانى الصفوى مرة أخرى،فقد وقعت فتنة بين والى بغداد يوسف باشا،ورئيس الشرطة بكر الصوباشى،إذ ثار الأخير على الأول فى سنة (١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م) وأعلن نفسه حاكماً على بغداد؛ فأصدر السلطان العثمانى أمراً إلى حافظ باشا والى ديار بكر بأن يسير إلى بغداد ويقضى على تلك الفتنة،فما كان من الصوباشى إلا أن كتب إلى الشاه[١١١] عباس شاه إيران (٩٦٦ - ١٠٣٩هـ/ ١٥٨٧ - ١٦٢٩م) طالباً منه المساعدة؛ فأنفذ له المدد اللازم،ولكن حافظ أحمد باشا رأى من الحكمة أن يوقع الصلح على

---

(١٠٦) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق،ص٢٠٣،٢٠٢.

(١٠٧) أحمد الرشيدى: المصدر السابق،ص١٧٦،١٧٥.

(١٠٨) أحمد شلبى: المصدر السابق،ص١٤١؛ عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق،ص٢٠٣.

(١٠٩) محكمة رشيد: س٥٤،ص٣٢١،م٦٦٤ بتاريخ ١٥صفر ١٠٤٦هـ/ ١٩ يوليو ١٦٣٦ انظر الملحق رقم(٤).

(١١٠) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق،ص٩٣.

(١١١) شاه: تعنى ملك أو سلطان،أو رئيس (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٣١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يتولى الصوباشى إياله بغداد،ووافق الأخير على ذلك،ثم كتب إلى الشاه عباس طالباً منه أن يسحب جنوده،فلما بلغ الشاه ذلك،زحف على بغداد،وألقى عليها الحصار؛ فاستسلمت سنة (١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م) وقبض على الصوباشى وقتله،وعاد العراق إلى الحكم الصفوى[١١٢].

ولم يرض السلطان العثمانى مراد الرابع أن تظل العراق تحت السيطرة الصفوية،فقرر تجهيز قواته بداية من شهر شعبان ١٠٤٤هـ/ يناير ١٦٣٥م،وهنا يأتى دور مصر،فقد وصلت الأوامر السلطانية إلى مصر بضرورة تجهيز ثلاثة آلاف من العسكر،وإرسالهم للجبهة الصفوية،وبالفعل تم ذلك وعين على قيادة تلك الحملة دلاور بك[١١٣].

وكانت أولى الجولات التى خاضتها القوات العثمانية والقوات المرسلة من مصر هى فتح قلعة روان[١١٤]،ففى ١١ صفر ١٠٤٥هـ/ ٢٧يوليو ١٦٣٥م،بدأت تلك القوات فى محاصرة روان،وكان يدافع عنها طهماسب قولوخان[١١٥] ابن أميركوته بكلربك[١١٦]

الإيالة،فقام بإدخال اثنا عشر ألفاً من المشاة حاملى البنادق،وعزز دفاعته،ورغم وجود الجيش الفارسى بقيادة رستم خان فى مكان قريب لم يفكر فى حرب ميدانية مع العثمانيين،واستسلمت روان فى ٢٣ صفر ١٠٤٥هـ/ ٨ أغسطس ١٦٣٥،وقد ولد فتح روان التى لم يتمكن السلطان القانونى من فتحها صدى كبيراً فى أنحاء الدولة العثمانية[١١٧].

وقد أُرسلت البشائر من استانبول لمصر للاحتفال بذلك النصر "إن الله تعالى جلت عظمته وتفردت ألوهيته على عباده فى سائر أقطاره وبلاده بالعناية الأبدية،والنصرة السرمدية لحضرة مولانا السلطان مراد خان ..... أدام الله عز سلطنته على الدوام بتأييده وأمده بملائكته فقطع دابر البغاة والمارقين وفتح قلعة روان،وانتزعها من أيدى قزلباش المخذولين،وحصل السرور لنا من الخاص والعام،وبرزت الأوامر الشريفة بالزينة ثلاثة أيام بلياليها ....." [١١٨].

وفى عام ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨،تمكنت القوات العثمانية بمساعدة القوات المرسلة من مصر تحت قيادة السلطان مراد الرابع من محاصرة بغداد،وتم الاستيلاء على العراق،مرة أخرى،وحقناً للدماء بين الطرفين العثمانى والصفوى،عقدت معاهدة زهاب فى ١٤محرم ١٠٤٩هـ/ ١٧ مايو ١٦٣٩م،حيث رسمت الحدود بينهما،وأعيد العراق مع المدينة الكبيرة بغداد إلى الحكم العثمانى[١١٩]،واستمرت الأوضاع مستقرة بين الطرفين طوال القرن السابع عشر.

---

(١١٢) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤ – ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٩٣،ص١٣٨؛ على محمد الصلابى: المرجع السابق،ص٣٦١؛ سعيد أحمد برجاوى،الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكرى،الأهلية للنشر والتوزيع،بيروت،١٩٩٣،ص١٥٤.

(١١٣) يوسف الملوانى: المصدر السابق،ص١٨٣؛ أحمد شلبى: المصدر السابقن ص١٤٦.

(١١٤) روان: هى اريوان "Yerevan" أو "Eriwan" تقع فى الشمال الغربى من إيران،داخل حدود الاتحاد السوفيتى سابقاً. (انظر: محمد فريد،تاريخ الدولة العلية العثمانية،القاهرة،١٩١٢،ص٢٤٨).

(١١٥) خان: كلمة تركية بمعنى (أمير) أو (حاكم) (انظر: محمد على النسى،المرجع السابق،ص٢٣٤).

(١١٦) بكلربك: لقب معناه (بك البكوات) وقد كان هذا اللقب يدل فى الأصل على القائد العام للجيش،ثم أصبح يدل على والى الإقليم،ثم أصبح آخر الأمر لقب من ألقاب التشريف. وقد استعمل سلاجقة الروم هذا اللقب مرادفاً للقب (ملك الأمراء) كما كان هذا اللقب يمنح فى مصر المملوكية لأتابك العسكر (أمير أمراء الجيش) وهو بمعنى (والى الجيش) (انظر: عفاف مسعد العبد،المرجع السابق،ص٢٤١،هامش٦٧).

(١١٧) محمد بن أبى السرور البكرى: نصرة أهل الإيمان،جـ٢،ص٥٢٠؛ يليماز أوزتونا: المرجع السابق،ص٤٧٩.

(١١٨) محكمة دمياط: س٨١،ص١٥٥،م٣٨٩ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٠٤٥هـ/ ١٠ سبتمبر ١٦٣٥م.

(١١٩) عمر عبدالعزيز عمر: المرجع السابق،ص١٩٠؛ سعيد أحمد برجاوى: المرجع السابق،ص١٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) فتح كريت

بعد أن تمكن العثمانيون من فتح رودس (٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م)[١٢٠] وقبرص عام (٩٧٩هـ/ ١٥٧١م)[١٢١] فى البحر المتوسط ضمنوا الأمن لطريق التجارة البحرية إلا أن جزيرة كريت كانت لا تزال تشكل عائقاً مهماً على ذلك الطريق،وكانت القواعد المهمة فيها مثل خانية وقندية تحت أيدى البنادقة يواصلون أعمالهم التجارية فى البحر المتوسط من خلالها،ويتابعون التطورات الملاحية عن كثب،وكانت علاقات العثمانيين مع البنادقة قد أخذت فى التردى فى البحر المتوسط،ولعبت أعمال القراصنة دوراً مهماً فى ذلك[١٢٢].

---

(١٢٠) فتح ردوس: كانت رودس تمثل سداً طبيعياً يلزم اجتيازه بالنسبة للحركة الواسعة النطاق،المقرر خوضها فى البحر المتوسط،سيما وأن رودس كانت تحتل موقعاً يمكنه أن يقطع الارتباط مع مصر الولاية العثمانية الجديدة،التى كانت على درجة من الأهمية من الناحية الاقتصادية،كما أن فرسان القديس يوحنا المرابطين هناك كانوا يشكلون خطراً عظيماً باعتبارهم وحدة الطلائع المسيحية الأقرب إلى سواحل الأناضول (انظر: فريدون أمجن،المرجع السابق،المجلد الأول،ص٣٦؛ بول كولز،العثمانيون فى أوربا،ترجمة عبدالرحمن عبدالله الشيخ،سلسلة الألف كتاب الثانى،العدد(١٢٦)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٣،ص١٠٦) لذا قرر السلطان سليمان القانونى فتح رودس،وقد تمكن من ذلك بالفعل سنة (٩٢٨هـ – ١٥٢٢م)،وقد أرسل خايربك والى مصر (٩٢٣ – ٩٢٨هـ/ ١٥١٧ – ١٥٢٢م) تجريدة عسكرية لمساعدة السلطان العثمانى فى ذلك (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى،نصرة أهل الإيمان،جـ٢،ص٤٧٥،٤٧٦؛ عراقى يوسف محمد،الوجود العثمانى فى مصر ،ص١٥٠،١٥١) وقد نص قانون نامه مصر على أن تُرسل مصر إلى رودس خمسة آلاف إردب حنطة وخمسمائة أردب شعير،وغير ذلك من المواد الغذائية (انظر: قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر،م٢٥،ترجمه وقدم له وعلق عليه،أحمد فؤاد متولى،دار الهانى للطباعة القاهرة،١٩٨٦،ص٥٠) وقد تم إرسال مائتين وستين قنطاراً بكسماط،وستمائة وتسعون أردباً من القمح (انظر: محكمة دمياط،س٦٥،ص١٥،م٣١ بتاريخ ٢٨ربيع آخر ١٠٥٦هـ/ ١٣يونيو ١٦٤٦م) وكانت مصر العثمانية تساهم بقواتها العسكرية فى توطيد النفوذ العثمانى فى رودس (انظر: عراقى يوسف محمد،الوجود العثمانى فى مصر،ص١٥٢).

(١٢١) فتح قبرص: رأى السلطان سليم الثانى ضرورة فتح قبرص؛ فقد كانت عقبة على طريق التجارة بين مصر واستانبول،ويسيطر عليها البنادقة،وكان القراصنة المسيحيين فى تلك الجزيرة تحت حماية البندقية،كثيراً ما يقومون بالاعتداء على السفن التجارية،وسفن الحج،كما كانت علاقات العثمانيين مع البنادقة تسير آنذاك إلى الأسوأ،لذا تم استصدار فتوى شرعية بأن قبرص فيما مضى كانت بلداً مسلماً،وعليه يجب أن تخضع للمسلمين (انظر: فريدون أمجن،المرجع السابق،المجلد الأول،ص٤٤،٤٥؛ محمد المهدى سيد صديق،العلاقات بين البندقية والدولة العثمانية،دار الصداقة للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٩٨،ص١٣٤) وبناءً على تلك الفتوى قرر السلطان سليم الثانى فتح قبرص،وقد تم ذلك بالفعل (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى،نصرة أهل الإيمان،جـ٢،ص٤٨٣) وكانت مصر ملزمة فى بعض الأحيان بإرسال بارود لقبرص،فعلى سبيل المثال أشهد على نفسه ولى طوبجى باشى أنه تسلم ألفى قنطار من البارود،تم إرسالها إلى قبرص (انظر: محكمة دمياط،س١٦٠،ص١٦٢،م٢٠٧،بتاريخ ١٤ جماد ثانى ١١٠٦هـ/ ٣٠ يناير ١٦٩٤م).

(١٢٢) محمد أمين المحبى: خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر،جـ١،القاهرة،١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م،ص٢٣٧؛ فريدون أمجن: المرجع السابق،المجلد الأول،ص٥٤،٥٥؛ محمد المهدى سيد صديق: المرجع السابق،ص٢٢ – ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما رأى السلطان إبراهيم (١٠٥٠ - ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٠ - ١٦٤٨م) ذلك قرر فتح كريت،وعليه نشطت دور صناعة السفن نشاطاً عظيماً استعداداً للحرب بين العثمانيين والبنادقة،وكان ذلك فى ١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م[١٢٣].

وأخذت القيادة العثمانية تعبئ قواتها،وأرسلت إلى والى مصر أيوب باشا (١٠٥٤ - ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٤ - ١٦٤٦م) تطلب منه تجريدة عسكرية،وبالفعل تم إرسال ما يقرب من سبعمائة من العسكر[١٢٤] وأسندت قيادة الحملة المتجهة لفتح كريت إلى يوسف باشا[١٢٥] ثم أبحر الأسطول العثمانى تصاحبه القوات المرسلة من مصر،وألقى مراسيه على كريت،وتمكن من دخول خانية والسيطرة عليها[١٢٦].

وقد أرسلت الدولة العثمانية البشرى إلى مصر احتفالاً بهذا جاء فيها "أن مولانا سلطان سلاطين الإسلام رحمة الله على الخاص والعام مولانا السلطان إبراهيم حين وجه عزمه الشريف لغزو طوائف النصارى والمشركين والباغين والمارقين متوكلاً على رب العباد،بسيف العزم والجهاد،والعساكر المنصورة والجنود المجبورة،والمدافع المحرقة،والصواعق الممزقة،فأنعم الله بالنصر المبين والظفر والتمكين،وأخذ مدينة كريد،وسائر قلاعها وحصاراتها،وانتشرت البشائر بذلك فى الأفاق والأقطار،وبرزت الأوامر السلطانية الشريفة بالزينة ثلاثة أيام بالليل والنهار ....."[١٢٧].

وقد نقم السلطان إبراهيم على يوسف باشا؛ فقام بقتله - ربما لخلاف بينهما - وعين مكانه حسين باشا،وأمره باستكمال فتح كريت،وتمكن بالفعل من الاستيلاء على قلعة رسمو (Resmo)[١٢٨]،وحاولت القوات العثمانية بعد ذلك فتح قندية وألقت عليها الحصار عام (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م)،ولكنها لم تتمكن من ذلك بسبب قوة حصونها والاستماتة فى الدفاع عنها[١٢٩].

وبعد عام (١٠٥٨هـ - ١٦٤٨م) توقفت محاولات الدولة العثمانية فى محاولة فتح كريت[١٣٠]،وقد أبقت الدولة العثمانية قوة محافظة فى الجزء الذى تم فتحه،وكانت مصر ترسل للقوات العثمانية هناك ما يلزمها من مؤن وعتاد،فعلى سبيل المثال،أرسلت مصر فى عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) ما يقرب من (١٦١٠٠) إردباً[١٣١] من القمح[١٣٢].

---

(١٢٣) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية،ترجمة نبيه أمين فارس،منير البعلبكى،الطبعة العاشرة،دار العلم للملايين،بيروت،١٩٨٤،ص٥١٥؛

Creasy, E. S., History of the Ottoman Turks from the beginning of their empire to the present time, Vol, 2, London, 1854, pp.23, 24.

(١٢٤) يوسف الملوانى: المصدر السابق،ص١٩١.

(١٢٥) إبراهيم بك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية،المعروف بكتاب التحفة الحليمية فى تاريخ الدولة العلية،مؤسسة الكتب الثقافية،القاهرة،١٩٨٨،ص١٣٩،١٣٨.

(١٢٦) كارل بروكلمان: المرجع السابق،ص٥١٥؛

Creasy, op.cit, pp.24, 25.

(١٢٧) محكمة رشيد: س٦١،ص٣٨٠،م٨٤٥ بتاريخ ٤ شعبان ١٠٥٥هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٦٤٥م.

(١٢٨) يليماز أوزتونا: المرجع السابق،ص٤٩٤،٤٩٣؛

Edwardm Uphame, History of the Ottoman empire from its establishment till the year 1828, vol 2, London, 1829. pp.131, 132.

(١٢٩) يوسف أصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان،تحقيق بسام الجابى،بيروت ١٩٨٢،ص٧٩؛

Creasy, op.cit, p.26; Edward Uphame, op.cit, pp.132 – 134.

(١٣٠) بعد وفاة السلطان إبراهيم،وتولى السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ – ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨ – ١٦٨٧م) وهو فى سن السابعة،احتد النزاع بين السلطانة الوالدة (كوسيم) والدة السلطان إبراهيم،والسلطانة (طورخان) والدة السلطان الجديد،وقد أسفر هذا النزاع عن مقتل الأولى عام (١٠٦٢هـ/ ١٦٥١م) وقد أتاح هذا الفراغ فى السلطة داخل العاصمة للقوى المتربصة خارجها أن تعبث وتتحرك باستقلالية،فقد ظهرت مشاكل جديدة فى أوربا،واحتد الصراع بين العثمانيين وآل هابسبورج بعد حرب الثلاثين عاماً حول أردل فقد كانت (أردل) قلعة البروتستانتية،وظهرت بها حركة استقلالية مما أثار استياء العثمانيين،وكان الوزير الأعظم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن منذ عام (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م) فكر الصدر الأعظم أحمد كوبريللى فى ضرورة توجيه الجهود العسكرية،لإتمام فتح كريت والسيطرة على قاعدتها قندية،فأعد حملة من أجل ذلك،وأرسل أمراً إلى باشا مصر لإرسال ألفين من العسكر للانضمام للقوات العثمانية[١٣٣]،وأرسل فى نفس العام ما يقرب من أربعين ألف قنطار[١٣٤] بكسماط[١٣٥] لتلك القوات[١٣٦].

ودارت مناوشات حربية بين كل من القوات العثمانية والقوات المرسلة من مصر وبين البنادقة تحت قيادة مورزينى (Morosini)، بعد أن وصلت إليهم مساعدات من فرنسا،وألمانيا،والبابا،وقد خسرت مصر عدداً كبيراً من القوات التى أرسلت هناك[١٣٧] وبالرغم من ذلك واصلت مصر إرسال المعونات العسكرية للقوات المحاصرة لكريت،

محمد كوبريللى يعلم جيداً أهمية أردل فى تلك السياسة،إذا كانت تلك المنطقة بمثابة معبر بين المجر ولهستان،لذا أجل الوزير الأعظم كوبريللى مسألة كريت،وسار نحو أردل (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٨م) ثم أقام هناك إيالة جديدة هى (وارات) مستهدفاً حماية أردل وعندما توفى الوزير الأعظم محمد كوبريللى (١٠٧٢هـ – ١٦٦١م) لم تكن مشكلة أردل،قد بلغت الحل التام،ولكن عندما تولى ابنه أحمد فاضل باشا الصدارة العظمى،بدأ يهتم بمسألة أردل،فدخلها الجيش العثمانى فى (١٠٧٣هـ/ ١٦٦٢م) ومعنى ذلك بداية حرب جديدة مع آل هابسبورج،استمرت حتى عام (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٤م) حتى عقدت معاهدة فى واسوار (Vasuar) فى نفس العام،وحقق العثمانيون مآربهم من الحرب،فقد أقرت سيادة العثمانيين على أردل (انظر: فريدون أمجن،المرجع السابق،المجلد الأول،ص٥٧).

(١٣١) إردب: يستخدم فى وزن الحبوب،وكان حجمه يختلف تبعاً للحبوب الموزونة،وكذلك المكان الذى يستخدم فيه الوزن،وفى القرن التاسع الهجرى/ الخامس عشر الميلادى كان يقدر بـ ٩٠ لتر،وفى سنة (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) قدر بـ٧٥ لتراً،وفى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى،ضعفت قيمته وأصبح يساوى (١٨٤) بوشل،وفى نهاية القرن الثامن عشر كان الأردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً وأحياناً إلى (١٣٠) أوقة (انظر: Shaw, S. J., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachustter, 1964, p.170).

(١٣٢) محكمة إسكندرية: س٥١،ص٨٣١،٨٣٠،م١٨٤٦ بتاريخ ٧ ربيع آخر ١٠٧٦هـ/ ١٧ أكتوبر ١٦٦٥م.

(١٣٣) جلال يحيى: المرجع السابق،ص١٥٧.

(١٣٤) قنطار: وحدة من وحدات الوزن،كان حجمه يختلف تبعاً للزمان والمكان الذى كان يستخدم فيه عملية الوزن،وفى أواخر العصر المملوكى،كان يتراوح وزن القنطار ما بين ٤٥، ٩٦ كيلو جرام،وفى القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى،وصل وزنه إلى ١٢٠ كيلو جرام (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p.170)

(١٣٥) بكسماط: فى التركية بكسماد بالباء المشربة،وبدال فى الآخر وفى الفارسية بقسمات بالباء الموحدة،وهو خبز جاف هش يتزود به المسافر (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص٤٢) وهو من المؤن الضرورية واللازمة للجند.

(١٣٦) محكمة رشيد: س٧٦،ص٢٧٢،م٤٢٠ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٠٧٦م/ ٢٨ فبراير ١٦٦٦م.

(١٣٧) فى ٢٧ شعبان أرسل بيورلدى بناءً على أمر سلطانى للأمير محمد بك الجندى،سردار الألفين عسكر المعينين لكريت،ولسرداية بلكات العسكر السبعة،لإرسال علوفة العسكر المتبقى منهم وذلك بمعرفة كتبة البلكات.

=

=

الطائفة	السردار	العدد الباقى	قيمة العلوفة
طائفة جاويشان	الأمير حسن جاويش	٥٦	١٢٨٠٠٠ نصف فضة
" المتفرقة	الأمير جعفر جوربجى	١٧١	٤٣٧،٧٦٠ " "
" عزبان	الأمير أحمد جوربجى	١٧٤	١٣٢،٦٥٦ " "
" مستحفظان	الأمير على جوربجى	٤٧٥	٦١١،٣٥٣ " "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأرسلت ألفى قنطار من البارود،وبلغ ناولونها[١٣٨] ٧٠٠، ٣٧قرش،بالإضافة إلى تسعة وسبعين غزواية (جوال) من الأرز،وخمسة عشر فردة[١٣٩] من البن،على يد عبدالله بن على الطرابلسى،وبلغ الناولون عن ذلك ٢٢٣٠ قرشاً[١٤٠] وفى (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٩) أرسلت مصر ما يقرب من ستة آلاف قنطار بارود،وبلغ ناولون ذلك عشرة آلاف قرش[١٤١]. وبعد حصار طويل تمكنت القوات العثمانية بمساعدة القوات المرسلة من مصر من دخول قندية فى (٩ ربيع آخر ١٠٨٠هـ/ ٦ سبتمبر ١٦٦٩م) رغم مقاومة القوات البرية والبحرية للعثمانيين تحت زعامة مورزينى[١٤٢] وعلى أثر ذلك عقدت معاهدة قندية بين أحمد كوبريللى الصدر الأعظم والقائد مورزينى،على أثرها انتقلت كريت للسيادة العثمانية[١٤٣] وقد وُقعت تلك المعاهدة (فى ربيع آخر ١٠٨٠هـ/ سبتمبر ١٦٦٩م) ونصت على ثمانى عشرة مادة: منها نقل قلعة قندية للسيادة العثمانية بما تحويه من مهمات عسكرية،مع ترك ثلاثة قلاع صغيرة للبندقية شريطة استعمالهم فى المعاملات التجارية فقط،علاوة على السماح لأفراد حامية قندية بالذهاب للبندقية سالمين،حاملين ما يستطيعون حمله من المال والسلاح،ويتم إخلاء المدينة خلال اثنى عشر يوماً ،على أن يتم مبادلة الأسرى بين الطرفين،وفور التوقيع على هذه المعاهدة ستعلن الهدنة بإطلاق المدافع[١٤٤].

" تفنكجيان	الأمير على جوربجى	٨١	٤٤٨، ١٤٠ " "
" كمليان	الأمير دروش جوربجى	٨٠	٩٠٨، ١٢٧ " "
" الجراكسة	الأمير محمد جوربجى	٢٩	٨٦٤، ٢٩ " "
———	———	١٠٦٦	١٦٥٨٠٨٩ نصف فضة

يظهر من هذا الجدول أن مصر ضحت بما يقرب من ٩٣٤فرد عند محاصرة قندية (انظر: محكمة رشيد،س٧٧،ص٣١٦ – ٣٢٤،مواد ٤٤٦،٤٤٥،٤٤٤،٤٤٣،٤٤٢،٤٤١،٤٤٠ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٠٧٨هـ/ ٣٠ يناير ١٦٦٩م).

(١٣٨) ناولون: أو نولون،والمقصود إيجار المراكب السلطانية،وغيرها (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٤٥٧).

(١٣٩) فردة بن: أو فرق بن،وهو زنبيل يسع نحو ٥، ٣ قنطار (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٤٥١).

(١٤٠) محكمة إسكندرية: س٥٠،ص٢٣٥،م٤٤٨ بتاريخ ٢٩ رمضان ١٠٧٨هـ/ ٧ مارس ١٦٦٨م.

(١٤١) نفسه: س٤٦،ص١١٦،١١٥،مواد ٢٥١،٢٥٠،٢٤٨ بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٠٧٩م/ ١٢مايو ١٦٦٩م،انظر الملحق رقم (٥).

(١٤٢) روبيرمانتران: الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر اتجاه إلى استقرار أم انحدار ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية،جـ١،ترجمة،بشير السباعى،إشراف،روبير مانتران،دار الفكر،القاهرة،١٩٩٣،ص٣٧٠؛ جلال يحيى: المرجع السابق،ص١٥٧؛

Combe. Etinne, op.cit, p.36.

(١٤٣) يليماز أوزتونا،المرجع السابق،ص٥١٣،٥١٢.

(١٤٤) يليماز أوزتونا،المرجع السابق،ص٥١٣،٥١٢.

Creasy, op.cit, pp.47, 48; Edward Uphame, op.cit, pp.146, 147.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد فتح كريت نهائياً والسيطرة على قندية أرسل أمراً سلطانياً إلى مصر للاحتفال بهذا النصر جاء فيه "أن الله تعالى مَّن على الإسلام بسلطان سلاطين الإسلام - محمد خان - ظل الله على كافة الأنام،وادانته ورحمته على الخاص والعام قاتل الكفرة والخارجين بسيف الانتقام،خصوصاً لطائفة المخذولين الأوباش المغرورين على أخذهم بسيف الجهاد،والعساكر المنصورة والمدافع المحرقة والصواعق الممزقة،ودارت عليهم كؤوس المنون،بأخذ التطون،وفتح قلعة كاندية بجزيرة كريد،ونصر الله تعالى الإسلام،وبلغ المرام،وعجل بأرواحهم إلى نار الجحيم،كذلك يفعل الله بكل شيطان رجيم،ووردت البشائر بذلك لسائر الأقطار ونواحيها،وبرزت الأوامر السلطانية ثلاثة أيام بلياليها ..... "[١٤٥].

هذا ولم يتوقف دور مصر عند هذا الحد بل تعداه إلى حد توطيد النفوذ العثمانى فى كريت،فقد توالت الأوامر السلطانية خلال الثلث الأخير من القرن السابع عشر،ففى نهاية جماد آخر ١٠٩٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٨٦م،غادرت تجريدة مصرية متجهة إلى جزيرة كريت لحفظ الأمن بها[١٤٦].

ويبدو أن النفوذ العثمانى قد تقلص فى كريت فى أواخر القرن السابع عشر- حيث أرسلت الدولة فى (١١٠٣هـ/ ١٦٩١م) لتجهيز تجريدة تعدادها ألف من العسكر،مزودة بالبارود والبكسماط،تحت قيادة إبراهيم بك أبوشنب[١٤٧]،كما تم إمداد هؤلاء المحاربين بألف آخر من العسكر،وتم إنفاذ التجريدة وقوامها ألفان من الجنود،ونقلوا إلى كريت على متن السفن الفرنسية من الإسكندرية،وقد انضم رجال هذه التجريدة لجيش الدولة العثمانية،ودارت رحى الحرب فى كريت بينهم وبين العناصر المعادية هناك،وانتهت الحرب بانتصار القوات العثمانية،وتأكدت السيادة العثمانية على الجزيرة من جديد[١٤٨].

يظهر مما سبق الدور المهم الذى ساهمت به ولاية مصر فى حروب الدولة العثمانية،ولولا ولاية مصر- ما تمكنت الدولة العثمانية من إنجاز هذه المهام،وتعدى دور ولاية مصر فى الأقاليم المفتوحة بتوطيد النفوذ العثمانى فيها بإرسال القوات العسكرية والمؤن اللازمة لذلك.

ثالثاً: الإمدادات الحربية بين ولاية مصر والدولة العثمانية.

كانت مصر تقوم بإرسال الإمدادات الحربية إلى استانبول،ويرجع ذلك أولاً إلى الأزمات السياسية والعسكرية التى كانت تمر بها الدولة،ثانياً: كمعتادات يجب إرسالها بصفة دورية،فى حين أن استانبول كانت ترسل لمصر الحديد والنحاس،والأخشاب.

ويأتى على رأس الإمدادات المرسلة من مصر لإستانبول البارود بناء على أوامر صادرة من الديوان العالى،ويعتمد البارود فى صناعته على ملح البارود،وقد تركزت صناعة البارود فى ثغرى بولاق[١٤٩] ومصر القديمة،

([١٤٥]) محكمة رشيد: س٧٩،ص٧١٣،م٧٧٤ بتاريخ ٢٨ جماد آخر ١٠٨٠هـ/ ٢٣نوفمبر ١٦٦٩م.

([١٤٦]) يوسف الملوانى: المصدر السابق،ص٢٢٨.

([١٤٧]) إبراهيم بك أبو شنب: زعيم القاسمية،كان من الأمراء الكبار المعدودين تولى إمارة الحج سنة (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م) وطلع أميراً للحج مرتين ثم عزل،وقد دار صراع بينه وبين أعدائه التقليدين من الفقارية،وظل إبراهيم بك متمتعاً بالهيبة والنفوذ،فقد تولى الدفترداية من سنة (١١١٩ - ١١٢١هـ/ ١٧٠٧ - ١٧٠٩م) ثم عزل،وتقلد إمارة الحج،ثم أعيد إلى الدفترداية سنة (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م) ولم يزل على ذلك إلى أن مات سنة (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م) (انظر: عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق،جـ١،ص١٣٩ - ١٤١).

([١٤٨]) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر،ص١٥٥.

([١٤٩]) بولاق: من قرى الجيزة كانت تعرف بمنية بولاق،ثم عرفت ببولاق التكرورى،حيث نزل بها الشيخ أبومحمد يوسف بن عبدالله التكرورى فى زمن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمى،وكان الناس= =يعتقدون فى الشيخ التكرورى الخير والصلاح،فلما مات بنى عليه قبة،وعمل بجانبها جامع فاشتهرت هذه القرية من ذلك الوقت باسم بولاق التكرورى،والصواب فى شكلها (بلاق) بكسر أولها،لأن أصلها المصرى bilaq ،بمعنى المرساة والموردة وأطلق هذا الاسم على بولاق هذه لأنها كانت الموردة قبل إنشاء الجيزة،ثم حرف اسمها إلى بولاق،ولما أنشأ الناصر محمد بن قلاوون فى سنة (٧١٣هـ/ ١٣١٣م) مدينة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث كان يرد إليهما ملح النطرون الذى يصنع منه البارود من الطرانة بالبحيرة[١٥٠] فهناك تتجمع مياه الرشح فى منخفضات وادى النطرون[١٥١] وينتج عنها بعد البخر مادة ملحية حجرية هى ملح النطرون،إضافة لما يرد من هذه الأملاح من إسنا وما تجلبه قوافل طرابلس الغرب،ودارفور،ويعمل بهذين المعملين رجال طائفة الجبخانة (أى صناع البارود)[١٥٢] ويشرف عليهم الجبة جى باشى[١٥٣] وذلك لإعداد البارود اللازم للاستخدام وتموين الجيوش العثمانية[١٥٤].

جديدة على النيل سماها بولاق،لأنها موردة ترسو فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٣،ص١٠،٩).

(١٥٠) على سبيل المثال أشهد على نفسه الزينى بروانه بن عبدالله الرومى أنه تسلم من شحاته بن الحاج عبدالقادر الشهير بالنطرونى،المتحدث من جانب الأمير عمر بن عيسى أمير الحج الشريف المصرى سابقاً،وشيخ عربان البحيرة،من الأطرون الخالى من العيوب المتحصل من الطرانة ستمائة وزانة زنة كل منها مائة وأربعون رطلاً بثمن قدرة تسعة آلاف وستمائة نصف حساباً عن كل وزانة ستة عشر نصفاً (انظر: محكمة بولاق،س٢٢٣،ص١٢٨،م٤٩٤ بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٠٠٩هـ/ ٣٠ مايو ١٦٠١م) وقد اشترى محمد جوربجى طائفة عزبان،وسليمان بن محمد الشويحى طائفة عزبان،من ذى الفقار بك أمير الحج،وحاكم ولاية البحيرة،ثمانية وعشرين ألف وزانة من النطرون السلطانى،المتحصل بناحية الطرانة،بثمن قدرة خمسمائة وستة وأربعون ألف فضة،حساباً عن كل وزانة تسعة عشر فضة ونصف فضة (انظر: محكمة قناطر السباع،س١٣٦،ص٢١٩،م٨٦٠ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٠٩٠هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٦٧٩م).

(١٥١) وادى النطرون: هو وادٍ مستطيل منخفض فى صحراء ليبيا يتجه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى،ويبلغ طوله ٦٠ألف متر،ومتوسط عرضه بالأمتار ١٠ آلاف،وينخفض منسوبه عن البحر بحوالى ٢٢متراً،وتبلغ المسافة من طرفه الجنوبى الشرقى إلى مدينة القاهرة ٨٠ألف متر،ومن طرفه الشمالى الغربى إلى مدينة الإسكندرية ٨٥ألف متر،وأهم ما يشتهر به وادى النطرون،النطرون،والملح،ونبات الحلفاء،والأخير تصنع منه الحصر،وقد احتل النطرون مركزاً بارزاً فى تجارة وادى النطرون،كما يشتهر وادى النطرون بالعديد من الأديرة (انظر: عمر طوسون،وادى النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر تاريخ البطاركة،مذيل بكتاب تاريخ الأديرة البحرية،الطبعة الثانية،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٩٦،ص٥ – ٢١). ووادى النطرون من المراكز التابعة لمحافظة البحيرة.

(١٥٢) بعد تصنيع البارود فى معملى بولاق ومصر القديمة،كان يرسل منهما إلى رشيد أو الإسكندرية،ثم يرسل إلى استانبول مباشرة،وقد أشارت وثائق محكمة بولاق إلى قيام بعض رويسا المراكب بحمل كميات= من = من البارود من بولاق لرشيد والإسكندرية (انظر: محكمة بولاق،س٤١،ص١٤١،١١،م٣٤١،٢٩،بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٠٤٩هـ/ ٤مارس ١٦٤٠م؛ ٢١ ربيع أول ١٠٥٠هـ/ ١١ يوليو ١٦٤٠م).

(١٥٣) الجبة جى باشى: أغا البارودية،وهو رئيس صناع السلاح فى مصر ،واختص بتحصيل بارود السلطنة،والإشراف على صناعته (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق،ص٤٤٣).

(١٥٤) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى،سلسلة تاريخ المصريين،العدد(٨٩)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٥،ص٣٤٦،٣٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يتم التعرض فيما يلى لبعض النماذج التى توضح كمية البارود المرسل لاستانبول فى بعض السنوات،وذلك بعد وزنه على يد قبانى[١٥٥] الثغر،والذى يجب أن تتوفر فيه الأمانة.

(١٥٥) القبانى: مهمته وزن البضائع وتحرير قوائم تشتمل على زنتها،وسعرها،وجملة ذلك وعوائده على التجار بحسب ما يــوزن (انظر: عبدالحميد حامد سليمان،تاريخ الموانئ،ص١٥٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى عام (١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م) تم إرسال ١٠٧٤قنطار،و ٢٥رطلاً[١٥٦]* أما فى عام (١٠٢٩هـ/ ١٦٢٠م) فقد توجهت أربعة أغربة[١٥٧] لاستانبول حاملين ١٦٨٢ قنطار،و٢٥ رطلاً[١٥٨] وفى نفس العام تم إرسال ١١٠٣ قنطار[١٥٩].

وأُرسل فى عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م) على يد على بن يوسف ١٠٦٦ قنطاراً،و٥٠ رطلاً من البارود،وعليه تسليم ذلك لمن له ولاية تسلمه باستانبول[١٦٠] وقد تسلم عدد من الأمراء ١١٠٣ قنطار،و ٩٥ رطلاً،وتم توزيع هذه الكمية على الأغربة السلطانية تمهيداً لإرسالها لاستانبول[١٦١]،وفى عام (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م) ورد بيورلدى بضرورة إرسال ألف قنطار،ونصف من البارود إلى استانبول[١٦٢] وفى نفس العام تم إرسال ٥٤٨ قنطاراً[١٦٣].

وفى عام (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م) وردت أوامر شريفة بتوزيع ٤٥٦٨ قنطار،و٤٥ رطلاً من البارود السلطانى على المراكب الأغربة المتوجهة لاستانبول[١٦٤] كما وردت أوامر مشابهة لذلك فى عامى (١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م)[١٦٥]،و(١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م)[١٦٦] وبلغت كمية البارود المرسل ٣٧٢٣ قنطاراً.

وفى بعض الأحيان كان يتم التعاقد على نقل البارود لاستانبول،فقد تعاقد الأمير أحمد بن عبدالله من أمراء المتفرقة[١٦٧] مع الحاج حسين بن الحاج عبدالمؤمن،والحاج شهاب الدين بن علاء الدين الحلبى،والحاج حميد بن نصر الدين،والحاج عامر بن عمير،على إحضار خمسمائة بغل قادرين على الحمل والسفر،لحمل ألف وخمسمائة قنطار بارود من مصر لاستانبول،

---

(١٥٦) محكمة إسكندرية: س٣٨،ص١٥٦،م٥٧١ بتاريخ ٢٦ شعبان ١٠٢٨هـ/ ٨ أغسطس ١٦١٨م. * الرطل: وحدة من الوزن ترجع إلى ما قبل الإسلام،وتختلف باختلاف البلاد والأزمان،فالرطل فى مصر الحديثة موحد يساوى ١/ ١٠٠ من القنطار = ١٢ أوقة = ١٤٤ درهما = ٤٨، ٤٤٩ غم (انظر: فالترهنتس،المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى،ترجمة،كامل العسيلى،منشورات الجامعة الأردنية،١٩٧٠،ص٣٠،٣١).

(١٥٧) الغراب: الجمع أغربة وغربان،وهى من المراكب الحربية شديدة البأس التى استعملها المسلمون والفرنج فى العصور الوسطى،وهى من أهم سفن الأسطول العثمانى،وتسير بالقلوع والمجاديف،ومنها الصغير والكبير،ويصل عدد المجاديف بها إلى ١٨٠ (انظر: درويش النخيلى،السفن الإسلامية على حروف المعجم،الإسكندرية،١٩٧٤،ص١٠٤ – ١١٢).

(١٥٨) محكمة إسكندرية: س٣٩،ص١٩٣،م٦٠٥ بتاريخ غرة رجب ١٠٢٩هـ/ ٢ يونيو ١٦٢٠م.

(١٥٩) نفسه: س٤٤،ص٣٠٣،م٦٧٠ بتاريخ ٦ شوال ١٠٢٩هـ/ ٤ سبتمبر ١٦٢٠م.

(١٦٠) نفسه: س٤٠،ص١٠٨،م٢٨٣ بتاريخ جماد الثانى ١٠٣٢هـ/ أبريل ١٦٢٢م.

(١٦١) محكمة إسكندرية: س٤٤،ص١٤٧،م٣٠٧ بتاريخ غاية رمضان ١٠٣٤هـ/ ٥ يوليو ١٦٢٤م.

(١٦٢) نفسه: س٤١،ص٦٩،م١١٥ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٤٦هـ/ ١٠ أكتوبر ١٦٣٦م.

(١٦٣) نفسه: س٤١،ص٢٥٣،م٤٣٠ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٤٦هـ/ أكتوبر ١٦٣٦م.

(١٦٤) نفسه: س٤٨،ص٤٨٠،م١١٩٨ بتاريخ ٢٥ محرم ١٠٥٢هـ/ ١٥ أبريل ١٦٤٢م.

(١٦٥) نفسه: س٤٨،ص٥١٠،م١٢٣٨ بتاريخ ٩ رجب ١٠٥٣هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٦٤٣م.

(١٦٦) محكمة رشيد: س٦١،ص٣٦٨،م٨٠٩ بتاريخ غرة ذى الحجة ١٠٥٥هـ/ ١٨ يناير ١٦٤٦م.

(١٦٧) المتفرقة: لم يشر قانون نامه مصر لهذا الأوجاق،فقد تأسس لأول مرة عام (٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م) من المماليك الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسية فى مصر،ثم انتسب إليه أناس جلبوا خصيصاً من استانبول،وهذا الأوجاق من المشاة والفرسان. وقد اختص بخدمة الباشا،والديوان لذا عرف باسم (متفرقة ديوان مصر) وكذلك الدفاع عن حدود مصر وثغورها وإمداد القلاع المحيطة بمصر بالجند بمشاركة الفرق الأخرى،وإن كان الجزء الأكبر يقع على عاتق المتفرقة ،هذا بالإضافة للاشتراك فى الإمدادات المطلوبة للسلطان،والحملات التى توجه داخل مصر للقضاء على المتمردين على الدولة،وكان يشرف أيضاً على تشهيل القوافل ونقل الغلال،ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد،والقاهرة،والسويس،وقد منح أفراد هذه الأوجاق الكثير من الامتيازات ،فقد خصصت لهم مرتبات عالية تفوق التى كان يتقاضها أعضاء الفرق الأخرى،ولكن بازدياد نفوذ الإنكشارية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كانت مصاريف ذلك ٤٩٩٩٩٨نصف فضة،دفع منها الثلث حالاً وقدره ٦٦٦، ١٦ نصف فضة،والباقى يدفع على ثلثين ثلث بمدينة دمشق،وثلث بمدينة قونية[١٦٨]،فى حين بلغت أجرة تحميل وتنزيل البارود من مصر- لاستانبول عشرة آلاف نصف فضة[١٦٩].

وفى عام (١٠٨٧هـ/ ١٦٧٦م) أشحن ثلاثة أفراد بأغربتهم ثلاثة آلاف قنطار بارود،وتعهدوا بحفظ ذلك وصونه لحين إيصاله لاستانبول[١٧٠] وفى العامين التاليين أرسلت كميتين بلغت مقدار الأولى ٦٦٠ قنطاراً[١٧١] والثانية ٤٥٠٠ قنطار[١٧٢]،وأخذت مصر- توالى إرسالها من البارود للدولة العثمانية،ويظهر مما سبق أن الأخيرة كان لا يمكنها أن تستغنى عن البارود المرسل من مصر.

وكانت مصر تقوم بإرسال المدافع إلى استانبول فى تلك الفترة[١٧٣] وكان منها

والمماليك أصبحت هذه الطائفة ميداناً لنفوذهم (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p.84. ؛ عبدالكريم رافق: المرجع السابق،ص١٤٦).

(١٦٨) قونية: تعرف فى التاريخ باسم ايكونيم (Iconium) وهى مدينة مهمة تقع على حافة هضبة الأناضول على خط يصل بين الدردنيل وممرات طوروس المؤدية إلى سوريا. كانت المدينة قاعدة بيزنطية أثناء قرون التوسع الإسلامى،ويمثل عصر سلاجقة الروم أقصى ازدهار لها. وكان لوضع الحماية المغولية على الأناضول السلجوقى فى منتصف القرن السابع الهجرى/ الثانى عشر الميلادى أثر سلبى على وضع المدينة ولكن بصور بطيئة وجزئية،ثم انتقلت الأهمية لإمارات التركمان الحدودية على حساب قونية على وجه الخصوص،وأول إرهاصات لهذا الاتجاه كان احتلال قونية عام (٦٧٥هـ/ ١٢٧٧م) بواسطة القرمان من غرب طوروس،وباستيلاء السلطان بايزيد الأول بن مراد عام (٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م) على المدينة ألحقت مع كافة أراضى القرمان (انظر: محمد عمر عبدالعزيز عمر،المرجع السابق،جـ٢،ص٥٤٥،هامش٢٧).

(١٦٩) محكمة قناطر السباع: س١٣٥،ص٦٨،م٢٢٤ بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٠٨١هـ/ ٤أبريل ١٦٧١م.

(١٧٠) محكمة إسكندرية: س٥٤،ص١٦،م٢٨ بتاريخ ٢٨ جماد آخر ١٠٨٧هـ/ ٤ أغسطس ١٦٧٦م.

(١٧١) محكمة رشيد: س٩٠،ص٢٤٢،مواد ٤٤٧،٤٤٨،٤٤٩،٤٥٠،٤٥١ بتاريخ ٦شوال ١٠٨٨هـ/ ٢ ديسمبر ١٦٧٧م.

(١٧٢) محكمة إسكندرية: س٥٤،ص٢١٢،م٣٨٧ بتاريخ ٧صفر ١٠٨٩هـ/ ٣١ مارس ١٦٧٨م.

(١٧٣) بدأ العثمانيون فى استخدام المدافع لأول مرة فى حروبهم مع إمارة أبناء قرمان عام (٧٨٨هـ/ ١٣٨٦م) أو فى حرب قوصوه الأولى عام (٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م) وعلى ذلك فإن (الطوبخانات) أى دور صناعة المدافع كانت موجودة فى بورصة وأدرنه،قبل فتحهم استانبول،وبعد فتحها عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) أقيمت فى جهة غلطة أو (جلطة) أيام السلطان الفاتح،والسلطان بايزيد الثانى داراً لصناعة المدافع عرفت باسم (الطوبخانة العامرة)،الذى أطلق على الحى كله فيما بعد،وفى عهد السلطان سليمان القانونى لم تعد تلك الدار قادرة على تلبية الحاجة فهدمت وأقاموا فى مكانها داراً أخرى جديدة،وكانت تعتمد صناعة المدافع على قوالب الصب؛ فقد كانوا يثبتون عموداً حديدياً داخل القالب،ثم يصنعون عجينة خاصة من طين جرى خلطه بعدد من البيض يتراوح بين ٤٠ – ٥٠ ألف بيضة،ثم يصبون الحديد الزهر داخل القالب،وبعدها ينزعون العمود الحديدى منه فيأخذ شكل ماسورة المدفع،وكانوا يصهرون الزهر فى أفران خاصة ترتفع فيها الحرارة إلى درجات عالية،ولهذا كانت تبنى الأفران من أحجار نارية يجلبونها من الجزر،وتكون على شكل غرف ذات= =قباب،ثم يلقون فيها قدر ٤٠ – ٥٠ ألف قنطار من النحاس وقطعاً من المدافع القديمة لتكون خميرة للعجين،ثم تبدأ عملية الإشعال فى الجوانب الأربعة للقبة مع خلط العجين بقدر من القصدير،ثم يجرى صب الزهر الناتج فى القوالب المثبتة أمام القبة،ويتفاوت عدد القوالب تبعاً لنوع المدافع المراد صبها،وقد اختلفت أنواع المدافع فى حجمها وقوتها تبعاً للأماكن التى تستخدم فيها فكان منها الكبير،والمتوسط،والصغير،وقد بلغت المدفعية العثمانية ذروتها فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين،ثم أخذت فى التراجع ابتداءً من القرن السابع عشر،فى مواجهة الصناعة الأوربية الأخذة فى التطور،ثم شهدت تطوراً ملحوظاً فى القرنين الثامن عشر،والتاسع عشر الميلاديين (انظر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما هو مصنوع بمصر ببولاق والسويس[١٧٤] ومنها ما هو مستورد من الخارج[١٧٥] والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها: أن الأمير يوسف أغا[١٧٦] أمين الترسخانة العامرة (دار صناعة السفن) ببولاق والسويس،قد تسلم سبعة مدافع حديد من كل من أحمد أغا،ومصطفى أغا[١٧٧] كما تسلم حسن أغا بموجب بيورلدى شريف ستة عشرة مدفعاً إنجليزياً[١٧٨] على أن يرسل كل منهما ما فى حوزته إلى استانبول،كما ورد بيورلدى شريف لمصطفى أغا ليسلم لإبراهيم قابودان[١٧٩] أربعة مدافع بعرباتها على أن تكون من أحسن المدافع،وأكبرها طولاً وحجماً[١٨٠] وفى عام (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) أرسلت مصر لاستانبول خمسة وثلاثين مدفعاً[١٨١].

وفى بعض الأحيان كانت الوثائق تشير إلى أجرة نقل المدافع من مصر لاستانبول،فقد شهد على نفسه كل من إبراهيم قابودان،يوسف قابودان ومصطفى قابودان أنهم قبضوا وتسلموا بالسوية من ديوان الثغر السكندرى ثلاثة أكياس مصرى،قيمتها ٧٥ ألف نصف فضة،لكل واحد منهم خمسة وعشرين ألف نصف،وذلك نظير أجرة حملهم لبارود ومدافع متعلقة بالسلطنة الشريفة،وتعهد كل منهم بإيصال ذلك إلى استانبول،وتسليمه لمن له ولاية تسلمه شرعاً[١٨٢] وفى عام (١١٠٢هـ/ ١٦٩١م) وردت بيورلديات شريفة إلى العاملين بثغر دمياط؛ من أجل حصر كمية المدافع الموجودة به،والتى بلغت ما ينوف عن المائة مدفع،منها مدافع إنجليزية[١٨٣] ويرجع ذلك تمهيداً لإرسال بعض منها إلى استانبول.

وكانت مصر تقوم بإرسال البنادق إلى الدولة العثمانية،فكانت تصدر الأوامر الشريفة إلى أمراء الألوية بالإسكندرية،ورشيد،ودمياط،من أجل ذلك،وكانت تلك الأوامر تحض على ألا يتأخر إرسال البنادق يوماً واحداً لأن ذلك من الأمور المهمة للسلطنة[١٨٤] ومن أمثلة ذلك أن قابودان الإسكندرية،ودمياط،وغيرها تسلموا ٢٥٦٠ بندقية،من أجل إرسالها لاستانبول[١٨٥].

ويعد المشاق من الإمدادات الحربية المهمة التى كانت مصر ترسلها لإستانبول،والمشاق يستخدم فى صناعة السفن وإصلاحها،ويمنع تشرب المياه إلى هذه السفن حيث يوضع بين فواصل الألواح الخشبية ثم يدهن بالقار[١٨٦]،وكان أمين المشاق يقوم

مباهات كوتوك أوغلى،البنية الاقتصادية فى الدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الأول،إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩،ص٧٣٦ – ٧٣٨).

(١٧٤) محكمة رشيد: س٣٤،ص٣٨٩،م١٧٧٦ بتاريخ ١٠ شعبان ١٠١٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٦١٠م.

(١٧٥) محكمة دمياط: س١٥٠،ص٦١،٦٠،م٦٤ بتاريخ غرة شوال ١١٠٢هـ/ ٢٨ يونيو ١٦٩١م.

(١٧٦) أغا: جمعها أغاوات معناها سيد كبير،أو أخ كبير (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٢٨) وهى تركية من المصدر التركى أغمق ومعناها الكبر وتقدم السن،وقيل إنها من الكلمة الفارسية (أقا) وجاء العرف على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً،وتطلق فى التركية على الرئيس،والقائد،وشيخ القبيلة،وعلى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٧).

(١٧٧) محكمة رشيد: س٣٤،ص٣٨٩،م١٧٧٦ بتاريخ ١٠ شعبان ١٠٩١هـ/ ٢٨أكتوبر ١٦١٠م.

(١٧٨) محكمة دمياط: س١١٣،ص٧١ – ٧٢،م٨٣ بتاريخ غرة رجب ١٠٧١هـ/ ٢ مارس ١٦٦١م.

(١٧٩) قابودان أو قبطان: كلمة تركية بمعنى آمر أو رئيس السفينة (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٤١٢) وكان بمصر أربعة قبودانات هم قبودان الإسكندرية،ودمياط،ورشيد،والسويس،وكانت خدمتهم حفظ القلاع والحكم بين الرعايا بالعدل والشفقة (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, pp.80, 81.)

(١٨٠) محكمة رشيد: س٨٣،ص١٢٠،م٤١ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٠٨٤هـ/ ١١ فبراير ١٦٧٤م.

(١٨١) نفسه: س٩٤،ص٢٠٣،٢٠٢،مواد ٣٧٠،٣٦٩،٣٦٨ بتاريخ ٢٣ محرم ١٠٨٩هـ/ ٧ مارس ١٦٧٨م.

(١٨٢) محكمة إسكندرية: س٤١،ص١٢١،م٢٠٠ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ١ مايو ١٦٧٨م.

(١٨٣) محكمة دمياط: س١٥٠،ص٥٩ – ٦٢،مواد ٦٥،٦٤،٦٣ بتاريخ غرة شوال ١١٠٢هـ/ ٢٨يونيو ١٦٩١م.

(١٨٤) محكمة إسكندرية،س٢٩،ص١٥،م٢٦ بتاريخ ١٥ صفر ١٠١٣هـ/ ١٣ يوليو ١٦٠٤م.

(١٨٥) نفسه،س٢٩،ص٣٠،م٥٤،بتاريخ ٣ ربيع أول ١٠١٣هـ/ ٣٠يوليو ١٦٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بجمع ما تحتاجه الدولة العثمانية منه،نظير عوائد تتراوح ما بين ٢٠ - ١٠٠ نصف فضة عن كل بلدة يجمع الملتزمون منها المشاق،وهو يدفع ثمن ما يجمعه من المشاق شريطة أن يكتب له قاضى بولاق إشهاداً يثبت مقدار ما يجمعه من المشاق،وقيمته،ثم يكلف أمين المشاق أحد المراكبيه بحمل الكمية المقررة منه لينقلها من بولاق إلى رشيد،وهناك يسلمها لرجال الأسطول لتنقل إلى استانبول،على أن يقدم المراكبى رجعه للأمين تفيد بوصول المشاق لثغر رشيد[١٨٧].

وهناك أمثلة عديدة توضح كمية المشاق السلطانى،الذى يتم إرساله لاستانبول،نذكر منها أن الريس[١٨٨] حسن بن محمد الرومى تسلم من الحاج يوسف الملتزم بمشاق السلطنة خمسين قنطاراً[١٨٩] كما تسلم الأمير محمد بن خير الدين والملتزم بمقاطعة مشاق السلطنة من الأمير مصطفى كاشف[١٩٠] إقليم الفيوم،مائة وخمسين قنطاراً من المشاق المقرر على إقليم الفيوم نظير مبلغ وقدره عشرة آلاف نصف فضة[١٩١] كما أذن الأمير محمد المذكور - آنفاً - لمصطفى بن رمضان تحصيل المشاق من ناحية منفلوط وقبض الأخير مبلغاً وقدره ٧٤٠٠ نصف فضة نظير شراء ثمانية وخمسين قنطاراً،عن ثمن كل قنطار خمسين نصفاً،على أن يصرف على كلفة كل قنطار من أجرة سفينة وحمالين،وأجرة وكالة وبوابة،وقبانة خمسة أنصاف[١٩٢].

وشهد على نفسه الأمير حيدر بن عبدالله الأمين على المشاق السلطانى،أنه تسلم من محمد بن الحاج يوسف ستة وثمانين قنطاراً قبانة الشيخ محمد القبانى ببولاق،وذلك القدر المقرر على ناحيتى النحارية[١٩٣]،وأبيار[١٩٤] فى تلك السنة[١٩٥] وفى عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م) تقرر على ناحية النحارية وحدها أربعة وسبعون قنطاراً[١٩٦] فى حين بلغت الكمية المقررة على الجيزة مائة وخمسة وثمانين

---

(١٨٦) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٥.

(١٨٧) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر،ص٢٠٢.

(١٨٨) الريس: جمعها رويسا،وقد عمل فى قيادة المراكب الشراعية على أنواعها ربانية تعلموا فنون الملاحة منذ طفولتهم كنوتية وبحارة،وامتلكوا الخبرات العلمية التى كانت تؤهلهم لقيادة المراكب،حتى يتجنبوا المخاطر التى تعترض عملية الملاحة وخاصة فى مواسم تقلب الريح والعواصف،وكان ذلك يؤدى إلى غرق العديد من المراكب أو جنوحها،واقتضى ذلك أن يتمتع ربابنة المراكب بمهارات وخبرة،حتى أصبحت قيادة المراكب مرتبة لا يصل إليها البحارة إلا بعد عمل طويل مع ربابنة أكثر خبرة وأبعد تجربة،وقد عرفت الوثائق المختلفة ربابنة المراكب تسمية شائعة هى الرويسا ومفردها ريس (انظر: عبدالحميد حامد سليمان،الملاحة النيلية فى مصر العثمانية،١٥١٧ - ١٧٩٨ سلسلة تاريخ المصريين،العدد (١٧٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٠،ص٢٩).

(١٨٩) محكمة بولاق: س٢٣،ص٧٤،م٢٧٢ بتاريخ ٩ شوال ١٠٠٩هـ/ ٣ مايو ١٦٠١م.

(١٩٠) كاشف: لم يكن هذا اللقب معروفاً فى الدولة العثمانية،ولكنه كان مستعملاً فى زمن المماليك،وهم وكلاء البكوات فى حكم المديريات؛ وإن كان الكشاف أقل مرتبة من الصناجق،إلا أن سلطتهم واحدة (انظر: إبراهيم يونس سلطح،المرجع السابق،ص٣٢،هامش١).

(١٩١) الدشت: محفظة ١٣١،ص١٥٠،مادة بدون رقم بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١٠٢٠هـ/ ٢٤ يناير ١٦١٢م.

(١٩٢) محكمة الصالح: س٣٢٦،ص١٩٦،م٥٧٩ بتاريخ ٢ جماد ثانى ١٠٢١هـ/ ٣١ يوليو ١٦١٢م.

(١٩٣) النحارية: اسمها القديم النحريرية،نسبة إلى منشئها نحرير الأرغلى الإخشيدى،وهى من القرى القديمة التابعة لمركز كفر الزيات محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٢،ص١٢٢).

(١٩٤) أبيار: من البلاد القديمة التابعة لمركز كفر الزيات محافظة الغربية (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٢،ص١١٩،١٢٠).

(١٩٥) محكمة بولاق: س٣٠،ص٢٣٩،م٧٧٤ بتاريخ ١٩ رجب ١٠٢٤هـ/ ١٩ أغسطس ١٦١٥م.

(١٩٦) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٧٣،ص١٣٩،م٥٣٠ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٠٣٢م/ ٢٨ يونيو ١٦٢٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قنطاراً،نظير مبلغ وقدره ستة عشر ألف نصف،وخمسين نصفاً[١٩٧].وقد أوردت محكمة بولاق قيمة الإرساليات من المشاق السلطانى فى سنوات ١٠٥٠ - ١٠٥٥ - ١٠٦٤ - ١٠٧١هـ/ ١٦٤٠ - ١٦٤٥ - ١٦٥٣ - ١٦٦١م[١٩٨].

السنة	ملتزم مقاطعة المشاق	الكمية
١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م	مصطفى بن عبدالله مطرجى	٨٠٠ قنطار
١٠٥٥هـ/ ١٦٤٥م	الأمير داود	١٠٠٠ "
١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م	" "	١٠٠٠ "
١٠٧١هـ/ ١٦٦١م	" "	١٠٠٠ "
الجملة ٣٨٠٠قنطار		

ويظهر من الجدول السابق مدى ما كانت تسهم به مصر من إمداد الدولة العثمانية بالمشاق،وقد توالت على مدار سنوات القرن السابع عشر إرساليات مصر منه.

ومن ضمن الإمدادات الحربية المرسلة للدولة العثمانية،والتى كانت تعتبر غذاءً رئيسيا للجنود العثمانيين،خاصة فى الحروب البكسماط،ويظهر من الجدول التالى الكميات الكبيرة التى أرسلتها مصر سنة ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م[١٩٩].

اسم المتسلم	الكمية
الأمير محمد بك	٨٥ قنطار
الأمير محمد بك أغريقو أغلى	٨٠ "
الأمير محمد بك الشهير بأخى على	٨٣ "
الأمير باشا قبودان دمياط	٩٥ "
ـــــــ	الجملة ٣٤٣ قنطار

فى حين أن الدولة العثمانية كانت ترسل لمصر الحديد،والنحاس،والأخشاب،وذلك للصناعات الحربية،وصناعة السفن الحربية والتجارية.

أما بالنسبة للحديد فكانت مصر تعانى منه نقصاً شديداً،لذا كانت الدولة العثمانية ترسل ما تحتاجه مصر،ففى عام (١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م) تم ضبط وتحرير ما ورد إلى ثغر رشيد من الحديد،وأشحن ذلك بالمراكب المتوجهة إلى بولاق،بعد وزنه بمعرفة الشيخ زين الدين أبى السرور،وقد بلغت تلك الكمية ٤٣٠٣ قضيباً،أى ما يعادل ١٠١٨٠٥ قنطاراً[٢٠٠] وفى نفس العام ورد لثغر دمياط ١٣٠٤ قضيباً،وقدرت تلك الكمية بـ ٥١٤ قنطاراً[٢٠١].

([١٩٧]) نفسه: س٣٧٣،ص٤٥٥،م١٧٨٩ بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٠٣٣هـ/ ١٧ فبراير ١٦٢٤م.

([١٩٨]) محكمة بولاق: س٥٠،٤٩،٤٥،٤١،ص٣٥٧،٥٧٦،٨،٣٤٠،مواد ٨١٨،١٤٩١،٢٠،٨٠٧،بتواريخ ٢٨ جمادى ثانى ١٠٥٠هـ/ ١٥ أكتوبر ١٦٤٠؛ ١٩ شعبان ١٠٠٥هـ/ ١٠ أكتوبر ١٦٤٥م،٢٦ محرم ١٠٦٤هـ/ ١٦ ديسمبر ١٦٥٣م؛ ٢٩ جماد آخر ١٠٧١هـ/ ٢٩ فبراير ١٦٦١م.

([١٩٩]) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص٥١٣،م١٢٣٨ بتاريخ ٥ جماد ثانى ١٠٥٣هـ/ ٢١ أغسطس ١٦٤٣م.

([٢٠٠]) محكمة رشيد: س٨٧،ص٢٢،م٥٢ بتاريخ ٢٥ رجب ١٠٨٥هـ/ أكتوبر ١٦٧٤م.

([٢٠١]) محكمة دمياط: س١٣٤،ص٣٤،م٥٢ بتاريخ ١٥ شعبان ١٠٨٥هـ/ ١٤ نوفمبر ١٦٧٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما النحاس،فكان من المواد الأساسية المرسلة من استانبول لمصر نظراً لدخوله فى العديد من الصناعات،خاصة المدافع،وقد أوردت محكمة دمياط كمية النحاس المرسل سنة (١٠٤٤هـ/ ١٦٣٤م) والتى بلغت ٢٩٩٦قرصاً،بما يعادل ٥٩٠ قنطاراً[٢٠٢].

أما الأخشاب فكانت ترد إلى الإسكندرية بكميات كبيرة من استانبول،حيث يباع جزءاً منه للتجار،ويباع الجزء الباقى إلى الترسخانات لصناعة السفن بالإسكندرية،وبولاق،والسويس،وكانت الأخشاب الواردة إلى مصر-هى الصنوبر،والسنديان،والحطب الرومى[٢٠٣].

وفى بعض الأحيان كانت تقام الدعاوى بسبب الأخشاب الواردة من استانبول،فقد ادعى محمد بن رجب الاستانبولى على الحاج محمد بن الحاج عبدالرحمن المعروف بابن عطية أنه يستحق بذمته مبلغاً وقدره ثلاثة وعشرون ديناراً ذهباً أشرفياً[٢٠٤] باقى ثمن خشب مجاديف،وقد اعترف المدعى عليه بذلك،وبناء على ذلك ألزم بدفع ذلك المبلغ[٢٠٥] كما ادعى مسلم بن محمود الحسينى على عمر بن طيب الاستانبولى أنه يستحق بذمته ٥٢ ديناراً نظير أن المدعى عليه أشحن بمركب المدعى ١٤٠٠لوحاص خشبياً،عن أجرة كل مائة لوح خمسة دنانير[٢٠٦].

ونلاحظ مما سبق أن إمدادات مصر الحربية لاستانبول كانت تفوق إمدادات استانبول لمصر-على اعتبار أن مصر- ولاية تابعة للدولة العثمانية وهذه الإمدادات كانت مقررة عليها.

هذا هو مجمل العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية مما يعطى صورة واضحة عن مدى التأثر السياسى بينهما فلم يكن يرضى الدولة العثمانية أن ترى مصر فى ظروف سياسية مضطربة فكان لها موقف إزاء ذلك،كما كان لمصر دور واضح فى حروب الدولة العثمانية حتى تحقق النصر،ولم يتوقف دور مصر عند هذا الحد بل تعداه إلى تدعيم النفوذ العثمانى فى تلك المناطق،وتكشف الإمدادات الحربية التى أرسلتها مصر للدولة العثمانية عن أهميتها بالنسبة للحروب التى دخلتها الأخيرة.

---

(٢٠٢) محكمة دمياط: س٦٩،ص٧٢،م١٢٥ بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٠٤٤هـ/ ٢١ سبتمبر ١٦٣٤م.

(٢٠٣) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٧.

(٢٠٤) دينار: المقصود به النقود الذهبية،وهو أول دينار ضرب فى مصر عقب الفتح العثمانى فى عهد السلطان سليم،وقد أطلق عليه اسم سلطانى أو أشرفى – أو شريفى – وهو امتداد للفظ الأشرفى الذى ألفه المجتمع المصرى منذ عهد الأشرف برسباى سلطان الجراكسة،وكان هناك أيضاً الدينار المحمدى (انظر: عبدالرحمن فهمى،المرجع السابق،ص٥٥٧).

(٢٠٥) محكمة إسكندرية: س٣٧،ص٢٥٠،م٧٩١ بتاريخ ١٩ صفر ١٠٢٠هـ/ ٤ مايو ١٦١١م.

(٢٠٦) نفسه: س٤٥،ص٩٠،م٢٢٢ بتاريخ ١٠ رمضان ١٠٣٤هـ/ ١٦ يونيو ١٦٢٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثانى

العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

أولاً: التجارة.

ثانياً: قانون الحظر والتسعير.

ثالثاً: الاقتراض.

رابعاً: الالتزام.

خامساً: ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثانى

العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

تمثلت العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية فى عدة مظاهر؛ كان أولها: التجارة،والسبل التى بُذلت من أجل تدعيمها وتنشيطها وأهم السلع والبضائع التى كانت تتم فيها عملية المتاجرة،وثانيها قانون الحظر والتسعير الذى تم تطبيقه من أجل تحقيق الرفاهية للأهالى،وعدم حدوث أية أزمات اقتصادية،وثالثها: مبدأ الاقتراض وأسبابه،والدعاوى التى قامت بسببه،أما الالتزام فهو رابع تلك المظاهر،وإن كانت مساهمة العثمانيين فيه بسيطة،أما آخر المظاهر الاقتصادية فكان ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر والتى تعطى صورة واضحة عن وضعهم الاقتصادى.

أولاً: التجارة:

ترتب على استيلاء العثمانيين على مصر فى (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) زيادة الصلات التجارية بينها وبين الدولة العثمانية،وساعد على تدعيم هذه الصلات تركز أعداد لا بأس بها من التجار بينهما،والذين مارسوا شتى أنواع النشاط التجارى.

وقد وجد تجار ولاية مصر فى أسواق استانبول أفاقاً أوسع وأرحب عن تلك التى ألفوها من قبل مما شجعهم على تأسيس الشركات التى تركز نشاطها حول تصدير بعض البضائع التى كانت أسواق استانبول فى حاجة إليها،ثم جلب بدلاً منها البضائع المتوافرة فى هذه المدينة،والتى كانت تلقى رواجاً بمصر،ومن ذلك الشركة التى أسسها كل من عبدالقادر الدميرى،والناصرى محمد بن أبى النصر الطرابلسى،والزينى برويز ابن عبدالله فى عام (١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م) برأس مال قدره ٦٠٠ دينار،وتم الاتفاق بين الشركاء الثلاثة على تفويض أحدهم؛ وهو الزينى برويز بن عبدالله فى شراء البن،والأقمشة،والحناء من أسواق القاهرة،والسفر بها إلى استانبول لبيعها هناك نقداً،ثم شراء بدلاً منها ما يقع عليه اختياره من البضائع المتوافرة بأسواق استانبول لبيعها فى مصر- نقداً وتحصيل الربح الناتج عن هذه العملية بعد خصم التكاليف[٢٠٧].

وقد تم تأسيس شركة بين الأخوين محمد بن سالم الشهير بابن الجزار،من أعيان التجار بمصر،وقاسم التاجر المقيم باستانبول،وقد ادعى الحاج محمد الوكيل عن قاسم على شعبان أفندى الدفتردار الوصى المختار على مخلفات الأمير مصطفى بك أمير اللوا الشريف السلطانى أنه يستحق بذمته مبلغاً وقدره ٥١٨٦٤ نصف فضة،وذلك هو القدر المتأخر له بذمته نظير قرض اقترضه الأمير مصطفى من قاسم المذكور باستانبول نظير كمية من القمح والعدس لبيعها فى استانبول[٢٠٨].

وكانت هناك شركة فى مصر لتجارة الحاصلات الزراعية بين كل من على ابن عبدالنبى من أهالى جلاطة[٢٠٩] باستانبول وشقيقه بكير،وقد شهد على نفسه الأخير أنه قبض من أخيه على بن عبدالنبى،مبلغاً وقدره أربعة آلاف نصف فضة نظير حصته بحق النصف فى مال الشركة الشرعية التى كانت بينهما[٢١٠].

---

(٢٠٧) سليمان محمد حسين: تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر،سلسلة تاريخ المصريين،العدد (٢٤١) الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٣،ص٢٢١،٢٢٠.

(٢٠٨) القسمة العسكرية: س٥١،ص٥،م١١ بتاريخ ١٦ ذى الحجة ١٠٥٣هـ/ ٢٥ فبراير ١٦٤٤م.

(٢٠٩) جلاطة Galata : أو غلطة هى مستوطنة تقع فى الجانب الشمالى للقرن الذهبى فى مواجهة القسطنطينية واستولى عليها اللاتين فى بداية اقتحامهم للقسطنطينية عام ١٢٠٣م،فيما يعرف بالحملة الصليبية الرابعة،وبدأ الجنوية فى الحصول على امتيازات تجارية منذ عام ١٢٦٧م إلى أن نجح العثمانيون فى إسقاطها مع القسطنطينية عام ١٤٥٣م (انظر: حاتم الطحاوى،اقتحام العثمانيين للقسطنطينية شهادة المؤرخ البيزنطى دوكاس،مجلة الاجتهاد،العدد ٤٢،٤١،دار الاجتهاد،بيروت،١٩٩٩،ص٢١٠،هامش (١)).

(٢١٠) القسمة العسكرية: س٥٥ مكرر،س٣٦٥،م١١٠٧ بتاريخ ٦ شوال ١٠٩١هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٦٨٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ساهمت الوكالات[٢١١]،والحوانيت[٢١٢] فى توسيع نطاق العملية التجارية،فقد أجر وكيل شيخ الإسلام محمد أفندى المنفصل عن قضاء الروميلى هو إسماعيل ابن شهاب الدين من أعيان التجار بمصر،المعين توكيله عنه بالحجة الشرعية المسطرة من مدينة استانبول للتاجر محمد بن هندى الدمنهورى الوكيل الشرعى عن أخيه على،الوكالة الكائنة بثغر رشيد بخط القفاصين،والمشتملة على حواصل سفلية،وطباق علوية،ومنافع،والجارى ذلك بيد الموكل المذكور،وتحت تصرفه ويشهد له بشراء ذلك الحجة الشرعية المسطرة من مدينة استانبول،لينتفع بذلك على الموكل المذكور سكناً وإسكاناً وإجارة لمدة سنة نظير أجرة قيمتها ٩٣٠٠ نصف فضة تدفع على أربعة أقساط متساوية مدة ومبلغاً[٢١٣].وكان لدى إسماعيل بن عبدالله الاستانبولى بعض المحلات التجارية بوكالتى الزيت والكتان ببولاق،وقد أسقطها لإبراهيم بن عبدالله الاستانبولى عن طريق موكله رضوان بن عبدالله الرومى[٢١٤] فى حين اشترى إبراهيم أغا دار السعادة[٢١٥] الاستانبولى عن طريق موكله حسن بن عبدالله من محمد أغا أمين بينت المال[٢١٦] جميع المكان الكائن

---

(٢١١) الوكالات: مفردها وكالة،وأطلقت على العمائر التى أعدت لتكون سكناً للتجار،ولحفظ بضائعهم،ولم تكن هذه الأبنية قاصرة فقط على الحكومة،بل كان الأفراد يقومون ببناء وكالات خاصة بهم،وإن كان يشترط فيمن يبنى وكالة أن يكون من كبار التجار،وحائزاً لثقة وكيل التجار بالقاهرة،وقد كانت تسمى بأسماء مؤسيسها،أو صنف البضائع المشهورة بتجارتها،وكانت تنقل ملكيتها لورثة مؤسيسها (انظر: حسام محمد عبدالمعطى،العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر ،سلسلة تاريخ المصريين،العدد(١٤٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٩،ص٩٥،هامش(١٩٨)).

(٢١٢) حوانيت: مفردها حانوت،وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام وطول ضلعيه بين ثلاثة أو أربعة أقدام،ويجاوره أحياناً مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن،وكانت أرضية الحانوت،ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة،وغالباً ما تمتد خارج واجهة الحانوت لتكون مقعداً مبنياً بالحجر،أو الطوب "مصطبة" ويتم غلق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب،والجزء العلوى من المصراع يرفع لكى يكون سقفية،أما المصراعان السفليان فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة،وبصفة عامة لم= =يكن هناك اتصال بين الحانوت،وبين العمارة التى يلتصق بهما،ولم يكن التاجر يسكن عادة فى السوق،فبعد انتهاء عمله اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج،أو بالأقفال،وهو تأمين ظاهرى أكثر منه حقيقى،فضلاً عن هذا فإن الأسواق كانت تحرس ليلاً،ولم يكن التجار يضعون فى حوانيتهم سوى البضائع التى هم فى حاجة إلى بيعها فى الحال،وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية وهى: حصيرة،وسجادة،وبضع وسادات،ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضاً زبائنه،ويتجاذبون أطراف الحديث التى قد يطول أمدها،ويتخللها أحياناً شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون،المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى،ترجمة لطيف فرج،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٩١،ص١٧٩).

(٢١٣) الباب العالى: س١٠٥،ص٨،م٢٩ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٠٣٣هـ/ ٩ يونيو ١٦٢٤م.

(٢١٤) نفسه: س١٠،ص٧٠٥،م٢٥٦٤ بتاريخ مستهل المحرم ١٠٣٤هـ/ ١٤ أكتوبر ١٦٢٤م.

(٢١٥) أغا دار السعادة: هو فى التركية "دار السعادة أغاسى" وهو أكبر موظفى القصر الهمايونى،ويعرف باسم "أغا البنات" (قيزلر أغاسى) ولا يكون إلا أسوداً خصياً،يشرف هو ومن تحته من الأغوات السود على الحريم الهمايونى،وهو الجناح الذى تسكنه النساء،وقد شغل هذا المنصب بعض البيض فى القرن السادس عشر الميلادى،ولكن ذلك لم يدم وأعيد المنصب إلى الأغوات السود فى (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م)،وبقى فيهم إلى أن ألغى،وكان معظم هؤلاء الأغوات السود هدايا يقدمهم ولاة مصر إلى السلطان،وكان الأغا الذى يعين فى هذا المنصب يخلع عليه خلعة التنصيب فى حضرة السلطان،ويعلن التعيين بخط همايونى يرسل إليه،وقد عظم نفوذ أغوات دار السعادة فى بداية القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر،حتى استطاع بعضهم التدخل فى تعيين الصدور العظام وعزلهم،وكانت لأغوات دار السعادة نظارة أوقاف الحرمين الشريفين ابتداءً من سنة (٩٩٥هـ/ ١٥٨٧م)،فكان أغا دار السعادة هو المشرف على الدولاب (الاسم الذى كان يطلق على خزانة أوقاف الحرمين الشريفين)،والمشرف على الصرر المرسلة إلى مكة والمدينة،والقدس وفى سنة (١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م) صدرت أوامر بإلحاق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمدينة المحلة الكبرى[٢١٧] وجميع الحوانيت،والحمام،والوكالة،والحواصل،وما اشتمل عليه ذلك كله من المنافع والحقوق،والتوابع،واللواحق المنسوبة إليه،والجارى ذلك فى أملاك بيت المال،بثمن قدره خمسون ألف نصف فضة،ولم يتأخر لجهة بيت المال شئ من هذا المبلغ[٢١٨].

وقد أسقط ذو الفقار بن عبدالله الساكن بحارة قاسم باشا باستانبول عن طريق موكله بمصر،لمحمد بن مصطفى الاستانبولى الحانوت الكائن ببولاق،نظير مبلغ تسعين قرشاً بما يعادل كل قرش ثلاثون نصفاً[٢١٩]،كما أسقط موسى أغا ابن على الاستانبولى من أعيان طائفة مستحفظان لعلى بن محمد الحانوت الكائن بمصر،نظير مبلغ وقدره ٥٠٠، ٢٢ نصف فضة،وبمقتضى ذلك صار المسقط إليه يستحق منفعة أمد تواجر المكان المرقوم[٢٢٠].

ومن أجل ضبط العملية التجارية بين ولاية مصر والدولة العثمانية،كان يتم تعيين شيخ ومتكلم على طائفة التجار،فعلى سبيل المثال اشتكى بعض التجار بثغر الإسكندرية أن بعض تجار أنواع البضائع والمتاجر الواردة للبندر[٢٢١] من الديار الرومية يحدث فيما بينهم فى غالب الأوقات خلاف ونزاع لعدم وجود شيخ ومتكلم عليهم،يضبط أحوالهم،وأسعارهم،لذا اقترحوا تعيين عبدالرحمن بن أحمد التاجر شيخاً ومتكلماً عليهم لاستقامته وأمانته وقد استجاب قاضى الثغر[٢٢٢] لذلك[٢٢٣].

بعض الأوقاف بنظارة أغا دار السعادة،بالإضافة =لأوقاف الحرمين الشريفين،وفى سنة (١١٢٨هـ/ ١٧١٦م) ألحقت أوقاف السلاطين بنظارته،ثم تنَّظر الأغا نيابة عن السلطان نفسه على الأوقاف التى يتنَّظر عليها السلطان بحكم سلطنته،واحتفظ السلاطين مع هذا بتقاضى رواتبهم عن النظارة على تلك الأوقاف،وكانت هذه الرواتب تسمى "جيب همايونى أقجه سى" أى نقود الجيب الهمايونى،وفى سنة (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) أنشئت مديرية أوقاف الحرمين،ثم تحولت فى سنة (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)،إلى نظارة أوقاف الحرمين،وحلت الأخيرة محل نظارة أغا دار السعادة،وقد ألغى هذا المنصب بإلغاء السلطنة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٨،١٩).

(٢١٦) بيت المال: هو المكان الذى تحفظ فيه تركة الميت الذى لا وارث له،أو لم يعين له وارث عند وفاته،وإذا لم يظهر لهذه التركة وارث خلال خمس سنوات تؤول ملكيتها إلى بيت المال،وإن ظهر لها وارث أخذ بيت المال عن التركة واحداً على أربعين من قيمتها نظير حفظها،وكان المسئول عن ذلك أمين بين المال،وذلك طبقاً لقانون نامه مصر (انظر: Shaw, S. J., The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517 – 1798) Princeton. New Jersy, 1962, pp.171, 172. ؛ عفاف مسعد العبد،المرجع السابق،ص٢٤٠،هامش٥٤)

(٢١٧) المحلة الكبرى: قاعدة مركز المحلة الكبرى،محافظة الغربية،وهى من المدن المصرية القديمة،وقد عرفت بالمحلة الكبرى؛ لأنها أكبر البلاد التى باسم المحلة بمصر،وهى من أكبر وأشهر المدن المصرية لمركزها التجارى العظيم للقطن،والمحاصيل الزراعية الأخرى،ولنسج الأقمشة القطنية والحريرية على اختلاف أنواعها،وألوانها،وزاد من شهرتها اشتهارها بالمحالج والمعامل الكبيرة التى أنشأتها شركة مصر فى عام (١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م) لحلج القطن،وغزله ونسجه وتلوينه (انظر:محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٢،ص١٦،٨ – ١٨).

(٢١٨) الباب العالى: س١٢٥،ص١٦١،م٤٩٧ بتاريخ ١٤ شعبان ١٠٥٧هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٦٤٧م.

(٢١٩) محكمة بولاق: س٥٠،ص١٤٩،م٣٢٣ بتاريخ ١٥ ذى الحجة ١٠٧٠هـ/ ٢٢ أغسطس ١٦٦٠م.

(٢٢٠) محكمة الصالح: س٣٤٦،ص٦٧٩،م٢١٨٣ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١١١٤هـ/ ١٦ أغسطس ١٧٠٢م.

(٢٢١) بندر: كلمة فارسية بمعنى ميناء التجارة،أو المرسى،أو مقر التجار فى المدن البحرية (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص١١٧).

(٢٢٢) قاضى الثغر: كان يطلق عليه أيضاً الحاكم الشرعى،وكانت له مهام سياسية،وإدارية،وقضائية،ودينية،وكان يخضع لقاضى عسكر ولاية مصر،أما الجهاز الإدارى للحكام الشرعى فكان يتمثل فى الكتبة والشهود وقاصدى الشرع،أما عوائده فكانت ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتيسيراً للحركة التجارية بين ولاية مصر والدولة العثمانية كان يتم تعيين ريس لمباشرة حركة السفن بينهما ففى عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م) تم تعيين نور الدين بن أحمد القياس ريساً ببوغاز ثغر رشيد،وذلك لمباشرة دخول المراكب الواردة من الديار الرومية وثغر الإسكندرية إلى ثغر رشيد،وإخراج المراكب المتوجهة منه إلى ثغر الإسكندرية،والديار الرومية[٢٢٤].

وتشجيعاً من الدولة العثمانية للتجار بثغر الإسكندرية،كانت تقوم بإصدار الأوامر الشريفة السلطانية لرفع المظالم التى كانوا يتعرضون لها،فعلى سبيل المثال أصدرت أمراً شريفاً برفع المظالم التى تفرض على البضائع الواردة من البندقية[٢٢٥] نتيجة شكوى أرسلها هؤلاء التجار إلى السلطان العثمانى،وقد شدد الأخير بضرورة تنفيذ ما جاء فى الأمر الشريف[٢٢٦].

ومن أجل تسهيل سير العملية التجارية فى الثغور كان يتم تعيين السماسرة[٢٢٧] فعلى سبيل المثال عين قاضى ثغر رشيد المعلم يوسف بن يهود بن شنكو اليهودى الاستانبولى سمساراً فى الأرز،والسكر،والجلود،والنشادر،وغير ذلك من السلع،مع جملة السماسرة الموجودين بالثغر،وأذن له قاضى الثغر بتعاطى ما يتعاطاه أمثاله من السماسرة بالثغر مع السير بالصدق والأمانة[٢٢٨].

وسوف نتعرض فيما يلى لأهم السلع والبضائع التى كان يتم فيها عملية التبادل التجارى بين ولاية مصر والدولة العثمانية.

يُعد الأرز من أهم السلع الغذائية التى كانت تتم فيها عملية المتاجرة،وكان يجرى إرساله عن طريق البحر،وكانت الدولة العثمانية

يفرض من رسوم على ما يعرض عليه هو أو نوابه من القضايا والبيوع والتركات والتصادقات (انظر: عبدالحميد حامد سليمان،تاريخ الموانئ،ص٨٦ – ١٠٨).

(٢٢٣) محكمة إسكندرية: س٢٩،ص٣٨٢،م١١١٦ بتاريخ ٢٨ شوال ١٠٠٠هـ/ ٧ أغسطس ١٥٩٢م.

(٢٢٤) محكمة رشيد: س٨٧،ص٣٥٠،م٧٠٩ بتاريخ ٥ جماد أول ١٠٨٦هـ/ ٢٨ يوليو ١٦٧٥م.

(٢٢٥) أثناء تواجد السلطان سليم فى مصر عقد معاهدة تجارية مع جمهورية البندقية فى (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) لتشجيع رعايا تلك الجمهورية على القدوم إلى الإسكندرية بسفنهم وبضائعهم،ومباشرة نشاطهم التجارى فى جو من الطمأنينة والعدالة والأمن،وقد أرسلت البندقية سفيراً إلى السلطان سليم الأول المتواجد فى القاهرة أعلمه بأن الـ ٨٠٠٠ ليرة ذهب التى تسدد سنوياً لمصر عن طريق قبرص تسدد بعد الآن للدولة العثمانية لذا كان= =أول ما أشار إليه السلطان سليم فى المعاهدة التجارية الممنوحة للبنادقة بأن يتمعتوا بكافة الاميتازات التى منحت فى عهد السلاطين المماليك،وأهمها أن يعامل البنادقة بالعدل والاحترام،وألا تتعرض متاجرهم للنهب والاعتداء على أن يقوم قنصل البندقية المقيم الإسكندرية بالنظر فى شئون رعاياه بأسرها طبقاً لقوانين البندقية،مع ضمان تسهيل رسو سفن البنادقة فى الموانئ المصرية،وتعهد البنادقة من ناحيتهم بأن رعايا السلطان سيكونون آمنين فى موانئ ومدن البندقية (انظر: محمد المهدى سيد صديق،المرجع السابق،ص٤٧ – ٤٩؛ حسن عثمان،مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ – ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى،نشر،حسن إبراهيم حسن،القاهرة،١٩٤٢،ص٢٤٣).

(٢٢٦) الباب العالى: س١٢٣،ص٧٢،م٤٠١ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٠٥٦هـ/ ٣ مايو ١٦٤٦م.

(٢٢٧) السماسرة: ويطلق عليهم كذلك الدلالون،وتنحصر مهمتهم فى التوفيق بين التجار،وكتابة التعاقد بينهم،ويتقاضى هؤلاء السماسرة عوائدهم على الصفقات من التجار،ولا يعينون إلا بضمانة شيخ السوق وبعد ذلك يقر الحاكم الشرعى عملهم فى الدلالة حيث يعطى كل واحد منهم حجة موقعة من الحاكم الشرعى أو أحد نوابه تفيد تقريره وتعيينه فى الدلالة،ويجمع حصيلة أجورهم شيخهم فى السوق أو القيسارية ثم تقسم بينهم بالسوية،أما إذا كان فى السوق أو القيسارية أو الوكالة سمسار واحد فإنه يستأصل لنفسه بإيراداته،على أن يدفع لشيخ الطائفة ما يقرره عليه من الرسوم،أما الأسواق التى تباع فيها البضائع بالتجزئة من مأكولات وأقمشة وغير ذلك فى فلا يشترط حضور السماسرة فيها،حيث اقتصر عملهم على الصفقات المتبادلة بين التجار (انظر: عبدالحميد حامد سليمان،تاريخ الموانئ،ص١٥٧).

(٢٢٨) محكمة إسكندرية: س٣٥،ص٢٤٨،م١٠٢٣ بتاريخ ٦ ذى القعدة ١٠٢٠هـ/ ١٠ يناير ١٦١٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظراً لطول المسافة،وعدم كفاية السفن العثمانية أحياناً تلجأ إلى الاستعانة بسفن الدول الأجنبية[٢٢٩] على هذا الخط من أجل نقله لاستانبول[٢٣٠] وكانت دمياط هى الإقليم الرئيسى لزراعة الأرز فى مصر العثمانية،وكان الأرز يرسل منه إلى كل أجزاء الدولة العثمانية،وأوربا،وفى عام (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م) نشأت "مقاطعة كيالة أرز بياض بندر دمياط" للإشراف على تجارة الأرز فى دمياط[٢٣١] وكان الأرز المرسل لاستانبول معبأ فى عبوات مختلفة يطلق عليها مطبوقات،أو غزوايات،أو زنابيل[٢٣٢].

وقد أشارت الوثائق إلى قيام بعض التجار من الأهالى والعثمانيين على السواء بالتجارة فى الأرز،فعلى سبيل المثال اشترى حجازى بن شهاب الدين من حسن ابن حسن الأزميرى التاجر،سبعة عشرة إردباً ونصف أرز أبيض[٢٣٣] وأشهد على نفسه المعلم سلمون بن إبراهيم اليهودى التاجر الاستانبولى أنه وصل إليه من الخواجا[٢٣٤] حجازى بن أحمد بن منيف من أعيان التجار بثغر رشيد،ما قدره من الأرز الأبيض المغسول بالملح ٨١ إردباً،بمبلغ ٣١٩قرشاً،على أن يسافر بتلك الكمية لبيعها فى استانبول[٢٣٥].

وقد ادعى كل من يوسف وشقيقه موسى ولدى على الشهير نسبة بالدبساوى على حسين بن عبدالله الرومى أنهما سلماه ١٦٠ إردباً من الأرز،وأذنا له أن يبيع ذلك باستانبول وأن يوصل ما يتعلق بهما لوكيلهما الشهابى أحمد سمونه باستانبول،والبالغ ٤٢٠ دنياراً،بعد خصم المصاريف،ولكنه لم ينفذ ذلك،ولما حضر إلى ثغر رشيد توجها إليه وطالباه بثمن الأرز،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك اعترف بتسلم الأرز المذكور،وأنه توجه به إلى استانبول،وباع بعضه نقداً،والبعض الآخر بالأجل،ثم لما أراد الحضور من استانبول،وضع مالهما مع ماله،والبالغ ٢٥٠ ديناراً،ووضع ذلك كله فى محرمة،ولما نزل إلى البحر ضاع ذلك المبلغ،ولكن قاضى ثغر رشيد لم يقتنع بتلك الحجة،وطالب المدعى عليه بدفع المبلغ للمدعيين المذكورين[٢٣٦].

---

(٢٢٩) بموجب معاهدة الامتيازات الكبرى Treaty of Capitulation التى وقعها السلطان سليمان القانونى مع فرانسوا الأول ملك فرنسا فى (١٥٣٥م)،منح الرعايا الفرنسيون الحق فى حرية الملاحة فى المياه الإقليمية للدولة العثمانية،وممارسة البيع والشراء بحرية تامة،وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة هى خمسة فى المائة،وإعفاء الرعايا الفرنسيين فى دفع أية ضريبة أخرى مهما كان اسمها وقيد هذا الإعفاء الضريبى بشرط إقامة الفرنسيين فى أراضى الدولة العثمانية عشر سنوات متتالية،كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمى،وقصر خضوعهم على القضاء الفرنسى فى القضايا المدنية والجنائية،وتتم المحاكمات فى دور القنصليات الفرنسية،كما سمح لهم ببناء خان يقيمون فيه دون سواهم،ويودعون فيه بضائعهم،على أن تخصص بجوار الخان أرض لدفن موتاهم،واستمر تغلغل الفرنسيين بسرعة داخل الدولة العثمانية وتمكنوا من إقامة مراكز تجارية وبعثات قنصلية خاصة بهم فى سوريا ومصر،لقد أصبحت هذه المعاهدة نموذجاً عقدت على غراره سلسلة طويلة من الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية الأخرى مثل إنجلترا فى عام (١٥٨٠م) وهولندا عام (١٦١٢م) وغيرهما من الدول الأخرى،وكانت معاهدة الامتيازات تجدد عند اعتلاء كل سلطان جديد عرش الدولة العثمانية،ولكن بطل هذا التقليد فى عهد السلطان محمود الأول (١١٤٣ – ١١٦٨هـ/ ١٧٣٠ – ١٧٥٤م) وأصبحت معاهدات الامتيازات الأجنبية سارية المفعول فى جميع العهود وأضيفت عليها صفة الاستمرارية (انظر: عمر عبدالعزيز عمر،المرجع السابق،ص٦١،٦٢؛ أحمد عزت عبدالكريم،دراسات فى تاريخ العرب الحديث،دار النهضة العربية،بيروت ١٩٧٠،ص٥١،٥٢).

(٢٣٠) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق،ص٦١٨.

(٢٣١) ليلى عبداللطيف: المرجع السابق،ص٢٠٢.

(٢٣٢) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٣؛ جميل عرفة منتصر: التجارة فى مصر العثمانية (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨) رسالة دكتوراه غير منشورة،آداب الإسكندرية،قسم التاريخ،عام ١٩٨٦،ص٣١٥.

(٢٣٣) محكمة إسكندرية: س٣٤،ص٥،م١٨ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٠١٨ هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٦٠٩.

(٢٣٤) الخواجا: تعنى السيد،ورب البيت،والتاجر الغنى،والحاكم،والخصى (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص٩١).

(٢٣٥) محكمة رشيد: س٤٤،ص٧،م١٥ بتاريخ ٢ جماد آخر ١٠٣٤هـ/ ١٢ يناير ١٦٢٥م.

(٢٣٦) نفسه: س٢٤،ص٢٩،م٧٣ بتاريخ ٩ شعبان ١٠٣٤هـ/ ١٧ مايو ١٦٢٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى بعض الأحيان نجد بعضاً من التجار المصريين المقيمين نفى استانبول،والمكونين لشركات تجارية بها،يرسلون لمصر- فى طلب الأرز لبيعه هناك،فعلى سبيل المثال أقر رجب أغا أنه تسلم من الخواجا على بن حسين مبلغاً وقده ٨٩٠ قرشاً وربع قرش،نظير أن يشترى له كمية من الأرز قدرها ١٩٧ إردباً،وقد قام بذلك،وأرسل تلك الكمية صحبة المركب المتوجه إلى استانبول[٢٣٧].

وفى عام (١٠٨٦هـ/ ١٦٧٥م) حدث خصام بين إبراهيم بن محمد من طائفة مستحفظان من التجار القاطنين بخط خان الخليلى[٢٣٨] ومصطفى بن شعبان الاستانبولى،من التجار المسافرين للديار الرومية،بسبب ما ادعاه إبراهيم بن محمد،أنه منذ ثلاثة عشر عاماً دفع لشخص يدعى الحاج يوسف الرومى - حين كان مصطفى بن شعبان - مقيماً بثغر دمياط متهيئاً للسفر بمركبه إلى استانبول - مبلغاً وقدره ألف قرش،وأمره أن يشترى له بذلك كمية من الأرز الأبيض،ويسلمه إلى مصطفى المذكور وينزله بمركبه ويتوجه به إلى استانبول،ويبيعه ويوصل ما يتحصل من ثمنه لوكيله الحاج خليل المقيم باستانبول وقد اعترف يوسف الرومى أنه اشترى الأرز بالمبلغ المذكور،وشحنه بمركب مصطفى بن شعبان،وسلمه إليه،وتوجه بالأرز إلى استابنول،وباعه بثمن وقدره ١٨٠٠ قرش،حسبما أخبره بذلك وكيله الحاج خليل المذكور،ثم أرسل الأخير إلى إبراهيم بن محمد بأن الذى وصل إليه من ثمن الأرز ١٤٠٠ قرش،وطلب من مصطفى بن شعبان باقى المبلغ وقدره أربعمائة قرش،وأجاب الأخير بتسلم الأرز وإنزاله بمركبه،وبيعه،ودفع لخليل المذكور ١٥٥٠ قرش،كما أنه كان لا يعلم أن هذا الأرز متعلق بإبراهيم بن محمد،وطال الخصام بينهما بسبب ذلك،وفى النهاية حلف مصطفى بن شعبان بالله أنه دفع لخليل المذكور ١٥٥٠ قرش،وأنه لم يبق شئ فى عهدته من ذلك،وبناء عليه منع إبراهيم بن محمد من معارضة مصطفى بن شعبان[٢٣٩].

واحتلت تجارة السكر مركزاً بارزاً بين ولاية مصر والدولة العثمانية،فقد كانت مصر- أهم مصدر لإنتاج السكر فى الدولة العثمانية وكانت أسواق الاستهلاك الواسعة فى الأناضول فى حاجة دائمة وماسة إليه[٢٤٠] وقد أشارت الوثائق إلى ذلك ففى عام (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٥م) وصل للمعلم سلمون بن إبراهيم اليهودى التاجر الاستانبولى من حجازى بن أحمد بن منيف،من أعيان التجار بثغر رشيد أربعة وثمانون قنطاراً من السكر،نظير مبلغ ١٢٠٠ قرش[٢٤١] واشترى الخواجا على الطرابلسى المقيم باستانبول عن طريق أحد وكلائه بمصر ما قدره من السكر ٩٥ قنطاراً بثمن قدره ١٦١٨ قرشاً،وأرسلت تلك الكمية لبيعها فى استانبول[٢٤٢].

وقد قامت بعض الدعاوى بين بعض المصريين والعثمانيين بسبب تجارة السكر،فقد أقر الحاج تركى بن المرحوم نوار البرلسى- التاجر بثغر رشيد أن شخصاً يدعى محمد ريس الاستانبولى اشترى منه ٤٣٠ قنطاراً وتسعة وعشرون رطلاً من السكر الأبيض المكرر،بمبلغ ٦٧٠٠ قرشاً،١٤ نصفاً فضة،وتوفى المشترى وهذا المبلغ باقى بذمته،وأنه ترك ما يورث عنه شرعاً باستانبول،وأحضر الحاج تركى اثنين وشهدا بصحة ما قاله،وتمت كتابة حجة بذلك لقاضى استانبول،وبناء على ذلك وكل الحاج تركى،أحمد بن عيسى- القاطن باستانبول فى الدعوى على ورثة محمد ريس،وقبض ذلك المبلغ من تركته[٢٤٣].

---

(٢٣٧) القسمة العسكرية: س٥٥،ص٤٢٨،٢٤٧،٢٤٦ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٥٨هـ/ ٢٥ أغسطس ١٦٤٨م.

(٢٣٨) خان الخليلى: يبلغ طول شارع خان الخليلى مائتين متر،وبه عدة عطف يسلك منها لشارع السكة الجديدة،ولشارع سيدنا الحسين،وبه عدة زوايا ووكائل (انظر: على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة،جـ٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٨٢،ص١٠٦).

(٢٣٩) الباب العالى: س١٥٩،ص٣٥٤،م١٢١٧ بتاريخ ٩ جماد آخر ١٠٨٦هـ/ ٣ يوليو ١٦٧٥م،انظر الملحق رقم(٦).

(٢٤٠) عبدالحميد سليمان: مقاطعة الخردة وتوابعها،دراسة التنظيم المالى والضرائبى للحرف الهامشية والبسيطة،دمياط،٢٠٠٠،ص١٥؛ جميل عرفة منتصر،المرجع السابق،ص٣١٥.

(٢٤١) محكمة رشيد: س٤٤،ص٧،م١٥ بتاريخ ٢ جماد آخر ١٠٣٤هـ/ ١٢ يناير ١٦٢٥م.

(٢٤٢) القسمة العسكرية: س٥٥،ص٢٤٧،٢٤٦،م٤٣٨ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٥٨هـ/ ٢٥ أغسطس ١٦٤٨م.

(٢٤٣) محكمة رشيد: س٧٩،ص٥٠٤،م٧٥٢ بتاريخ ٥ رجب ١٠٨٠هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٦٦٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ادعى مصطفى بن إيواز الاستانبولى على عبدى بن عبدالله أنه يستحق بذمته مبلغ ١٣٧ قرشاً عن ثمن ٢٠٨ أُقة[٢٤٤] من السكر المكرر،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف،وأقر بأنه سلم المدعى ستة قناطير ونصف كتان ثمنها تسعة وعشرون قرشاً وربع القرش وعليه فالمتبقى بذمته مائة وسبعة وثلاثة أرباع قرشاً،وتعهد المدعى عليه بدفع المبلغ المتبقى للمدعى[٢٤٥].

وزيادة فى توسيع نطاق تجارة السكر،وكل حسين بن على التاجر بخان بلت باستانبول ابن عمه،للصرف على عمارة وترميم وكالة السكر الكائنة بثغر رشيد الجارية فى استحقاق الموكل،وبعد الكشف على الوكالة بمعرفة طائفة البناءين والمهندسين،وجد أنها محتاجة للعمارة والترميم،وقد تم ذلك بالفعل،وتكلف ذلك ٥٩٥ قرشاً ونصف قرش،وعلى ذلك أصبحت الوكالة عامرة لمزاولة النشاط بها[٢٤٦]. ويظهر مما سبق أن السكر كان يمثل إيراداً كبيراً لمن يقوم بالتجارة فيه.

أما البن[٢٤٧] فيعد من السلع الغذائية التى حظرت الدولة العثمانية تصديرها خارج الولايات العثمانية،والهدف من ذلك خشية الدولة العثمانية أن يؤثر تصدير البن بطريقة

سلبية على صادراته لاستانبول،إذ أنه المشروب المفضل فى تلك الأنحاء[٢٤٨].

وكانت وحدة الوزن فالبن تعرف باسم (فرق بن) أو (فردة بن) وتتراوح هذه الوحدة ما بين ١٣، ٣ قنطاراً،وثلاثة قناطير،ويظهر فى الوثيقة الواحدة اختلاف حجم الفرق من وحدة لأخرى،وكذلك اختلاف العبوات فبعضها بالفروق،والبعض بعبوات من الخوص تسمى (زنابيل) وبعضها بعبوات تسمى (قطمة) وهى عبوة من الخيش تضم من قنطارين إلى قنطارين ونصف،وكان كل قنطار بن يعادل ١٠٠ رطل،كما كان هناك اختلاف فى أنواع البن،فعلى سبيل المثال هناك (البن الفقيهى،والقلب،والجفل، والصليبى،وقشر البن) وهذا أحد أسباب اختلاف الأسعار،إذ أن فارق السعر بين الفقيهى والصلبى يتراوح ما بين ٣ فى المائة،و ٥ فى المائة[٢٤٩].

وسوف نتعرض فيما يلى لنشاط بعض التجار فى تجارة البن: فى عام (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م) اقترض يوسف بن عبدالله من معتقة محمد بن يحيى الاستانبولى ٢٥٠ قرشاً،وأذن له الأخير أن يسافر بذلك المبلغ إلى المخا باليمن،ليتاجر فى أصناف البضائع ومنها البن،وبعد أن يحضر إلى مصر يبيع ذلك،حتى يتحقق الربح والفائدة،وذلك بعد خصم رأس المال والكلف والمؤن،على أن يقسم الربح بينهما بالسوية[٢٥٠].

---

(٢٤٤) أُقة:وحدة وزن عثمانية تزن ٤٠٠ درهم،كل درهم ٢٠٧، ٣غم = ٢٨٢٨، ١ كغم (انظر: فالترهنتس،المرجع السابق،ص١٩).

(٢٤٥) محكمة رشيد: س٨٧،ص٢٠٧،م٤٢٦ بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٨٦هـ/ ١٨ أبريل ١٦٧٥م،انظر المحلق رقم (٧).

(٢٤٦) محكمة رشيد: س١٠٩،ص١٤٥،١٤٤،م٢٤٠ بتاريخ ٦ ذى الحجة ١١١٥هـ/ ١٢ مارس ١٧٠٣م.

(٢٤٧) البن: يذكر البعض أن دخول البن إلى مصر يرجع إلى العقد الأول من القرن السادس عشر على يد المتصوفين اليمنيين الذين كانوا يقطنون بحارة الأزهر. ومثلما حدث فى مكة قوبلت مسألة شرب القهوة بمعارضة شديدة من الفقهاء. ولا سيما فى عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م) كرد فعل طبيعى للخطبة التى ألقاها أحد الأئمة عن القهوة وما لبثت أن هاجم العسس فى عام (٩٤٥هـ/ ١٥٣٩م) مستهلكى القهوة وحبسوا معظمهم. ولكن بالرغم من هذه الحوادث والمواقف المتشددة من جانب الفقهاء فقد فرضت القهوة نفسها كمشروب تقليدى. (انظر: سليمان محمد حسين،المرجع السابق،ص١٩٤،هامش(٥٠)).

(٢٤٨) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ العرب،ص٣٧٩،٣٧٨؛ عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٤.

(٢٤٩) عبدالحميد حامد سليمان: الرسوم الجمركية على البن فى مصر فى القرنين ١٧،١٨ الميلاديين،المؤتمر الدولى المنعقد فى الفترة من ٨: ١١ أكتوبر ١٩٩٧،بمونبلية بفرنسا،ص٥،٦.

(٢٥٠) محكمة الصالحية النجمية: س٤٨٤،ص٣٠٥،م١٣٧١ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٠٢١هـ/ ٥ يونيو ١٦١٢م،انظر الملحق رقم (٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى بعض الأحيان كانت تقام الدعاوى بسبب تجارة البن،فقد ادعى نوح أغا ابن شاه سوار الاستانبولى على رجب أغا أمين بيت المال،بأنه أثناء إقامته ببندر جدة اشترى خمسة عشر زنبيلاً من البن،وكتب عليها اسمه،ومنها خمسة زنابيل من البن القلب الصافى،وعشرة زنابيل من البن الجفل،وأرسل هذه الكمية إلى بندر السويس،فى حين تأخر هو ببندر جده،فى ذلك الوقت وضع رجب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغا يده على ذلك البن،وباعه ظناً منه أن صاحبه قد مات. ولكن عندما عاد نوح أغا إلى مصر- طلب منه ثمن البن فامتنع رجب أغا،ولكن عندما سئل الأخير أمام قاضى القضاة أجاب بالاعتراف بأنه وضع يده على اثنى عشر- زنبيلاً،منها خمسة زنابيل من البن القلب زنتها أربعة عشر قنطاراً ونصف،والسبعة زنابيل الأخرى من البن الجفل،وكان وزنهم اثنين وعشرين قنطاراً،وأنه باع ذلك كله بثمن قيمته ٥، ٦٥٧ قرشاً،حساباً عن كل قنطار من البن القلب خمسة عشر- قرشاً،وعن كل قنطار من البن الجفل عشرون قرشاً،وقبض ذلك لجهة بيت المال،وأنكر الثلاثة زنابيل الباقية،وقد ثبت لدى شيخ الإسلام بشهادة الشهود معرفة الاثنى عشر- زنبيلاً،ومن ثم ألزم المدعى عليه بدفع ثمن البن للمدعى المذكور[٢٥١].

ونلاحظ أن بعض الباشوات العثمانيين كان لهم دور فى تجارة البن،فقد قبض ببالة بن عبدالله الوكيل الشرعى عن الخواجا عبدالرحمن بن صفى الدين الشهير بأبى أحمد النحراوى التاجر باستانبول الساكن بمحلة خواجا باشا باستانبول من محمد باشا والى مصر المعروف (بزلعة السم) مبلغاً وقدره عشرة آلاف قرش ثمن عشرة آلاف أقة بن ابتاعها وتسلمها محمد باشا باستانبول،وقد تم التصادق على ذلك[٢٥٢].

وفى بعض الأحيان نجد من يقوم بتوكيل فرد لشراء كمية من البن ليبعها فى استانبول،ففى عام (١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م) وكل الأمير سليمان بن عبدالله بيرى جلبى[٢٥٣] لشراء سبع وعشرين فردة من البن ليرسلها إلى الديار الرومية لوكيله عثمان جلبى لبيعها هناك،على أن يتم تحصيل ما يبيعه ويرسله إلى موكله بمصر[٢٥٤]،وفى عام (١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م) أرسل الخواجا شهاب الدين الرشيدى لشريكه باكير بن يعقوب باستانبول اثنى عشر زنبيلاً من البن لبيعها هناك[٢٥٥].

وفى عام (١٠٧٥هـ/ ١٦٦٥م) نشأ خلاف بين قسطاندى بن غالى النصرانى،وبين خليل بن محمد الاستانبولى،وعلى بن إيواظ الاستانبولى،بسبب كمية من البن قدرها ٨٢٠ أقة متأخرة عليهما،وقد سعى بعض الأطراف بينهم فى الصلح على أن يدفع كل من خليل وعلى خمسمائة أقة من البن،وتبرأ ذمتهما من الثلاثمائة وعشرين أقة الباقية،واتفقوا على ذلك بحضرة قاضى ثغر رشيد وبعض الشهود[٢٥٦].

ومن أهالى استانبول الذين أدلوا بدلوهم فى تجارة البن الحاج مصطفى ابن مصطفى،فقد صَّدق على براءة ذمة الزينى على من طائفة مستحفظان من سبع عشرة فردة من البن،بمقتضى أن الأخير دفع للحاج مصطفى مبلغاً وقدره ٥٢٠ قرشاً وثلاث أرباع قرش نظير ذلك[٢٥٧].

---

(٢٥١) الباب العالى: س١١٩،ص٢١،م١١١ بتاريخ ٢ ربيع أول ١٠٤٨هـ/ ٢٥ يوليو ١٦٣٧م.

(٢٥٢) نفسه: س١١٩،ص١٧٠،م٩١٨ بتاريخ ٢٨ رجب ١٠٤٨هـ/ ١٩نوفمبر ١٦٣٨م.

(٢٥٣) جلبى: كلمة تركية بمعنى مولى،أو سيد،أو قارئ (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٢١٣).

(٢٥٤) القسمة العسكرية: س٥٥،ص٣٠٤،م٥١٠ بتاريخ ٨ شوال ١٠٥٨هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٦٤٨م.

(٢٥٥) محكمة بولاق: س٤٩،ص١٤٨،م٣٦٢ بتاريخ ٢٨ محرم ١٠٦٤هـ/ ١٨ ديسمبر ١٦٥٣م.

(٢٥٦) محكمة رشيد: س٧٥،ص١٨٣،م٣٠٠ بتاريخ ٢١ شعبان ١٠٧٥هـ/ ٩ مارس ١٦٦٥م.

(٢٥٧) محكمة الصالحية النجمية: س٥٠٤،ص٣٩٣،م١٠٧٨ بتاريخ ٦ جماد آخر ١٠٨٦م/ ٢٨ أغسطس ١٦٧٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى عام (١١٠٣هـ/ ١٦٩٢م) ادعى حسين بن عبدالله من طائفة عزبان وهو الوكيل الشرعى عن الحاج محمد عيد من كبار التجار القاطنين باستانبول،على كل من إسماعيل كتخدا طائفة عزبان[٢٥٨]،وهو الوكيل الشرعى عن عائشة بنت عبدالله البيضاء زوجة موسى أغا من أعيان طائفة المتفرقة،وعلى عثمان جلبى بن يوسف بن عبدالله،وهو ابن أخى موسى أغا،بأن موكله محمد عيد يستحق بذمة موسى أغا ١٤٦٤ أقة من البن بقيمة قدرها ١٤٣٢ قرشاً،ابتاع ذلك من موكله المذكور،وتسلمه باستانبول،وأن موكله محمد عيد أجل موسى أغا بذلك المبلغ،على أن يدفعه له بمصر،وبناء على ذلك يطالب الموكل بذلك المبلغ من مخلفات المتوفى المذكور،ليحوزه لموكله،ولكن المدعى عليهما أنكرا ذلك،ومن ثم طُلب من المدعى إثبات دعواه،فأحضر عدداً من الشهود،وأقروا ما ذكره المدعى فى دعواه،وبناءً على ذلك ألزم المدعى عليهما بدفع المبلغ المذكور للمدعى[٢٥٩] ويظهر مما سبق إلى أى مدى كانت تجارة البن مربحة ورائجة.

أما تجارة البهار،والتى اشتلمت على الزنجبيل،والقرفة،والفلفل الكالكوتى المنسوب إلى كلكتا بالهند،فكانت تجارة لها أهميتها الاقتصادية والغذائية،لكونه يستخدم فى حفظ الأطعمة ومن هنا كانت بالإسكندرية حواصل سلطانية تسمى "حواصل البهار السلطانى" يوضع بها جزء من المتحصلات من البهار الوارد إلى مصر،وما يشترى من التجار لسد حاجة المطابخ السلطانية فى استانبول،ثم يباع منها ما يزيد عن حاجة المطابخ السلطانية للتجار الواردين على الإسكندرية طلباً له[٢٦٠].

فعلى سبيل المثال عينت ككونه ابنة إسحاق اليهودية الاستانبولية الناصرى محمد ابن أحمد وكيلاً عنها فى بيع سبعة قناطير،وثلاثة وعشرين رطلاً من الفلفل ضمن ثلاثة جوالات بالإسكندرية[٢٦١].

وقام كل من على بن محمد رصاص،ومحمد بن فضيلة،وحسن بن على،بشراء عشرة قطع من البهار،فما اشتراه الأول ثلاثة قطع من الفلفل،وثلاثة من القرفة،والثانى قطعة من الزنجبيل وأخرى من الفلفل،وما اشتراه الأخير قطعتين من الفلفل،وحمل كل منهم تلك الكمية تمهيداً لإرسالها إلى استانبول لبيعها هناك على سبيل المتاجرة[٢٦٢].

---

(٢٥٨) العزبان: وتعنى غير المتزوج،وهى فرقة من المشاة خدمت وقت فتوح السلطان سليم فى مركز تابع للإنكشارية،وبعد فتح مصر أسندت إلى العزب مهمة حراسة ممرات القلعة،وضواحى القاهرة،فكان هذا الأوجاق يمثل مع الإنكشارية هيئة الدفاع الأساسية عن القلعة،ولذلك يشار إليه فى الوثائق باسم عزبان قلعة مصر،وأسندت إليه مهمات عسكرية أخرى مثل الدفاع عن مصر والاشتراك فى الإمدادات العسكرية التى يطلبها السلطان علاوة على حراسة الأراضى الزراعية ضد غارات البدو وكان للعزبان مهمة إدارية بوليسية فكان يتألف من بين أفراده مراكز البوليس فى القاهرة،وكان هذا الأوجاق يلى أوجاق الإنكشارية فى الأهمية (انظر: Shaw, S. J., Ottoman Egypt, pp.94, 95. ؛ ليلى عبداللطيف: المرجع السابق،ص١٩٦،١٩٥).

(٢٥٩) القسمة العسكرية: س٨٥،ص٣٢٦،م٣٧١ بتاريخ ٢١ جماد أول ١١٠٣هـ/ ١١ يناير ١٦٩٢م.

(٢٦٠) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٦.

(٢٦١) محسن على شومان: اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر،جـ٢،سلسلة تاريخ المصريين العدد(١٩٢) الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٠،ص٢٧٤.

(٢٦٢) محكمة بولاق: س٥٨،ص٥٧٦،م١٦٢٠ بتايخ ٦ ربيع ثانى ١٠٩٧هـ/ ١٢ مارس ١٦٨٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما زيت الزيتون،والمعروف بالطيب أو المبارك[٢٦٣] والزيت الحار فهما من السلع المهمة التى كانت مصر- تقوم بتصديرهما إلى استانبول،وتكمن أهمية الزيت المبارك أنه كان يدخل فى علاج بعض الأمراض،لذا كانت الدولة العثمانية فى حاجة ماسة إليه.

على سبيل المثال تصادق الحاج سالم بن جمعة الاستانبولى،وهو من أعيان التجار،مع الحاج عمر بن عبدالرحمن التاجر بوكالة الزيت ببولاق أن آخر ما يستحقه الحاج عمر بذمة الحاج سالم مبلغاً قدره ٩٦ قرشاً باقى ثمن زيت طيب ابتاعه وتسلمه منه قبل تاريخه،كان قد أرسله إلى استانبول[٢٦٤].

أما بالنسبة للزيت الحار فكان يستخدم فى إعداد الأطعمة،وكانت استانبول فى حاجة دائمة إليه،ففى عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٦م) أرسلت أوامر من استانبول بضرورة إرسال عشرين ألف قلة من الزيت الحار المستخرج من بذر الكتان،وتعهد شويل شيخ طائفة المعاصرية[٢٦٥] بتجهيز تلك الكمية خلال شهر،وبلغ ثمن كل قلة من قلل الزيت ١٥٠ نصف فضة[٢٦٦].

ويعد الكتان من السلع الغذائية المهمة التى كانت استانبول فى حاجة إليها[٢٦٧] وكثيراً ما وجدت صفقات تجارية منه بين مصريين وعثمانيين،فعلى سبيل المثال اشترى حسنى بن إبراهيم الأزميرى من محمد بن لطفى،تسعة جوالات كتان أبيض بوزن قدره ٦١ وربع قنطاراً نظير مبلغ قدرة ٢٤٧ ديناراً،واعترف المشترى المذكور بتسلم ذلك[٢٦٨] كما اشترى شعبان بن رمضان الاستانبولى من محمد جاويش[٢٦٩] غزوايتين كتان،زنتهما خمسة قناطير بثمن قدره ألف نصف فضة[٢٧٠].

---

(٢٦٣) شجرة زيت الزيتون: ورد ذكرها فى القرآن الكريم فى سورة النور،الآية (٣٥)،حيث يقول الله عز وجل {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا= =كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} والزيتون من الأشجار جليلة القدر عظيمة النفع،ويستخدم لعلاج العديد من الأمراض،فإذا حرقت أغصانه الغضة مع ورقه فى إناء ثم سحقت،وعجنت بشراب،وأعيد حرقها،كانت دواءً للعين،وإن مضغ ورقه أذهب ألم اللثة،وأورام الحلق،وإن دق وضمد به أو بعصارته منع الجمرة،والقروح،والأورام،وختم الجراح وقطع الدم،وإن طبخ بالشراب سكن النقرس،وألم المفاصل،وإن طبخت أجزاؤه كلها كان دواء للمعدة،وما يصيبها من أمراض،علاوة على أنه يقضى على السعال المزمن والبلغم،وأما ثمرة الزيتون فإن أخذت ووضع عليها الماء حتى تحلو،واستعملت بالملح والحوامض مع الأطعمة فتحت الشهية،وقوت المعدة،وسهلت عملية الهضم،وعلاوة على أنه يشفى من آلام الصداع،إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة،أما زيت الزيتون ففوائده عظيمة مثل سابقتها لجميع أعضاء الجسم،ولكن الزيادة المفرطة فى استعماله قد تؤدى إلى حدوث أضرار بالجسم (انظر: داود بن عمر الأنطاكى: تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب،جزءان،الجزء الأول،المكتبة الثقافية،بيروت،(د.ت) ص١٨٢ – ١٨٤).

(٢٦٤) محكمة بولاق: س٤١،ص١٣٥،م٣٢٧ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٠٥٠هـ/ ٧ يوليو ١٦٤٠م.

(٢٦٥) تُعد حرفة صناعة الزيت الحار من الحرف المهمة والمتعبة فى مصر العثمانية،وكان يوجد بمصر مائة وسبعون معصرة يعمل فيها قرابة ألف وثمانمائة رجل،وكان الزيت الحار يصدر إلى جميع أقاليم مصر من القاهرة (انظر: أوليا جلبى،سياحتنامه مصر،ترجمة محمد على عونى،تحقيق عبدالوهاب عزام،أحمد السعيد سليمان،تقديم ومراجعة أحمد فؤاد متولى،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية،القاهرة،٢٠٠٣،ص٤٥٧) وكان يتولى أمور المعاصر كما يظهر من الوثائق شيخ طائفة المعاصرية.

(٢٦٦) الباب العالى: س١٤٣،ص٢٧٨،م٨٦٣ بتاريخ ١٢ رجب ١٠٧٦هـ/ ١٨ يناير ١٦٦٦م.

(٢٦٧) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق،ص٦٦٢.

(٢٦٨) محكمة رشيد: س٣٢،ص٨١،م٢٦٦ بتاريخ ١٨ جماد آخر ١٠١٦هـ/ ١٠ أكتوبر ١٦٠٧م.

(٢٦٩) جاويش: من الكلمة التركية جاووش (Cavus) بجيم مشربة،وواو مضمومة،وهى مشتقة من المقطع التركى جاو (Cav) الذى يدل على الصياح والنداء،والصوت،والصيت،والجاويش منصب عسكرى وجد فى دولة الغزنويين والقرخانيين،والسلاجقة،ودخلت هذه الكلمة فى اللغة العربية قبل قيام الدولة العثمانية (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت تقام الدعاوى بسبب تجارة الكتان،قد ادعى على بن يوسف الكتاتنى ببولاق على أحمد بن سليمان الشهير ببيرم الاستانبولى بأنه أعطاه خمسة وخمسين قنطاراً،وواحداً وستين رطلاً من الكتان على سبيل الأمانة ليبيع ذلك باستانبول،ويطالبه بذلك،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف،وأنه تصرف فى الكتان المذكور وباعه باستانبول،وبعد خصم المصاريف اللازمة،تبقى للمدعى من ثمن الكتان ٢٤٠ قرشاً،و٣١ نصف فضة[٢٧١].

وكان يوجد تجار كتان عثمانيون فى مصر من أجل تسهيل عقد الصفقات المرسلة لاستانبول مثال ذلك حسين بن عبدالله تابع قيطاس الرومى التاجر فى الكتان بالديار الرومية[٢٧٢]،وأحمد أغا الشهير بالأدرنى،والسيد الشريف مصطفى،والحاج سليمان والحاج محمد الاستانبولى،والتاجر كل منهم بوكالة الكتان ببولاق[٢٧٣].

واحتلت تجارة الأصواف والأقطان والأقمشة مركزاً لا بأس به بين ولاية مصر والدولة العثمانية،فبالنسبة للأصواف كانت ترد لمصر من استانبول لجودتها الفائقة ولحاجة مصر إليها،ففى عام (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) ادعى محمد بن عبدالله على جعفر بن عبدالله الأميرى،أنه أحضر له أصواف من استانبول قيمتها واحداً وثلاثون ديناراً ليبيع له ذلك،على أن يقسم الربح بينهما،وقد باع وقبض الثمن،وطالب المدعى عليه بالربح وقدره سبعة دنانير،فلما سئل الأخير عن ذلك؛ أجاب بأن المدعى أوصاه أن يشترى له أصواف من استانبول وأرسل إليه ذلك،ولم يشترط له الربح،فطلب من المدعى عليه اليمين على ذلك فحلف بالله اليمين الشرعية على ذلك[٢٧٤].

أما بالنسبة للقطن فلم تكن زراعته شائعة فى مصر،ولكن كان يتم تصدير بعض الكميات منه للدولة العثمانية،فعلى سبيل المثال أقر المعلم إسحاق بن موسى ابن يحيى اليهودى الأزميرى المقيم بمصر أنه متأخر بذمته للحاج رسول بن موسى،والمقيم بمدينة أزمير مبلغاً وقدره ٤٥٠ قرشاً عن ثمن قطن أرسله إليه بمدينة أزمير على سبيل التجارة[٢٧٥].

وبالنسبة للأقمشة أشارت الوثائق إلى قيام حركة نشطة فى تجارتها،فعلى سبيل المثال اعترف الحاج إبراهيم بن بيرم الرومى الوكيل الشرعى عن الأمير على جلبى تابع الأمير على بن قيطاس الاستانبولى أنه وصل إليه من الأمير أحمد متفرقة ديوان مصر مبلغ ٥٤٠ قرشاً نظير نوعيات مختلفة من القماش واردة من استانبول[٢٧٦].

وفى عام (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) أرسلت مصر إلى استانبول ما يقرب من ٦٠ بالة من القماش،زنتهم ٣١ قنطار[٢٧٧] وفى عام (١٠٧٧هـ/ ١٦٦م) أشحن ثلاثة أفراد بمراكبهم ٢٠ بالة من القماش،وبلغ ناولون ذلك ١٤٠ قرشاً،وتعهدوا بإيصال إلى استانبول[٢٧٨] فى حين بلغت الكمية المرسلة فى عام (١٠٨٠هـ/ ١٦٧٠م) ٦٠ بالة أرسلت على ثلاث دفعات[٢٧٩].

السابق،ص٥٩،٦٠) وقد تكون أوجاق الجاويشية بصفة رسمية بإعلان قانون نامه مصر (٩٣١هـ/ ٢٤ – ١٥٢٥م) من بعض المماليك الذين كانوا فى الخدمة الشخصية للباشا،والمتخلفين عن الجيش المملوكى المهزوم،والذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى،وقد حدد قانون نامه مصر واجبات الجاويشان بخدمة الباشا والديوان العالى،وكان يحق للباشا ملئ المناصب الخالية من الجاويشان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرقتى الإنكشارية والعزبان (انظر: قانون نامه مصر،م٧،ص٢٧).

(٢٧٠) محكمة إسكندرية: س٤٣،ص٢٢٥،م٦٧٤ بتاريخ ١١ رجب ١٠١٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٦١٠م.

(٢٧١) محكمة بولاق: س٥٨،ص٧٣٠،م٢٠٩٧ بتاريخ ٦ رجب ١٠٩٨هـ/ ١٨ مايو ١٦٨٦م.

(٢٧٢) محكمة بولاق: س٣٩،ص٤٩٢،م١١٤٨ بتاريخ ٢٩ رجب ١٠٤٨هـ/ ٦ ديسمبر ١٦٣٨م.

(٢٧٣) القسمة العسكرية: س٩٥،ص٢٨،م٣٩ بتاريخ ١٧ رجب ١١١٤هـ/ ٧ ديسمبر ١٧٠٢م.

(٢٧٤) محكمة إسكندرية: س٢٩،ص٢٠٦،م٧١٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٠١٣هـ/ ٢ ديسمبر ١٦٠٤م.

(٢٧٥) محكمة بولاق: س٣٩،ص٢٦٨،م٦٤٨،بتاريخ ١٢ ربيع ثانى ١٠٤٨هـ/ ٢٣ أغسطس ١٦٣٨م.

(٢٧٦) الباب العالى: س١٢٣،ص٤٢٨،م٢٠٢١ بتاريخ ٥ ربيع أول ١٠٥٧هـ/ ١٠ أبريل ١٦٤٧م.

(٢٧٧) محكمة إسكندرية: س٤١،ص٩٢،م١٧٠ بتاريخ ٧ رجب ١٠٦٧هـ/ ٢١ أبريل ١٦٥٧م.

(٢٧٨) محكمة إسكندرية: س٥١،ص١١٩٢،٥٦٢ بتاريخ أواخر جماد أول ١٠٧٧هـ/ ٣١ أكتوبر ١٦٦٦م.

(٢٧٩) نفسه: س٥٢،ص٢٤،م٤٣ بتاريخ ١٣ ذى القعدة ١٠٨٠هـ/ ٤ أبريل ١٦٧٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت تقام - أحياناً - الدعاوى بسبب تجارة الأقمشة،فقد ادعى الشهابى ابن أحمد بن رمضان الاستانبولى على الزينى سياوش بن عبدالله من طائفة مستحفظان أنه وضع يده على سبيل الأمانة على كمية من الأقمشة تخصه،ولكن المدعى لم يستطع إثبات دعواه،وبناء على ذلك بطلت تلك الدعوى[٢٨٠].

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فقد لوحظ قيام نشاط تجارى فيها - إلى حد ما - وتمثلت فى الثيران،والخيول،والجمال،والأغنام.فى عام (١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م) تم تصدير عدد كبير من الثيران إلى استانبول وقبض يوسف بن محمد،وعدد من السُوَّاس مبلغ اثنين وثلاثين ديناراً،وذلك معلوم أجرتهم وجميع كلفتهم فى مدة سفرهم بالثيران من الإسكندرية إلى ميناء استانبول،وتعهدوا بأداء الخدمة فيما يخص تلك الثيران[٢٨١] وتصادق الزينى حسن بن عبدالله الرومى من كبار التجار تابع الحاج حسن الاستانبولى مع الحاج سليمان بن عبدالباقى،على أن ما يستحقه الزينى حسن بذمة الحاج سليمان بن عبدالباقى مبلغ ٥، ٤٧ ديناراً عن ثمن أربعة ثيران[٢٨٢].

وكانت الدولة العثمانية فى حاجة إلى الخيول العربية،ربما لاستخدامها فى الحروب،أو رحلات الصيد،أو لبيعها،فعلى سبيل المثال أشهد على نفسه الريس أحمد العمرى أنه تسلم أجرة نقل ستة وخمسين رأساً من الخيل بمركبه لإيصالها إلى الديار الرومية[٢٨٣] وفى عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م) أقر عبدالكريم بن عبدالله مقدم طائفة الجمالة بالبحيرة أنه قبض أجرة ٢٠٤ جمل،ثم حملهم من رشيد إلى الإسكندرية،تمهيداً لإرسالهم إلى استانبول،وكانت أجرة كل جمل ١٥ نصف فضة[٢٨٤] كما كانت مصر تقوم بتصدير الأغنام ذات السلالات الجيدة إلى الدولة العثمانية[٢٨٥].

وكانت ولاية مصر تستورد من استانبول الزبيب[٢٨٦] واللبان[٢٨٧] والدخان[٢٨٨] علاوة على الأمشاط،والملاعق الخشبية،والملابس،والأحذية الحريمى،والأقمشة الحريرية والكتانية،والجلود،والحلوى الجافة،والمجوهرات،والنحاس ..... إلخ[٢٨٩].

ونلاحظ مما سبق وجود حركة تجارية رائجة بين ولاية مصر والدولة العثمانية،مما ساعد على تحقيق أرباح طائلة للطرفين على السواء.

ثانياً: قانون الحظر والتسعير.

لما كانت أراضى الدولة العثمانية تمتد فوق مساحة شاسعة من ثلاث قارات. فقد تميزت كل بقعة من بقاعها بإنتاج محاصيل وسلع معينة،وينقل الزائد عن الحاجة من تلك المحاصيل والسلع إلى المناطق الأخرى،وكان من نتيجة ذلك ظهور نشاط تجارى واسع داخل البلاد،غير أن كل المحاصيل والسلع لم تكن تتمتع بدرجات متساوية من التدفق؛ ولأن بعض المحاصيل مثل

---

(٢٨٠) الباب العالى: س١٧٧،ص٣٧٣،م٩٦٠ بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١١٠٣هـ/ ٧ أغسطس ١٦٩٢م.

(٢٨١) محكمة إسكندرية: س٣٠،ص٣٠،م٥٩ بتاريخ ٩ محرم ١٠٠٣هـ/ ٢٤ محرم ١٥٩٤م.

(٢٨٢) محكمة الصالحية النجمية: س٤٨٦،ص٤٩،م١٨٥ بتاريخ ٢٤ ربيع ثانى ١٠٢٤هـ/ ٢٣ مايو ١٦١٥م.

(٢٨٣) محكمة إسكندرية: س٣٩،ص١٣٤،م٤٤٢ بتاريخ أوائل جماد الثانى ١٠٣١هـ/ ١٤ مارس ١٦٢١م.

(٢٨٤) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٠٨،م٢٨٢ بتاريخ ١٠ جماد ثانى ١٠٣٢هـ/ ١٢ مارس ١٦٢٣م.

(٢٨٥) نفسه: س٥٢،ص٢٤٨،م٤٧٠ بتاريخ ١٩ ذى الحجة ١٠٨١هـ/ ٢٩ أبريل ١٦٧١م.

(٢٨٦) محكمة رشيد: س١٠٥،ص١٩،م٣١ بتاريخ ٢٠ شوال ١١٠٩هـ/ ٢ مارس ١٦٩٨م.

(٢٨٧) الباب العالى: س١٤٣،ص٣٧٢،م١٢٠٩ بتاريخ ٢٩ رمضان ١٠٧٦هـ/ ٤ أبريل ١٦٦٦م.

(٢٨٨) محكمة رشيد: س٥٠،ص٤٢٨،م١٢٣٢ بتاريخ ١٢ جماد أول ١٠٤٢هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٦٣٢م.

(٢٨٩) صلاح أحمد هريدى: العلاقات المصرية العثمانية فى القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى،المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية،العدد(٢٢)،تونس،٢٠٠٠،ص٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القمح؛ والذى يعد مصدراً أساسياً لغذاء الأهالى،كان انتقاله محظوراً خارج نطاق الدولة كلية،ويرجع السبب فى ذلك إلى الحيلولة دون إحداث قحط مصطنع،وتوفير حاجة الجيش العثمانى من المؤن خلال خروجه المتواصل للحرب،وحتى لا يتقوى أعداء الدولة عليها،مع توفير سبل الإعاشة للمدن الكبرى التى لا تكتفى ذاتياً مثل استانبول،وأدرنة،وبلاد الشام[٢٩٠]، والقدس[٢٩١] والحجاز[٢٩٢] وغير ذلك[٢٩٣].

ونتيجة لذلك طبقت الدولة العثمانية قانون الحظر بغية توفير الاحتياجات الضرورية للأهالى،وقد طبق هذا القانون على المواد الغذائية،وبعض الخامات الصناعية،وحظرت بذلك بيع السلع للتجار الأجانب الذين يقدمون أسعاراً أعلى مما يقدمه التجار المحليون،حتى لا تظهر أزمات اقتصادية،ويحول ذلك دون اشتداد ساعد أعداء الدولة[٢٩٤]،وبناء على ذلك كانت تصدر الأوامر بضرورة تطبيق قانون الحظر.

فعلى سبيل المثال وصلت الأنباء إلى ولاة الأمور فى مصر أن بعض التجار يبيعون لليهود والنصارى والفرنج القمح،والفول،والشعير،وغير ذلك من السلع المختلفة،ونتيجة لذلك يحدث الضرر،وتغلو الأسعار،ويشتد ساعد الأعداء المحيطين بالدولة،لذا صدر حكم من الديوان العالى بأن كل من باع لأحد من اليهود والنصارى والفرنج شيئاً من القمح والفول،والشعير،وغير ذلك من الحبوب يقبض عليه،ويؤخذ ما باعه إلى الديوان الشريف،وتم إحضار البائعين والمشترين للديوان لمخالفتهم الأوامر الشريفة تمهيداً لمعاقبتهم[٢٩٥].

ومن ضمن السلع التى كان السلاطين العثمانيين،يصدرون أوامر بحظر تصديرها الأرز والبن،وضرورة الاحتفاظ بهما للدولة[٢٩٦].

وإذا كانت الدولة العثمانية قد طبقت قانون الحظر فإنها كانت تصدر أوامرها لمحاربة الاحتكار ففى عام (١١١١هـ/ ١٦٩٩م) وصلت لمسامع السلطان أن جماعة من التجار والفلاحين بثغر رشيد يحتكرون الأرز ويخزنونه ويبيعونه فى غير أوانه،مما

---

(٢٩٠) فى عام (١٠٧١هـ/ ١٦٦٠ – ١٦٦١م) حدثت أزمة اقتصادية فى بلاد الشام،نتيجة حدوث قحط بها،وبناءً عليه وردت أوامر سلطانية إلى مصر بضرورة إرسال قمح وشعير هناك،للقضاء على تلك الأزمة،وقد بلغت الكمية المرسلة ٢٠٠٩ إردباً وصلت إلى ميناء عكا صحبة عدد من رويسا المراكب،وقد بلغت أجرة المراكب التى حملت تلك الكمية ٤٢٠٠ قرش (انظر: محكمة دمياط: س١١٣،ص١٦٧،١٦٨،م١٩٣ بتاريخ غرة محرم إلى ٢٠ رجب ١٠٧١هـ/ ٦ سبتمبر ١٦٦٠م – ١٩ مارس ١٦٦١م).

(٢٩١) فى عام (١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م) حدثت أزمة اقتصادية بالقدس،لأن الجراد قضى فيها على الأخضر واليابس،مع عدم نزول المطر،وبناءً على ذلك أرسلت أوامر سلطانية إلى مصر بضرورة إرسال خمسة آلاف أردب من القمح للمساهمة فى القضاء على تلك الأزمة (انظر: الباب العالى،س١٦٢،ص٣،م١١ بتاريخ أواخر ربيع أول ١٠٨٨هـ/ ٢ يونيو ١٦٧٧م).

(٢٩٢) فى عام (١٠٩١هـ/ ١٦٨٠م) وردت أوامر سلطانية إلى مصر بضرورة إرسال ثمانمائة إردب أرز أبيض إلى المدينة،وقد تسلم تلك الكمية تمهيداً لإرسالها الأمير أحمد بن محمد طائفة جمليان،والأمير مصطفى أغا باش قافلة السويس (انظر: محكمة الصالح،س٣٣٨،ص١٨٨،م٦٠٣ بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٩١هـ/ ٢٦ مارس ١٦٨٠م).

(٢٩٣) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق،ص٦٨٣،٦٨٤؛

Linda Darling, Revenue raising and legitimacy Tax collation and finance administration in the Ottoman empire (1500 – 1660), New York, 1996, pp.81, 82.

(٢٩٤) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق،ص٦٩١،٦٩٢.

(٢٩٥) محكمة دمياط: س٤٤،ص١١٤،م٢٣٦ بتاريخ غرة جماد أول ١٠١٤هـ/ ١٤ سبتمبر ١٦٠٥م.

(٢٩٦) سيد رجب حراز: المرجع السابق،ص٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسبب عنه زيادة فى الأسعار،مما أثر بالسلب على من يقوم بشراء الأرز،وبناءً على ذلك صدرت الأوامر السلطانية بأن الأرز لا يتعاطاه فى الزراعة والعهد والبيع إلا الفلاحين الذين يقومون بزراعته دون التجار المحتكرين الذين يقومون بخزنه مما يسبب غلاء فى الأسعار[٢٩٧].

وعلى الرغم من ذلك لم يكن قانون الحظر حائلاً دون تهريب بعض السلع،لأن التجار الأجانب،كانوا يقومون بشراء تلك السلع بسعر أعلى،وبلغ ذلك ذروته فى أواخر القرن السابع عشر[٢٩٨].

أما التسعير فهو الحد الأقصى من القيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع وقد عنى العثمانيون عناية كبيرة بهذا النظام بغية توفير عوامل الرفاهية للأهالى،وكانت تجرى عملية تقرير الأسعار عن طريق مشايخ الحرف والتجار فى حضور القاضى والمحتسب[٢٩٩]،ومع أن المنفعة العامة هى الأمر الذى يؤخذ فى الاعتبار أثناء عملية التسعير،إلا أنه كان يترك للحرفيين والتجار دائماً قدراً من الربح تبعاً لجنس السلعة ونوع المنتج،والمواد الخام[٣٠٠].

وكان يجرى ضبط أسعار المواد الغذائية،وبالأخص اللحوم والألبان ومنتجاتها فى أشهر الربيع والخريف،كما كان من أهم الأمور التى يراعيها المسئولون أن يقضى الناس شهر رمضان فى سعة واطمئنان،ولأجل ذلك كان - غالباً - فى آخر شهر شعبان يجرى تحديد أسعار المأكولات من جديد،كما كانت هناك أمور تفرض على المسئولين أن يعيدوا النظر فى الأسعار لا سيما فى الأحوال غير العادية كالحروب والحصار،والتعبئة،وفى حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول،ومما يؤثر على ميزان العرض والطلب وتصبح هناك ضرورة لزيادة الأسعار،وفى الأونة التى كانت تنخفض فيها قيمة العملة كان يتم وضع الترتيبات لضبط الأسعار[٣٠١].

وضماناً لتنفيذ سياسة التسعير،كانت توضع الأسواق تحت الرقابة دائماً،وتجرى عمليات التفتيش اليومية بواسطة المحتسب،وعدد من المساعدين له،فيتجولون فى الأسواق،ويعاقبون كل من يخالف قواعد التسعير أو التطفيف فى الكيل والميزان[٣٠٢].

وإحكاماً وتطبيقاً لسياسة التسعير لضمان سلامة عملية البيع والشراء،كانت الدولة تصدر الأوامر من أجل تحديد وحدات المقاييس،والأوزان،فعلى سبيل المثال فى عام (١٠٢٧هـ/ ١٦١٨م) تم إرسال أمر شريف سلطانى لمصر لتحرير الذراع[٣٠٣]،والقنطار والكيلة[٣٠٤] ودمغها[٣٠٥]

---

(٢٩٧) محكمة رشيد: س١٠٧،ص٢١١،م٣١٣ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١١١١هـ/ ١٦ ديسمبر ١٦٩٩م.

(٢٩٨) ناصر أحمد إبراهيم: الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر،تقديم/ رءوف عباس حامد،دار الأفاق العربية،القاهرة،١٩٩٨،ص٢٢٨،٢٢٧.

(٢٩٩) المحتسب: نظام الحسبة نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولى،حيث كان للمحتسب سلطة واسعة فى شئون الأمن والتنظيم فى كل الأسواق التجارية. وقد ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة عن السلطنة المملوكية،وكان شخصية دينية كما هو الأصل فى الحسبة،وبعد وفاة خايربك بدئ فى تعيين العثمانيين فى منصب المحتسب،واستمر الوضع كذلك حتى تغلب المماليك على الإدارة العثمانية فى مصر،وتسللوا إلى وظائفها،فأصبح هذا المنصب يشغله أحد المماليك كمعظم المناصب الإدارية الأخرى،وكان من حق المحتسب تولى التزام جمرك الاحتساب فى القاهرة ومن هنا لقب بأمين الاحتساب،وكانت مهمته ضبط الموازين والمقاييس والأسعار فى الأسواق (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٢٣٥ – ٢٣٧).

(٣٠٠) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق،ص٦٧٢.

(٣٠١) مباهات كوتوك أوغلى: المرجع السابق،ص٦٧٣؛

Justin McCarthy, op.cit, pp.151, 152.

(٣٠٢) ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق،ص٢٣٥ – ٢٣٨.

(٣٠٣) الذراع: المقصود هنا دراع البز الاستانبولية،واستعملت فى مصر فى العصر الحديث لقياس الأقمشة،والذراع يقدر بحوالى ٢٦ ونصف بوصة،أى ٦٧،٣سم،وبلغ طول الذراع فى القرن التاسع ٥٧٩، ٦٨سم (انظر: فالترهنتس،المرجع السابق،ص٨٤).

(٣٠٤) الكيلة: كان هذا المكيال فى مصر = ٨ أقداح = ٥، ٧لتر،ويساوى رسمياً ٥، ٣٦ لترا،وعند العثمانيين (أى فى استانبول) أصبحت كيلة القمح تحسب رسمياً بـ ٢٠ أقة،أى ٦٥٦، ٢٥كجم،وكيله الشعير حوالى ٢٥، ٢٢كجم،وكان الشيفل Scheffel الاستانبولى (أى الكيلة) يساوى ٢٠ أقة = ٦٥٦، ٢٥كجم،ومن جهة أخرى أصبحت الكيلة الواحدة من الأرز فى القرن السابع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما كانت الدولة تعنى باختيار الوزانيين فى الثغور،ومن ثم كانت تصدر الأوامر بتعيينهم،شريطة اتصافهم بالعلم والأمانة[٣٠٦].

وكانت الدولة ما بين الحين والآخر تصدر قوائم معينة تحدد فيها أسعار أهم السلع الغذائية،ففى (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م)ورد أمر شريف سلطانى بخصوص ذلك[٣٠٧].وهى كما يلى:

السلعة	السعر	السلعة	السعر
ربع[٣٠٨] القمح	١٥ نصفاً فضة	أقة السمك البورى	بنصفي فضة
أقة اللحم الضانى	٤ أنصاف فضة	كل مائة حزمة لفت	بنصف فضة
أقة اللحم الجاموسى	٢ نصفاً فضة	كل ١٦ بيضة	" "
رطل الدهن	٣ أنصاف فضة	رطل السمن	٩أنصاف فضة
أوقة الجبن الجاموسى	٤ " "	أوقة الطحينة	بنصف وجديدين
ثلاثة أرطال لبن جاموسى	بنصف فضة	رطل الصابون	٤أنصاف فضة
أربعة أرطال لبن بقرى	" "	رطل البصل	بجديد
رطل اللبن الرايب	" "	رطل العجوة	عشرة جدد
أوقة السيرج	٢ جديد[٣٠٩]	أقة الزيتون المغربى	٦أنصاف فضة
أوقة الزيت الحار	بنصف فضة	رطل الزيت الطيب	٨٠٠نصف فضة
رطل العسل	٤ أنصاف فضة	رطل الحلاوة	٣,٥ نصفاً فضة
رطل الأرز	٢٠ نصف فضة	أوقة اللية الضانى	بجديدين
رطل البن المدقوق	١٤ " "	ربع العدس والحمص	١٥نصف
رطل البن الأخضر	١٣ " "	ربع الكمون والينسون	٢٠جديد
أوقتين ونصف خبز	بجديد	ربع حبة البركة	بنصفين فضة
٨ أرطال فول أخضر	بنصف	—	—

عشر تقدر بعشر أقات فحسب = ٨٢٨، ١٢كجم،ومنذ سنة (١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م) أصبح للكيلة فى تركيا قيمة موحدة = ٢٧، ٣٥ لتراً أى أنها تطابق وزن القمح القديم ٢٠ أقة (انظر: فالترهنتس،المرجع السابق،ص٧٣،٧٢).

(٣٠٥) محكمة دمياط: س٥٨،ص٩٦،م١٨٥ بتاريخ غرة ذى الحجة ١٠٢٧هـ/ ١٩ نوفمبر ١٦١٨م.

(٣٠٦) نفسه: س١٤٦،ص٢٦٠،م٣١٥ بتاريخ أوائل شوال ١٠٩٨هـ/ ١٠ أغسطس ١٦٨٧م.

(٣٠٧) محكمة رشيد: س١٠٨،ص١٨،م٣١ بتاريخ ٤ ربيع أول ١١١٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٦٩٨م.

(٣٠٨) ربع: مكيال فى مصر = ٤ قدح،وهو يساوى ٥١٦، ٠لتر (انظر: فالترهنتس،المرجع السابق،ص٦٢).

(٣٠٩) جديد: عملة نحاسية أصغر من النصف فضة،وتمثل أدنى وحدات العملة المصرية آنذاك،وكانت تسمى بالفلوس،وكانت النصف فضة تساوى عشرة أو اثنى عشرة جديداً،إذا كانت مضروبة ومختومة،أو عشرين،إذ كانت صغيرة،وبخلاف ذلك غير مختومة ويقال لها السحاته (انظر: عبدالرحمن فهمى: المرجع السابق،ص٥٧٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من الجدول السابق أو أسعار تلك السلع كانت - إلى حد ما مرتفعة - ويرجع ذلك إلى الأزمة السياسية التى كانت تمر بها مصر فى تلك السنة،وهى تهديد العربان للأهالى،ومحاولات الدولة العثمانية تحجيم نفوذهم والقضاء على تهديداتهم،كما يلاحظ أيضاً وجود تفاوت كبير فى أسعار تلك السلع نظراً لأهميتها التجارية والغذائية.

وأما بالنسبة لأسعار العملات،فنجد أن العملة فى مصر،قد ارتبطت بالعملة العثمانية بشكل جعل أى تأثير فى قيمة العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة فى مصر،وكان يتم إلغاء التداول ببعض أنواع النقود واستبدالها بغيرها،وتقدير قيمة رسمية للعملة الباقية[٣١٠]*.

وما بين آونة وأخرى كان يتم إرسال الأوامر السلطانية إلى مصر لتحديد أسعار العملات،ففى عام (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م) تم الاتفاق بالديوان على أن كل اثنى عشر جديداً بنصف فضة وكل شريفى بخميس نصفاً،وكل قرش بثلاثين نصفاً[٣١١].

وفى عام (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م) وردت أوامر سلطانية بتحديد أسعار بعض العملات منها الدينار الذهب الأبى طرة[٣١٢] بمائة نصف فضة والثمانية الجدد بنصف

فضة والشريفى بخمسة وتسعين نصف فضة[٣١٣].

وفى عام (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) وردت قائمة من استانبول بأسعار بعض العملات فالريال[٣١٤] الحجر الأى طاقة بـ٥٥ نصف فضة،والريال الأسدى بـ٤٣ نصف فضة،والدينار الطرلى بـ١٠٠٠ نصف فضة،والدينار الأشرفى بـ٩٠نصف فضة[٣١٥].

---

(٣١٠) صلاح أحمد هريدى: العلاقات المصرية العثمانية،ص٨٤ * عملية سك النقود تتمثل فى قيام الدولة بتأسيس دار للضرب،وتعرف بالضربخانة،تقوم بمهمة صهر وتجزئة المعادن إلى أجزاء ملائمة معلومة الوزن،محدده العيار (درجة النقاوة)،مع دمغها بخاتم رسمى يغطى وجهى العملة وحواشيها منعاً للتزوير،وإعطائها اسماً حسابياً مسجل عليها كالزر محبوب،والقروش،وإصدار أجزاء لهذه الوحدات النقدية بأوزان مناسبة مدموغة بخاتم الدولة أيضاً،وقد عرفت منذ فجر الإسلام دوراً للضرب كثيرة أقدمها بالإسكندرية،والفسطاط،والفيوم،والبهنسا،والقاهرة،وقد استمرت هذه الدور فى إنتاج النقود الذهبية والفضية والنحاسية فى العصر الأيوبى،حين تركز ضرب النقود فى دارين هما الإسكندرية،والقاهرة وحتى مجئ العثمانيين كان العمل جارياً فى هاتين الدارين،وفى عام (١١٢١هـ/ ١٧٠٩م) تركزت دار الضرب بالقاهرة فى الديوان بالقلعة (انظر: عبدالرحمن فهمى،المرجع السابق،ص٥٧٠،٥٦٩).

(٣١١) محكمة دمياط: س٦٢،ص١٣١،م٢١٧،بتاريخ ٢٧ رجب ١٠٢٠هـ/ ١٥ أكتوبر ١٦١١م.

(٣١٢) الدينار الذهب الأبى طرة: نقد ذهب تركى ضرب فى عهد السلطان مصطفى الثانى (١١٠٦ – ١١١٥هـ/ ١٦٩٤ – ١٧٠٣م) وهو يزن أربعين حبة أى ٦، ٢جرام،وقد أطلق عليه فى تركيا "طغرالى ألتون" و "ألتون" فى التركية تعنى "الذهب" و "طغرالى" نسبة إلى نقش "الطغراء" أو "الطرة" باسم السلطان على أحد وجهى هذا النقد،وقد أطلق الجبرتى على هذا النقد فى أسواق مصر اسم "دينار طرلى" سنة (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) و "الدينار" هنا امتداد لنقود الذهب الإسلامية منذ عصر المماليك،أما "الطرلى" فهى نسبة إلى= ="الطرة" أى "الطغراء" كما أطلق عليه أحياناً "الجنزرلى" أو "المحبوب الجنزرلى" نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد،وهى أشبه بالإطار أو الجنزير (انظر: عبدالرحمن فهمى،المرجع السابق،ص٥٧٥).

(٣١٣) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق،ص٢٥.

(٣١٤) ريال: اللفظ مقتبس من "Real" بمعنى ملكى،وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية،وهو عبارة عن النقد المسمى "بيزو" وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى،على نقود فضية كبيرة،فرنسية،وأسبانية،وهولندية،وألمانية،ونمساوية،والريال النمساوى يسمى "بالتالير" أو "ريال ماريا تريزا" وسمى فى مصر باسم الريال أبو طاقة" نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبدالرحمن فهمى،المرجع السابق،ص٥٧٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر من التعسير مدى حرص الدولة العثمانية على استقرار الأوضاع الاقتصادية فى مصر نظراً لما تمثله مصر من أهمية كبرى للدولة العثمانية.

ثالثاً: الاقتراض

شاعت عملية الاقتراض بين المصريين والعثمانيين كظاهرة اقتصادية فى ذلك الوقت؛ ربما يرجع الاقتراض من أجل التجارة،أو لشراء عقار ما،أو على سبيل السلف،ونلاحظ أن المبلغ الذى يتم اقتراضه لم يكن به ربا،أو أية زيادة،وكثيراً ما قامت الدعاوى بسبب الاقتراض،فهناك من استطاع إثبات دعواه،وهناك من لم يستطع، وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

فى عام (١٠١٢هـ/ ١٦٠٤م) ادعى الزينى أحمد بن عبدالله الاستانبولى على الأمير سليمان بن عبدالله الوصى على مخلفات الزينى عبدالرحمن بن عبدالله أنه يستحق بذمة الأخير ثلاثمائة وخمسين ديناراً نظير قرض اقترضه منه وتسلمه حال حياته،وقد ترك المتوفى ما يورث عنه شرعاً من كتان وبن وغير ذلك،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بوفاة عبدالرحمن بن عبدالله،وطلب من المدعى إثبات دعواه،فأحضر الأخير كل من محمد جلبى بن حسن الاستانبولى،ورمضان بن عبدالله الإسباهى،والناصرى محمد بن عبدالمجيد،والحاج على بن عبدالله الاستانبولى،والتاجر كل منهم بثغر رشيد،فشهدوا بما قاله المدعى فى دعواه،كما حلف الأخير بالله تصديقاً لما جاء فى دعواه،وبناء على ذلك ألزم المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور[٣١٦].

وفى بعض الأحيان نجد بعض المصريين يقترضون من عثمانيين أثناء إقامتهم فى استانبول؛ فعلى سبيل المثال أقر واعترف على بن عبدالله الاستانبولى أنه تسلم من على أفندى بن عبدالجبار مبلغاً وقدره سبعون ديناراً،كان الأخير قد اقترضها منه[٣١٧]،كما تصادق الأمير ذو الفقار بك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر مع الزينى محمود ابن عبدالله الوكيل الشرعى عن الزينى حسن باشا الينكجرى الاستانبولى،أن الذى يستحقه الأخير بذمة الأمير ذو الفقار بك عن قيمة قرض اقترضه وتسلمه من الموكل باستانبول مبلغاً وقدره ١٨٤٠ ديناراً،وقد اعترف الوكيل بقبض ذلك المبلغ من الأمير ذى الفقار بك وتعهد الموكل بتسليم ذلك المبلغ لموكله[٣١٨].

ولدىْ سليمان أغا أمين بيت المال ادعى سفر بن عبدالله الاستانبولى أن له فى ذمة محمد أفندى الشهير بشيخ مائة دينار،كان قد اقترضها منه وهو بمدينة استانبول،واستطاع المدعى إثبات ذلك عن طريق بعض الشهود،وبناء عليه سلّم أمين بيت المال مبلغ المائة دينار للمدعى من مخلفات المتوفى[٣١٩].

وفى بعض الأحيان يفشل المدعى فى إثبات دعواه،فعلى سبيل المثال ادعى محمد بن عبدالله الاستانبولى الجاويش بالديار الرومية على على بن الوانلى أنه يستحق بذمته مبلغاً وقدره مائتي قرش،كان قد اقترضها منه باستانبول ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر،بل وطلب من المدعى إثبات دعواه،فطلب الأخير مهلة ثلاثة أيام،ومضت سبعة أيام ولم يستطع المدعى إثبات دعواه،ثم حلف المدعى عليه يميناً أنه ما اقترض شيئاً من المدعى،وبناء عليه مُنع الأخير من معارضته لأنه لم يحضر البينة على دعواه[٣٢٠] كما ادعى عثمان بن عبدالله من المتفرقة على موسى بن بنفشة اليهودى الاستانبولى بأنه منذ سبع سنوات قبض منه بمدينة استانبول على طريق القرض الشرعى خمسين ديناراً،ولكن المدعى عليه أنكر ذلك،وطلب من المدعى إثبات داعوه،ولكنه لم يستطع،فحلف موسى المدعى عليه بالله والتوارة،أنه لم يتسلم ولم يقترض من المدعى ذلك المبلغ،وأن ذمته بريئة من ذلك[٣٢١].

كما نلاحظ أن بعض العثمانيين أثبت دعوى إقراضه عن طريق كتاب نقلى من أية محكمة باستانبول،فعلى سبيل المثال أدعى احمد بن صالحى الوكيل الشرعى عن حمزة بن عناية الله الاستانبولى،على عثمان بن عبدالله من طائفة مستحفظان أنه

---

(٣١٥) محكمة رشيد: س١٠٨،ص١٨،م٣١،بتاريخ ٤ ربيع أول ١١١٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٦٩٨م.

(٣١٦) محكمة رشيد: س٢٨،ص١٦٩،م٥٧٦ بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٠١٢هـ/ ١٦ أبريل ١٦٠٤م،انظر الملحق رقم(٩).

(٣١٧) محكمة بولاق: س٢٥،ص٢٤٤،م٩٦٩ بتاريخ ٢٠ صفر ١٠١٦هـ/ ١٦ يونيه ١٦٠٧م.

(٣١٨) محكمة الصالح: س٣٢٦،ص١٣٤،م٣٨٩ بتاريخ ١١ ربيع آخر ١٠٢١هـ/ ١١ يونيو ١٦١٢م.

(٣١٩) القسمة العسكرية: س٣٠،ص٧٤،م١٦٥ بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٠٢١هـ/ ١٦ فبراير ١٦١٣م.

(٣٢٠) الباب العالى: س١٢٥،ص٤٣،م١١٥ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٥٧هـ/ ١٣ يونيو ١٦٤٧م.

(٣٢١) الباب العالى: س١٢٥،ص١٦،م٥٢ بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٠٥٧هـ/ ١٠ أغسطس ١٦٤٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقرضه بمدينة استانبول مائة قرش حسبما يشهد بذلك الكتاب النقلى الوارد من قبل عبدالرحمن أفندى بن عمر القاضى بمحكمة أج جلبى باستانبول ولما عرض هذا الأمر على المدعى عليه أنكره،فأبرز المدعى من يده الكتاب النقلى وأعطاه للحاكم الحنفى بمحكمة الباب العالى،وعرف مضمونه،وتأكد من صحته،ورغم ذلك استمر المدعى عليه فى إنكار دعواه،فأحضر المدعى عدداً من الشهود وأثبتوا صحة ما جاء فى الكتاب النقلى،وبمقتضى ذلك ألزم المدعى عليه بدفع ذلك المبلغ للمدعى[٣٢٢].

وفى عام (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٣م) ادعى الأمير دلاور أغا من أعيان أمراء الجراكسة[٣٢٣] بمصر،على السيد الشريف محى الدين الاستانبولى أنه يستحق بذمته ١٥٢٠ قرشاً،قيمة قرض واجب القضاء،وقد حُكم بذلك بموجب حجة مسطرة من محكمة محمود باشا باستانبول،وأنكر المدعى عليه ذلك،وطلب من المدعى إثبات دعواه،فأحضر الأخير عدداً من الشهود أقروا بصحة دعواه،ولكن الشريف محى الدين الاستانبولى اتهم هؤلاء الشهود بالرشوة،فحلف المدعى المذكور أنه صادق فى دعواه،ثم حضر بين يدى قاضى القضاة جماعة من أمراء الجراكسة بمصر،وأكدوا صحة دعوى دلاور أغا عند ذلك ألزم قاضى القضاة المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور لدلاور أغا[٣٢٤].

وفى بعض الأحيان كان المقترض يعترف بقيمة ما اقترضه،ومن أمثلة ذلك أن على بن على؛ قد أقر أن فى ذمته لمصطفى بن على الاستانبولى من طائفة مستحفظان قلعة مصر ثمانين قرشاً عن قيمة قرض شرعى[٣٢٥]،كما أقر حسن أغا الاستانبولى أنه بذمته للأمير حسين جلبى بن حسن من أعيان طائفة مستحفظان ستين ألف نصف فضة[٣٢٦].

وفى أحيان أخرى نجد أن بعض المصريين كان يبيع عقاراً له باستانبول لسداد ما عليه من قروض وديون،فقد شهد على نفسه الأمير عبدالرحمن بن محمد جاويش ديوان مصر أنه وكل أخاه إبراهيم أفندى المقيم باستانبول فى بيع داره الكائنة بتلك المدينة بمحلة السلطان سليم والجارية فى ملكه،والمشتملة على خمس غرف،ومطبخ،وحوش،ومنافع،ومرافق،وما بها من أثاث وأمتعة لوفاء ما عليه من قروض وديون،وقد أقر الأمير عبدالرحمن بأن فى ذمته ليوسف بن منتشو اليهودى الاستانبولى،أربعمائة قرش،وعلى ذلك بعد بيع الدار يقوم الوكيل بسداد ذلك القرض،وما بقى من ثمن الدار يحوزه لأخيه الموكل المذكور[٣٢٧].

كما نلاحظ أن بعض العثمانيين كان يقترض من مصريين أثناء موسم الحج،فعلى سبيل المثال ادعى الحاج على بن أحمد،على الحاج مصطفى الاستانبولى،وهو الوصى الشرعى المختار من قبل يحيى بن السيد برهان الاستانبولى أنه يستحق من مخلفاته ١١٥ قرشاً،كان قد اقترضها منه بمكة المشرفة أثناء موسم الحج،وكتب له بذلك حجة شرعية،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك؛ طلب من المدعى إثبات دعواه،فأحضر الأخير عدداً من الشهود أقروا ما ذكره فى دعواه،وبناءً على ذلك ألزم المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور للحاج على بن أحمد[٣٢٨].

---

(٣٢٢) نفسه: س١٢٨،ص٨٩،م٤٠٩ بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١٠٦٠هـ/ ١٨ يونيو ١٦٥٠م.

(٣٢٣) الجراكسة: أفراد هذا الأوجاق من المماليك الفرسان،وقد نظم هذا الأوجاق فى عام (٩٣١هـ/ ٢٤ – ١٥٢٥م) من المماليك الذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى ونائبه فى مصر،وقد كلف هذا الأوجاق مثل بقية فرق الفرسان بخدمة حكام المقاطعات الريفية ومقاومة قبائل البدو عند محاولتها مهاجمة الطرق،والمناطق الزراعية،علاوة على مراقبة زراعة الأراضى والمحافظة على شبكات الرى وتوزيع المياه (انظر: Shaw, S. J., Ottoman Egypt, p.90 ؛ عبدالكريم رافق،المرجع السابق،ص١٤٥).

(٣٢٤) الباب العالى: س١٣٠،ص٢٧٥،م١١٣٠ بتاريخ ١٢ صفر ١٠٦٣هـ/ ١٢ يناير ١٦٥٣م.

(٣٢٥) محكمة بولاق: س٥٢،ص٢٨٩،م٦٠٢ بتاريخ ١٥ شوال ١٠٨٠هـ/ ٨ مارس ١٦٧٠م.

(٣٢٦) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٩٩،ص٨٨٣،م١٧٩٦ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٩٨هـ/ ٢٤ مارس ١٦٨٦م.

(٣٢٧) الباب العالى: س١٥٩،ص٢٧٨،م٨٩٠ بتاريخ ٤ جماد أول ١٠٨٦هـ/ ٢٧ يوليو ١٦٧٥م.

(٣٢٨) القسمة العسكرية: س٩٥،ص٢٩٥،م٤٠٠ بتاريخ ١٩ صفر ١١١٥هـ/ ٣٠ يونيو ١٧٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس يعد مبدأ الاقتراض صورة مهمة من صور المعاملات الاقتصادية بين المصريين والعثمانيين والتى تنوعت أغراضها.

رابعاً: الالتزام[٣٢٩].

بمقتضى نظام الالتزام،كانت الدولة تعهد إلى أشخاص من ذوى النفوذ والثراء بجباية الضرائب المربوطة على الأراضى الزراعية على الفلاحين فى قرية أو أكثر لمدة زمنية محددة أول الأمر[٣٣٠]،وكان يطلق على هذا الشخص اسم (الملتزم) وكان عليه قبل أن يباشر عمله كملتزم القيام بدفع مبلغ من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة التى يمارس فيها اختصاصاته،وتسمى هذه المنطقة دائرة الالتزام،وطبقاً لنظام الالتزام كانت الأرض الزراعية فى القرية تنقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً،وهذا التقسيم لا علاقة له بقراريط الفدان المعروفة،فقد يصل القيراط فى الالتزام إلى عشرات الأفدنة[٣٣١].

وقد حاز بعض العثمانيين حصص التزام،وإن كانت بسيطة،لأن مجالات استثماراتهم الاقتصادية فى مصر كانت منصبة على التجارة،بل وفى بعض الأحيان كانوا يقومون بتأجير وإيجار تلك الحصص وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

فى عام (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م) استأجر الأمير مصطفى الناصرى من إقبال أغا الاستانبولى جميع أراضى ناحية سنباط[٣٣٢] لينتفع المستأجر بتلك الحصة مدة سنة (١٠١٩هـ/ ١٦١٠م) بأجرة قدرها خمسة عشر ألف نصف فضة،وقبض المؤجر من ذلك خمسة آلاف نصف فضة على سبيل التعجيل،وباقى ذلك،يدفعها المستأجر على ثلاثة أقساط متساوية مدة ومبلغاً،وتصادق كل من المؤجر والمستأجر على ذلك[٣٣٣]،كما استأجر جعفر بن عبدالله الاستانبولى من الشيخ شهاب الدين أبى العباس جميع الربع من كامل أراضى ناحية البقلية[٣٣٤]،لينتفع المستأجر بتلك الحصة بالزرع والزراعة والإجارة لمدة سنة،بأجرة تقدر بـ ٤٢٠٠ نصف فضة أجرة خالصة عن ذلك[٣٣٥].

---

(٣٢٩) أدار العثمانيون الأراضى المصرية منذ عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) حتى منتصف القرن السابع عشر عن طريق نظام الأمانات أو المقاطعات على أساس أن كل قرية أو عدة قرى متقاربة تكون (أمانة) أو (مقاطعة)،وكان يشرف على كل مقاطعة عامل مسئول عن المال الميرى المقرر عليها،وكان هذا العامل يقوم بدور الملتزم قبل تطبيق نظام الالتزام،وإن لم يكن مثل الملتزم فلم تكن له أرض أوسية،فكان يتقاضى أجراً مقابل عمله شأنه فى ذلك موظفى نظام الالتزام،ولكن نظام الأمانات لم ينجح فى تحقيق أهدافه بسبب الأساليب غير المشروعة التى اتبعها المشرفون لزيادة متحصلاتهم،وعدم تسديد المال الميرى،كما أن الفوضى التى استخدمت فى تقدير الضرائب وجمعها أرهقت الفلاحين مما اضطرهم لترك أراضيهم دون زراعة،فاضطرت الدولة العثمانية إلى تطبيق نظام الالتزام فى مصر،ومن الملاحظ أنها لم تبتكر هذا النظام فقد كان معمولاً به فى بعض الأقاليم التى خضعت لها سواء فى الأناضول،أو فى البلقان أو فى شمال العراق (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،الريف المصرى فى القرن الثامن عشر،الطبعة الثانية،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٨٦،ص٨٦ – ٨٩).

(٣٣٠) عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها،جـ١،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٨٠،ص١٤٦.

(٣٣١) عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصرى،ص٩٤؛ عبدالعزيز محمد الشناوى: المرجع السابق،ص١٤٧.

(٣٣٢) سنباط: يطلق عليها "سُمباط" بالميم بدل النون،وهى من القرى القديمة التابعة لمركز ومحافظة الفيوم (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٣،ص٩٤).

(٣٣٣) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٧٢،ص٢٢٤،م٨١٧ بتاريخ ١٠ صفر ١٠١٩م/ ٤ مايو ١٦١٠م.

(٣٣٤) البقلية: اسمها الأصلى "منية البقلى" وهى من القرى القديمة التابعة لمركز المنصورة،محافظة الدقهلية (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ١،ص٢١٣).

(٣٣٥) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٧٢،ص٤٨٠،م١٧١٨ بتاريخ ٢٤ جماد ثانى ١٠١٩هـ/ ١٤ سبتمبر ١٦١٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستأجر الحاج إسماعيل بن محمود الأزميرى التاجر بوكالة الوزير محمد باشا بثغر رشيد،من إبراهيم بن عبدالله تابع محمد جلبى قطعة الأرض الكائنة بحرى ثغر رشيد على شاطئ النيل،لينتفع المستأجر بجميع وجوه الانتفاعات الشرعية،مدة سنة (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) وعشرة أشهر تمضى من تاريخه بأجرة قدرها خمسمائة قرش،وتسلم كل من المؤجر،والمستأجر ما يخصهما[٣٣٦].

وادعى محمد أفندى بن عبدالقادر الرومى الاستانبولى الوصى الشرعى على كريمة ابنة أيوب أفندى بن على المتوفى قبل تاريخه بالديار الرومية،والمنحصر ميراثه الشرعى فى زوجته عائشة بنت عبدالرحمن بن عبدالله،وفى ابنته كريمة القاصرة،وفى أخته صالحة،الثابت وصايته بموجب حجة مسطرة من محكمة القسمة العسكرية باستانبول،ادعى على على بن عبدالله من طائفة المتفرقة الوكيل الشرعى عن أحمد ياقوت من أعيان المتفرقة،بأن الأخير كان وكيلاً عن المرحوم أيوب أفندى،ومتصرفاً عنه فى نواحى التزامه بشبلنجة[٣٣٧] وبناء عليه يطالبه بما هو فى جهته من موجودات ليحوزه للورثة،ولما سئل عن ذلك المدعى عليه،أجاب بالاعتراف،وصَّدق على الدعوى المذكورة،عند ذلك ألزم المدعى عليه موكله بأن يقوم بتحرير جميع ما هو تحت يده للمتوفى المذكور فيما يخص الناحية من أموال،ومواشى وغلال،ويسلمه لمحمد أفندى الوصى المذكور لإيصاله للورثة[٣٣٨].

كما ادعى الزينى حسين بن عبدالله الوكيل الشرعى عن ابنتى محمود أفندى الاستانبولى هما نجابى،وخندقية المعين توكيله عنهما بموجب الكتاب النقلى من محكمة أج جلبى بمدينة استانبول،على كل من الأمير إيواز بن عبدالله،والأمير يوسف بن عبدالله من طائفة مستحفظان بأن محمود أفندى يستحق بذمة سليم بك أمير اللوا،مبلغاً وقدره ٤٥٨٠٠ نصف فضة،وهو القدر المتأخر بينهما من المعاملات،ويستحق بذمته أيضاً فائض[٣٣٩] الحصة التى قدرها الربع من ناحية قلوصنة[٣٤٠] التى كانت جارية فى التزام محمود أفندى،ولما كان المدعى عليهما قيمين شرعيين على مخلفات سليم بك،فإنهما قد تعهدوا بما يظهر من الديون التى تثبت على جهة تركة الأخير،وبناء على ذلك يطالبهما المدعى بالمبلغ المذكور،وبفائض الحصة المذكورة ليحوز ذلك لموكلتيه،ولما سئل المدعى عليهما عن ذلك،أجابا بالاعتراف فى التعهد المذكور،ولكنهما أظهرا حجة مختومة بختم محمود أفندى،باستيفاء الأخير لكل ما هو بذمة سليم بك،من حساب فائض الحصة المذكورة،والمبلغ المدعى به،وكان ذلك بحضرة عدد من الشهود،وبناء على ذلك منع المدعى من معارضة المدعى عليهما[٣٤١].

على أية حال هذا هو إسهام العثمانيين الضئيل فى مجال حيازة حصص الالتزام فى القرن السابع عشر.

---

(٣٣٦) محكمة رشيد: س٩٥،ص٧٦،م١٣٣ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ٥ يوليو ١٦٧٨م.

(٣٣٧) شبلنجة: كانت تعرف باسم (شبرى اللنجة) ثم حرفت إلى شبلنجة لسهولة النطق،وهى من القرى القديمة التابعة لمركز بنها محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ١،ص٢٢).

(٣٣٨) القسمة العسكرية: س٨٦،ص٣٧٦،٣٧٧،م٥٥٢ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١١٠٤هـ/ ٨ يوليو ١٦٩٣م.

(٣٣٩) فائض: ما تبقى للملتزم من حصيلة الضرائب التى يحصلها من أرض أو جمرك،بعد دفع نصيب الخزينة (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق،ص٤٥١).

(٣٤٠) قلوصنة: هى القرى القديمة التابعة لمركز سمالوط،محافظة المنيا،(انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٣،ص٢٣٥).

(٣٤١) القسمة العسكرية: س٩٠،ص٥٣٣،م٨٦٠ بتاريخ ١٥ رجب ١١٠٧هـ/ ٢٩ فبراير ١٦٩٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: ضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر.

كان يوجد بمصر فئات مختلفة من العثمانيين من طائفة القابى قول[٣٤٢] والجاويشية،والجراكسة،والمتفرقة،وبعد وفاتهم سواء باستانبول أو بمصر،كان يتم تحرير مخلفاتهم،ويخصم ما عليها من ديون،ثم ترسل إلى ورثة المتوفى باستانبول[٣٤٣] كما كانت هناك تركات تؤول لبيت المال لمن لا وارث له،بالإضافة إلى الدعاوى التى كان يقيمها العثمانيون بسبب مخلفات ذويهم،وعلى أية حال تعطى تلك المخلفات صورة واضحة عن أوضاع العثمانيين الاقتصادية والاجتماعية بمصر،وما يهمنا هنا الأوضاع الاقتصادية.

وكان لأفراد طائفة القابى قول طوال القرن السابع عشر تركات كثيرة بمصر- اختلفت قيمتها،ففى عام (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) توفى درويش بن خضر من طائفة القابى قول بمصر،وكان المستحق لميراثه زوجته،ووالدته،وأولاده الثلاثة الغائبين باستانبول بقرية يدغتلو من ولاية قرمان،وبناء عليه تم استخلاص تركته الموجودة بمصر على يد على بن شاهين الرومى زوج أخت المتوفى؛ بموجب أوامر سلطانية،بعد أن وضع أمين بيت المال يده عليها،وقد بلغ باقى التركة المقسم على الورثة بعد خصم المصاريف اللازمة ٩٨٣قرشاً[٣٤٤]،أما فى عام (١٠٥٩هـ/ ١٦٤٩م) فقد توفى أربعة غرقى برشيد من تلك الطائفة،ومن ثم صدرت أوامر سلطانية لتحرير مخلفاتهم،وقد بلغت ٧٦٤ قرشاً[٣٤٥].

ومن أفراد طائفة القابى قول من كان يعين وصياً قبل وفاته على مخلفاته،فقد أوصى محمد بن يايا بشة من محلة طبخانة التابعة لاستانبول أن المستحق لميراثه بعد وفاته أولاه الثلاثة وهم أحمد وحسين وحسن الغائبين باستانبول،وبعد وفاته بلغ المخلف عنه بعد خصم المصاريف من تجهيز وتكفين،ورسم القسمة،مبلغاً وقدره ١٣١ ديناراً أشرفياً للورثة المذكورين[٣٤٦].

وتوفى أحمد بن حسين القابى قولى الاستانبولى بدمياط،وبعد وفاته تم حصر مخلفاته من عبيد وأسباب،بلغت ١٥٠٠ قرش،صرف منها ٨٠٥ قرشاً،وتبقى لوريثتاه وهما أمه وأخته المقيمتان باستانبول ٩٩٥ قرشاً[٣٤٧]،كما توفى أحمد بن سليمان الاستانبولى ببولاق وانحصر ميراثه فى أمه وزوجته وابنته المقيمين باستانبول،وكان الوصى عليهن أحمد بن موسى الاستانبولى،وبعد ضبط التركة وتحريرها والتى كانت تتكون من متاع بيته،علاوة على قيمة نقدية،بلغت ٣٨٠ قرشاً،وضع منها بعض المصاريف اللازمة،والتى بلغت ١١٦ قرشاً،إذن يتبقى للورثة ٢٦٤ قرشاً،وعلى الوصى إيصال ذلك لاستانبول[٣٤٨].

ومن أفراد طائفة القابى قول من اشتغل بتجارة البن،وحقق من وراءها المكاسب الطائلة،لذا كانت تصدر أوامر سلطانية،لتحرير تلك التركات وضبطها لأصحابها،على سبيل المثال ادعى عبدالله القابى قولى،والحامل لذلك الأمر والوصى على مخلفات محمد القابى قولى،على مصطفى بن عبدالله زعيم طائفة القابى قول بمصر،أن المتوفى المذكور باع ٦٣ قنطاراً من البن لعدد

---

(٣٤٢) القابى قول: من الكلمتين التركيتين قابى = قبى = قبو = قابو بالباء المشربة بمعنى الباب،وقول بمعنى العبد،وأصلها قابى قولى بياء الإضافة فى الكلمة الأخيرة،أى عبيد الباب،والمراد بالباب،باب السلطان أى قصره ومقامه،وكان هذا التركيب الإضافى يطلق على الحرس السلطانى،وعلى الإنكشارية،لأنهم أصناف الحرس (انظر: أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق،ص١٦٥) وهم نوع من جند الإنكشارية،كانوا يدربون تدريباً خاصاً،ويستخدمون فى قصر السلطان حيث يرتقون حسب كفاءتهم إلى أعلى المراتب فى الدولة كالوزارة العظمى،أو حكومة الولايات،ثم أصبح هذا الاصطلاح يطلق على جند الإنكشارية عامة بعد أن انتسب المسلمون الأحرار إلى الإنكشارية (انظر: عبدالكريم رافق،المرجع السابق،ص٧٤،٧٣).

(٣٤٣) الباب العالى: س١٧،ص٣،م٦ بتاريخ ٣ ربيع أول ١٠٤٦هـ/ ٦ أغسطس ١٦٣٦م؛ القسمة العسكرية: س٦٤،ص٦٠٨،م٨١٢ بتاريخ ٥ رجب ١٠٩١هـ/ ٢ أغسطس ١٦٨٠م.

(٣٤٤) القسمة العسكرية: س٤٨،ص٨٩،م١٢١ بتاريخ ٨ صفر ١٠٥٠هـ/ ٣٠ مايو ١٦٤٠م.

(٣٤٥) نفسه: س٥٦،ص٩١ – ٩٣،م١٠٣ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٠٥٩هـ/ ٨ مايو ١٦٤٩م.

(٣٤٦) القسمة العسكرية: س٦٠،ص١٥٣،م٢٠٢ بتاريخ ٤ رمضان ١٠٦٣هـ/ ٢٩ مايو ١٦٥٣م.

(٣٤٧) محكمة دمياط: س١٠٥،ص١٧٤،م٣٢٧ بتاريخ غرة رمضان ١٠٦٥هـ/ ٥ يوليو ١٦٥٥م.

(٣٤٨) القسمة العسكرية: س٦٤،ص٣٧٣،٣٧٢،م٥٤٨ بتاريخ ٢٤ شوال ١٠٧٠هـ/ ٣ أغسطس ١٦٦٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الأفراد بلغت قيمتها ٢٢٧٠ قرشاً،وأوصى المتوفى حال حياته بأن ينوب معتوقه من ذلك ثلاثمائة قرش،وما بقى بعد ذلك لأخيه المقيم باستانبول،وهو الوريث الوحيد له،وطلب المدعى عليه من المدعى إثبات دعواه،فأحضر عدداً من الشهود أقروا بصحة تلك الدعوى[٣٤٩] ومن تجار الكتان ببولاق من تلك الطائفة،والذين تم تحرير تركاتهم الحاج كنعان عبدالله الاستانبولى،وقد انحصر ميراثه فى معتوقته زوجته فاطمة بنت عبدالله البيضاء،وفى ابنته منها صالحة القاصرة،والأخيرة كانت مشمولة بوصاية الحاج يوسف بن عبدالله الاستانبولى تاجر الكتان ببولاق،وقد بلغت قيمة التركة من ثمن كتان ونحاس ونقدية ٢٦١٤٤ نصف فضة،وضع منها بعض المصاريف اللازمة فبلغت ٧٠٧٧ نصف فضة،وعلى ذلك فالباقى المقسم على الوارثتين ١٩٠٦٧ نصف فضة،وكان نصيب الزوجة ٢٣٨٤ نصف فضة،والابنة ١٦٦٨٣ نصف فضة[٣٥٠].

وفى رشيد توفى أحمد أغا ابن مصطفى الاستانبولى القابى قولى وبلغت صافى تركته التى آلت لزوجته وأولاده ١٥٦٥ نصف فضة[٣٥١] كما توفى برشيد من تلك الطائفة سليمان بن سليمان الاستانبولى التاجر فى الأرز،وانحصر ميراثه فى شقيقتيه المقيمتين باستانبول[٣٥٢].

ومن ولاية قاسم باشا التابعة لاستانبول توفى بدمياط مصطفى بن أحمد الاستانبولى القابى قولى،وقد انحصر ميراثه فى زوجته،وأولاده الأربعة،القاطنين بالولاية المذكورة،وبلغت قيمة التركة؛ من مملوك أبيض،وأصواف،ونحاس،وفراوى،وبُسُطٌ ..... إلخ ٣٤٦٠ نصف فضة،وضع منها ٢١٤٠ كمصاريف،وعلى ذلك فالباقى المقسم على الورثة ١٣٢٠ نصف فضة،وتعهد الوصى المختار بإيصال ذلك للورثة[٣٥٣] وتتعدد الأمثلة الأخرى لأفراد طائفة القابى قول والمتوفين بمصر،والذين لهم مخلفات بها[٣٥٤]مما يعطى صورة واضحة عن حياتهم الاقتصادية من الدرجة الأولى،ثم الاجتماعية.

كما كان يتم ضبط وتحرير مخلفات أفراد طائفة الإنكشارية،فى عام (١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م) تم ضبط مخلفات حمزة من جماعة الإنكشارية بالأبواب الشريفة السلطانية المتوفى باستانبول،والتى بلغت قيمتها من أمتعة،ونحاس وأقمشة وحرير ٩٧٢ نصف فضة بعد خصم بعض المصاريف[٣٥٥].

كما تم تحرير مخلفات محمد بن عبدالله الينكجرى المتوفى باستانبول،والذى كان يعمل فى تجارة الدخان والكتان،وبلغت قيمة تركته بعد خصم المصاريف ١٩٥٠ قرشاً[٣٥٦] ومن أفراد الإنكشارية من كان يعمل فى تجارة البن،فقد تم تحرير مخلفات خليل بن عبدالله المتوفى باستانبول وقد بلغت قيمة التركة ١٠١٩ قرشاً و٢٩ نصف فضة،يعادل كل قرش ٣٠ نصف فضة،وبلغت قيمة المصاريف ٤٣٩ قرشاً،وعلى ذلك يتبقى لابنة الوارث الوحيد ٥٨٠ قرشاً و ٢٩ نصف فضة[٣٥٧].

---

(٣٤٩) نفسه: س٦٤،ص٤٧٩،م٦٤٢ بتاريخ ١٣ صفر ١٠٧١هـ/ ١٨ أكتوبر ١٦٦٠م.

(٣٥٠) القسمة العسكرية: س٦٦،ص٣٦٢،م٣٨٠ بتاريخ أواخر جماد آخر ١٠٧٤هـ/ ٨ فبراير ١٦٦٣م * لمزيد من التفاصيل عن تجار الكتان ببولاق من طائفة القابى قول،والذين تم تحرير مخلفاتهم (انظر: القسمة العسكرية،س٦٧،ص٣٤٤،م٤٧٠ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٠٧٨هـ/ ١٤ أكتوبر ١٦٦٧م؛ نفسه: س٨١،ص١٥٣،١٥٢،م٢٤٠ بتاريخ ١٩ جماد أول ١٠٩٩هـ/ ٢٢ مارس ١٦٨٨م).

(٣٥١) محكمة رشيد: س٨٣،ص٤١،م٤٩ بتاريخ ١١ جماد ثانى ١٠٨٤هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٦٧٣م.

(٣٥٢) نفسه: س٨٨،ص٧٧،م٣٠٥ بتاريخ ١٣ صفر ١٠٨٩هـ/ ٦ مايو ١٦٧٨م.

(٣٥٣) محكمة دمياط: س١٤٥،ص٣١٦،٣١٧،م٣٨٢ بتاريخ ٩ شوال ١٠٩٨هـ/ ١٨ أغسطس ١٦٨٧م.

(٣٥٤) القسمة العسكرية: س٨١،ص٣٣٨،٣٣٩،م٤٤٨ بتاريخ ٢٦ رمضان ١٠٩٩هـ/ ٢٣ يوليو ١٦٨٨م؛ نفسه: س٨٢،ص٤٣٤،٤٣٥،م٦٠٢ بتاريخ ٢٥ ذى القعدة ١١٠٠هـ/ ١٠ سبتمبر ١٦٨٩م؛ نفسه: س٨٥،ص٣٩٠،م٦٢٣ بتاريخ ١٢ صفر ١١٠٣هـ/ ٤ نوفمبر ١٦٩١م.

(٣٥٥) القسمة العسكرية: س٣٢،ص١٨٨،م٢٩١ بتاريخ أواخر رمضان ١٠٢٦هـ/ ١١ أكتوبر ١٦١٧م.

(٣٥٦) محكمة رشيد: س٤٣،ص٣٦٦،م٩٢٩ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٠٣٣هـ/ ١٣ يونيو ١٦٢٣م.

(٣٥٧) القسمة العسكرية: س٣٨،ص٣٦٦،م٤٨٦ بتاريخ ٢ جماد آخر ١٠٣٥هـ/ ١ يناير ١٦٢٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأقر مصطفى بن حسين المانوني الإنكشارى الاستانبولى أنه تسلم ثمن مملوك أبيض،ومائة قرش،وأمتعة مخلفة عن إبراهيم الإنكشارى الاستانبولى المتوفى بثغر رشيد ليوصل ذلك إلى ورثة المتوفى باستانبول[٣٥٨] وتوفى على بن إسلام الاستانبولى الإنكشارى،وانحصر ميراثه فى ابن أخيه سليمان بن حسين،وأقيم محمود بن عبدالله الإنكشارى،وصياً مختاراً على تركة المتوفى ليضبطها ويبيعها،ويصرف منها بعض المصاريف اللازمة،وما تبقى بعد ذلك يوصله للوريث المذكور،وكان المخلف عن المتوفى جميع الأسباب المماليك المعينة بدفتر التركة المسطر بمحكمة دمياط والذى بلغ ٣٨٨٢٠ نصف فضة،ويظهر أن المتوفى كان عليه ديون كثيرة،بالإضافة لبعض المصاريف لأن المتبقى من قيمة التركة ٤٢٩٦ نصف فضة[٣٥٩].

وتم حصر مخلفات المرحوم على بن حيدر الاستانبولى من طائفة الجاويشية،وقد انحصر ميراثه فى زوجته وفى ولديه،وبلغت قيمة التركة من أمتعة منزل،وخيول علاوة على قيمة نقدية ١٨٢٩٣ نصف فضة،تم خصم ٣٠٤٠ نصف فضة كمصاريف وعلى ذلك يتبقى الورثة ١٥٢٥١ نصف فضة[٣٦٠].

ومن أفراد طائفة الجراكسة بمصر مصلى بن محمد الاستانبولى والمتوفى باستانبول،والمنحصر ميراثه فى زوجته وأمه وأخيه،وابنته القاصرة المشمولى بوصاية عبدالباقى بن حسن من طائفة الجراكسة،وقد بلغ قيمة المخلف عنه بعد خصم بعض المصاريف من سداد ديون،وتجهيز وتكفين المتوفى وغير ذلك ٥٩٨٢ نصف فضة[٣٦١].

وتوفى مصطفى الاستانبولى من طائفة المتفرقة بمصر وانحصر ميراثه فى أخته الغائبة باستانبول،وبلغت قيمة التركة ٧٢٤١ نصف فضة بعد خصم المصاريف،وتعهد يوسف أغا الوكيل عن أخت المتوفى بإيصال ذلك إليها فى استانبول[٣٦٢].

كما آلت بعض تركات العثمانيين ممن لا وراث لهم لبيت المال وذلك بعد خصم بعض المصاريف من ديون،وتجهيز وتكفين المتوفى،وغير ذلك من المصاريف،فعلى سبيل المثال توفى حسين الاستانبولى،وبلغ صافى تركته ١٤٦٠ نصف فضة[٣٦٣]،وبلغت تركة رجب بن عبدالله الاستانبولى ٣٠٥ قرشاً[٣٦٤]. وفى عام (١٠٦٤هـ/ ١٦٥٣م) قدرت تركة محمد بن عمر من أهالى قرا أغاج بالديار الرومية بـ٤٠قرشاً[٣٦٥] كما آلت مخلفات ناصف بن خضر لبيت مال ثغر دمياط،والتى بلغت ٣٠٠ قرش[٣٦٦] وآلت مخلفات يوسف الأزميرى القابى قولى إلى بيت مال طائفته بمصر،والتى قدرت بـ٣٨٤٧ نصف فضة[٣٦٧].

وكثيراً ما قامت الدعاوى بسبب نقل المواريث،فقد ادعى حسن بن غيناز من قرية سحرتى تابع قصبة بلواج باستانبول على الأمير محمد أغا أمين بيت المال بأن أخيه ولى بن غيناز بعد أن توفى انحصر ميراثه الشرعى فيه من غير شريك ولا حاجب،وأن المدعى عليه وضع يديه على مخلفاته بطريق غير شرعى،ويطالبه برفع يده،ولما سئل أمين بيت المال عن ذلك أجاب بالاعتراف بوضع يده على مخلفات المتوفى،وطلب من المدعى إثبات دعواه،فأحضر الأخير عدداً من الشهود،وأثبتوا صحة دعواه،وبناء عليه رفع أمين بيت المال يده عن مخلفات المتوفى،وأعطاها لأخيه[٣٦٨].

([٣٥٨]) محكمة رشيد: س٥٩،ص٤٢٣،م١٠٢٢ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٥٢هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٦٤٢م.

([٣٥٩]) محكمة دمياط: س١١٠،ص١٨١،١٨٠،م٢٢٦ بتاريخ ٢ جماد أول ١٠٦٩هـ/ ٢١ يونيو ١٦٥٩م.

([٣٦٠]) القسمة العسكرية: س٤٦،ص٣٥٥،٣٥٤،م٦٧٣ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٠٤٨هـ/٣١ أغسطس ١٦٣٨م.

([٣٦١]) نفسه: س٦٤،ص٢٨٣،٢٨٢،م٤٧٠ بتاريخ ١٣ رجب ١٠٧٠هـ/ ١٤ مارس ١٦٦١م.

([٣٦٢]) نفسه: س٩٤،ص٥١،م٨٠ بتاريخ ٨ جماد أول ١١١٢هـ/ ٢١ أكتوبر ١٧٠٠م.

([٣٦٣]) محكمة دمياط: س٨٨،ص١٧،ص٢١٧،م٥٣٧ بتاريخ غرة جماد آخر ١٠٥٣هـ/ ١٩ يونيو ١٦٤٣م.

([٣٦٤]) نفسه: س١٠١،ص١٩٧،م٦٠٢ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٠٦١هـ/ ١١ أغسطس ١٦٥٠م.

([٣٦٥]) نفسه: س١٠٤،ص١٣٨،م٢٤٤ بتاريخ ٢٢ رجب ١٠٦٤هـ/ ٨ يونيو ١٦٥٣م.

([٣٦٦]) نفسه: س١٠٥،ص٩٧،م١٨٤ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٠٦٥هـ/ ٤ يوليو ١٦٥٥م.

([٣٦٧]) القسمة العسكرية: س٨١،ص١٧٢،م٢٧٧ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٠٩٩هـ/ ٨ مارس ١٦٨٧م.

([٣٦٨]) الدشت: محفظة ١٣١،ص٢٩،مادة بدون رقم بتاريخ ٢٠ شوال ١٠٢٠هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٦١١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوفى مصطفى بن على بن درويش الاستانبولى بمصر،وقد آلت تركته لبيت المال،ولكن أخته عائشة القاطنة بمحلة بيقر باستانبول أنابت أحد الأشخاص لاستخلاص تركة أخيها من بيت المال بموجب كتاب نقلى من محكمة محمود باشا باستانبول،وقد أكد بعض الشهود صحة ما جاء فى الكتاب النقلى،وبناء عليه ألت تركة المتوفى إلى أخته[٣٦٩].

وفى عام (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) ورد كتاب نقلى من استانبول بموجب الدعوى الصادرة من فاطمة بنت خليل جلبى بن موسى الذى كان يسكن بمحلة صالح باشا باستانبول على مصطفى جلبى بن إبراهيم أنه لها فى ذمته مبلغاً وقدره ١٥٠٠ قرش،باقى إرث أبيها،وهذا المبلغ كان مصطفى جلبى كان قد اقترضه من المتوفى أثناء وجوده بمصر،وقد وكلت المدينة المذكورة زوجها عمر جلبى بن إبراهيم فى استخلاص ذلك المبلغ،وكان قد حدث خلاف بين وكيل الزوجة،ومصطفى جلبى،وتدخلت الأطراف بينهما فى الصلح،وتم الاتفاق على مبلغ خمسمائة قرش،قبض منها الوكيل ٣٠٠قرش،والمائتان الباقية تدفع على ثلاثة أقساط سنوية تمضى من تاريخه كل سنة ستة وستون قرشاً وثلث،واتفق الطرفان على ذلك[٣٧٠].

وشهد على نفسه مصطفى أفندى الرومى الأزميرى الوكيل عن كريمة أخت محمد الأزميرى من طائفة مستحفظان،المعين توكيله عنها بموجب كتاب نقلى مسطر من مدينة أزمير أنه تسلم مبلغ وقدره عشرة آلاف نصف فضة باقى ميراث أخيها المذكور[٣٧١].

هذه هى أهم ملامح العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية،ويُلاحظ من تلك العلاقات أنها كانت عميقة وقوية وظهر ذلك بوضوح عند الحديث عن التجارة،وقانون الحظر والتسعير،ومبدأ الاقتراض،وتطبيق الدولة العثمانية لنظام الالتزام فى مصر،إلى جانب الاهتمام بضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر وإرسالها إلى ورثة المتوفى باستانبول.

---

(٣٦٩) القسمة العسكرية: س٣٤،ص١٣،م١٨ بتاريخ غرة ذى القعدة ١٠٢٨هـ/ ١٠ أكتوبر ١٦١٩م.

(٣٧٠) نفسه: س٤٨،ص٢٦١،م٤٤٠ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٠٥٠هـ/ ٥ ديسمبر ١٦٤٠م.

(٣٧١) القسمة العسكرية: س٨٥،ص١٨٥،م٢٧٨ بتاريخ ٨ ذى القعدة ١١٠٢هـ/ ٣ أغسطس ١٦٩١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أهم مخصصات ولاية مصر للمطابخ السلطانية

أولاً: السكر.

ثانياً: الأرز.

ثالثاً: العدس.

رابعاً: الحمص.

خامساً: البهار.

سادساً: الخيار الشنبر.

سابعاً: الدار صينى.

ثامناً: الأشربة الهمايونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

أهم مخصصات ولاية مصر للمطابخ السلطانية

علاوة على الخزينة الإرسالية التى كانت ترسل من مصر إلى استانبول،تم تخصيص جزء منها لشراء المؤن والمواد الغذائية التى كانت تحتاجها المطابخ السلطانية،وكان السلطان يرسل منذ القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى وكيلاً من استانبول من جاويشية الأبواب العالية عرف بوكيل خرج خاصة من أجل إعداد المطلوب من تلك المؤن،ولكن فى القرن الثانى عشر- الهجرى/ الثامن عشر الميلادى أسند هذا المنصب إلى الدفتردار[٣٧٢].

وكانت المواد العينية من الحبوب وغيرها؛ المرسلة لاستانبول توضع بالشون السلطانية،أى مخازن الغلال الميرية،والمعروفة باسم "الأنبار الأميرية" وأطلق قانون نامه مصر عليها اسم "العنابر الأميرية" وكانت الشونة السلطانية موزعة على مستودعين كبيرين فى بولاق ومصر القديمة،حيث كانت تخزن الحبوب التى تجمع من جميع أنحاء مصر خاصة من ولايات الصعيد،وكان يشرف على العمل فى الشونة السلطانية أمين الشونة[٣٧٣] ويعاونه فى إنجاز أعمال الشونة مجموعة من الكتبة[٣٧٤]،وعدد من أمناء المخازن[٣٧٥]،كما كان يقوم أمين الشونة بعملية حصر للسفن الخاصة بالشون السلطانية للتعرف على أحجام وكميات حمولتها من الغلال ليتسنى توفير العدد اللازم لنقل غلال ولايات الوجه القبلى،ومعظم أراضى الصعيد يجبى مالها غلالاً،وعليه أن يرسل هذه السفن فى موسم الحصاد،وإن لم تكن السفن السلطانية كافية لهذا الغرض فإنه يستأجر المراكب الخاصة بالتجار،وعندما تصل الغلال إلى مخازن الشونة فإنه يتعرف على كمياتها،ويتأكد من نظافتها وخلوها من أى شوائب مغشوشة[٣٧٦].

أما عن نقل المواد الغذائية للمطابخ السلطانية فكان أصحاب السفن يتصادقون على نقلها مع وكيل الخرج السلطانى،وقد جرت العادة بأن تخرج السفن المملوكة للمسلمين من رعايا الدولة العثمانية من الموانئ على هيئة قوافل من الإسكندرية ودمياط ورشيد،وتحرسها سفن حربية تابعة للأسطول العثمانى لحمايتها من القراصنة[٣٧٧]،وذلك بإشراف القبودانات،ومن خرج من السفن منفرداً فى مثل هذه الأحوال فإن مسئوليته تقع على عاتقه،ومن أصيبت سفينته وهى فى قافلة تحرسها السفن السلطانية فإن

---

(٣٧٢) ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق،ص٣٥٤؛ عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر،ص٢٠٢.

(٣٧٣) أمين الشونة: كان يعرف أيضاً بأمين الأنبار،وفى القرن السادس عشر كان يرسل من استانبول،ثم أصبح يؤخذ من بين ضباط فرقة الجاويشان فى مصر،ثم سيطر البكوات المماليك على هذا المنصب كغيره من المناصب الإدارية المهمة،وكان لأمين الأنبار سلطة إدارية أعظم من سلطة الخازندار،ويجب أن تتوافر فى أمين الشونة الأمانة والاستقامة (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٣١٥).

(٣٧٤) الكتبة: شملت مهامهم تدوين كميات الغلال الواردة إلى الشون،وكذلك تدوين الغلال المباعة من مصر إلى البلاد الأجنبية وأسعارها؛ وتقديمها إلى ناظر الأموال وأمين الشونة،وقد اشترط فى تعيينهم الأمانة والاستقامة (انظر: قانون نامه مصر،م٢٥،ص٥١).

(٣٧٥) أمناء المخازن: كان عليهم تسجيل المواد العينية الواردة لكل مخزن مع تحديد مصدرها من أى ملتزم،وتقييد مقدار الغلال المودعة بالمخازن بمعاونة الكتبة،علاوة على الإشراف على بيع الغلال المتوفرة بالمخازن للأهالى. (انظر: قانون نامه مصر،م٢٥،ص٥٠،٤٩).

(٣٧٦) قانون نامه مصر: م٢٥،ص٤٨ – ٥٠؛ ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق،ص٣١٥،٣١٤؛ عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر،ص١٩٣؛ عبدالحميد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٤.

(٣٧٧) أشارت إحدى وثائق محكمة إسكندرية فى عام ٩٩٨هـ/ ١٥٨٠م،أنه كانت توجد تسعة أغربة من مراكب النصارى يمارسون أعمال القرصنة فى البحر المتوسط على السفن المتوجهة من مصر لاستانبول،وكانت تهدد عملية نقل البضائع (انظر: محكمة إسكندرية،س٢٧،ص٦،م٨ بتاريخ ٢٢ شعبان ٩٩٨هـ/ ١٢ أكتوبر ١٥٨٠م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصحابها يعوضون من مال الخزينة السلطانية،أما المراكب والسفن التى ترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية،والتى يضمن قناصلها ربابنة هذه السفن فتسمى السفن باسم "النصارى المستأمنة" فيسمح لمثل هذه المراكب أن تعمل إلى جانب سفن المسلمين فى نقل البضائع السلطانية إلى استانبول وفق أوامر سلطانية ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور فرمان من الديوان العالى بالقاهرة،يحدد فيه اسم السفينة،وربانها،وضامنها،وجهتها،وحمولتها،ثم يسجل هذا الفرمان فى محكمة الثغر،ويصدر من الحاكم الشرعى تصريحاً إلى الديوان يسمح بموجبه للسفن المستأمنة بالإقلاع[٣٧٨].

وكان يشترط سلامة السلع التى يتم إرسالها للمطابخ السلطانية،حتى لا تتعرض للتلف أثناء سفرها من مصر لاستانبول،فعلى سبيل المثال أشحن صارى على بمركبه بمعرفة وكيل الخرج خمساً وعشرين غزاوية أرز أبيض زنتهم ١٩٥٥٥ رطلاً،وأربعاً وثلاثين غزاوية عدس زنتهم ٣١٣٤٥ رطلاً،وإحدى عشرة غزاوية حمص كان وزنهم ١٨٥٦٠ رطلاً،وتوجهت المراكب إلى استانبول،ولكنها عادت مرة أخرى إلى ثغر الإسكندرية بسبب وجود كمية من الأرز والعدس والحمص مبتلة بالماء،وتم الكشف على ذلك،وتم التأكد منه،وعليه تم استبدال الكمية المبتلة بكمية أخرى سليمة[٣٧٩]. وفى عام ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م تم شحن ثلاثين غزاوية أرز أبيض من ثغر رشيد بنقيرة[٣٨٠] على البدرى بما يعادل ٢١٦٤٥ رطلاً،وأثناء سفره ابتلت من تلك الكمية أربع غزاويات،وعليه تم إعادة تلك الكمية للثغر،وذلك بحضور بعض الشهود،وعليه برئت ذمة على البدرى من ذلك[٣٨١].

وسوف نتعرض فيما يلى لأهم مخصصات مصر للمطابخ السلطانية،ومن الملاحظ اختلاف كميات نوع السلعة الواحدة ما بين الزيادة والنقصان،ويرجع ذلك - غالباً - إلى الظروف الطبيعية التى كانت تمر بها مصر فى ذلك الوقت،وكذلك حسب ما تطلبه المطابخ السلطانية،فعلى سبيل المثال السكر؛ فى بعض السنوات كان يتم إرسال كميات كبيرة منه،وفى سنوات أخرى،كان يتم تقليل تلك الكمية،وقس على ذلك بقية السلع الأخرى،وكانت الإرساليات ترسل من ثلاثة ثغور الإسكندرية،ورشيد،ودمياط،أو ثغرين،وربما واحد مما سبق،كما اختلفت أوزان السلع ما بين قنطار،وإردب،ورطل،علاوة على اختلاف عبوات السلع،وهى الأقفاص للسكر،والغزاويات للأرز والعدس والحمص،والفردة أو الفرق للبهار ..... إلخ من العبوات.

أولاً: السكر

يعد السكر من أهم السلع التى كانت ترسل للمطابخ السلطانية،وكان يتم إنتاجه فى الصعيد،وأقاليم الغربية،والمنوفية،والجيزة،وكان يجهز جزء فى بولاق تحت إشراف أمين السكر[٣٨٢]،التابع لوكيل الخرج،ويؤخذ السكر من الأقاليم السابقة كجزء من ضريبة الأرض المقررة عليها[٣٨٣]. وقد أشارت الوثائق إلى أنواع السكر وهى سكر مكرر،وسكر منعاد أى خشن،وسكر تبع أى قوالب،ويظهر من وثائق بعض سنوات القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى اختلاف الكميات المخصصة للمطابخ السلطانية وهو ما يظهر على النحو التالى:

---

(٣٧٨) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٧٥،٢٧٤.

(٣٧٩) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٩٧،م٥٤١ بتاريخ ١٤ صفر ١٠٣٣هـ/ ٤ ديسمبر ١٦٢٢م.

(٣٨٠) نقيرة: جمعها نقائر،وهى تعد من السفن الصغيرة المعدة للعمليات الحربية،ونقل المتاجر وكانت تسير فى البحر المتوسط والنيل (انظر: درويش النخيلى،المرجع السابق،ص١٥١،١٥٠).

(٣٨١) محكمة إسكندرية: س٤٥،ص١٣١،م٣٠٥ بتاريخ ٤ محرم ١٠٣٥هـ/ ٦ أكتوبر ١٦٢٥م.

(٣٨٢) أمين السكر: كانت إدارة إنتاج وتوزيع السكر فى مصر مسندة إلى أمين مقاطعة السكر بالأمانة،وكان هذا الأمين يرسل من الباب العالى ليجمع السكر الذى يدفع كضريبة عينية للخزينة،ويرسل للباب العالى القدر المطلوب،ويبيع الباقى فى أسواق القاهرة،ويدفع الأرباح الناتجة من ذلك للخزينة. (انظر: Shaw, S. J., The Financial, p.273. ؛ ليلى عبداللطيف: المرجع السابق،ص٣٣٨،٣٣٧).

(٣٨٣) ليلى عبداللطيف: المرجع السابق،ص٣٥٤؛ صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م) الجزء الأول،دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،القاهرة،٢٠٠٠،ص١٦٤،١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى عام (٩٩٨هـ/ ١٥٨٠م) ورد أمر شريف لوكيل خرج السلطنة محمد جاويش بضرورة تجهيز وإرسال ٢٢٧٤ قنطاراً[٣٨٤]. وشهد على نفسه كل من حسين ريس،ويوسف ريس تابع خرم ريس،ويوسف ريس الشهير بمرجل وكلهم من رويسا الغلايين - أنهم تسلموا من سكر السلطنة الشريفة ١٤٨ قفصاً،فما تسلمه حسين ريس ثمانية وأربعين قفصاً يعادل ١٤٤ قنطاراً،وما تسلمه يوسف ريس تابع خرم ريس ثمانية وأربعين قفصاً بما يعادل ١٤٤ قنطاراً،وما تسلمه يوسف الشهير بمرجل أربعون قفصاً بما يعادل ١٣٠ قنطاراً،وتعهد الرويسا الثلاثة بإيصال ذلك لاستانبول[٣٨٥] وبلغت الكمية المرسلة عام (١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م) ثلاثمائة قنطار[٣٨٦].

وكانت إرسالية عام (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م) من السكر كبيرة،نظراً لطلب كمية كبيرة منه للمطابخ السلطانية،وقد تعهد عدد من رويسا الغلايين شحن كمية كبيرة بمعرفة حسن أغا وكيل خرج السلطنة،وقد بلغت تلك الكمية ٦٤٤٢٦ رطلاً،وهو ما يظهر من الجدول الأتى:

ريس الغليون	عدد الأقفاص	الكمية بالرطل
جعفر قابودان	٣٢	١٢٥٩٠
بابا على	١٤	٥٩٠٠
قربى محمود ريس	٢٥	٩٨٦٥
حنين ريس النصرانى	٣٥	١٣٣٩٦
يحيى ريس	١٠	٣٨٥٠
يوسف خرم	٣٠	١١٧٩٠
قسنطين مرمره ريس	٨	٣١١٠
شعبان ريس المغربى	١٠	٣٩٢٥
ـــــ	١٦٤	٦٤٤٢٦[٣٨٧]

(٣٨٤) محكمة إسكندرية: س٢٦،ص٥٤٦،م١٥٥٠ بتاريخ رجب ٩٩٨هـ/ أغسطس ١٥٨٠م.

(٣٨٥) نفسه: س٢٨،ص٦،٧،م١ بتاريخ ١ رمضان ١٠٠٤هـ/ ٢٩ أبريل ١٥٩٦م.

(٣٨٦) الدشت: محفظة ١٢٢،ص٣٨٤،مادة بدون رقم بتاريخ ٤ شعبان ١٠١٤هـ/ ٥ ديسمبر ١٦٠٥م.

(٣٨٧) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٨٨ – ١٩٢،مواد ٥٢٤،٥١٩،٥١٧،٥١٤،٥١٣،٥١٢،٥١١،٥١٠ بتاريخ غاية محرم ١٠٣٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٦٢٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إرسالية عام (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٥م) فقد تم إرسالها على دفعتين حيث تسلم كل من الأمير محمد بك أمير اللوا،والأمير قاسم بك،والأمير أحمد بك،ومحمد قابودان،واحداً وتسعين قفصاً بما يعادل ٣٨٥٤٥ رطلاً،وتعهد كل منهم بإيصال ذلك إلى استانبول[٣٨٨] وتم إرسال باقى إرسالية تلك السنة فى العام التالى،فقد شهد على نفسه كل من الريس محمد بن غانم المغربى،وسليمان ريس الشهير بكوس أنهما أشحنا بمركبيهما عشرين قفصاً،قدر وزنهم بـ ٧٩٠٩ رطل[٣٨٩] وقد بلغت إرسالية عام (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م) مائتين قفص،بلغ وزنهم ٨٠٦٣٠ رطلاً،وتعهد كلُ من أحمد قابودان ومحمد بك قابودان كل منهما بثغر دمياط،وأمير اللوا قاسم بك بإيصال ذلك للديار الرومية،وذلك بمعرفة وكيل خرج السلطنة الشريفة[٣٩٠].

وفى عام (١٠٤٩ - ١٠٥٠هـ/ ١٦٣٩ - ١٦٤٠م) كان وكيل خرج السلطنة أحمد أغا،قد عهد إلى بعض رويسا الغلايين والأغربة بضرورة حمل وإرسال كميات من السكر،وشدد على ضرورة وصوله لاستانبول،وتسليمه لمن له ولاية تسلمه شرعاً،ويوضح الجدولين التاليين هاتين الإرساليتين والفارق بينهما فى عامى (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م) (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م).

عام (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م)

ريس المركب	عدد الأقفاص	الكمية بالرطل
على ريس	٢٠	٧٨٢٠
إبراهيم ريس	٩	٣٩٦٠
أصلان ريس	١٢	٤٦٧٠
خباتى ريس	٢٥	٩٣٧٥
محمد ريس	٢٥	٩٩١٨
—	٩١	٣٥٧٤٣ [٣٩١]

عام (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م)

ريس المركب	عدد الأقفاص	الكمية بالرطل
مراد بك ريس	٦	٢٣٧٠
حسين ريس	١٥	٦٠٣٥
على ريس	٣٠	١١٩٨٠
مصطفى ريس	١٩	٨٣٩٥
حسن بدالى	١٤	٥٦٥٠
—	٧٩	٣٤٤٣٠ [٣٩٢]

ويلاحظ من هاتين الإرساليتين انخفاضهما عما سبق ويرجع الانخفاض فى ذلك العام إلى هبوط النيل،حيث سجل خمسة عشر ذراعاً،فعم الشراقى فى البلاد،مما ترتب عليه غلاء فى أسعار السلع،فكثر اللصوص فى الأسواق،واستولوا على المحال التجارية،لدرجة أنهم دخلوا سوق ابن طولون،ونهبوا ثمانية وأربعين محلاً فى ليلة واحدة،ثم تلا ذلك وقوع الطاعون الذى عم سائر أقاليم مصر،واستمر قرابة سبعة أشهر وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية بالسلب،وعلى إرسالية السكر أيضاً،وباقى الإرساليات الأخرى[٣٩٣]،كما يلاحظ أيضاً وجود فارق بسيط بينهما بلغ ١٣١٣ رطلاً.

---

(٣٨٨) محكمة إسكندرية: س٤٤،ص١٤٥،م٣٠٢ بتاريخ ٦ شعبان ١٠٣٤هـ/ ١٤ مايو ١٦٢٥م.

(٣٨٩) نفسه: س٤٥،ص١٤٨،م٣٣٧؛ بتاريخ غاية محرم ١٠٣٦هـ/ ٢١ أكتوبر ١٦٢٦م.

(٣٩٠) محكمة إسكندرية: س٤٧،ص٢٠٢،٢٠٣،مواد ٤٣٣،٤٣٤،٤٣٥ بتاريخ ٨ رجب ١٠٤٦هـ/ ١٢ أبريل ١٦٣٦م.

(٣٩١) محكمة الإسكندرية: س٤٨،ص٣١٣،٣١٤،مواد ٧٦٧،٧٦٨،٧٦٩،٧٧٠،٧٧١ بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٠٤٩هـ/ ٨ مارس ١٦٣٩م.

(٣٩٢) محكمة الإسكندرية: س٤٦،ص٢٠٣،٢٠٤،مواد ٤٣٨،٤٣٩،٤٤١،٤٤٢،٤٤٣ بتاريخ ٦ رجب ١٠٥٠هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٦٤٠م.

(٣٩٣) أحمد شلبى بن عبدالغنى،المصدر السابق،ص١٤٨،١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى النقيض مما سبق،فقد ارتفعت إرسالية عام (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م) من السكر المخصص للمطابخ السلطانية،حيث بلغت ٢٤٠ قفصاً بما يعادل ٩٨٧٥٠ رطلاً[٣٩٤] وتم إرسال باقى إرسالية تلك السنة فى العام التالى فبلغت ٨٢ قفصاً أى ما يعادل ٣٤٦٠٠ رطل[٣٩٥] وعلى ذلك فإجمالى إرسالية عام (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م) ١٣٣٣٥٠ رطلاً،ويظهر من هذه الإرسالية زيادة إنتاجه بمصر،وحاجة المطابخ الملحة إليه.

وفى عام (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) تعهد صالح أغا وكيل محمد أغا وكيل خرج السلطنة بثغر رشيد بإرسال ٦٧ قفصاً من السكر،وقد أرسلت تلك الكمية على ثلاث سفن،كانت السفينة الأولى تحمل أربعة أقفاص وزنهم ١٦٣٨ رطلاً[٣٩٦]،والثانية تحمل ستة أقفاص،بما يعادل ٤١١٧ رطلاً[٣٩٧] والأخيرة كانت حمولتها ستة وستين قفصاً بما يعادل ٢٧٤٢٠ رطلاً[٣٩٨].

وكانت إرسالية عام (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) مرتفعة،حيث بلغت الكمية المرسلة ٣٠٩ قفص،بما يعادل ١٢٦٤٢٥ رطلاً،وكان ذلك بمعرفة على أغا وكيل خرج السلطنة،ويوضح الجدول التالى تقسيم تلك الكمية على كل ريس،وهى متفاوتة تبعاً لنوع المركب الذى يقوده كل ريس من حيث حمولته،علاوة على ما يحمله من سلع أخرى غير السكر مخصصة للمطابخ السلطانية.

ريس المركب	عدد الأقفاص	الكمية بالرطل
أحمد ريس الجزائرى	٢٥	٩٩٥٠
	١٥	٥٩٩٥
سليمان ريس	٣	١٢٠٠
رجب ريس	١٥	٦٠٢٠
غانم ريس	١	٤٠٠
محروس ريس الرودسلى	١٥	٢٩٢٠
حندام ريس	٤	١٦٠٠
بالى ريس الطرابلسى	١٠	٤٠١٥
مصطفى قبودان ريس	١١٩	٤٨٨٩٠
أندريا كرنيل ريس الفرنسى	١٠١	٤١٤٣٥
درويل ريس الفرنسى		
ـــــ	٣٠٩	١٢٦٤٢٥[٣٩٩]

(٣٩٤) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص٤٧١،م١١٨٥ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٠٥٢هـ/ ٢١ أغسطس ١٦٤٢م (يلاحظ فى محكمة الإسكندرية وجود أرقام مكرره للسجل ولكنها ليست متوالية السنين).

(٣٩٥) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص٥٠٨،م١٢٨٤ بتاريخ ٢١ رجب ١٠٥٣هـ/ ٥ أكتوبر ١٦٤٣م.

(٣٩٦) محكمة رشيد: س٦٤،ص٤٨١،م١٠٤٦ بتاريخ ١٤ ربيع آخر ١٠٦١هـ/ ٦ أبريل ١٦٥١م.

(٣٩٧) نفسه: س٦٤،ص٤٤٨،م٩٤٩ بتاريخ ٤ رجب ١٠٦١هـ/ ٢٣ يونيو ١٦٥١م.

(٣٩٨) نفسه: س٦٤،ص٣٨٨،م٧٨٥ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٠٦١هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٥١م.

(٣٩٩) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٨٨- ٩٢،مواد ١٦٧،١٦٣،١٦٢،١٦١،١٥٩،١٥٨،١٥٧،١٥٦،١٥٥،١٥٤ بتاريخ ٧ رجب ١٠٦٧هـ/ ٢١ أبريل ١٦٥٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن مينائى الإسكندرية ورشيد خرجت إرسالية عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٦م) فقد شهد على نفسه دمينكو نيترون قبودان من أهالى مرسيليا أنه أشحن بمركبه من ثغر الإسكندرية مائة وثلاثين قفصاً،تزن ٥٣٣٤٥ رطلاً[٤٠٠] ومن ثغر رشيد تم شحن ثلاثة وثلاثين قفصاً بما يعادل ١٢٩٥٥ رطلاً[٤٠١] أما إرسالية عام (١٠٧٩هـ/ ١٦٦٩م) فقد بلغت مائة وأربعين قفصاً أى ما يعادل ٥٥٠٥٠ رطلاً[٤٠٢].

وكانت أكبر إرسالية فى القرن السابع عشر عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧١م) حيث بلغت ٥٢٠ قفصاً،بما يعادل ٢٢٨٦٥٠ رطلاً[٤٠٣]،أما إرسالية عام (١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) فقد تم شحنها على سبعة غلايين،حملوا ٤٠٧ أقفاص بما يعادل أرطال ١٩٨٦٨٧[٤٠٤] أما إرسالية عام (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) فقد شحنها خمسة من الرويسا،حيث بلغت ٢٥٧ قفصاً بحساب ١٠٣٧١٥ رطلاً(٤٠٥) فى حين انخفضت إرسالية عام (١١٠٠هـ/ ١٦٨٩م) عن سابقتها ويرجع ذلك الانخفاض إلى الأزمة النقدية،والتى حدثت فى تلك السنة،والتى ترتب عليها ارتفاع أسعار كل السلع،فارتفعت أسعار الحبوب واللحوم (٤٠٦) وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

ريس المركب	عدد الأقفاص	الكمية بالرطل
مصطفى جلبى ريس الرودسلى	١٠	٤٠٧٠
عثمان ريس الرودسلى	١٠	٤٠٨٠
أويس جلبى ريس الرودسلى	٥	٣٠٢٠
حسين ريس الرودسلى	٥	٣٠٢٠
ماركو الساقزلى[٤٠٧]	٣	١٢٢٠
كريت قابودان الفرنسى	٥٠	٢٠٣٢٠
ـــــ	٨٣	٣٥٧٣٠ [٤٠٨]

(٤٠٠) محكمة إسكندرية: س٥١،ص٦٨١،م١٧٧٥ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٠٧٦هـ/ ١ مارس ١٦٦٦م.

(٤٠١) محكمة رشيد: س٧٦،ص٢٩٢،م٤٦٨ بتاريخ ٧ رمضان ١٠٧٦هـ/ ١٣ مارس ١٦٦٦مز

(٤٠٢) محكمة إسكندرية: س٥٠،ص٣٦٥،م١١٨ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٠٧٩هـ/ ٢٧ مايو ١٦٦٩م.

(٤٠٣) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٢٤٨،٢٤٧،م٤٦٩ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٤٠٤) نفسه: س٥٣،ص١٣٨- ١٤٠،م٢٨٨ بتاريخ أوائل صفر ١٠٨٤هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٣م.

(٤٠٥) نفسه: س٤١ مكرر،ص١٢٤ – ١٢٧،مواد ٢١١،٢١٠،٢٠٨،٢٠٧،٢٠٦ بتاريخ أواسط ربيع ٨ ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ٧ مايو ١٦٧٨م.

(٤٠٦) أحمد شلبى بن عبدالغنى،المصدر السابق،ص١٨٤؛ ناصر أحمد إبراهيم،المرجع السابق،ص٣٠٩.

(٤٠٧) ساقز: هى خيوس (Chios) جزيرة جبلية ببحر ايجه ملاصقة لساحل الأناضول عند مدخل خليج أزمير تكتب "صاقز" وتشتهر بوفرة محاصيلها من الفواكة،وكانت ساقز مركزاً لحضارة قديمة،وبالإضافة لحاصلاتها من الكروم والفاكهة ومحاجر الرخام بها،اشتهرت بالمصطكى،وهو شجر يستخرج منه الصمغ،ولهذا تشير إليها المصادر العربية باسم جزيرة المصطكى،واستولى عليها العثمانيون نهائياً عام (٩٧٤هـ – ١٥٦٦م) ودامت تبعيتها حتى عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م) إلا فى فترات قصيرة (انظر: محمد عمر عبدالعزيز عمر،المرجع السابق،جـ٢،ص٧٨٢ هامش٣٦).

(٤٠٨) محكمة إسكندرية: س٥٧،ص٢٩٤- ٢٩٦،مواد ٦٧١،٦٧٠،٦٦٩،٦٦٦،٦٦٥،٦٦٤،بتاريخ ٥ رجب- ١٦ شعبان ١١٠٠هـ/ ٢٥ أبريل – ٥ يونيو ١٦٨٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر مما سبق الكميات الكبيرة التى كانت ترسلها مصر من السكر للمطابخ السلطانية،والتى تراوحت ما بين الزيادة والنقصان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الأرز:

كان الباب العالى يأخذ من الأرز الذى ينمو فى الوجه البحرى فى إقليم دمياط وفارسكور خاصة[٤٠٩]،وكانت الكميات المرسلة منه تتراوح ما بين الزيادة والنقصان،وتوضع فى غزاويات مختلفة العبوات،وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

فى عام (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) كان عبدى أغا وكيل خرج السلطنة بمصر،وبمعرفته تم إعداد ٩٤٦ غزاوية من الأرز قدرت بـ ١٨٠٠ إردباً،بما يعادل ٢١٠٠٠ كيلة رومى[٤١٠] وفى عام (١٠١٦هـ/ ١٦٠٨م) أصدر محمد باشا (قول قران) بيورلدى بضرورة تجهيز ٢٠٠٠ إردب أرز،وتم شحن تلك الكمية تمهيداً لتسليمها للجهة المخصصة[٤١١] كما صدر أمر آخر فى عام (١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م) بضرورة تجهيز وإرسال ثلاثة آلاف إردب من دمياط وفارسكور،وتكلفت مصاريف شحنهم ٢٦٨٠٢ نصفاً فضة[٤١٢] وتم إرسال ثلاثة آلاف أخرى عام (١٠٢١هـ/ ١٦١٢م)[٤١٣] فى حين بلغت إرسالية عام (١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م) ٢٤٣٠ إردباً[٤١٤].

وفى بعض الأحيان كان يتم تحرير أوزان الإرسالية بالرطل والكيلة فقد بلغت إرسالية عام (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م) من الأرز الأبيض ٤٥١ غزاوية بوزن قدره ٣٦١٨٠٥ رطل،أى ما يعادل ١٣٨٠٩ كيلة رومى[٤١٥] ولكن فى عام (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م) ارتفعت الإرسالية بمقدار كبير فبلغت ١٠٢٩ غزاوية بما يوازى ٧٥٦٧٣١ رطلاً،قدر وزنها بالكيلة الرومى ٢٧٢٤٢[٤١٦].

ومن ضمن الإرساليات المنخفضة إرسالية عام (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م)[٤١٧]

---

(٤٠٩) ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة فى مصر،ص٣٥٤؛

Shaw, S. J., The Financial, p.274.

(٤١٠) محكمة رشيد: س٢٩،ص٣٢٨،٣٢٧،م١١٩٤ بتاريخ رجب ١٠١٣هـ/ نوفمبر – ديسمبر ١٦٠٤م.

(٤١١) محكمة دمياط: س٤٤،ص٣٣٨،م٦٨٣ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠١٦هـ/ ١٨ مارس ١٦٠٨م.

(٤١٢) نفسه: س٤٧،ص٦٤،م١٠٥ بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٠١٨هـ/ ١٥ يوليو ١٦٠٩م،انظر المحلق رقم(١١).

(٤١٣) نفسه: س٥٠،ص٢٣،م٥٢ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٠٢١هـ/ ١٢ مايو ١٦١٢م.

(٤١٤) محكمة رشيد: س٣٨،ص١٨٩،١٨٨،م٤٤٢ بتاريخ أواخر شعبان ١٠٢٤هـ/ ٢٥ أغسطس ١٦١٥م.

(٤١٥) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٨٨– ١٩٢،مواد ٥٢٤،٥٢٣،٥٢١،٥٢٠،٥١٨،٥١٧،٥١٤،٥١٣،٥١٢،٥١١،٥١٠ بتاريخ غاية محرم ١٠٣٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٦٢٣م.

(٤١٦) محكمة رشيد: س٤٤،ص١٠٣،م٤٦٥ بتاريخ ٢٦ محرم ١٠٣٥هـ/ أكتوبر ١٦٢٥م.

(٤١٧) عن سبب انخفاض تلك الإرسالية انظر،ص١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث كان متولياً أمر وكيل خرج السلطنة أحمد أغا،وقام بتكليف بعض رويسا الغلايين بشحن إرسالية تلك السنة،وهو ما يوضحه الجدول التالى:

ريس المركب	عدد الغزاويات	الكمية بالرطل	الكمية بالكلية
على قبودان ريس	٩٩	٩٦٦٠٠	٣٤٠٩
إبراهيم ريس	٥٥	٣٠٦٢	١٠٧٨
أصلان ريس	٦٠	٥٤٩٨٠	١٩٣٨
خباق قبودان ريس	١١٥	١٠٦٤١٠	٣٧٥٢
محمد ريس	١٥	١٠٦٥٠٠	٣٧٥٦
ـــــ	٤٤٤	٣٩٥١١٠	١٣٩٣٣[٤١٨]

وسجلت إرسالية عام إرسالية عام (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) أدنى انخفاض لها فى القرن السابع عشر[٤١٩] حيث تم إرسالها على دفعتين بلغت الأولى ٥١ غزاوية،بوزن قدره ٢٤٨٩٢ رطلاً بحساب ١٧٢٥ كيلة رومى[٤٢٠] أما الثانية فقد بلغت ٤٣ غزاوية،بما يوازى ٤١٤٣٠ رطلاً،أى ما يعادل ١٤٧٦ كيلة رومى[٤٢١] ثم ما لبثت أن عاودت الإرساليات فى الارتفاع،فقد بلغت إرسالية عام (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) ٩٨٤ غزاوية،يعدلها أرطال ٩٨١٤٩٠،بحساب ٨٠٥٨٨ كيلة رومى[٤٢٢] ربما يرجع ارتفاع تلك الإرسالية إلى زيادة إنتاجه بمصر؛ مما ترتب عليه،طلب كمية كبيرة منه للمطابخ السلطانية،ويلاحظ من المثالين السابقين وجود تفاوت كبير فى الكمية.

ومن الملاحظ فى بعض الأحيان أنه إذا كانت الإرسالية ناقصة كان يتم إرسال أمر سلطانى لإكمالها،فعلى سبيل المثال كان المقرر فى إرسالية سنة (١٠٧٧/ ١٦٦٧م) ٨٨٠ غزاوية،ما يعادل ٣٩١٥٤ كيلة رومى،لكن فى ذلك العام تم إرسال ١٩٣ غزاوية بحساب ٩٥٨٤ كيلة رومى[٤٢٣] ونتيجة لذلك أرسلت أوامر سلطانية بضرورة إرسال الباقى،وقدره ٦٨٧ غزاوية،بما يوازى ٢٩٥٥٦١ كيلة،وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل[٤٢٤].

ومن ضمن الإرساليات المرتفعة إرسالية عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧١م)،حيث تم تحريرها كاملة فى وثيقة واحدة،وبلغت ١٠٢٦ غزاوية،أى ما يعادل ٢٤٤٥ إردباً[٤٢٥] وكذلك إرسالية عام (١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) حيث قدرت بـ ٩٧٢ غزاوية بوزن قدره ٢٣٢٩ إردباً[٤٢٦].

---

(٤١٨) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص٣١٤،٣١٣،مواد ٧٧١،٧٧٠،٧٦٩،٧٦٨،٧٦٧ بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١٠٤٩هـ/ ٨ مارس ١٦٣٩م.

(٤١٩) فى عام (١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م) انخفض النيل إلى ستة عشر ذراعاً،فجفت غالب الأرض بالوجه البحرى وبعض أراضى الوجه القبلى،فاضطربت الأحوال وارتفعت الأسعار (انظر: ناصر أحمد إبراهيم،المرجع السابق،ص٣٠٦) ومن المؤكد أن انخفاض النيل فى تلك السنة أثر على إرسالية عام (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) من الأرز المرسل لاستانبول.

(٤٢٠) محكمة رشيد: س٦٤،ص٤٨١،م١٠٤٦ بتاريخ ١٤ ربيع آخر ١٠٦١هـ/ ٦ أبريل ١٦٥١م.

(٤٢١) محكمة رشيد: س٦٤،ص٣٨٨،م٧٨٥ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٠٦١هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٥١م.

(٤٢٢) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٨٨- ٩٢،مواد ١٦٩،١٦٧،١٦٤،١٥٨،١٥٧،١٥٥،١٥٤ بتاريخ ٧ رجب ١٠٦٧هـ/ ٢١ أبريل ١٦٥٧م.

(٤٢٣) محكمة إسكندرية: س٥١،ص٦٢٦- ٦٢٨،مواد ١٤٧٩،١٤٧٨،١٤٧٧،١٤٧٦،١٤٧٥،١٤٧٤،١٤٧٣،١٤٧٢ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٦٧م.

(٤٢٤) محكمة إسكندرية: س٥٠،ص٢٣٧،٢٣٦،مواد ٤٥٢،٤٥١،٤٥٠ بتاريخ أواخر شعبان ١٠٧٨هـ/ ١٣ فبراير ١٦٦٨م.

(٤٢٥) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٢٤٧- ٢٤٨،م٤٦٩ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٤٢٦) نفسه: س٥٣،ص١٣٨- ١٤٠،م٢٨٨ بتاريخ أوائل صفر ١٠٨٤هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى عام (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) تم إعداد إرسالية تلك السنة،وخرجت من الإسكندرية ورشيد،حيث خرج من الإسكندرية وحدها ١٠٥١ غزاوية،قدرت أرطال بـ١٠١٩١٧٠،يعادل ذلك ٣٥٠٠٢ كيلة رومى[٤٢٧] ومن رشيد ٧٠ غزاوية يوازيها أرطال ٧٠٦٣٠،بحساب ١٠٠٠ كيلة رومى[٤٢٨].

وقد أوردت محكمة رشيد إرسالية عام (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) وهى إرسالية ضخمة مقارنة بما سبقها،ربما يرجع ذلك أن إرسالية العام السابق،والتى لم ترد بالوثائق كانت ناقصة،أو نظراً لزيادة إنتاجه فى مصر فى تلك السنة،وحاجة المطابخ السلطانية إليه،وهو ما يوضحه الجدول التالى:

عدد الغزاويات	الكمية بالرطل	الكمية بالكيلة	عدد الغزاويات	الكمية بالرطل	الكمية بالكيلة
٨٠	٦٤٤١٠	٢٢٧٨	١٠	٧٦٨٠	٢٧١
٢٠	١٦٥٥٠	٥٨٦	١٠	٧٧٦٠	٢٧٦
٤٠	٣٢٦١٠	١١٥٤	٧	٥٩٨٠	١١٢
٣٥	٢٨٣٣٠	٩٩٥	٣٠	٢٤١٨٠	٨٤٥
٢٥	٢٠٨٤٠	٣٧٨	٢٥	٢٠٢٤٠	٧١٧
٥	٤٤٣٠	١٥٧	٣١	٢٤٠٨٠	٨٥٩
١٠	٨٣١٠	٢٩٥	٤٠	٣٢٥٦٠	١١٣٥
٢٠	١٥٦٦٠	٥٥٤	٢٥	٢٠٢٤٠	٧١٧
٢٠	١٦٣٥٠	٥٨٠	٣٠	٢٣٦١٠	٨٣٥
١٠	٩٤٧٠	٣٣٦	١٠	٨٥٩٠	٣٠٥
٢٥	١٩٩٥٠	٧٠٤	٢٥	١٩٩٢٠	٧٠٥
١٥	١٣١١٠	٤٦٤	٣٠	٢٥٤٦٠	٩٠٤
٤	٣٣٧٠	٢٢٠	٢٠	١٦٢٥٠	٩٦٦
٢٠	١٦٦٠	٥٩٠	—	—	—
٣٢٩	٢٥٥٠٥٠	٩٢٩١	٢٩٣	٢٣٦٥٥٠	٨٦٤٧

وعلى هذا فإجمالي عدد الغزاويات ٦٢٢،يعادل ذلك ٤٩١٦٠٠ رطل،بحساب ١٧٥٣٨ كيلة رومى[٤٢٩].

---

(٤٢٧) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص١٢٤– ١٢٧ مواد ٢١١،٢١٠،٢٠٨،٢٠٧،٢٠٦ بتاريخ أواسط ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ٧ مارس ١٦٧٨م.

(٤٢٨) محكمة رشيد: س٩٠،ص٤٣٥،م٨٢٢ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١٠٨٩هـ/ ٩ أغسطس ١٦٧٨م.

(٤٢٩) محكمة رشيد: س٩٤،ص١٦١،٣٨،٣٧ – ١٦٩،مواد ٣٠،٣٠١،٣٠٢،٣٠٠،٢٩٩،٢٩٨،٢٩٧،٢٩٦،٢٩٥،٢٩٤،٢٩٣،٢٩٢،٢٩١،٢٩٠،٢٨٩،٢٨٨،٢٨٧،٢٨٦،٧٦،٧٥،٧٤،٧٣ ٣٠٨،٣٠٧،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،٣ بتواريخ من ٩ جماد آخر ١٠٩٥هـ حتى ١٥ محرم ١٠٩٦هـ/ ٢٤ مايو – ٢٢ ديسمبر ١٦٨٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوالت إرساليات القرن السابع عشر حيث بلغت إرسالية عام (١١٠٠هـ/ ١٦٨٩م) ٤١٦ غزاوية،قدر ذلك أرطال ٢٠٨٣٤٠،بما يعادل ٢٩٧٨٥ كيلة رومى[٤٣٠]،فى حين بلغت إرسالية عام (١١١١هـ/ ١٦٩٩) ٣٢٠ غزاوية يعادلها ٩٢٦٥ كيلة رومى[٤٣١] وأخيراً قدرت إرسالية عام (١١١٣هـ/ ١٧٠١م) بـ ٣٦٤ غزاوية بحساب ١٠٠٢٣ كيلة رومى[٤٣٢]. تلك هى أهم إرساليات مصر من الأرز الأبيض خلال القرن السابع عشر.

ثالثاً: العدس:

يعد العدس من السلع المهمة التى كانت تحتاجها المطابخ السلطانية،وكانت أوزانه تحرر كالأرز،وهو ما أشارت إليه الوثائق.

فى عام (١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م) بلغت إرسالية مصر ١٨٥ غزاوية،بما يعادل ١١٩١ قنطاراً،٤ أقة،بحساب ٢٦٢٣ كيلة رومى،و٢٤ أقة[٤٣٣] وقدرت إرسالية عام (١٠٢٠هـ/ ١٦١١م) بـ ١٣٧ غزاوية يوازى ذلك ١١٤٧ قنطاراً،و ٨٥ رطلاً،بحساب ٣٠٦٦ كيلة رومى[٤٣٤].

أما إرسالية عام (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) فقد زادت عن ذلك،وبلغت ١٩٧ غزاوية يوازى ذلك قناطير ١٥٦٦،بما يعادل ٢٧٣٦ كيلة رومى[٤٣٥].

وكانت إرسالية عام (١٠٣٣هـ/ ١٦٣٣م) ضخمة ضمت غالبية أنواع السلع المرسلة للمطابخ السلطانية،مما أثر على كمية العدس المرسلة فقلت عن سابقتها فبلغت ١١٩ غزاوية،عن ذلك أرطال ٨٨٣٤٩،يعادل ذلك ١٥٤٨ كيلة رومى[٤٣٦] ولكن فى عام (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م) عاودت إرسالية العدس فى الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت ٢٨٠ غزاوية،بما يعادل ١٩٨٨٥٥ رطلاً،بحساب ٣٥٧٩ كيلة رومى[٤٣٧].

وكما سبق القول من الممكن انخفاض إرساليات بعض السنوات من العدس،ربما يرجع ذلك إلى انخفاض إنتاجه فى مصر،أو عدم طلب المطابخ السلطانية كمية زائدة منه،فعلى سبيل المثال إرسالية عام (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩ - ١٦٤٠م) كانت منخفضة،وهو ما يظهر من الجدول التالى:

---

(٤٣٠) محكمة إسكندرية: س٥٧،ص٢٩٤- ٢٩٦،مواد ٦٦٦،٦٦٧،٦٦٨،٦٦٩ بتاريخ من ٥ رجب – ١٦ شعبان ١١٠٠هـ/ ٢٥ أبريل – ٥ يونيو ١٦٨٩م.

(٤٣١) محكمة رشيد: س١٠٧،ص٢١٨،م٣٢٣ بتاريخ ٦ ربيع أول ١١١١هـ/ ١ سبتمبر ١٦٩٩م.

(٤٣٢) نفسه: س١٠٨،ص٢٧١،٢٧٢،م٤٠٦ بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١١١٣هـ/ ١٦ مايو ١٧٠١م.

(٤٣٣) نفسه: س٣٠،ص٤٨١،م١٨٢٧ بتاريخ أواخر رجب ١٠١٤هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٠٥م.

(٤٣٤) نفسه: س٣٠،ص٢٦٣،٢٦٢،م١٠٤٨ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٢٠هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٦١١م.

(٤٣٥) نفسه: س٣٨،ص١٩١،١٩٠،م٤٤٤ بتاريخ أواخر شوال ١٠٢٥هـ/ ٩ نوفمبر ١٦١٦م.

(٤٣٦) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٨٨ – ١٩٢،مواد ٥٠٩،٥١٠،٥١١،٥١٢،٥١٤،٥١٥،٥١٧،٥١٩،٥٢١،٥٢٥ بتاريخ غاية محرم ١٠٣٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٦٢٣م.

(٤٣٧) محكمة رشيد: س٤٤،ص١٠٣،م٤٦٥ بتاريخ ٢٦ محرم ١٠٣٥هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٦٢٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ريس المركب	عدد الغزاويات	الكمية بالرطل	الكمية بالكيلة
تمريانوس ريس النصرانى	٢	١٨٨٠	٣٣[٤٣٨]
جرجس ريس النصرانى	٦	٥٤٤٠	٩٥[٤٣٩] ١/٢
فرنسيس ريس النصرانى	٨	٧٧٥٠	١٨٧[٤٤٠]
على ريس الأزميرى	١٠	٩٦٢٠	١٩٦[٤٤١]
إبراهيم ريس	٧	٦٣٣٠	١٢١[٤٤٢]
أصلان ريس	٢٠	١٧٣٩٠	٣٠٦[٤٤٣]
خباق قبوادن ريس	١٥	١٣٥٣٠	٢٣٨[٤٤٤]
محمد ريس	٢٢	٢٠٧٨٠	٣٦٦[٤٤٥]
	٩٠	٨٢٧٢٠	١٥٦٩ ١/٢

وفى عام (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) توجه من رشيد اثنان وثلاثون مركباً ما بين فرقاطة[٤٤٦] وشايقة[٤٤٧] لنقل الإرسالية،وكانت كمية العدس فى تلك السنة على متن تلك المراكب ٣٠٥ إردب[٤٤٨] ومن الإسكندرية تم إرسال ٦٠٠ إردب على متن أربعة غلايين[٤٤٩].

---

(٤٣٨) محكمة رشيد: س٥٥،ص١٩٢،م٣٧٩ بتاريخ غاية رجب ١٠٤٩هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٦٣٩م.

(٤٣٩) نفسه: س٥٥،ص١٩٣،م٣٨٤ بتاريخ ١٥ شعبان ١٠٤٩هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٣٩م.

(٤٤٠) نفسه: س٥٥،ص١٩٤،م٣٨٥ بتاريخ ٣٠ رمضان ١٠٤٩هـ/ ٢٤ يناير ١٦٤٠م.

(٤٤١) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص٣١٣،م٧٦٨ بتاريخ أواسط ذى الحجة ١٠٤٩هـ/ ٥ أبريل ١٦٤٠م.

(٤٤٢) نفسه: س٤٨،ص٣١٤،م٧٦٩ بنفس التاريخ.

(٤٤٣) نفسه: س٤٨،ص٣١٥،م٧٧١ بنفس التاريخ.

(٤٤٤) نفسه: س٤٨،ص٣١٥،م٧٧١ بنفس التاريخ.

(٤٤٥) نفسه: س٤٨،ص٣١٥،م٧٧٢ بنفس التاريخ.

(٤٤٦) فرقاطة: جمعها فراقط أو فراقيط وفرقاطات،ويطلق عليها بالأسبانية والإيطالية Fregat،وبالفرنسية Frégate ،والفرقاطة نوع من السفن الحربية الخفيفة المتوسطة الحجم استعملها الأوربيون والعثمانيون فى حوض البحر المتوسط وفى البحر الأسود منذ أوائل القرن السابع عشر،إلا أنها تستخدم أحياناً فى نقل البضائع (انظر: درويش النخيلى،المرجع السابق،ص١١٦،١١٥).

(٤٤٧) شايقة: جمعها شايقات سفينة شراعية من نوع ثقيل استعملها الأتراك واليونانيون والإيطاليون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر،فى نقل الأشخاص والبضائع،واستخدمت كإحدى القطع الحربية (انظر: درويش النخيلى،المرجع السابق،ص٦٤).

(٤٤٨) محكمة رشيد: س٦٤،ص٤٨٨،٤٨١،م١٠٩٩،١٠٤٦ بتاريخ ١٤ ربيع آخر – ٤ رجب ١٠٦١هـ/ ٦ أبريل – ٢٣ يونيو ١٦٥١م.

(٤٤٩) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٨٨– ٩٠،مواد ١٦١،١٥٨،١٥٧،١٥٥ بتاريخ ٧ رجب ١٠٦٧هـ/ ٢١ أبريل ١٦٥٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الإرساليات الملفتة للنظر إرسالية عام (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٧م) حيث كان مقرر إرسال ١٧٧ غزاوية بما يعادل ١٤٥٧١ رطلاً،بحساب ٣٨٩١ كيلة،ولكن فى تلك السنة تم إرسال ٥٤ غزاوية بما يعادل ٦٠٢١ رطلاً،بحساب ١٠٢٩ كيلة رومى[٤٥٠]،

(٤٥٠) محكمة إسكندرية: س٥١،ص٦٣٠،٦٢٨،م١٤٧٩،١٤٧٧ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٦٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معنى ذلك أن الإرسالية ناقصة[٤٥١] لذا تم إرسال أمر شريف سلطانى يتضمن إرسال المتبقى من إرسالية العدس،والتى بلغت ١٢٣ غزاوية بما يعادل ١٤٢٥٥٠ رطلاً،يعادل ذلك ٢٨٦٢ كيلة رومى،وتم تنفيذ ذلك بمعرفة على بك أمير اللوا الشريف السلطانى ووكيل خرج السلطنة[٤٥٢].

ومن ضمن الإرساليات الكبيرة إرسالية عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧١م) حيث بلغت ٢٦٩ غزاوية يعادل ذلك ٦٨٦ إردباً،وست كيلات رومى[٤٥٣]. وبلغت إرسالية عام (١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) ١٨٨ غزاوية بحساب ٣٦٥ إردباً[٤٥٤] وقدرت إرسالية عام (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) بـ١٢٥ غزاوية بحساب ٢٤٧٩ كيلة رومى[٤٥٥] أما إرسالية عام (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م) فقد ارتفعت عن سابقتها فبلغت ٢٠٨ غزاوية يعادل ذلك ٢٧٨٥ كيلة رومى[٤٥٦] فى حين سجلت إرسالية عام (١١١٣هـ/ ١٧٠٢م) أدنى انخفاض حيث بلغت ٥٧ غزاوية[٤٥٧] يعادلها ٧٤٩ كيلة رومى[٤٥٨] ويظهر مما سبق كيف ساهمت مصر بصورة واضحة فى إمداد المطابخ السلطانية بالعدس.

رابعاً: الحمص.

من السلع المهمة للمطابخ السلطانية نظراً لقيمته الغذائية والعلاجية،فله فوائد طبية عديدة،فهو يخفف أى أمراض تصيب البطن تسببها الديدان،علاوة على أنه فاتح للشهية،كما يساعد فى عملية الإخراج،ويساعد على نزول الحصوات من الجسم،كما أنه يعتبر دواء لأى ألم يصيب المقعدة ... إلخ من الفوائد،ومنه ثلاثة أنواع حمص أبيض وأسود وأحمر[٤٥٩]،لذا كانت المطابخ السلطانية فى حاجة ماسة إليه،وقدرت أوزان الحمص كأوزان العدس. وسوف نستعرض فيما يلى لأهم إرساليات مصر فى ذلك الوقت.

كان وكيل خرج السلطنة فى عام (١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م) على أغا قام بتخصيص كمية قدرها ٢٠٣ غزاوية يعادل ذلك ١٤٧١ قنطاراً،و ١٥ رطلاً بحساب ٢٦٤٥ كيلة رومى و ٢٥ أقة[٤٦٠] وبمعرفة محمد جلبى وكيل خرج السلطنة تم إرسال ٩٨ غزاوية يعادلها

---

(٤٥١) محكمة إسكندرية: س٥٠،ص٢٣٦،٢٣٧،مواد ٤٥٠،٤٥١،٤٥٢ بتاريخ آخر شعبان ١٠٧٨هـ/ ١٣ فبراير ١٦٦٨م.

(٤٥٢) فى تلك السنة حل وباء الطاعون بمصر،وتسبب فى هلاك العديد من الأنفس،وقد أطلق أهل مصر،على هذا الوباء اسم الموت الأصفر،لأن الرجل أو المرأة إذا أصابه هذا الوباء أصفر وجهه وجلده مثل الليمون (انظر: يوسف الملوانى،المصدر السابق،ص٢٢٤؛ أحمد شلبى بن عبدالغنى،المصدر السابق،ص١٦٥). ومما لا شك فيه أن انتشار الطاعون فى مصر أثر على النشاط الاقتصادى بها،مما أثر على إرسالية مصر من العدس فى تلك السنة.

(٤٥٣) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٢٤٧،٢٤٨،م٤٦٩ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٤٥٤) نفسه: س٥٣،ص١٣٨،م٢٨٨ بتاريخ أوائل صفر ١٠٨٤هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٣م.

(٤٥٥) نفسه: س٤١ مكرر،ص١٢٥،١٢٦،مواد ٢٠٧،٢٠٨،٢١٠ بتاريخ أواسط ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ٧ مايو ١٦٧٨م.

(٤٥٦) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٧٣،٧٤،مواد ١١٩،١٢٠،١٢١ بتاريخ أواسط ربيع الثانى ١٠٩٣هـ/ ٢٣ أبريل ١٦٨٢م.

(٤٥٧) فى عام (١١١٢هـ/ ١٧٠١م) حدث طاعون كان شديد الوطأة على أهل مصر،أثار الفزع فى نفوسهم،لدرجة أنه فى اثنى عشر يوماً توفى قرابة أربعين ألف نفس (انظر: ناصر أحمد إبراهيم،المرجع السابق،ص٢ ٣٠٩،٣٠) وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك على اقتصاد مصر فى تلك السنة،مما سيترك آثاره فى العام التالى أيضاً،وهو ما أثر على إرسالية مصر من العدس للمطابخ السلطانية فى تلك السنة.

(٤٥٨) محكمة رشيد: س١٠٨،ص٢٧١،٢٧٢،م٤٠٦ بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١١١٣هـ/ ١٦ أبريل ١٧٠٢م.

(٤٥٩) داود بن عمر الانطاكى: المصدر السابق،جـ١،ص١٢٨.

(٤٦٠) محكمة رشيد: س٣٠،ص٤٨١،م١٨٢٧ بتاريخ أواخر رجب ١٠١٤هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قناطير ٧٦٣،وعشرة أرطال،بحساب ١٤٠٢ كيلة رومى[٤٦١]. فى حين ارتفعت إرسالية عام (١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) فبلغت ٢٢٧ غزاوية،عنها قناطير ١٦٣٢[٤٦٢].

وفى عام (١٠٣٤هـ/ ١٦٢٥م) شهد على نفسه الأمير مصطفى بن أحمد المعين من جانب حسن أغا وكيل خرج السلطنة أنه تسلم من عبدى بك أمير اللوا الشريف السلطانى،وأمير ولاية البحيرة،ما قدره خمسمائة إردب حمص بحيرى ليجهز ذلك ويسافر به إلى استانبول للجهة المخصصة له[٤٦٣] أما إرسالية عام (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩ - ١٦٤٠م) فقد خرج من رشيد وحدها على متن ثلاثة مراكب ٢٣ غزاوية يعادل ذلك أرطال ٨٨٧٣،بحساب ٢٨١ كيلة ونصف كيلة رومى[٤٦٤] أما الإسكندرية فقد خرج منها على متن خمسة مراكب ٨٢ غزاوية يوازى ذلك ٦٩٨٨٠ رطلاً،بحساب ١٢٢٣ كيلة ونصف كيلة رومى[٤٦٥].

وتوالت إرساليات مصر من الحمص،فقد بلغت إرسالية عام (١٠٦١هـ/ ١٦٥١م) ١٤٨ غزاوية،قدر ذلك بـ ١٩٠٩٠ رطلاً،عنها ٢٢٩١ كيلة رومى[٤٦٦]،أما إرسالية عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧١م) فقدرت بـ ١٥٤ غزاوية بما يعادل ٣٨٥ إردباً[٤٦٧] فى حين بلغت إرسالية عام (١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م) ٧٠ غزاوية بما يوازى ١٨٤ إردباً[٤٦٨].

أما فى عام (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م) فقد شهد خمسة رويسا على أنفسهم أنهم قاموا بشحن ٢٠٥ غزاوية،يعادل ذلك ١٧٣٣٦٠ رطلاً بحساب ٣٠٣٩ كيلة رومى. وتعهد كل منهم بإيصال ذلك إلى استانبول[٤٦٩] وكان القدر المخصص لإرسالية عام (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) ١١٠ غزاوية عنها أرطال ١٦٥٣١١٠،بما يوازى ١٦٢٣ كيلة رومى[٤٧٠]،ثم بعد ذلك أخذت إرساليات القرن السابع عشر تتراوح ما بين الصعود والهبوط،إلا أنه يلاحظ أنها وصلت إلى مستوى متدنى عن السنوات التى تمت الإشارة إليها فى أواخر القرن السابع عشر[٤٧١]. ويرجع ذلك فى الغالب إلى قلة إنتاجه بمصر.

---

(٤٦١) نفسه: س٣٥،ص٢٦٠- ٢٦٣،م١٠٤٨ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٢٠هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٦١١م.

(٤٦٢) نفسه: س٣٨،ص١٩١،١٩٠،م٤٤٤ بتاريخ أواخر شوال ١٠٢٥هـ/ ٩ نوفمبر ١٦١٦م.

(٤٦٣) نفسه: س٤٤،ص١٨٦،م٤٤٤ بتاريخ ١١ رمضان ١٠٣٤هـ/ ١٧ يونيو ١٦٢٥م.

(٤٦٤) نفسه: س٥٥،ص١٩٢- ١٩٤،مواد ٣٨٥،٣٨٤،٣٧٩ بتاريخ غاية رجب - ٣٠ رمضان ١٠٤٩هـ/ ٢٧ أكتوبر - ٢٤ يناير ١٦٤٠م.

(٤٦٥) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص٣١٣ - ٣١٥،مواد ٧٧١،٧٧٠،٧٦٩،٧٦٨ بتاريخ أواسط ذى الحجة ١٠٤٩هـ/ ١٥ أبريل ١٦٤٠م.

(٤٦٦) محكمة رشيد: س٦٤،ص٤٤٨،٤٣٣،٣٨٨،مواد ١٠٤٦،٩٤٩،٧٨٥،٦٠٣ بتاريخ ١٤ ربيع آخر - ٢٧ ذى الحجة ١٠٦١هـ/ ٦ أبريل - ١١ ديسمبر ١٦٥١م.

(٤٦٧) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٢٤٨،٢٤٧،م٤٦٩ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/ ٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٤٦٨) محكمة رشيد: س٨٥،ص١٨٧،م٢٥٦ بتاريخ أوائل محرم ١٠٨٥هـ/ ١٧ أبريل ١٦٧٤م.

(٤٦٩) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٧٤،٧٣،مواد ٢١٦،٢١٠،٢٠٧،١٢٩،١٢٠ بتاريخ أوائل ربيع أول - أواسط ربيع الثانى ١٠٩٣هـ/ ١٠ مارس - ٢٣ أبريل ١٦٨٢م.

(٤٧٠) محكمة رشيد: س٩٤،ص١٦١ - ١٦٩،مواد ٣٠٨،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٢،٣٠١،٣٠٠،٢٩٩،٢٩٨،٢٩٦،٢٩٥،٢٩٤،٢٩٣،٢٨٩،٢٨٨ بتاريخ ٧ رمضان ١٠٩٥هـ/ ٨ أغسطس ١٦٨٤م.

(٤٧١) محكمة رشيد: س١٠٣،ص١١٨،م١٥٤ بتاريخ غاية ربيع آخر ١١٠٦هـ/ ١٧ ديسمبر ١٦٩٤؛ نفسه: س١٠٧،ص٢١٨،م٣٢٣ بتاريخ ٦ ربيع أول ١١١١هـ/ ١ سبتمبر ١٦٩٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: البهار.

يشتمل البهار على الفلفل،والقرفة،والزنجبيل،ومن الملاحظ أن بعض الإرساليات قد تشتمل على الثلاث سلع،أو سلعتين،أو ربما واحدة،وفى بعض الأحيان نجد إرساليات لا يوجد بها بهار،وكان البهار يعبأ فى أقفاص،وفروق أو فردات مختلفة العبوات،وكانت أوزانه تقدر بالقنطار أو الرطل،وهو ما سوف يظهر على النحو التالى:

من إرسالية (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) وبمعرفة الأمير عبدى أغا وكيل خرج السلطنة،تم شحن سبعة أقفاص فلفل،قدر وزنهم بسبعة عشر قنطاراً،أحد عشر قفصاً زنجبيل،بوزن قدره اثنا عشر قنطاراً[٤٧٢].

وفى عام (١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م) شهده على نفسه كل من حنين ريس النصرانى أنه أشحن بغليونه فرقين فلفل زنتهما ٨٨٧ رطلاً[٤٧٣] أما يحيى ريس فقد شحن فرقاً واحداً زنه ٤٠٧ أرطال[٤٧٤] وفى العام التالى تسلم محمد قبودان بغرابه فرقين فلفل زنتهما ٨١٣ رطلاً،وتعهد بإيصالهما لاستانبول[٤٧٥] أما فى عام (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م) فقد تم إرسال ثلاث فردات فلفل قدر وزنهم بـ ١١١٠ رطل،وفردة زنجبيل،وزنها ٢٢٥ رطلاً[٤٧٦].

ومن أحمد أغا وكيل خرج السلطنة شهد على نفسه الأمير محمد بك زادة أنه تسلم وأشحن بغرابه فردتين فلفل بما يعادل ٩١٠ أرطال،وفردة زنجبيل وزنها ٢٤٣ رطلاً[٤٧٧]. ومن الإرساليات الكبيرة إرسالية عام (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م) حيث بلغت فردتين زنجبيل بوزن قدره ٩٠٠ رطل،وأربع فردات فلفل قدر وزنهم بـ ١٠٦١ رطلاً[٤٧٨] وفى أعوام (١٠٧٥ ،١٠٧٧،١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥،١٦٦٦،١٦٦٧م) توالت إرساليات مصر من البهار بكميات متفاوتة،وهو ما يوضحه الجدول التالى:

السنة	فلفل	قرفة	زنجبيل
١٠٧٥هـ/ ١٦٦٥م	٢فردة= ٧٠٠رطل	١٥٩رطل	٢فردة= ٨٣٥رطل[٤٧٩]
١٠٧٦هـ/ ١٦٦٦م	١٠فردة= ٤٠١٦رطل	٧فردة= ١٨٠٠رطل	٢فردة= ٩٠٦رطل[٤٨٠]
١٠٧٧هـ/ ١٦٦٧م	٦فردة= ٢٣١٧رطل	٣فردة= ٩٥٤رطل	١فردة= ٤٧٥رطل[٤٨١]

---

(٤٧٢) محكمة رشيد: س٢٩،ص٣٢٨،٣٢٧،م١١٩٤ بتاريخ رجب ١٠١٣هـ/ نوفمبر – ديسمبر ١٦٠٤م.

(٤٧٣) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٨٩،م٥١٣ بتاريخ غاية محرم ١٠٣٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٦٢٣م.

(٤٧٤) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص١٨٩،م٥١٤ بتاريخ غاية محرم ١٠٣٣هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٦٢٣م..

(٤٧٥) نفسه: س٤٤،ص١٤٥،م٣٠٢ بتاريخ ٦ شعبان ١٠٣٤هـ/ ١٤ مايو ١٦٢٥م.

(٤٧٦) نفسه: س٤١،ص٢٥٤،م٤٣٥ بتاريخ١٥ جماد أول ١٠٤٦هـ/١٥ أكتوبر ١٦٣٦م،انظر الملحق رقم(١٢).

(٤٧٧) نفسه: س٤٦،ص٢٠٤،م٤٤٠ بتاريخ ٦ رجب ١٠٥٠هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٦٤٠م.

(٤٧٨) نفسه: س٤٨،ص٤٧١،م١١٨٥ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٠٥٢هـ/ ٢١ أغسطس ١٦٤٢م.

(٤٧٩) محكمة رشيد: س٧٥،ص٣٥٤،م٥٩٣ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٠٧٥هـ/ ١٧ مارس ١٦٦٥م.

(٤٨٠) محكمة إسكندرية: س٥١،ص٦٨١،م١٧٧٥ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٠٧٦هـ/ ١ مارس ١٦٦٦م.

(٤٨١) نفسه: س٥١،ص٦٢٨،٦٢٧،مواد ١٤٧٨،١٤٧٦،١٤٧٣ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٦٧م؛ نفسه: س٥٠،ص٢٣٧،٢٣٦،مواد ٤٥٢،٤٥١،٤٥٠ بتاريخ آخر شعبان ١٠٧٨هـ/ ١٣ فبراير ١٦٦٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول السابق،ارتفاع معدل إرسالية الفلفل عن القرفة والزنجبيل نظراً لزيادة إنتاجه،وشيوع استخدامه عنهما.

وفى عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧١م) بمعرفة إبراهيم أغا وكيل خرج السلطنة تم إعداد كمية من البهار تمهيداً لإرسالها للمطابخ السلطانية،حيث بلغت كمية الفلفل ثمانى فردات قدرت أوزانها ٢٧٤٧ رطلاً،أما القرفة فقد بلغت خمس فردات بما يعادل ١٠٨٠ رطلاً،أما الزنجبيل فكانت الكمية المرسلة منه بسيطة فقد بلغت ١٢٥ رطلاً[٤٨٢]. وبلغت إرسالية عام (١٠٩٠هـ/ ١٦٧٩م) ست فردات فلفل كان وزنهم ٢٥٤٠ رطلاً،وست فردات قرفة قدر وزنهم بـ ١١٥٠ رطلاً،وفردتين زنجبيل بما يعادل ٧٢٥ رطلاً[٤٨٣] أما إرسالية عام (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) فقد اقتصرت على القرفة والزنجبيل،حيث شملت تسع فردات قرفة بما يعادل ٢٧٩٥ رطلاً،وفردتين زنجبيل بوزن قدره ٧١٠ رطل[٤٨٤] وكانت إرسالية عام (١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦م) مرتفعة ماعدا الزنجبيل منها حيث بلغ فردة واحدة وزنها ٦٠٠ رطل،أما الفلفل فقد بلغ ثمانى فردات بما يعادل ١٧٠٥ رطل،والقرفة سبع فردات،بما يعادل ١٤٨٥ رطلاً[٤٨٥].

وأخيراً بلغت إرسالية عام (١١١٣هـ/ ١٧٠١م) سبع فردات فلفل عنهم ٢٧٤٠ رطلاً،وأربع فردات قرفة يوزن قدره ١٠٥٥ رطلاً،وفردة زنجبيل بما يعادل ٤٧٠ رطلاً[٤٨٦] هذا أهم ما جاءت به وثائق القرن السابع عشر عن إرساليات مصر من البهار،والتى كانت تمثل أهمية كبيرة للمطابخ السلطانية نظراً لقيمتها الغذائية.

سادساً: الخيار الشنبر[٤٨٧].

هو نبات ذو فائدة طبية علاجية يمثل أحد المنتجات التى تنبت بكثرة فى بساتين ثغر دمياط حيث يصدر منها إلى بلاد الشام،على أن تصديره من ميناء الإسكندرية كان يتعرض لرقابة شديدة من السلطات الإدارية فى الفترة التى يقل فيها إنتاجه،وذلك ضماناً لعدم تهريبه إلى أوربا،وفى تلك الأحوال كانت السلطات تمنع الاتجار فيه تصديراً إلى خارج مصر إلا بعد الحصول على أمر من الديوان العالى يوجه إلى الحاكم الشرعى،وأمير اللوا والقبودان،وقادة القلاع يحدد فيه اسم التاجر،والكمية المسموح بخروجها،وكانت المراكب يتم تفتيشها للتأكد من عدم تهريبه إلى أوربا مثلما يحدث مع الحبوب[٤٨٨]،وكان يخصص جزء من الخيار الشنبر للمطابخ السلطانية،وكانت الكميات المرسلة تعبأ فى أقفاص تختلف عبواتها،وقد تراوحت هذه الكميات ما بين الزيادة والنقصان،وهو ما تظهره وثائق تلك الفترة.

---

(٤٨٢) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٤٢٠،٢٣٠،٨٠،مواد ٤٦١،٤٦٠،٤٥٨،٤٥٧،٤٥٤،٤٥٣،٤٥٠،١٦٤ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/ ٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٤٨٣) محكمة رشيد: س٩١،ص٤٣٦،م٩٩٧ بتاريخ ربيع آخر ١٠٩٠هـ/ مايو – يونيو ١٦٧٩م.

(٤٨٤) نفسه: س٩٤،ص٣٢ – ٣٤،مواد ٦٦،٦٥،٦٤،٦٢،٦١،٥٧ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٠٩٠هـ/٤ مايو ١٦٨٤م.

(٤٨٥) نفسه: س٩٥،ص٨٤،٨٣،مواد ١٥١،١٥٠،١٤٣ بتاريخ ٦ ربيع أول ١٠٩٧هـ/٣١ يناير ١٦٨٦م.

(٤٨٦) نفسه: س١٠٨،ص٢٧٢،٢١٧،م٤٠٦ بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١١١٣هـ/ ١٦ مايو ١٧٠١م.

(٤٨٧) الخيار الشنبر: يسمى البكتر الهندى له زهر أصفر إلى بياض مبهج يزداد بياضه عند سقوطه،ويثمر قروناً خضراء تصل إلى نصف ذراع،وله فوائد علاجية كثيرة،فهو يعالج الصفراء،ويقضى على الحكة والاحتراقات،والحب الفارسى،كما يقضى على النقرس،وإذا استعمل مع العنب يقضى على الورم،وإذا استعمل مع ماء الورد يسهل عملية الولادة،ويسقط المشيمة (انظر: داود بن عمر الإنطاكى،المصدر السابق،جـ١،ص١٤٨،١٤٩).

(٤٨٨) عبدالحميد حامد سليمان: تاريخ الموانئ،ص٢٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى عام (٩٩٧هـ/ ١٥٨٩م) تسلم كل من موريس محى ريس،وبرويز ريس،ومحى ريس تابع يوسف ريس خمسة وثمانيين قفصاً يعادلهم ٢٧٢ قنطاراً[٤٨٩] أما فى عام (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) فقد انخفضت الكمية ووصلت إلى تسعة عشر قفصاً بحساب ٦١ قنطاراً[٤٩٠].

ومن الملاحظ مع بداية القرن السابع عشر بدأت إرساليات مصر من الخيار الشنبر تقل،ويرجع ذلك إلى قلة إنتاجه بمصر،فنلاحظ أن الفترة من (١٠١٤ - ١٠٦٦هـ/ ١٦٠٥ - ١٦٥٥م) لا يوجد بوثائقها أية إشارة لإرسال الخيار الشنبر للمطابخ السلطانية،ولكن بعد ذلك تم إرساله فعلى سبيل المثال فى عام (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) شهد على نفسه أصلان ريس أنه تسلم وأشحن بمركبه من إرسالية الأمير على أغا وكيل خرج السلطنة قفصين خيار شنبر بما يعادل ستة قناطير ونصف[٤٩١] أما إرسالية (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٧م) فقد بلغت خمسة أقفاص أرسلت على مرتين،وبلغ وزنهم أربعة عشر قنطاراً[٤٩٢].

وفى عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧٠ - ١٦٧١م) بلغت إرسالية مصر خمسة أقفاص يعادلهم ثلاثة عشر قنطاراً[٤٩٣] وفى حين بلغت إرسالية عام (١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) قفصين فقط،قدر وزنهم بأربعة قناطير ونصف[٤٩٤] وبلغت إرسالية عام (١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م) هى الأخرى قفصين بوزن قدره أربعة قناطير[٤٩٥].

وفى ثمانيات القرن السابع عشر تراوحت الإرساليات ما بين الصعود والهبوط،فقد بلغت إرسالية عام (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م) قفصين بوزن قدره أربعة قناطير ونصف[٤٩٦] فى حين ارتفعت إرسالية عام (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) فبلغت أربعة أقفاص يعادلهم سبعة قناطير ونصف[٤٩٧] ويلاحظ من الوثائق توقف إرساله للمطابخ السلطانية بعد ذلك.

سابعاً: الدار صينى.

قبل التعرض لإرسالياته ينبغى التعرف على أهميته؛ فالدار صينى هو فى الأصل شجر هندى،ينمو بتخوم الصين كالرمان،وأوراقه كأوراق الجوز إلا أنها أدق،ولا زهر لها،ولا بذر له،والدار صينى قشر تلك الأغصان،وليس كل الشجرة،وأجوده الشحم المتخلخل غير الملتحم بين حمرة،وسواد وصفرة،وحلاوة وملوحة،ومرارة،وله فوائد طبية عديدة فهو يمنع الخفقان،علاوة على أنه منشط للذاكرة،كما يقوى المعدة والكبد،وهو دواء للبواسير،وإذا استعمل كدهان يخفف الرعشة والفالج[٤٩٨] ونظراً لذلك كانت مصر ترسل جزءاً منه للمطابخ السلطانية.

---

(٤٨٩) محكمة إسكندرية: س٢٦،ص١٢٠،م١٤٣ بتاريخ ٢٤ جماد آخر ٩٩٧هـ/ ١٠ مايو ١٥٨٩م.

(٤٩٠) محكمة رشيد: س٢٩،ص٣٢٨،٣٢٧،م١١٩٤ بتاريخ رجب ١٠١٣هـ/ نوفمبر – ديسمبر ١٦٠٤م.

(٤٩١) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٨٩،م١٦٠ بتاريخ ٧ رجب ١٠٦٧هـ/ ٢١ أبريل ١٦٥٧م.

(٤٩٢) نفسه: س٥١،ص٦٢٨،م١٤٧٩ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٦٧م؛ نفسه: س٥٠،ص٢٣٦،م٤٥٢،٤٥٠ بتاريخ آخر شعبان ١٠٧٨هـ/ ١٣ فبراير ١٦٦٨م.

(٤٩٣) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٨٠،م١٦٤ بتاريخ ٢٥ صفر ١٠٨١هـ/ ١٤ يوليو ١٦٧٠م؛ نفس السجل،ص٢٤١،٢٤٠،م٤٥٤ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/ ٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٤٩٤) محكمة إسكندرية: س٥٣،ص١٣٨،م٢٨٨ بتاريخ أوائل صفر ١٠٨٤هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٣م.

(٤٩٥) نفسه: س٤١ مكرر،ص١٢٦،م٢١٠ بتاريخ أواسط ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ٧ مارس ١٦٧٨م.

(٤٩٦) نفسه: س٤١ مكرر،ص٧٣،م١١٩ بتاريخ أواسط ربيع الثانى ١٠٩٣هـ/ ٢٣ أبريل ١٦٨٢م.

(٤٩٧) محكمة رشيد: س٩٤،ص١٦٧،١٦٦،م٣٠٣،٣٠٢ بتاريخ ٧ رمضان ١٠٩٥هـ/ ١٨ أغسطس ١٦٨٤م.

(٤٩٨) داود بن عمر الانطاكى: المصدر السابق،جـ١،ص١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت أول إرسالية أشارت إليها الوثائق فى عام (١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م) حيث تم إرسال خمسة أقفاص بوزن قدره ثلاثة وعشرون قنطاراً[٤٩٩] وفى عام (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م) شهد على نفسه كل من الأمير أحمد قبودان،وقاسم قبودان،ومحمد بك قبودان،أنهم شحنوا بمراكبهم ما قدره من الدار صينى خمس فردات يعادلهم ١٠٠٠رطل[٥٠٠] وفى عام (١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م) بلغت الإرسالية أربع فردات بما يعادل ٦١٩ رطلاً[٥٠١] أما عام (١٠٥٢هـ/ ١٦٤٢م) فقد وصلت كمية الدار صينى المخصص للمطابخ السلطانية أربع فردات بحساب ٦١٩ رطلاً[٥٠٢].

ويلاحظ بعد الإرسالية السابقة لم تشر الوثائق من قريب أو بعيد إلى أية كمية من الدار صينى مرسلة لاستانبول،ربما يرجع ذلك إلى قلة إنتاجه بمصر بصورة واضحة،أو ربما لاستعاضة المطابخ السلطانية عنه ببديل آخر.

ثامناً: الأشربة الهمايونية.

منذ القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى كان الباب العالى يرسل شوربتجى باشى - تطلق عليه الوثائق أحياناً حلوجى باشى - سنوياً من استانبول لجمع المسك النقى،وماء الورد،والحمضيات اللازمة لإعداد الأشربة (المشروبات) للسلطان وبلاطه[٥٠٣]،وكانت الأشربة المرسلة للمطابخ السلطانية توضع فى صناديق،وهو ما يظهر من خلال الوثائق.

فقد شهد على نفسه كل من مصطفى ريس الشهير بصمعون،وحندام ريس،وأحمد ريس،وغانم ريس،وسليمان ريس،وقلرمو ريس بن انيليه النصرانى الإنجليزى،واندريا كرنيل ريس الفرنسى،ودربيك ريس الفرنسى أنهم تسلموا بمراكبهم المرساة بثغر الإسكندرية من حسن أغا حلوجى باشى ما قدره عشرون صندوقاً من الأشربة،وعليهم حفظ ذلك وإيصاله لاستانبول[٥٠٤].

ومن إرسالية عام (١٠٧٧هـ/ ١٦٦٧م) وبمعرفة مصطفى أغا حلوجى باشى شهد أربعة من الرويسا على أنفسهم أنهم شحنوا بمراكبهم عشرين صندوقاً من الأشربة المتعلقة السلطنة الشريفة[٥٠٥] وأيضاً بمباشرة محمد أغا حلوجى باشى تم شحن عشرين صندوقاً أخرى بمصاحبه خمسة رويسا،هم: مصطفى قبودان فقد تسلم أربعة صناديق،وتسلم صالح ريس بن الريس باكير ثلاثة صناديق،وماتسلمه الريس حسن قبودان الشهير بجلمام ثلاثة صناديق،وما تسلمه الريس يوسف قبودان أربعة صناديق،وما تسلمه الريس قراعلى ثلاثة صناديق،وأخيراً تسلم الريس مصطفى قبودان ثلاثة صناديق[٥٠٦] كما بلغت إرسالية عام (١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) عشرين صندوقاً،وتم إرسالها بمعرفة ثمانية رويسا،وبمباشرة مصطفى أغا حلوجى باشى[٥٠٧].

---

(٤٩٩) محكمة رشيد: س٢٩،ص٣٢٨،٣٢٧،م١١٩٤ بتاريخ رجب ١٠١٣هـ/ نوفمبر – ديسمبر ١٦٠٤م.

(٥٠٠) محكمة إسكندرية: س٤١،ص٢٥٤،مواد ٤٣٦،٤٣٥،٤٣٤ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٤٦هـ/ ١٥ أكتوبر ١٦٣٦م.

(٥٠١) محكمة إسكندرية: س٤٦،ص٢٠٤،م٤٤٠ بتاريخ ٦ رجب ١٠٥٠هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٦٤٠م.

(٥٠٢) نفسه: س٤٨،ص٤٧١،م١١٨٥ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٠٥٢هـ/ ٢١ أغسطس ١٦٤٢م.

(٥٠٣) ليلى عبداللطيف أحمد: المرجع السابق،ص٣٥٥.

(٥٠٤) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص٩١،م١٦٦ بتاريخ ٥ رجب ١٠٦٧هـ/ ١٩ أبريل ١٦٥٧م.

(٥٠٥) نفسه: س٥١،ص٦٣٠،م١٤٨٣ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٦٧م.

(٥٠٦) نفسه: س٥٢،ص٤٠،م٢٧٩ بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٠٨٠هـ/ ١ مايو ١٦٧٠م.

(٥٠٧) نفسه: س٥٣،ص١٣٢،م٢٧٤ بتاريخ أوائل صفر ١٠٨٤هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى عام (١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م) تم إرسال عشرين صندوقاً[٥٠٨]. ولكن إرسالية عام (١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م) انخفضت عن ذلك فبلغت ثمانية عشر صندوقاً[٥٠٩]. ثم ازدادت إرسالية عام (١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤م) عن كل الإرساليات السابقة فبلغت ثلاثة وعشرين صندوقاً،وزعت على اثنتى عشرة شايقة[٥١٠] وإذا كانت الإرسالية السابقة مرتفعة،فإن إرسالية عام (١٠٩٨هـ/ ١٦٧٨م) كانت منخفضة جداً حيث بلغت ثلاثة صناديق فقط[٥١١] تلك هى أهم إرساليات مصر من الأشربة والتى أشارت إليها الوثائق.

علاوة على ما سبق كانت مصر تقوم بإرسال مخصصات أخرى للمطابخ السلطانية تراوحت كمياتها ما بين الصعود والهبوط فى سنوات القرن السابع عشر،نذكر منها التمر،حيث كان يعبأ فى أقفاص[٥١٢]،والسنامكى[٥١٣] الذى كان يعبأ فى فردات[٥١٤] والزيت المبارك[٥١٥] والحار[٥١٦] حيث كان يتم تعبئتهما فى زلع.

---

(٥٠٨) نفسه: س٥٤،ص٦٣،م١٣٤ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٠٨٨هـ/ ٧ مايو ١٦٧٧م.

(٥٠٩) نفسه: س٤١ مكرر،ص٤٦٩،م١١٤ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٩٣هـ/ ١٧ مايو ١٦٨٢م.

(٥١٠) محكمة رشيد:س٩٤،ص٤٣،م٩١ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٠٩٥هـ/ ٤ مايو ١٦٨٤م.

(٥١١) محكمة إسكندرية: س٤١ مكرر،ص١٩٩،م٣٤٣ بتاريخ ٢٠ رجب ١٠٩٨هـ/ ١ يونيو ١٦٨٧م.

(٥١٢) محكمة رشيد: س٢٩،ص٣٢٨،٣٢٧،م١١٩٤ بتاريخ رجب ١٠١٣هـ/ نوفمبر – ديسمبر ١٦٠٤م؛ محكمة إسكندرية: س٥٠،ص٦،م١٠ بتاريخ ٢٢ رجب ١٠٧٠هـ/ ٣ أبريل ١٦٦٠م.

(٥١٣) السنامكى: نبات ربيعى كالحناء،إلا أن أعواده أدق منها،وفيه رخاوة وله زهر يميل إلى الزرقة،يخلف غلفاً داخلها حب مفرطح الطول،محزوز الوسط إلى إعوجاج ما،ومنه نوع عريض الأوراق أصفر الزهر يسمى بالحجازى،وله فوائد طبية عديدة فهو يشفى من الصداع،ويخفف ألام المفاصل،والظهر،والبواسير،وإذا أضيف إلى الخل أزال الحكة والجرب والنمش،وأدمل القروح،ومنع سقوط الشعر،وزاد من طوله وسواده،علاوة على أنه يقضى على الغثيان (انظر: داود بن عمر الانطاكى،المصدر السابق،جـ١،ص٢٠١).

(٥١٤) محكمة رشيد: س٤٤،ص١٠٣،م٤٦٥ بتاريخ ٢٦ محرم ١٠٣٥هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٦٢٥م؛ نفسه: س٦٤،ص٣٨٨،م٧٨٥ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٠٦١هـ/ ١١ ديسمبر ١٦٥١؛ نفسه: س٧٥،ص٣٥٩،م٦٠٣ بتاريخ ٢٧ رمضان ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مارس ١٦٦٧م؛ محكمة إسكندرية: س٥١،ص٦٢٨،م١٤٧٧ بتاريخ مستهل ذى الحجة ١٠٧٧هـ/ ٢٥ مايو ١٦٦٧؛ نفسه: س٥٠،ص٣٦٥،م٦١٧ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٠٧٩هـ/ ٢٧ مايو ١٦٦٩م؛ نفسه: س٥٢،ص٨٠،م١٦٤ بتاريخ ٢٥ صفر ١٠٨١هـ/ ١٤ يوليو ١٦٧٠م؛ نفسه: س٥٣،ص١٣٨،م٢٢٨ بتاريخ أوائل صفر ١٠٨٤هـ/ مايو ١٦٧٣م.

(٥١٥) محكمة إسكندرية: س٤٥،ص٦٦،م١٤٨ بتاريخ ٢٢ صفر ١٠٣٦هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٦٢٦م؛ نفسه: س٥٢،ص٤١،م٨٠ بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٠٨٠هـ/ ٣٠ أبريل ١٦٧٠م؛ محكمة رشيد: س٩٤،ص١٦١ – ١٦٨،مواد ٣٠٨،٣٠٧،٣٠٦،٣٠٥،٣٠٤،٣٠٣،٣٠٢،٣٠١،٣٠٠،٢٩٨،٢٩٣،٢٩٠،٢٨٨،٢٨٦،بتاريخ ١٨ ذى القعدة – ١٣ ذى الحجة ١٠٥٩هـ/ ٢٥ أكتوبر – ٢١ نوفمبر ١٦٨٤م.

(٥١٦) محكمة إسكندرية: س٥١،ص٦٥١،م١٢٩١ بتاريخ أواخر جماد أول ١٠٧٧هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٦٦٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كنا قد تحدثنا عن أهم إرساليات القرن السابع عشر،فتجب الإشارة على ما جاءت به الوثائق،من نولون بعض تلك السنوات،وهو ما يظهر من الجدول التالى:

السنة	النولون
١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م	١٣٧٢ قرشاً[٥١٧]
١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م	١٣٧٢ " [٥١٨]
١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م	١٣٧٢ " [٥١٩]
١٠٧٧هـ/ ١٦٦٧م	٦٨٥٦ " [٥٢٠]
١٠٨١هـ/ ١٦٧١م	٧٦٩٣ " [٥٢١]
١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م	٦٦١٧ " [٥٢٢]
١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م	٧٦٠٠ قرشاً و٢٦ نصفاً[٥٢٣]

يلاحظ من الجدول السابق اختلاف قيمة النولون،ويرجع ذلك إلى حجم الإرسالية،وعدد الأفراد الذين يعملون على كل مركب.

هذه هى أهم مخصصات مصر- للمطابخ السلطانية،والتى تكشف عن مدى ما كانت تتمتع به مصر- من خيرات وفيرة،ومدى ما كانت تساهم به فى تموين البلاط العثمانى من المواد الغذائية وغيرها،فلم تتوان مصر- فى سنة من السنوات - رغم الأزمات التى مرت بها فى القرن السابع عشر عن إمداد المطابخ السلطانية بما تحتاجه،وإذا حدث تقصير فى أية إرسالية كانت ترسل الأوامر السلطانية لاستكمالها فى العام المقبل،ومن المؤكد أنه لم تسهم أية ولاية تابعة للدولة العثمانية بإمداد المطابخ السلطانية كولاية مصر.

---

(٥١٧) محكمة إسكندرية: س٤١،ص٢٧٦،م٤٨٢ بتاريخ ٥ رجب ١٠٤٦هـ/ ١٣ ديسمبر ١٦٣٦م،انظر الملحق رقم (١٣).

(٥١٨) محكمة إسكندرية: س٤٦،ص٧٨،م١٩٩ بتاريخ أواخر رجب ١٠٤٩هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٦٣٩م.

(٥١٩) نفسه: س٤٦ مكرر،ص٦٠،م١٥٨ بتاريخ أوائل ذى الحجة ١٠٥٠هـ/ ١٤ مارس ١٦٤٠م.

(٥٢٠) نفسه: س٥١،ص٥٦١،م١٢٩٠ بتاريخ أواخر جماد أول ١٠٧٧هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٦٦٧م.

(٥٢١) نفسه: س٥٢،ص٢٤٦،م٤٦٨ بتاريخ ١٠ ذى الحجة ١٠٨١هـ/ ٢٠ أبريل ١٦٧١م.

(٥٢٢) نفسه: س٥٣،ص١٣٨- ١٤٠،م٢٨٨ بتاريخ أوائل محرم ١٠٨٤هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٣م.

(٥٢٣) نفسه: س٤١ مكرر،ص١٣٢،م٢٢٢ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ١٤ مايو ١٦٧٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

أولاً: الزواج والطلاق.

ثانياً: الدعاوى القضائية.

ثالثاً: العلاقات العلمية.

رابعاً: الأوقاف.

خامساً: محاولات الدولة العثمانية الحد من شرب الدخان وغلق الحانات.

سادساً: موقف الدولة العثمانية من الأقباط بولاية مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

ترسم الملامح الاجتماعية صورة مهمة من حياة أى مجتمع،وتمثلت العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية فى الزواج والطلاق،والدعاوى القضائية،والعلاقات العلمية،والأوقاف،ومحاولات الدولة العثمانية الحد من شري الدخان وغلق الحانات،وأخيراً موقف الدولة العثمانية من الأقباط بولاية مصر.

أولاً: الزواج والطلاق.

جدير بالذكر أن السلطان سليم الأول أثناء إقامته فى القاهرة والتى امتدت زهاء ثمانية أشهر،ترامت إلى مسامعه أن العثمانيين قد أقبلوا على الزواج من أرامل المماليك الذين لقوا حتفهم فى المعارك التى دارت بين العثمانيين والقوات المملوكية،فأصدر أمراً إلى العثمانيين بالكف عن الزواج منهن،كما أصدر أمراً عاماً إلى جميع قضاة مصر - لم يكن النظام العثمانى قد نفذ بعد فى مرفق القضاء - بأن يمتنعوا عن عقد مثل هذه الزيجات،فانصرف الأتراك العثمانيون إلى الزواج من المصريات،فثارت ثائرة السلطان سليم الأول،فأصدر أمراً توعد فيه بالشنق لكل عثمانى تسول له نفسه الزواج من مصرية،ولعل هدف السلطان سليم من ذلك الاحتفاظ برجال القوات العسكرية خاضعين تمام الخضوع لاحتياجات الدولة دون ارتباطهم بإقليم معين من أقاليمها ويتمشى ذلك مع نظام الديوشرمة[٥٢٤]. ولكن مع مرور الزمن وتزايد الوجود العثمانى بمصر بدأت تحدث زيجات بين المصريين والعثمانيين،وهو ما يظهر من وثائق تلك الفترة،علاوة على حالات الطلاق،ولنبدأ بالزواج.

تزوج الشهابى أحمد بن على السكندرى الشهير بابن صهيب من رويدا بنت إدريس الاستانبولى،على صداق قدره ثلاثون ديناراً،الحال لها عليه من ذلك عشرة دنانير،والعشرون الباقية لا تطالبه بها ما دامت فى عصمته،وتعهد الزوج بكسوة زوجته شتاءً وصيفاً[٥٢٥]. كما تزوج محمد بن محمد الإدكاوى من سالمة بنت سلامة الاستانبولى،والتى كانت متزوجة من يونس الزواوى،وعلى صداق قدره ثلاثمائة وعشرين نصفاً على اعتبار أنها ثيِّب[٥٢٦].

وأصدق الأمير محمد بن مراد الاستانبولى على مخطوبته أم هانى بنت الأمير جعفر،وعلى صداق مرتفع قدره مائتا دينار،الحال لها من ذلك مائة دينار،والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها،واشترط الزوج على نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون حين ذلك طالقة منه طلقة واحدة،ورضيت الزوجة أنه متى سافر زوجها لاستانبول تسافر معه،ورضى الزوج بأن والدة زوجته وابنتيها دمر وعائشة يأكلن من أكله ويشربن من شربه ويرقدن فى فراشة[٥٢٧]،ونلاحظ من الزيجة السابقة أن الزوج وافق على كل طلبات زوجته،ويرجع ذلك إلى مكانتها التى كانت تمتع بها.

وكانت جندية بنت سلامة الاستانبولى متزوجة من عبيد بن محمد الشمريقى[٥٢٨] ولما مات تزوجت حسين بن محمد البشكار على صداق قدره ستة وعشرون قرشاً،الحال لها من ذلك نصف المبلغ،والباقى يقسط على سنوات كل سنة نصف قرش[٥٢٩]،كما أصدق الحاج محمد بن أبى بكر على شروح بنت عبدالله الاستانبولى،نظير صداق قدره عشرون قرشاً،الحال لها من

---

(٥٢٤) عبدالعزيز محمد الشناوى: المرجع السابق،جـ١،ص٣٢٦،٣٢٥؛ جلال يحيى: المرجع السابق،ص١٨٢،١٨١.

(٥٢٥) محكمة إسكندرية: ص٢٩،ص١٨٢،م٥١٦ بتاريخ مستهل رمضان ١٠٠٠هـ/ ١١ يونيو ١٥٩٢م.

(٥٢٦) نفسه: س٤٣،ص٥٢،م٤٣٨ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٠١٧هـ/ ٢ سبتمبر ١٦٠٨م.

(٥٢٧) القسمة العسكرية: س٣٤،ص١١٥،م١٠٩ بتاريخ ٢١ ذى الحجة ١٠٢٨هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٦١٩م.

(٥٢٨) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص٦،م٨ بتاريخ ١٨ شوال ١٠٣١هـ/ ٢٦ أغسطس ١٦٢٢م.

(٥٢٩) نفسه: س٤٠،ص٤١٩،م١١٩٢ بتاريخ ٢٩ ربيع ثانى ١٠٣٢هـ/ ٢٧ فبراير ١٦٢٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك عشرة قروش،والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها[٥٣٠]. وتزوج حسن بن حسين من ناحية صمصمون باستانبول - المقيم بمصر- من فاطمة بنت أحمد بن مصطفى،وعلى صداق قدره خمسون قرشاً،قبض من ذلك بيد والدتها ثلاثون قرشاً،والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها،وتعهد الزوج بكسوة زوجته شتاءً وصيفاً[٥٣١].

وتزوجت عائشة بنت الأمير محمود الاستانبولى من الأمير جبريل بن البدرى حسن من أمراء المتفرقة[٥٣٢]. وكانت آمنة بنت الحاج محمد متزوجة من سفر جلبى،والذى كان يسكن بمحلة نشنجى[٥٣٣] باشا باستانبول،وكان له طفلان هما إبراهيم جلبى،وخليل جلبى،فتقدم كل من مصطفى بن محمد بن حسن الخطيب،وأبى بكر خليفة ابن يعقوب الساكنين بنفس المكان بكتاب نقلى لقاضى القضاة،بخصوص نقل نصيب الطفلين من ميراث والدهما،وقد تمكنا من ذلك بالفعل[٥٣٤].

وتزوج محمد بن عبدالله الاستانبولى من سالمة بنت محمد بن أحمد الرملى،على صداق قدره ثلاثون قرشاً،وتم قبض المبلغ كاملاً بمعرفة والدها وتعهد الزوج بكسوة زوجته شتاءً وصيفاً[٥٣٥]. وأصدق الحاج إبراهيم بن صنع الله الاستانبولى القابى قولى بمدينة استانبول - والمقيم بمصر - على مشرفة بنت محمد بن أحمد الحريرى،وعلى صداق قدره خمسة وسبعون قرشاً،مقبوض المبلغ كاملاً بيد عمها ووكيلها الشيخ عبدالجواد[٥٣٦].

ومن طائفة مستحفظان أصدق أحمد بن صالح على عائشة ابنة رسول الاستانبولى نظير صداق قدره عشرة قروش،الحال لها من ذلك خمسة قروش مقبوضة بيدها،والباقى يحل لها بموت أو فراق زوجها[٥٣٧].

وكان الشيخ برهان الدين الشهير بالبصير الشافعى متزوجاً من فاطمة بنت يوسف أفندى الاستانبولى،ولما ماتت تم حصر ميراثها بعد خصم المصاريف فبلغت ١٢٦٢ نصف فضة،قسم ذلك مناصفة بين الزوج وشقيقتها[٥٣٨]. وأخيراً تزوج حسن أفندى بن إبراهيم أغا من حوى بنت مصطفى الاستانبولى،وعلى صداق قدره سبعمائة نصف فضة مقبوض ذلك بيدها بمعرفة وكيلها[٥٣٩].

---

(٥٣٠) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٧٣،ص٥٤٤،م٢١٧٤ بتاريخ ٤ رجب ١٠٣٣هـ/٢٣ أبريل ١٦٢٤م.

(٥٣١) محكمة دمياط: س٦٨،ص٣٣٧،م٧١٧ بتاريخ ٥ شعبان ١٠٣٣هـ/ ٢٣ مايو ١٦٢٤م.

(٥٣٢) القسمة العسكرية: س٤١،ص٢٣٤،م٣٤٦ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١٠٣٩هـ/ ١٦ يونيو ١٦٣٠م.

(٥٣٣) النشنجى: كلمة تركية المقصود بها الماهر بالرمى،أو رئيس قلم كتابة الطغراء السلطانية (انظر: محمد على الأنسى،المرجع السابق،ص٥٢٠) والنشنجى هو المنوط بوضع علامة الحاكم على ما يصدر عنه من فرمانات وبراءات،ومنشورات،وكان النشانجية يختارون فى الدولة العثمانية من بين أصحاب الأقلام من العلماء،ثم قضى قانون محمد الفاتح بأن يختاروا من بين المدرسين بمدارس (صحن ثمان) أى المدارس ذات الصحون الثمانية،وكان يشترط فى النشنجى أن يكون عالماً بأحكام الشرع والقوانين،وقادراً على التأليف بينها،ولذلك كان يلقب أحياناً بلقب مفتى القانون،ثم اختير النشانجية من بين الصالحين للوظيفة من رؤساء الكتاب،ثم أسند المنصب إلى كبار رجال الدولة من غير أصحاب التخصص،فربما صار أمير الأمراء نشانجياً،بل جمع الوزير بين الوزارة وعمل النشنجى،وإن لم يكن النشنجى وزيراً،أو أمير أمراء فموقعه طبقاً لقواعد التشريفة يلى موقع الدفتردار،وهو لا يحضر يوم اجتماع الوزراء برئاسة السلطان،ولا يستقبله السلطان إلا مرة واحدة ليتقبل منه الشكر على التعيين وهو – مع هذا – لم يكن يعين ببراءة مكتوبة،ولكن بإرادة شفوية سلطانية (انظر: أحمد السعيد سليمان،المرجع السابق،ص١٩١،١٩٠).

(٥٣٤) الباب العالى: س١١٧،ص٣،م٧ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٠٤٦هـ/ ٨ أغسطس ١٦٣٦م.

(٥٣٥) محكمة إسكندرية: س٤٨،ص١١٧،م٣١١ بتاريخ ١٧ رجب ١٠٥٨هـ/ ٧ أغسطس ١٦٤٨م.

(٥٣٦) محكمة بولاق: س٤٩،ص٢٨٦،م٦٨١ بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٠٦٤هـ/ ١٧ مارس ١٦٥٤م.

(٥٣٧) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٩٦،ص٣١،م٦٦ بتاريخ ١٧ محرم ١٠٨٦هـ/ ١٣ أبريل ١٦٧٥م.

(٥٣٨) محكمة دمياط: س١٤٠،ص٧٠،م١٥٠ بتاريخ ٢٥ رجب ١٠٩١هـ/ ٢١ أغسطس ١٦٨٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما كانت هناك زيجات بين المصريين والعثمانيين كانت هناك حالات طلاق نذكر منها على سبيل المثال أن السيدة آمنه الاستانبولية ادعت على حجازى بن عامر الكعكى السمسار بثغر رشيد أنه كان متزوجاً بها فى استانبول،وسافر عنها نحو ستة أشهر ثم طلقها من عصمته،وهى تستحق بذمته صداقاً قدره ثلاثة عشر ديناراً،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك؛ ذكر أن كامل صداقها ديناران ونصف دينار،وأنهما تصادقاً على صحة الخلع،وأنها بانت منة لذلك[٥٤٠].

وطلبت فاطمة بنت على بن عبدالنبى النقراشى من زوجها محمد بن عبدالله المعروف بأبى مصطفى الاستانبولى أن يطلقها ويقوم بدفع مؤخر صداقها،وقدره أربعمائة نصف فضة،وأقر كل من الطرفين أنه لا يستحق قبل الآخر شيئاً مطلقاً[٥٤١]،وادعى الزينى يحيى بن عبدالله الاستانبولى على زوجته ستيته بنت على بن يوسف بأنها خرجت من محل طاعته الكائن بمدينة المنصورة[٥٤٢]،وسافرت إلى بولاق بغير إذنه،وطلب منها أن تعود إلى محل طاعته بالمنصورة،ولما سئلت عن ذلك أجابت بأنها كانت زوجته،ثم طلقها ثلاثاً،فلم يصدقها على ذلك،وطلب منها إثبات الطلاق،فأبرزت من يدها ورقة تضم صدور الطلاق ثلاثاً منه لها،وأن ذلك مقيد بسجل محكمة المنصورة،ولكنه أنكر ذلك،فأحضرت اثنين من الشهود أكدا صحة ما أتت به الزوجة،وبناء على ذلك منع المدعى معارضة المدعى عليها[٥٤٣].

كما طلبت صالحة بنت محمد أفندى سيف الله الاستانبولى من زوجها الناصرى محمد بن الأمير إلياس متفرقة ديوان أن يطلقها طلقة واحدة،وبراءة ذمته لها من مؤخر صداقها،وكافة ما بينهما من المعاملات،وقدر قرر المطلق المذكور لابنته أجرة رضاع وكسوة وإنفاق كل يوم يمضى- من تاريخه نصفى فضة لمدة سنتين،وإقامتها فى حضانتها طوال المدة المذكورة عزباً كانت أم متزوجة[٥٤٤]. وهناك قضية طلاق مشابهة للقضية السابقة فقد طلبت خديجة بنت على الاستانبولى من زوجها حسين بن شعبان أن يطلقها طلقة واحدة ويسلمها مؤخر صداقها وقدره عشرون قرشاً،وتعهد المطلق بالإنفاق على ابنته وكل ما يلزمها كل شهر ٢٥ نصف فضة لمدة ثلاث سنوات،وإقامتها فى حضانة والدتها طوال المدة المذكورة،وقبلت ذلك الزوجة،وأقر كل من الطرفين أنه لا يستحق قبل الآخر أى شئ[٥٤٥].

وادعى أحمد بن على من طائفة مستحفظان الشهير بالحبشلى الوكيل الشرعى عن خديجة بنت عبدالنبى على محمد الرومى الاستانبولى بأن المدعى عليه كان متزوجاً من خديجة،وأنه أساء معاشرتها،وكان يقوم بضربها،وتمكن من إثبات تلك الدعوى عن طريق بعض الشهود،فتم تطليقها من عصمته[٥٤٦]. وأخيراً طلبت هُوُ بنت الزينى عبدالرحمن من أهالى قرة دينيز باستانبول،من زوجها محمد بن محمد أن يطلقها من عصمته فاستجاب لطلبها،ودفع لها مؤخر صداقها،وقدره مائتا نصف فضة[٥٤٧].

ويظهر من حالات الزواج والطلاق السابقة أنه لا يوجد انعزال بين المصريين والعثمانيين،مما يدفعنا أن نجزم بأن العلاقة بينهما كانت قوية وعميقة،ولكن ذلك لم يأت بغتة،ولكن مع توافد العثمانيين لمصر وانخراطهم بالمجتمع المصرى.

---

(٥٣٩) محكمة الصالح: س٣٩٩،ص٤٥،م١٤١ بتاريخ غرة ذى الحجة ١٠٩٧هـ/ ٩ أكتوبر ١٦٨٦م.

(٥٤٠) محكمة رشيد: س٢٩،ص٨٦،م٣٥٧ بتاريخ ٧ رجب ١٠١٣هـ/ ١٧ أكتوبر ١٦٠٤م.

(٥٤١) محكمة إسكندرية: س٤٧،ص١١٤،م٢٦٦ بتاريخ ١٧ ربيع آخر ١٠١٤هـ/ ٢ سبتمبر ١٦٠٥م.

(٥٤٢) المنصورة: قاعدة مديرية الدقهلية أنشأها الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبى بكر أيوب سنة ٦١٦هـ/ ١٢١٩م،عندما احتل الفرنج مدينة دمياط،وقد جعلها الكامل منزلة لعسكره،وسماها المنصورة تفاؤلاً بانتصاره على الصليبيين،ولم يزل بها حتى استرجع مدينة دمياط،وقد صارت المنصورة بعد ذلك= =مدينة كبيرة،وسميت بمركز المنصورة منذ سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨٧١م (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ١،ص٢١٥).

(٥٤٣) محكمة بولاق: س٢٥،ص٢٨٥،م١١٦٠ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٠١٦هـ/ ١٩ يوليو ١٦٠٧م.

(٥٤٤) الدشت: محفظة ١٣٥،ص٢٥ مادة بدون رقم بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٠٢٥هـ/ ٢٧ أبريل ١٦١٦م.

(٥٤٥) محكمة قناطر السباع: س١٣٢،ص٣٣٩،م٩٢٤ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٠٦١هـ/ ٦ سبتمبر ١٦٥١م.

(٥٤٦) الباب العالى: س١٤٩،ص١٤٩،م٥٣١ بتاريخ ١٩ رمضان ١٠٨٠هـ/ ١١ فبراير ١٦٧٠م.

(٥٤٧) محكمة قناطر السباع: س١٣٦،ص٣٣٩،م١٢٦٧ بتاريخ غاية رجب ١٠٩١هـ/١٧ أغسطس ١٦٨٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدعاوى القضائية:

كثيراً ما قامت الدعاوى القضائية ما بين المصريين والعثمانيين،وقد تعددت أسباب تلك الدعاوى؛ قد تكون بسبب ميراث،أو عتق رقاب،وأحياناً ضرب أو تعدى،وهو ما ستوضحه النماذج التالية.

ادعى عبدالقادر بن سعد بستان - المقيم بمصر- ومحل سكنه بحارة بايزيد باستانبول على أحمد بن إبراهيم،أمين بيت المال بثغر دمياط،بأنه وضع يده على مخلفات شقيقه محمد،والتى ضبطت لصالح بيت المال وقدرت بـ ٣١٩ قرشاً،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك طلب من المدعى إثبات ما يدعيه،فأظهر كتاباً من محكمة محمود باشا باستانبول من قبل حمدى أفندى بن محمد مكمل بخطه وختمه بشهادة عبدالقادر المدعى المذكور،بأن إرث أخيه منحصر فيه،وليس له وارث إلا هو،وثبت مضمون ذلك بشهادة اثنين من الشهود،وعند ذلك أمر قاضى ثغر دمياط بدفع ذلك المبلغ للمدعى المذكور(٥٤٨).

وفى عام (١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م) حضر إبراهيم بن محمد الاستانبولى وأبرز من يده كتاب النقل الشرعى المشمول بإمضاء وختم مصطفى أفندى بن مصطفى بمحكمة القسطنطينية؛ مضمونه ثبوت نسب إبراهيم المذكور لعمه أحمد البوابجى المتوفى بسكنه داحل الوكالة بباب زويلة(٥٤٩). وأن ميراثه منحصر فى ابن أخيه إبراهيم،وحضر معه حسين أغا زعيم طائفة القابى قول وأمين بيت مالهم،وحدث بينهما نزاع بسبب مخلفات أحمد البوابجى،وطالبه إبراهيم المذكور بمخلفات عمه التى وضع يده عليها،فأجاب حسين أغا بأن مخلفات المتوفى ضبطت بمعرفة حسين جاويش القادم من استانبول بيده الأمر الشريف لقبض ما يتحصل لبيت مال الطائفة المذكورة،وكان حسين جاويش قد قبض من حسين أغا المذكور ما جملته أربعة وأربعون قرشاً وأربعة أنصاف فضة من مخلفات المتوفى المذكور،بعد خصم مصاريف التجهيز والتكفين،وبمقتضى ذلك منع إبراهيم المذكور من مطالبة حسين أغا بأى شئ يخص مخلفات عمه(٥٥٠).

وادعى مصطفى جاويش زعيم طائفة القابى قول بمصر وأمين بيت مالهم على كل من أحمد بن محمد بن خليل،ورجب بن بالى القابى قول كل منهما،ومحل سكنهما الأصلى محلة طورخان باستانبول،بأن عصمت بن خليل القابى قولى قد توفى أثناء فريضة الحج،وآلت مخلفاته لجهة بيت مال طائفة القابى قول،وقد وضع المدعى عليهما أيديهما على مخلفات المتوفى،وبناء عليه يطالبهما بما وضعا أيديهما عليه،ولما سئل المدعى عليهما عن ذلك؛ أجاب أحمد بن محمد بأنه ابن أخ شقيق لعصمت ابن خليل بمقتضى أن ميراث الأخير منحصر فيه وفى زوجة المتوفى لايمه القاطنة باستانبول. وأن نسب الحاج أحمد ثابت لعمه بموجب حجة شرعية بشهادة بعض الشهود،وقد اعترف ابن بالى بأن المتوفى المذكور،وضع تحت يده على سبيل الأمانة ثلاثمائة قرش،علاوة على متاع بيته،وقام بتسليمها للحاج أحمد بن أخى عصمت المتوفى ليحوزها لنفسه،وللزوجة المذكورة،وبناء على ذلك فلا معارضة للحاج أحمد فى شئ من مخلفات عمه(٥٥١).

وادعت عائشة بنت مصطفى الاستانبولى على زوجها على بن صالح القلعى المصرى القبانى بثغر دمياط،بأنه قد تسلم منها على مرات عديدة باستانبول مبلغاً وقدره ١٤١٠ قرش عن قيمة ذهب،ومتاع بيت،وما صرف على طاحون كان شركة بينهما فى استانبول،بالإضافة إلى ما أنفقته على نفسها وولدها منه المدعو سرور من نفقة وكسوة،كى تحوز ذلك لنفسها ولما سئل المدعى عليه عن ذلك؛ أجاب بالإنكار، كما أجاب بأنه قد خصص لابنه سرور مبلغاً معلوماً كل عام،ولم تستطع الزوجة المذكورة إثبات دعواها(٥٥٢).

---

(٥٤٨) محكمة دمياط: س٨١،ص٦١،م١٢٦ بتاريخ ٩ جماد أول ١٠٤٥هـ/ ٢١ أكتوبر ١٦٣٥م،انظر الملحق رقم(١٤).

(٥٤٩) باب زويلة: يقع فى شارعه المنتمى إليه الذى أوله من بوابة المتولى،وآخره أول شارع تحت الربع وقام ببنائه فى عام ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م الأمير بدر الجمالى (انظر: على باشا مبارك،المصدر السابق،جـ٣،١٩٨٣،ص٢٠٢).

(٥٥٠) القسمة العسكرية: س٦٤،ص٢٤٩،م٣٦٨ بتاريخ غاية جماد أول ١٠٧٠هـ/ ١٢ فبراير ١٦٦٠م.

(٥٥١) نفسه: س٦٦،ص١٨٩،١٨٨،م١٩٦ بتاريخ ١٢ صفر ١٠٧٤هـ/ ١٥ سبتمبر ١٦٦٣م،انظر الملحق رقم(١٥).

(٥٥٢) محكمة دمياط: س١٤٥،ص٢٤،م٢٤ بتاريخ ٢٥ ذى الحجة ١٠٨٩هـ/ ٢١ نوفمبر ١٦٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن طائفة مستحفظان ادعى يوسف عبدالله الوكيل الشرعى عن ورثة مصطفى ابن محمد القابى قولى الاستانبولى،وهن زوجته صالحه بنت محمد،وابنته عائشة،ووالدته مريم بنت عبدالسلام الغائبين باستانبول على دلاور بن عبدالله التاجر فى الكتان ببولاق بأن الأخير وضع يده على مخلفات المتوفى الموجودة بمصر،بطريق غير شرعى،ويطالبه بذلك للورثة المذكورين،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف بوضع يده على مخلفات المتوفى المذكور،وقدرها ٢١١٢٥ نصف فضة،وطلب من المدعى إثبات دعواه فأبرز من يده الكتاب النقلى من محكمة أج جلبى باستانبول من قبل حسين أفندى بن ليس بن عبدالرحمن القاضى بها،ودل مضمون الكتاب على توكيل المدعى المذكور عن الورثة المذكورين،وأن ميراث المتوفى منحصر- فيهن،وأحضر- المدعى المذكور محمد بن يوسف،ومحمد بن على وكلاهما من طائفة مستحفظان،والموجود اسمهما بالكتاب النقلى المذكور،وشهد كل منهما بصحة ما قاله المدعى فى دعواه،وبناءً على ذلك أُمر المدعى عليه بدفع المبلغ المعين أعلاه للمدعى المذكور ليحوزه للورثة[٥٥٣].

كما كانت تقام الدعاوى بسبب عملية عتق الرقاب،فقد ادعت فاطمة بنت محمد من أهالى أدرنه،والساكنة بمصر حالياً،على الزينى محمد بن مصطفى بأنها حرة الأصل،وأن المدعى عليه وضع يده عليها بطريق الرق والعبودية،وطلبت رفع يده عنها،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف بوضع يده بطريق الرق والعبودية بمقتضى- أنه اشتراها جارية مرقوقة من شخص يدعى محمد بن أحمد الرومى الحاضر بالمجلس بثمن قدره أربعة آلاف نصف فضة،فُطلب منها البيان على ذلك فأحضرت كلاً من الزينى محمد بن مصطفى مستحفظان،ومصطفى بن محمد الرومى،فأقرا أن فاطمة حرة الأصل لم يجر عليها ولا على أبويها رق،وبموجب ذلك تم رفع يد محمد بن مصطفى من على المدعية المذكورة وخلى سبيلها[٥٥٤].

كما ادعت عائشة بنت محمد ولى على عبداللطيف بن محمد الالايلى بأنه وضع يده عليها بطريق الاسترقاق،وأنها حرة الأصل والدها محمد بن ولى،ووالدتها رابية ومسقط رأسها خاص كوى بجوار استانبول،وأنها حين كانت قاصرة سرقت من بلدها،ولما سئل المدعى عليه من ذلك أجاب بالاعتراف بوضع يديه على المدعية المذكورة،وأنه قد اشتراها منذ سنوات من رجل يدعى محمد المغربى بمبلغ قدره مائتا قرش،وأنكر أن المدعية المذكورة حرة الأصل،وطلب منها إثبات دعواه،فأحضرت كلا من على بن محمد بن قاسم الاستانبولى من محله أياصوفيا[٥٥٥] الصغرى،ومحمد بن أيوب ابن على الاستانبولى من محلة أياصوفيا الكبرى القابى قولى كل منهما،والساكنان الآن بمصر،فأقرا معرفتهما بالمدعية المذكورة وصحة ما ذكرته فى دعواها،وذكر أنهما كانا ينزلان بخاص كوى بمنزل المدعية،وكانت تأتى عندهما وهى قاصرة،وبمقتضى ذلك رفع المدعى عليه يديه عن المدعية المذكورة[٥٥٦].

وبحضرة الوزير محمد باشا (١١١١ - ١١١٦هـ/ ١٦٩٩ - ١٧٠٤م) ادعى يوسف بن مناو سلمان من محلة البلاط باستانبول على أحمد بن محمد،ومصطفى ابن أحمد أنهما وضع أيديهما عليه بطريق الرق،وأنه حر مسلم أبوه مناو سلمان،وأمه تدعى حليمة من محلة البلاط،وكان اسمه حين كان باستانبول إبراهيم،وسمى بعد ذلك بيوسف،ولكن المدعى عليهما أنكرا دعواه،وذكرا أنهما

---

(٥٥٣) القسمة العسكرية: س٨١،ص٢٩١،٢٩٠،م٤١٩ بتاريخ ١٧ شعبان ١٠٩٩هـ/ ١٧ يونيو ١٦٨٨م.

(٥٥٤) الباب العالى: س١٧٧،ص٦٠،م١٦٦ بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١١٠٢هـ/ ١٢ سبتمبر ١٦٩١م.

(٥٥٥) محلة أياصوفيا: تنسب إلى مسجد أياصوفيا فى القسطنطينية،(استانبول) وكان فى وقت من الأوقات طليعة كنائس العواصم فى الشرق المسيحى،وقد تعرضت هذه الكنيسة العظيمة لتغيرات كثيرة شتى ولما فتح العثمانيون القسطنطينية عام ١٤٥٣م فر السكان العزل جماعات إلى الكنيسة معتقدين بأن ملكاً سوف يظهر فى السماء ويرد الظافرين على أعقابهم على غير رجعة،ولم يذكر شهود العيان أى مجزرة فى ذلك المكان المقدس كما جرى القول بذلك كثيراً. ودخل الفاتح الكنيسة لا على صهوة جواده كما جرى القول،ودعا مؤذنه هاتفاً بالشهادة وخر ساجداً وأتباعه. وأصبحت أياصوفيا مسجداً جامعاً من أعظم مساجد الإسلام،وفى النصف الثانى من القرن السادس عشر شرع فى تحويل فناء الكنيسة القائم إلى الجنوب من المسجد مباشرة إلى أضرحة لسلاطين الترك وأقدمها ضريح السلطان سليم الثانى (١٥٦٦ – ١٥٧٤م) وفى عام ١٩٣٤م أمر كمال أتاتورك أن يبطل استخدام أياصوفيا بيتاً لعبادة المسلمين وجعلها متحفاً (انظر: محمد مصطفى صفوت،السلطان محمد الفاتح: فاتح القسطنطينية،دار الفكر العربى،القاهرة،١٩٤٨،ص١٠٨ – ١١٠).

(٥٥٦) الباب العالى: س١٨٣،ص٢٥١،م٣٩٤ بتاريخ ٤ جماد أول ١١١٠هـ/ ٨ نوفمبر ١٦٩٨م،انظر الملحق رقم(١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشترياه من الزينى على ابن أحمد،وأنهما لم يعلما أنه حر،وطلبا منه إثبات دعواه بالوجه الشرعى؛ فأحضر المدعى كلاً من محمد أغا بن خليل الجاويش بخدمة محمد باشا،ومحمد بن خليل الاستانبولى من محلة البلاط المذكورة،فأقرا ما ذكره المدعى فى دعواه،عندها حكم بحرية المدعى،ومنعا المدعى عليهما من معارضته[٥٥٧].

كما قامت بعض الدعاوى بسبب التعدى على حقوق الغير أو الضرب،فقد ادعى برويز بن عبدالله الاستانبولى على أحمد بن سلامه بأنه تعدى عليه،وأخذ منه كيسة بها ثمانية دنانير،وقرش،وبعض أنصاف الفضة التى لا يعلم عددها،وطالبه بإعادة الكيسة،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالإنكار،وطلب من المدعى إثبات دعواه،فأحضر عدداً من الشهود أقروا صحة ما ذكره فى دعواه،وبناء عليه أجيب المدعى إلى دعواه،وتم إرجاع الكيسة إليه[٥٥٨]. وادعى على بن شمس الدين الصيرفى على خليل بن حمزة الاستانبولى أنه تعدى عليه وضربه بيده وحاول خنقه،ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أنكر،وطلب من المدعى البينة على ذلك،فأحضر اثنين من الشهود،فشهدوا بصحة دعواه المذكورة،وبناء على ذلك تمت معاقبة المدعى بتغريمه[٥٥٩].

ويظهر من خلال الدعاوى القضائية كيف كان يتم - قدر المستطاع - إرجاع الحقوق لأصحابها،مما يعطينا صورة واضحة عن الحرص فى تحقيق العدالة فى القضايا التى يتم النظر فيها شريطة توافر الأدلة من شهود،أو حتى كتب نقلية من أية محكمة فى استانبول.

ثالثاً: العلاقات العلمية.

كانت توجد علاقات علمية بين ولاية مصر والدولة العثمانية،ويغلب على تلك العلاقات الطابع الإسلامى،نظراً لوجود الأزهر الشريف بمصر،وقد تمتع العلماء فى كافة أنحاء الدولة العثمانية بامتيازات كبيرة منها: الإعفاء من الضرائب،علاوة على إعفائهم من الجزاءات ففى الوقت الذى كان العسكريون يوقع عليهم كافة أنواع الجزاءات بما فى ذلك الإعدام،كان أقصى عقاب يوقع على فئة العلماء هو العزل من الوظيفة،أو النفى،كما كان العلماء واسطة بين الحكام والمحكومين عند حدوث أزمة ما،ويرجع ذلك إلى المكانة الرفيعة التى تمتع بها أهل العلم[٥٦٠]؛ وسوف يتم التعرض فيما يلى لإسهامات العلماء فى تدعيم العلاقات العلمية.

فى عام (١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م) تولى الشيخ أبى العباس شهاب الدين أحمد ابن الشيخ نور الدين العشماوى المصرى وظيفة الخطابة بمدرسة على باشا باستانبول،نظراً لعلمه الغزير[٥٦١]،كما كان عثمان بن النورى الرشيدى يعمل مربياً بإحدى المدارس باستانبول[٥٦٢].

وكان عبدالرحيم بن عبدالمحسن بن عبدالرحمن بن على الشعرانى المصرى من أجّلُ علماء عصره،وصاحب أشهر علماء عصره الشيخ محمد البكرى،ثم رحل من مصر- وولى قضاء الحرمين الشريفين،ثم استقر به المطاف بمدرسة السلطان أحمد باستانبول[٥٦٣]. أما محمد بن عمر بن محمد بن أبى بكر الملقب بتقى الدين الفارسكورى المصرى،فكان أفضل علماء عصره،واتصل بقاضى قضاة مصر شيخ الإسلام يحيى بن زكريا،ثم بعد ذلك توجه معه إلى استانبول،وأقام ودرس بها إلى أن أصبحت له مكانة علمية فائقة هناك[٥٦٤].

---

(٥٥٧) الباب العالى: س١٨٤،ص٤٠٩،م٤٦٥ بتاريخ ٢٣ صفر ١١١٢هـ/ ٩ أغسطس ١٧٠٠م.

(٥٥٨) محكمة إسكندرية: س٤٧،ص١٠٤،م٢٤٥ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٠١٤هـ/ ٧ نوفمبر ١٦٠٥م.

(٥٥٩) محكمة رشيد: س٣٢،ص٢٦٩،م٩٢٢ بتاريخ ٢٢ شوال ١٠١٦هـ/ ٩ فبراير ١٦٠٨م.

(٥٦٠) محمد ايشيرلى: المرجع السابق،ص٢٨٦،٢٨٥.

(٥٦١) محكمة قناطر السباع: س١٢٦،ص٩٦ ،م٤٥٢ بتاريخ ٦ ربيع أول ١٠١٦هـ/ ١ يوليو ١٦٠٧م.

(٥٦٢) محكمة بولاق: س٣٥،ص٢٤٧،م٩٤٤ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٠٣٨هـ/ ١٧ديسمبر ١٦٢٨م.

(٥٦٣) محمد أمين المحبى: المصدر السابق،جـ٢،ص٤١٠.

(٥٦٤) نفسه: جـ٤،ص٨٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن العلماء المصريين باستانبول الشيخ عبدالرحمن بن الشيخ عبدالرحمن الأزهرى إمام المسجد الشريف الموجود بمحلة حقورستان باستانبول،وكان قد أناب الشيخ أحمد بن عبدالرءوف فى أداء الإمامة فى أوقات الصلوات،وفى التصرف فى الأوقاف المرصدة عليه من وقف رستم باشا،والسلطان محمد الفاتح،والسلطان أحمد سواءً أراضى أو حوانيت لإنفاقها على ما يلزم المسجد من أية مصاريف[٥٦٥].

وكان يوجد قضاة مصريون فى استانبول،فعلى سبيل المثال مصطفى أفندى الصارمى[٥٦٦]،وشهاب الدين بن على[٥٦٧]،والشيخ شمس الدين محمد الشهير بالفيومى[٥٦٨].

ومن العلماء العثمانيين الذين كان لهم باع كبير صادق بن روح الله بن فخر القسطنطينى الحنفى،ولد سنة (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م) وتعلم على يد أشهر علماء عصره،وولى قضاء مصر،وتزود من علمها،ثم رحل من مصر،وتولى قضاء استانبول،ثم تولى الإفتاء بها،وتوفى سنة (١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م)[٥٦٩].

وقد اهتم العثمانيون بالطب،فكان يوجد لديهم كبير للأطباء،يعرف بالحكيمباشى يعتنى بالشئون الصحية للموجودين فى البلاط السلطانى وعلى رأسهم السلطان،ويقوم بإدارة المؤسسات الصحية فى الدولة،ويجرى اختيار الحكيمباشى من بين هيئة رجال العلماء ممن تشربوا فنون التداوى،وأحاطوا بعلم الطب،وكان من كبار الأطباء الذين شغلوا منصب الحكيمباشى،ووضعوا مؤلفات مهمة فى مجال الطب الطبيب أمير جلبى (ت١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م) الحكيمباشى المشهور للسلطان مراد الرابع،الذى درس الطب فى القاهرة،وعمل رئيساً للأطباء فى بيمارستان قلاوون مدة طويلة وألف كتاباً فى الطب عرف باسم "أنموذج الطب"[٥٧٠] الذى ظل يستخدمه الأطباء العثمانيون مرجعاً لهم مدة طويلة[٥٧١]. ومن العثمانيين الذين مارسوا مهنة الطب والجراحة فى مصر- النورى على بن الناصرى محمد[٥٧٢].

ويظهر من خلال ذلك إلى أى مدى ساهمت العلاقات العلمية فى تشكيل صورة العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر- والدولة العثمانية،وإن كان يغلب عليها الطابع الدينى فى معظمها.

---

(٥٦٥) الباب العالى: س١١٩،ص١٤٥،م٧٩٩ بتاريخ ٦ رجب ١٠٤٨هـ/ ١٣ نوفمبر ١٦٣٨م.

(٥٦٦) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٨٤،ص٤٧٩،م٧٨٠ بتاريخ ١٨ رمضان ١٠٦١هـ/ ٤ سبتمبر ١٦٥١م.

(٥٦٧) محكمة الصالح: س٣٣٥،ص٢٢٢،م٥٩٦ بتاريخ ٢٥ صفر ١٠٨٠هـ/ ٢٥يوليو ١٦٦٩م.

(٥٦٨) القسمة العسكرية: س٧٥،ص٤٣٣،م٥٧٢ بتاريخ ٥ ربيع أول ١٠٩١هـ/ ٩ أبريل ١٦٨٠م.

(٥٦٩) أبى الفضل محمد خليل بن على المرادى: سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر،دار بن حزم،المجلد الأول،الجزء الثانى،الطبعة الثانية،بيروت،١٩٨٨،ص٢٠٢.

(٥٧٠) ألف هذا الكتاب عام (١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م) وهو مثل كتب الطب الأخرى يبدأ بالمعلومات الخاصة بالمناخ،ثم يأخذ فى عرض الأمراض والأدوية التى تفيد فى علاجها،وفى نهاية الكتاب يتحدث أمير جلبى عن أهمية التشريح بشكل جيد،ويحض الأطباء على تعلمه،ويوصيهم لأجل ذلك بفحص أجساد الحيوانات،بل وتشريح أجساد الجنود الموتى فى الحرب (انظر: أكمل الدين إحسان أوغلى،الحياة التعليمية والعلمية وأدبيات العلوم عند العثمانيين،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الثانى،إشراف/ أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩،ص٦٦٠).

(٥٧١) أكمل الدين إحسان أوغلى: المرجع السابق،المجلد الثانى،ص٤٧٨ – ٤٨١.

(٥٧٢) محكمة بولاق: س٥٤،ص٢٠،م٣٠ بتاريخ ٣ شعبان ١٠٨٣هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٦٧٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الأوقاف

تعد الأوقاف مظهراً اجتماعياً مهماً ميز العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية،وسوف يتم التعرض للأوقاف من خلال عناية الدولة العثمانية بها عن طريق تعيين النظار[٥٧٣] عليها ضماناً لاستمرارها ببعض أقاليم مصر،علاوة على ما ساهم به بعض العثمانيين الموجودين بمصر فى هذا المجال،وسوف نبدأ الحديث عن المساجد والزوايا[٥٧٤].

ففى عامى (١٠٠٥هـ/ ١٥٦٩م،١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م) ورد أمران سلطانيان بضرورة الكشف والتفتيش على ما بالأقاليم من أوقاف الجوامع،والمساجد،والأضرحة،والأسبلة[٥٧٥]،وكل من بيده حجة بالتحدث على الوقف،والوقف عامر مقام الشعائر فلا كلام فى ذلك،ومن لم يظهر من يده حجة يكن وقفه المتصرف فيه خراب معطل الشعائر،وعليه يتم عرض الأمر على السلطنة الشريفة،ليتم تعيين ناظراً عليه،والحذر من المخالفة فى ذلك[٥٧٦].

ومن السلطان مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٤٤هـ/ ١٥٧٤ - ١٥٩٥م) ورد أمر إلى قاضى ثغر الإسكندرية بتعيين من يصلح للنظر على مقام وزاوية سيدى أبى بكر المجرد،وبناءً على ذلك قام القاضى بتعيين الحاج أحمد بن سالم ساسى ناظراً عليهما وعلى أوقافهما المرصدة عليهما من وكالات وحوانيت،وبدلاً من محمد الملكى لتقصيره فى ذلك،على أن يخصص كل يوم نصفى فضة للمقام والزاوية[٥٧٧].

وكان يوجد برشيد مسجد المحلى[٥٧٨]،وكان الناظران على أوقافه من أراضى وحوانيت الشيخ أحمد بن محمد كوكر،والحاج

---

(٥٧٣) ناظر الوقف: هو بمثابة المشرف العام على الوقف،وعادة ما يكون الناظر على الوقف هو الواقف ذاته،أو أحد ذريته أو عتقائه،أو أحد أقربائه الأقربين،وفى بعض الأحيان كان يقوم شيخ الإسلام بتعيين الناظر على الوقف (انظر: محمد عفيفى،الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى،سلسلة تاريخ المصريين،العدد(٤٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٩١،ص٨٦).

(٥٧٤) الزوايا: مأخوذة من الفعل "أنزوى" بمعنى اتخذ ركناً من أركان المسجد للاعتكاف،والتعبد،وقد أنشئت الزوايا فى أول الأمر ملحقة بالمساجد ثم تطورت إلى أبنية صغيرة للتعليم والصلاة والعبادة يتخذها أحد المشايخ المشهورين بالتقوى والصلاح مسكناً له،ولمن يرد عليه من العابرين،ويقوم بالوعظ والإرشاد لمن يتردد عليه من الناس (انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور،المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،القاهرة،١٩٦٢،ص١٦٩). وقد عكف الصوفية فى الزوايا لطلب العلوم الدينية والعبادة،وينفق عليهم من ريع الأوقاف المخصصة للزوايا لطلب العلم والمعيشة (انظر: توفيق الطويل،التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى،القاهرة،١٩٤٦،ص٤٠).

(٥٧٥) الأسبلة: جمع "السبيل" وهو منشأة مائية أقيمت لتزويد عابرى السبيل بالمياه،وقد كان إنشاؤه عادة جارية عند كل الملل منذ القدم،إلا أنها كانت بصفة أكثر عند المسلمين فى معظم مناطق الشرق العربى،ولا سيما= =فى الجهات قليلة الماء،ومن هنا لعبت الأسبلة دوراً مهماً فى تقديم أهم خدمات الرعاية الاجتماعية إلى سكان هذه المناطق (انظر: محمود حامد الحسينى،الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة،١٥١٧ – ١٧٩٨م،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٨٨،ص٩).

(٥٧٦) محكمة إسكندرية: س٣٣،ص١٥٩،م٣١٢ بتاريخ مستهل ربيع الثانى ١٠٠٥هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٥٩٦م؛ محكمة دمياط: س٤٤،ص١٧،م٣٩ بتاريخ أوائل جماد آخر ١٠١٤هـ/ ١٤ أكتوبر ١٦٠٥م.

(٥٧٧) محكمة إسكندرية: س٢٧،ص٥٢٢،م١١١٣ بتاريخ ١٦ ربيع ثانى ٩٩٩هـ/ ١١ فبراير ١٥٩١م.

(٥٧٨) مسجد المحلى: يقع بشارع المحلى بالسوق العمومى بالثغر بالجهة البحرية،ويشرف على حارة المحلى القبلية من الجهة الجنوبية بمدخل واحد،ومدخل جانبى يؤدى إلى دورة المياه التى تقع فى الزاوية الشمالية للمسجد،والمسجد مقام على ضريح سيدى أبى الحسن الشيخ على المحلى،ويرجع تأسيس هذا المسجد إلى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى (انظر: نيفين مصطفى حسن: رشيد فى العصر العثمانى،دار الثقافة العلمية،الإسكندرية،١٩٩٩،ص٤١٠،٤٠٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلامة بن فرج المغربى،قد ظهر تقصيرهما فى وظيفة النظر على المسجد وأوقافه،فالمسجد يحتاج للترميم،علاوة على أن ميضأته معطلة،كما أنه غير مفروش،مما نتج عنه غلق المسجد غالب أوقات الصلاة،وتعطيل الشعائر،وعرض هذا الأمر على قاضى رشيد،فأبلغ السلطات الحاكمة فى القاهرة،وأبلغت الأخيرة السلطنة العثمانية بذلك،فأرسلت بضرورة الكشف على ذلك،وتعيين ناظر آخر على أوقاف المسجد حتى يتمكن من إعماره،حتى لا تتعطل فيه الشعائر[٥٧٩] وبموجب براءة سلطانية تم تعيين الحاج محمد بن أحمد المغربى المنستيرى فى وظيفة النظر والتحدث على مسجد محمد أبى صالح وعلى أوقافه المرصدة عليه من حوانيت ووكالات،وعلى الناظر قبض محصولات الوقف المذكور،ويصرف من ذلك على عمارة المسجد ضماناً لاستمرار أداء الشعائر الدينية به[٥٨٠].

وفى عام (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م) ورد أمر سلطانى لقاضى رشيد بالنظر فى أمر مسجد الرباط[٥٨١]،وأوقافه وهى عبارة عن مساحات من الأراضى،فقام بتعيين أحمد جاويش بن يوسف أفندى ناظراً على المسجد وأوقافه المنسوبة إليه،وأذن له بالتصرف فى ذلك بسائر وجوه التصرفات الشرعية،بدلاً من أمر الله على أغا الناظر السابق لغيابه،واحتياج المسجد للعمارة،مما تربت عليه تعطيل الشعائر المقامة فيه[٥٨٢].

وأيضاً فى عام (١٠٧٣هـ/ ١٦٦٣م) ورد أمر سلطانى لنقيب السادة الأشراف بدمياط البدرى حسين بالنظارة على زاوية الشيخ شديد البرزخى،وعلى مقامه بزاويته المذكورة،وأوقافهما[٥٨٣]،كما تم تعيين الشيخ عبدالرحمن الشهير بابن طل ناظراً على الزاوية المعروفة بزاوية الدرويش،والمرابطين،وأوقافها[٥٨٤].

وبموجب أمر سلطانى،وبيورلدى صادر من الديوان العالى بالقاهرة،تم تعيين الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ عثمان المالكى ناظراً على أوقاف مسجد زغلول[٥٨٥] برشيد،والتى من جملتها وقف الشيخ إبراهيم الرحمانى للأماكن المجاورة للمسجد من منازل وحوانيت،وحصة أرض كائنة بجوار الثغر،وقد أمر قاضى ثغر رشيد أبى المواهب أفندى،الشيخ شمس الدين الناظر على الوقف بعمارة وترميم المسجد،والإنفاق على أرباب الوظائف به من ميقاتى للصلوات الخمس،والإمامة بالمسجد،ووظيفة قراءة السبع (سورة الفاتحة) ..... إلخ من الوظائف،حتى تقام به الشعائر[٥٨٦]،وعملاً بالأمر السلطانى الصادر للديوان العالى،تم تعيين الحاج على البيهقى ناظراً على أوقاف مسجد الرباط - السالف الذكر - وأوقافه برشيد،بدلاً من الناظر السابق لتقصيره فى ذلك،وعليه قبض أموال الوقف وصرفها على ما يحتاجه المسجد[٥٨٧].

---

(٥٧٩) محكمة رشيد: س٣٥،ص٢٤٨،م١٠٢١ بتاريخ ٢٧ شوال ١٠٢٠هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٦١١م،انظر الملحق رقم(١٧).

(٥٨٠) محكمة إسكندرية: س٤٠،ص٣٥٤،م٩٣١ بتاريخ ١٩ محرم ١٠٣٤هـ/ ١ نوفمبر ١٦٢٤م.

(٥٨١) مسجد الرباط: يقع هذا المسجد قبلى ثغر رشيد،وهو من أكبر المساجد بها،ويذكر أن مؤسس هذا المسجد الخواجا شمس الدين محمد بن المرحوم الشهابى أحمد الشهير بابن على (انظر: نيفين مصطفى حسن،المرجع السابق،ص٤١٦).

(٥٨٢) محكمة رشيد: س٥٤،ص٣١٦،م٦٥٣ بتاريخ ١٥ محرم ١٠٤٦هـ/ ١٩ يونيو ١٦٣٦م.

(٥٨٣) محكمة دمياط: س١١٧،ص٤٥٠،م٦٣٨ بتاريخ أواخر جماد آخر ١٠٧٣هـ/ ٨ فبراير ١٦٦٣م.

(٥٨٤) نفسه: س١٢٨،ص٨١،م١٧٣ بتاريخ أواخر ذى القعدة ١٠٨١هـ/ ١٠ أبريل ١٦٧١م.

(٥٨٥) مسجد زغلول: أنشأ هذا المسجد فى ٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م،وهو أكبر مساجد رشيد يتكون هذا المسجد من جامعين متصلين ببعضهما،النصف الشرقى ويعرف باسم الديوانى،والنصف الغربى الذى أسسه زغلول مملوك السيد هارون أحد الأمراء الذين عاشوا فى القرن السابع عشر الميلادى،ويعد المسجد تحفه معمارية،(انظر: إبراهيم إبراهيم عنانى: رشيد فى التاريخ "دراسة فى التاريخ والآثار والسياحة"،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،١٩٩٣،ص١٨٤،١٨٣).

(٥٨٦) محكمة رشيد: س٩٥،ص٦٨،م١٢١ بتاريخ ١١ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ٥ أبريل ١٦٨٦م.

(٥٨٧) نفسه: س٩٧ مكرر،ص٢٣٥،م٤٩٣ بتاريخ ٦ ذى الحجة ١١٠٠هـ/ ٢١ سبتمبر ١٧٨٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدمياط حضر لمجلس الشرع الحاج سليمان بن على الشهير بابن عقبه ومعه أمر سلطانى من محكمة أدرنة بتعيينه ناظراً على مقام الشيخ مفتاح وزاويته،وعلى الأوقاف المرصدة عليهما من منازل وحوانيت،وقد أكد ذلك صدور بيورلدى صادر من الديوان العالى،وأقر الحاج سليمان المذكور أنه تنازل عن نظارته عن ذلك للشيخ أحمد الشافعى بن القاضى إسماعيل الدمياطى الحنفى[٥٨٨].

وأولت الدولة العثمانية اهتماماً بأوقاف إبراهيم الدسوقى[٥٨٩] من أراضٍ،ووكالات،وحوانيتٍ،حيث تم تعيين الشيخ شهاب الدين فى النظر والتحدث على وقف إبراهيم الدسوقى بسائر أقاليم مصر،عملاً بموجب الأمر السلطانى بناء على عرض عبدالقادر أغا دار السعادة،لينظر فى أحوال الوقف،ويصرف ما تدعوه الضرورة لصرفه لإقامة الشعائر الدينية بمسجده،علاوة على الاحتفال بمولد إبراهيم الدسوقى[٥٩٠] وفى عام (١١٠٢هـ/ ١٦٩١م) قرر شيخ الإسلام تعيين الشيخ جمال الدين عبدالله بن الشيخ بهى الدين الدسوقى ناظراً على أوقاف إبراهيم الدسوقى،عملاً بالأمر السلطانى،والبيورلدى الصادر من الباشا[٥٩١].

وحفاظاً على عدم الإخلال بأوقاف إبراهيم الدسوقى أرسل الشيخ زين الدين منصور الأزهرى عرضاً وصل إلى السلطان يفيد بأن الناظر السابق على الوقف أحدث به وظائف لم تكن موجودة كتعيين بعض الأفراد لحراسة الأراضى والوكالات والحوانيت المخصصة للوقف،علاوة على زيادة عدد أفراد من يقومون بتحصيل أموال الوقف،فأضر ذلك بالوقف لعدم وجود فائض للصرف على تلك الوظائف،وبناء على ذلك ورد أمر سلطانى بإبطال ذلك حتى يتسنى الصرف على أمور الوقف المختلفة[٥٩٢].

وكما اهتمت الدولة العثمانية برعاية الأوقاف المخصصة للمساجد والزوايا،اهتمت كذلك بالأوقاف المخصصة للمدارس،فعلى سبيل المثال المدرسة العوتبانية بدمياط،والتى كانت تدرس بها العلوم الدينية،علاوة على التاريخ والجغرافيا،والحساب،كانت تصدر الأوامر السلطانية ما بين الحين والآخر للاهتمام بالأوقاف المخصصة لها من أراضٍ،وحوانيتٍ،ووكالاتٍ،ويتم تحصيل ما هو موقوف عليها للإنفاق على ما يلزمها من عمارة وترميم وأجر معلمين[٥٩٣].

واهتمت الدولة العثمانية كذلك بالأوقاف المرصدة على الأفراد بتعيين النظار عليها،وضرورة رعايتها. ففى عام (١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م) تم تعيين الشيخ بيرم جاويش الديوان العالى ناظراً على وقف قراقجا الحسنى،عملاً على ما بيده من البراءة الشريفة السلطانية،والبيورلدى الصادر من الباشا،ومنع من يعارضه فى ذلك،ومكنه شيخ الإسلام من ذلك بالفعل[٥٩٤].

وبناءً على الأوامر الشريفة السلطانية التى كانت تصدر بين الحين والآخر بعدم التعرض لما يتم تخصيصه للأوقاف،فقد اشتكى الشيخ عبدالحليم بن شرف الدين ابن يحيى الشعرانى من أن السيرجة (مكان معد لعمل الطحينة) المتعلقة بمقام جده

---

(٥٨٨) محكمة دمياط: س١٤٨،ص٦١،م٧٧ بتاريخ أوائل ربيع أول ١١٠٢هـ/ ٣ ديسمبر ١٦٩٠م.

(٥٨٩)إبراهيم الدسوقى: ولد سنة ٦٥٣هـ/ ١٢٥٥م،وعاش فى مدينة دسوق بمحافظة كفر الشيخ بعد أن انتقل إليها من قرية مرقص المجاورة لدسوق،ومن هنا سمى بالدسوقى نسبة لمدينة دسوق،وينتهى نسبة للحسين بن على،كما أن أمه فاطمة أخت الصوفى الكبير أبى الحسن الشاذلى،وتوفى إبراهيم الدسوقى فى عام ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦م (انظر: سعد القاضى،العارف بالله سيدى إبراهيم الدسوقى،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠١،ص٢٩،١٦،٨).

(٥٩٠) الباب العالى: س١٢٥،ص١١٥،م٣٤٩ بتاريخ ٥ رجب ١٠٥٧هـ/ ٤ أغسطس ١٦٤٧م.

(٥٩١) نفسه: س١٧٧،ص٣٨،م٢٣٧ بتاريخ ٥ ذى القعدة ١١٠٢هـ/ ٣١ يوليو ١٦٩١م.

(٥٩٢) الباب العالى: س١٨٣،ص٢٤٠،م٦٨٦ بتاريخ ١٩ جماد آخر ١١١٠هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٦٩٨م.

(٥٩٣) محكمة دمياط: س١٤٠،ص٢٦٠،م٣٩٨ بتاريخ ١٨ رجب ١٠٩٢هـ/ ٤ أغسطس ١٦٨١؛ نفسه: س١٤٥،ص١١٨،١١٧،م١٥٣ بتاريخ أواسط شوال ١٠٩٨هـ/ ٢٤ أغسطس ١٦٨٧م؛ نفسه: س١٤٦،ص٤٧٣،م٥٦٤ بتاريخ ٢ ذى الحجة ١٠٩٩هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٦٨٨م.

(٥٩٤) الباب العالى: س١٢٨،ص٢٧،م٢٨ بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١٠٦٠هـ/ ١٧ أبريل١٦٥٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والموقوفة عليه،ليس عليها عادة ولا مظلمة،وأن الشيخ محمد الزينى شيخ طائفة السيارجة يريد أن يفرض على السيرجة المتعلقة بصاحب المقام ضريبة لصالح باب الاحتساب فلما عرض ذلك الأمر على الديوان العالى تم إرسال أمر لنائب الحسبة بعدم التعرض لما هو متعلق بالوقف(٥٩٥).

وعملاً بالأمر السلطانى،والذى أكده البيورلدى الشريف،تم تعيين الشيخ حسن ابن الشيخ محمد من نسل الإمام دحية الكلبى الصحابى رضى الله عنه،ناظراً على أوقاف الإمامين أبى عبدالله محمد بن إدريس الشافعى القرشى،وأبى شعيب الليث ابن سعد(٥٩٦)،كما تم تعيين مسعود أغا دار السعادة ناظراً على وقف جوهر اللالا من منازل وحوانيت،على أن ينفق جزءاً من ريع ذلك الوقف على مسجد الواقف(٥٩٧).

وتقدم أولاد الحاج حمادة بن على بعرض حال للسلطان بأنهم من حفاظ كتاب الله تعالى،ولهم وقفية بدمياط مشروطة على أولادهم وأولاد أولادهم،والوقف المخصص لذلك،محلات،وسيارج،وأفران،وهناك من يعارضهم بطلب أموال بطريق التعدى،وبناءً على ذلك صدر أمر سلطانى من محكمة أدرنة،وبيورلدى من الديوان العالى بمصر بعدم التعرض فيما يخص وقفهم(٥٩٨).

أما فيما يخص ما أوقفه بعض العثمانيين الموجودين بمصر فنلاحظ أن الأمثلة على ذلك قليلة،فعلى سبيل المثال أقر على محمد سولاق بن حسن الرومى الاستانبولى أنه أوقف ما هو جار فى ملكه من جميع المكان الكائن باستانبول بمحلة معمار سنان المشتمل على عدة غرف ومطبخ وجنينة،يحيط بذلك حدود أربعة،وقد أوقف ذلك على نفسه،ثم على زوجته من بعده،ثم على أولاده ذكوراً و إناثاً ثم على أولاد أولاده،فإذا انقرضوا جميعاً كان ذلك وقفاً على عتقاء الواقف ذكوراً وإناثاً فإذا انقرضوا جميعاً،خصص من ذلك جزء للفقراء والمساكين بمصر،وجزء يكون وقفاً على فردين من حفظة القرآن الكريم يقرآن فى كل يوم جزءين من القرآن،ويهديان ثواب ذلك لروح سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،واشترط الواقف النظر على وقفه مدة حياته ثم من بعده لزوجته ثم أولاده ثم من بعده للأرشد فالأرشد من المستحقين للوقف(٥٩٩).

كما أوقف محمد أفندى الاستانبولى المكان الكائن باستانبول بخط حاره باسكى المشتمل على مساكن علوية وسفلية وحديقتين وأبيار،على نفسه،وذريته،وعتقائه،فإذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على الفقراء والمساكين بمصر،واشترط الواقف أن يكون ناظراً على الوقف،ثم من يخلفه من ذريته،ثم عتقائه(٦٠٠).

وأوقف الحاج سليمان بن باكير الأزميرى مائة وخمسين شجرة زيتون بأراضى أورلده بناحية أزمير،على أن يخصص ريع خمسين شجرة لمؤدب مسجد الأطفال بالناحية المذكورة،أما المائة شجرة فيخصص ريعها للفقراء والمساكين بمصر،وشرط الواقف النظارة على الوقف لنفسه ثم للأرشد فالأرشد من أبنائه إلى حين انقراضهم(٦٠١). كما أوقف الأمير عمر الاستابولى المكان المستجد الإنشاء والعمارة بالقاهرة،المشتمل على منافع ومرافق وحوانيت على نفسه،وذريته،وعتقائه،بيضاً وسوداً،فإذا انقرضوا كان ذلك وقفاً على الحرمين الشريفين مكة المكرمة،والمدينة المنورة،فإن تعذر ذلك كان وقفاً على الفقراء والمساكين بمصر(٦٠٢).

يظهر مما سبق مدى حرص الدولة العثمانية على استمرار نظام الوقف فى مصر،مما يعطيها سيادة روحية على مصر،على اعتبار أن الوقف مظهر إسلامى مهم تميزت به مصر فى تلك الفترة.

---

(٥٩٥) الباب العالى: س١٣٢،ص٣٠٣،م١٣١٧ بتاريخ غرة جماد أول ١٠٦٦هـ/ ٢٦ فبراير ١٦٥٦م.

(٥٩٦) نفسه:س١٦٦،ص٤١٩،م١٣٨٧ بتاريخ ٣ رجب ١٠٩١هـ/٣٠ يوليو ١٦٨٠م،انظر الملحق رقم(١٨).

(٥٩٧) نفسه: س١٧٧،ص١٩٤،م١٧٥ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١٠٥هـ/ ٢٢ يناير ١٦٩٤م.

(٥٩٨) محكمة دمياط: س١٥٩،ص١٠١،م١٠٥ بتاريخ ١٢ شعبان ١١٠٩هـ/ ٢٣ فبراير ١٦٩٨م.

(٥٩٩) محكمة رشيد: س٤٨،ص٢٩٠،م٨٧٩ بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٠٣٩هـ/ ١٣ نوفمبر ١٦٢٩م.

(٦٠٠) الباب العالى: س١٢٣،ص٤٦،م٢٦٣ بتاريخ ٢١ صفر ١٠٥٦هـ/ ١٨ أبريل ١٦٤٦م.

(٦٠١) محكمة الصالحية النجمية: س٥٠٤،ص٢٤٧،م٢٣٧ بتاريخ ٢٧ محرم ١٠٨٦هـ/ ٢٣ أبريل ١٦٧٥م.

(٦٠٢) محكمة بابى سعادة والخرق: س٣٩٩،ص٤٧٦ – ٤٧٨،م٩٢١ بتاريخ ٦ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ٣١ مارس ١٦٨٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: محاولات الدولة العثمانية الحد من شرب الدخان وغلق الحانات.

كان يتم جلب الدخان من أمريكا لبيعة فى البلاد الإسلامية[٦٠٣]،وقد اختلف العلماء فى شربه،فقال بعضهم بتحريمه،وذهب بعضهم لكراهيته،وبعضهم إلى إباحته،وسبب ذلك أن أمزجة الناس مختلفة فشرب الدخان يضر بعضهم،ويسبب الأمراض،فشربه هنا محرم،وأحياناً تنعكس القضية فيكون نافعاً للبعض بمنزلة الدواء،لأن تعودهم على التدخين،ثم تخليهم عنه يؤثر سلباً على الحالة المزاجية لهم،ومن هنا فهم لا يستغنون عنه،وبعض الناس يتناول الدخان موافقة لذوقه[٦٠٤].

وبما أن الدولة العثمانية دولة إسلامية،كانت تحاول - قدر المستطاع - أن تحافظ على التقاليد الإسلامية فى ولاياتها ومنها مصر،وعلى اعتبار أن شرب الدخان يتعارض مع ذلك لأنه نوع من التبذير،حيث يقول جل شأنه {إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا}[٦٠٥] من هنا رأت الدولة العثمانية منع التدخين،أو العمل على الحد من شربه.

وقد حاول بعض السلاطين العثمانيين قدر المستطاع منع شرب الدخان،فعلى سبيل المثال السلطان عثمان الثانى (١٠٢٧ - ١٠٣٢هـ/ ١٦١٨ - ١٦٢٢م) شدد على ضرورة منع شربه،فكان يخرج فى بعض الليالى متنكراً،وكلما وجد مخالفاً لأوامره أدبه تأديباً صارماً[٦٠٦].

وبالنسبة لمصر كانت ترسل الأوامر السلطانية بمنع التدخين،وبموجب ذلك يصدر أمر من الديوان العالى يتم توزيعه على جميع ثغور وأقاليم مصر،فعلى سبيل المثال ورد أمر للقائمين على الأمر فى ثغر دمياط بضرورة إبطال بيع الدخان وشربه،وكل من وجد معه شئ من الدخان يتم مصادرته تمهيداً لحرقه،ومن يخالف ذلك يعاقب أشد العقاب[٦٠٧].

وفى عام (١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م) قام حريق هائل بأحد المقاهى باستانبول كان يتم فيها شرب الدخان،وأدى الحريق إلى تدمير جزء كبير من استانبول،فما كان من السلطان مراد الرابع إلا أن أصدر فرماناً يحظر فيه شرب القهوة والتبغ،ويأمر بإغلاق المقاهى،وهو أمر يسرى على ولايات الدولة العثمانية كلها،ويستمر مفعوله طوال عهد مراد الرابع[٦٠٨].

وتأكيداً لما سبق فى عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٦م) ورد أمر سلطانى بإبطال شرب الدخان وعدم بيعه،ومن وجد معه أية كمية من الدخان،يتم التحفظ عليها،ويقبض عليه لمعاقبته وبالفعل تم القبض على شخص يدعى عبدالسلام بن الريس مطر،ومعه ثلاث أقات دخان،ولما سئل عن ذلك أجاب بأنه أجبر على شرائه وحمله،وبالفعل تم القبض عليه لمعاقبته،والتحفظ على ما معه من دخان لمخالفته الأمر السلطانى[٦٠٩].

ولكن بعد ذلك يبدو أن الدولة العثمانية وإدارتها فى مصر لم تتمكن من محاربة عادة شرب الدخان،لأن وثائق المحاكم الشرعية لم ترد بها إشارة لذلك،نظراً لكثرة عدد من يقدمون على شربه.

أما بالنسبة للخمر فكما هو معلوم محرم شرعاً،كما أشارت بعض آيات القرآن الكريم فيقول جل شأنه {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ}[٦١٠] ويقول فى موضع ثان {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ}[٦١١]

---

(٦٠٣) محمد فريد: المرجع السابق،ص١٢٢.

(٦٠٤) أحمد جودت: تاريخ جودت،المجلد الأول،ترجمة عبدالقادر أفندى الدنا،بيروت،١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م،ص٥٤.

(٦٠٥) سورة الإسراء: آية ٢٧.

(٦٠٦) إبراهيم بك حليم: المصدر السابق،ص٣٤ وما بعدها.

(٦٠٧) محكمة دمياط: س٦٧،ص٥٧،م٨٢ بتاريخ ٢٩ جماد آخر ١٠٣١هـ/ ١١ مايو ١٦٢٢م.

(٦٠٨) روبيرمانتران: المرجع السابق،ص٣٨٨ وما بعدها.

(٦٠٩) محكمة دمياط: س٨١،ص٨٣،م١٨٣ بتاريخ ١٥ شوال ١٠٤٥هـ/ ٢٣ مارس ١٦٣٦م.

(٦١٠) سورة البقرة: آية ٢١٩.

(٦١١) سورة النساء: آية ٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى موضع ثالث يقول {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}[٦١٢] وقد نص قانون نامه مصر على إلغاء الحانات التى يتم فيها شرب الخمور،حيث نصت المادة ٧٥ على ضرورة إلغاء الحانات التى توجد بالمدن والقرى ،لأنها مأوى للفاسقين،ومرتع لشرب الخمر جهاراً،وإلغاء أماكن الغبيراء (البوظة) التى يشرب فيها الناس الخمر بحجة أنها غبيراء[٦١٣].

وكانت ترد الأوامر السلطانية لمصر بمنع شرب الخمور وغلق الحانات،فعلى سبيل المثال عام (٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م) ورد أمر سلطانى إلى جميع الرعايا بعدم تعاطى وبيع أى من أنواع المسكرات وأصناف الأنبذة والبوظة،وكل من وجد سكراناً،فلابد من إحضاره للديوان مكبلاً بالحديد،ويعاقب بالجلد[٦١٤].

وكان أهالى خط الموسكى[٦١٥] فى عام (١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م) قد تقدموا بشكوى لعمر باشا والى مصر (١٠٧٤ - ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٣ - ١٦٦٦م) أن بعض الأفراد من النصارى،فتحوا بخط الموسكى تسع عشرة خمارة لبيع الخمر قريباً من مساجد الخط ومقامات الأولياء مما يعطل الشعائر الدينية،وقد سكن بتلك الخمامير ذوى الأغراض الدنيئة،فحدثت منهم المفاسد الكثيرة،وعلى الفور أصدر عمر باشا بيورلدى بالتحقيق فى ذلك،فوجد تسع عشرة خمارة مشحونة بعنب بناتى،وبراميل مملوءة بالخمر،ومطبخ معد للطعام ،فما كان من الباشا إلا أن أصدر ببورلدى بغلق تلك الخمامير،حتى يتمكن أهالى حارة الموسكى من العيش فى هدوء وسكينة،ويتمكنوا من أداء شعائرهم الدينية[٦١٦].

واستمراراً لدور الدولة العثمانية فى هذا الشأن،ورد فى عام (١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م) أمر سلطانى لمصر بمنع شرب الخمر وبيعه وشرائه،وأن مخالفة ذلك إساءة للإسلام،كما أن شربه يؤدى للطغيان والضلال،وقد شدد الأمر السلطانى السابق،على عدم مخالفة ذلك[٦١٧]،وتأكيداً لتنفيذ الأوامر السلطانية لإبطال الخمر وغلق الحانات صدر أمر من الديوان العالى للقائمين بثغر الإسكندرية بالكشف على الحانات الموجودة بالثغر والتى يصنع فيها الخمور،وضرورة غلقها،وقد تم ذلك بالفعل[٦١٨].

هذه هى أهم جهود الدولة العثمانية وإدارتها فى مصر للحد من شرب الخمر وغلق الحانات على اعتبار أن الدولة العثمانية دولة إسلامية تريد أن تحافظ على الصورة الإسلامية لها.

سادساً: موقف الدولة العثمانية من الأقباط بولاية مصر:

كان للدولة العثمانية موقف إزاء الأقباط بولاية مصر،فيما يخص الشكاوى التى كانوا يرفعونها لاستانبول من أجل رفع الغبن عنهم،وفى الحقيقة كانت الدولة العثمانية متسامحة معهم،بدليل استجابتها لشكواهم،وهو ما يظهر على النحو التالى.

---

(٦١٢) سورة المائدة: آية ٩٠.

(٦١٣) قانون نامه مصر: ص٧٥،٧٤،م٣٣.

(٦١٤) محكمة رشيد: س١٨،ص٢٤٤،م٨٥٨ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ٩٨٣هـ/ ٩ يونيو ١٥٧٥م.

(٦١٥) خط الموسكى: أوله من آخر السكة الحديد من عند قنطرة الموسكى بجوار القره قول،وآخره شارع العتبة الخضراء (انظر: على باشا مبارك،المصدر السابق،جـ٣،ص٣٠٩).

(٦١٦) الباب العالى: س١٤١،ص٣٧٩،م١٢١٩ بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١٠٧٦هـ/ ٤ نوفمبر ١٦٦٥م.

(٦١٧) محكمة دمياط: س١٢٨،ص٧٣،م١٥٨ بتاريخ أواسط ربيع آخر ١٠٨١هـ/ ٢ سبتمبر ١٦٧٠م.

(٦١٨) محكمة إسكندرية: س٥٢،ص٤٣٠،م٨٥٥ بتاريخ ٢٧ شوال ١٠٨٢هـ/ ٢٧ فبراير ١٦٧٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى عام (١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م) اشتكى لدى السلطان طائفة من نصارى القدس،وغزة،والرملة،واللد أنهم تجار يتوجهون إلى مصر- بقصد البيع والشراء،ومعهم تذاكر مختومة بدفع الجزية المقررة عليهم،ورغم ذلك يطالبهم ملتزم الجزية أو الجوالى[٦١٩] بدفع الجزية مرة أخرى مما يؤثر عليهم سلباً،وبناءً على ذلك صدر الأمر السلطانى بأن تلك الطائفة إذا وردت إلى مصر- بقصد التجارة،وبيدهم تذاكر مختومة بدفعهم للجزية،لا يطلب منهم جزية مكررة عن تلك السنة[٦٢٠]،كما كان النصارى الموجودون برشيد ودمياط معهم أوامر سلطانية بعدم دفع جزية زائدة،بسبب تعرض ملتزم الجوالى لهم بغرض فرض جزية زائدة؛ لذلك صدر بيورلدى بضرورة تنفيذ الأوامر السلطانية[٦٢١].

وقد اشتكت بعض طوائف النصارى لدى السلطان أن لهم كنائس قديمة معدة لبطارقتهم،وضعفائهم وعجائزهم،وأن بعض أولياء الأمور يفرضون عليهم التكاليف،ويحملونهم ما لا يطيقون،ونتيجة لذلك ورد أمر سلطانى لكافة القائمين على الأمر بكل المدن والثغور المصرية برفع التكاليف،ولا يتعرض أحد لكنائسهم[٦٢٢]. وفى عام (١٠٧١هـ/ ١٦٦١م) تقدم النصارى الروم بعرض للديوان العالى بأن لهم كنائس وبيمارستانات،وبيوت لمعاشهم،وكانت تفرض عليهم تكاليف،ثم رفعت عنهم بموجب أمر سلطانى،وطلبوا تطبيق ذلك وبناءً عليه صدر بيورلدى لقضاة مصر- القديمة،وبولاق،والإسكندرية،ورشيد،ودمياط،والمتكلمين على هذه النواحى بضرورة تنفيذ ما جاء فى الأمر السلطانى[٦٢٣].

وفى بعض الأحيان كانت تقام الدعاوى من جانب المسلمين ضد النصارى فقد أقيمت دعوى ضد قسيس الروم وسائر النصارى بثغر دمياط أنهم أهانوا الإسلام،وبنى بعضهم بيوتاً بجانب المساجد،وبناءً على ذلك صدر بيورلدى بضرورة التحقق من ذلك والكشف عنه،وقد تم ذلك بالفعل،فوجد أن بيوت النصارى فى حارة منفردة بعيدة عن المساجد،وأنهم لم يتعرضوا للإسلام بشئ من الإهانة،ونتيجة لذلك تم رد تلك الدعوى،وتم عرضها على الدولة العثمانية حتى لا تتكرر مرة أخرى[٦٢٤].

---

(٦١٩) الجوالى: يرجع إنشاء ضريبة الجوالى إلى العصر الإسلامى حيث فرضت ضريبة الجزية على أهل الكتاب (اليهود والنصارى) الذين لم يتحولوا إلى الإسلام،ولكنهم اعترفوا بالسيادة الإسلامية،وبحماية الحكام المسلمين لأشخاصهم وممتلكاتهم،وقد عرفت ضريبة الجزية فى مصر المملوكية بمال الجوالى،وبعد الفتح العثمانى لمصر،أوكل جمع ضريبة الجزية أو الجوالى إلى مقاطعة كانت إدارتها تسند إلى أمين الجوالى،وكانت ضريبة الجوالى تقسم قسمين،قسم يدفع كمكافآت لأهل الجوالى،والجزء الآخر يرسل إلى الخزينة السلطانية فى استانبول،وفى عام (٩٣١هـ/ ١٥٢٥م) قرر إبراهيم باشا إنشاء بلوك الجوالى أو قسم الجوالى أو قلم الجوالى كما عرف فيما بعد،للإشراف على تنظيم إيرادات ومصروفات الجوالى وحفظ الزيادة التى تتبقى فى بعض السنوات من الفرق بين إيرادات الجوالى ومصروفاتها لدفع المرتبات المطلوبة لأهل الجوالى من السنوات التى ينقص فيها إيراد الجوالى. وفى القرن السابع عشر سيطر أمراء مصر المماليك على التزام مقاطعة الجوالى كما سيطروا على المقاطعات المهمة الأخرى وأصبح أمين الجوالى وهو ملتزمها،يدفع للخزينة مبلغاً سنوياً بالإضافة لضريبة الكشوفية الكبيرة للخزينة أيضاً والكشوفية الصغيرة للباشا ويحتفظ بباقى الجزية المحصلة لنفسه،وبالنسبة للأقاليم كان هذا الأمين ينقل حق التزام الجزية إلى حكام الأقاليم،الذين كانوا يدفعون له بدورهم مبلغاً سنوياً ويحتفظون بباقى الإيراد كفائض لهم،وكانت ضريبة الجزية تحصل على ثلاث مستويات وتجمع من الذميين الخاضعين لها قانوناً. وفى عام (١١٤٧هـ/ ١٧٣٤م) أخذت مقاطعة الجزية من ملتزمها المملوكى وأعطيت لموظف آخر يعرف بالجزية دار،ووضعت إيرادات الجزية فى مصر تحت الإدارة المباشرة لديوان الجزية المركزى فى أدرنه (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد،المرجع السابق،ص٣٢٧،٣٢٦).

(٦٢٠) محكمة دمياط: س٦٧،ص١٠٦،م١٨٤ بتاريخ ٢٨ صفر ١٠٣١هـ/ ١٢ يناير ١٦٢٢م.

(٦٢١) محكمة رشيد: س٥٩،ص٤١٥،م٩٩٧ بتاريخ ٢٦ رمضان ١٠٥٢هـ/ ١٨ ديسمبر ١٦٤٢؛ محكمة دمياط: س٩١،ص٢٠،م٤٣ بتاريخ ٤ شوال ١٠٥٥هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٦٤٥م.

(٦٢٢) محكمة دمياط: س١٠١،ص٩٤،م٣٠٠ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٠٦١هـ/ ١٨ مايو ١٦٥١م.

(٦٢٣) نفسه: س١١٢،ص٢٢٥،م٣١٦ بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ١٠٧١هـ/ ٢٤ يوليو ١٦٦١م.

(٦٢٤) نفسه: س١١٣،ص٣٠٥،م٣٦٩ بتاريخ ٢١ رجب ١٠٧٢هـ/ ١١ مارس ١٦٦٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحرصاً من الدولة العثمانية على عدم إرهاق النصارى،وضماناً لاستمرار شعائرهم صدر فى عام (١٠٨٤هـ/ ١٦٧٣م) أمر سلطانى وبيورلدى من الباشا إلى القائمين على الأمر بالإسكندرية،ورشيد،ودمياط،والسويس، بأن كل شئ ورد باسم الكنائس من زيت وبسط،لا يؤخذ منه بأى من دواوين الثغور المذكورة جمرك[٦٢٥] ولإعادة ولا شئ مطلقاً[٦٢٦].

وكان لدى رهبان وقسيسي طور سيناء[٦٢٧] أوامر شريفة سلطانية بأنه إذا ورد إليهم ولكنائسهم،نذور أو شئ على طريق الصدقة من مأكولات ومشروبات،وغير ذلك،وأتوا بها إلى البنادر للتوجه بها إلى كنائسهم فهم معفون من الجمرك،وليس عليهم عادة فى البنادر،ولا تفرض عليهم تكاليف،ومن الجدير بالذكر أن هذا التقليد كان سارياً منذ أيام السلطان سليم الأول[٦٢٨].

وأخيراً اشتكى النصارى الروم بمصر للسلطان العثمانى،بأنه إذا مات أى فرد منهم،وإذا أرادوا دفنه تفرض عليهم سبعة قروش ونصف من جانب ملتزم الجوالى،وطلبوا من السلطان إبطال ذلك،وبالفعل استجاب لهم،وأرسل للديوان العالى بمصر بضرورة كتابة ببورلدى لتنفيذ ما يريدونه[٦٢٩].

يظهر من خلال العرض السابق مدى عمق العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية،ومدى حرص الأخيرة على الظهور بالمظهر الإسلامى،مما فرض على مصر نوعاً من الهيمنة الروحية للدولة العثمانية. كما كانت الدولة العثمانية حريصة على استقرار الأوضاع الاجتماعية بمصر،فعندما ما كانت ترفع لها أية شكوى كانت تولى لها اهتماماً،وتحاول وضع الحلول لها.

---

(٦٢٥) جمرك: من الإيطالية (Commercio) ،واليونانية (Commercium) وحرفت إلى جمرك فى العربية،وكمرك فى التركية،والجمرك هو الهيئة المختصة بتنظيم وفرض الضريبة على التجارة الصادرة والواردة،وعرفت الجمارك بالأساكل،ومفردها أسكله،اقتبست من الإيطالية سكالا (Scala) بمعنى ميناء أو ثغر،وهى تكتب فى المصادر والمراجع العربية فى أشكال شتى فى صيغة المفرد إسقالة – سقالة – صقالة – أسكلة،وفى صيغة الجمع إسقالات – أساكل – أساكيل،وترد أحياناً فى بعض المصادر التاريخية العربية كلمة سكلر،وهى مقتبسة من اللغة الأسبانية،ومعناها ميناء للعابرين،أو المارين (انظر: عبدالعزيز محمد الشناوى،المرجع السابق،جـ١،ص١٧٠،هامش٢).

(٦٢٦) محكمة إسكندرية: س٥٣،ص١٨٤،م٣٧٢ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٠٨٤هـ/ ٩ أغسطس ١٦٧٣م؛ محكمة دمياط: س١٣٠،ص١٩،م٣٥ بتاريخ ٣ جماد أول ١٠٨٤هـ/ ١٦ أغسطس ١٦٧٣م.

(٦٢٧) طور سيناء: قاعدة قسم سيناء الجنوبى: وهى من القرى المصرية القديمة،وهى الآن قرية صغيرة على الشاطئ الغربى لشبه جزيرة سيناء،فى الجهة الجنوبية الشرقية من خليج السويس،بينها وبين السويس ٢٤٠ كم،وهى اليوم مركز قسم سيناء الجنوبى (انظر: محمد رمزى،المرجع السابق،ق٢،جـ٤،ص٢٦٧).

(٦٢٨) محكمة دمياط: س١٤٢،ص٢٤٨،٢٤٩،م٢٩٢ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٠٥٩هـ/ ١٠ مارس ١٦٨٤م.

(٦٢٩) نفسه: س١٥٣،ص٢٩٧،م٣٨٨ بتاريخ غاية ربيع أول ١١٠٥هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٦٩٣م،انظر الملحق رقم(٢٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

يتضح من العرض السابق أن العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية لم تكن وليدة القرن السابع عشر بل كانت جذورها ممتدة إلى ما قبل ذلك بكثير، وقد لعبت طبيعة الحكم العثمانى دورها فى تقوية هذه العلاقات فى النواحى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية نظراً لوضع مصر المهم بالنسبة للدولة العثمانية.

فمن الناحية السياسية نلاحظ أن الدولة العثمانية كان لها موقف من الأحداث السياسية بولاية مصر فقد كانت تراقب الأمور بها، ولم تتوان لحظة فى إخماد أى أزمة تهدد الوجود العثمانى فى مصر، ويظهر ذلك فى فتنة السباهية فالباشوات الذين كانوا يتولون الحكم فى مصر عند تركهم المنصب كانوا يحرصون على إخبار السلطان بما يجرى فى تلك الولاية، وظهر ذلك بوضوح على يد خضر باشا، وعلى باشا السلحدار، فأخذت الدولة العثمانية تفوض الأمور فى مصر إلى باشوات أقوياء للعمل على القضاء على تلك الفتنة، إلى أن تم ذلك على يد محمد باشا قول قران.

كما يتضح أيضاً أن الدولة العثمانية كانت لا تحاول إثاره القلاقل السياسية فى مصر حتى تستقر الأمور، فعندما وقعت حادثة مقتل قيطاس بك، وتمكن صناجق مصر المماليك من عزل موسى باشا، ثم عرض هذا الأمر على السلطان العثمانى أيد الصناجق فى ذلك، وعين باشا آخر بدلاً منه حرصاً على استقرار الأوضاع السياسية فى مصر. كذلك كان للدولة العثمانية موقف من رضوان بك أمير الحج، فرغم ماحدث رأت الدولة العثمانية فى نهاية الأمر أن ترضيه - نظراً لنفوذه القوى - فعينته أميراً على الحج مدى الحياة حتى تستقر الأمور فى مصر.

واتخذت العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية مجالاً آخر فى مساعدة الأولى للثانية فى حروبها، مما يعطينا فكرة وهى الولاء للسلطان العثمانى سلطان المسلمين، لأن مساعدة الدولة فى حروبها ما هى إلا نصرة للإسلام، ويوضح ذلك أن القيم الروحية المتأصلة من الإسلام قد أثرت فى العلاقات السياسية. ومما يؤكد ذلك أن مصر كانت تقوم بإمداد الدولة العثمانية بإمدادات حربية كثيرة ومتنوعة.

وتكشف العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية أن قبضة الثانية على الأولى كانت ما تزال قوية، وأن الدولة العثمانية فى ذلك الوقت كانت ما تزال متمتعة بالهيبة والنفوذ، عكس ما حدث فى القرن الثامن عشر، فقد بدأت تظهر على الدولة العثمانية - بوضوح - عوامل الضعف والانهيار، وهو ما انعكس على ولاياتها ومنها مصر، والدليل على ذلك توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة كارلوفيتز عام (١٦٩٩م) مع النمسا، والتى تنازلت بموجبها عن المجر، وكانت تلك المعاهدة فاتحة تنازلات كثيرة للدولة العثمانية؛ فاضطربت أمورها السياسية، وأثر ذلك بدوره على مصر، مما شجع البيوتات المملوكية أن تسيطر على الأمور السياسية فى مصر، ولم يكن هناك دور واضح لمصر فى مساندة الدولة العثمانية فى حروبها اللهم إلا مساندتها فى حربها ضد روسيا حول بروت عام (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) على الرغم من أن تلك السنة كانت توافق أزمة سياسية فى مصر عرفت بفتنة أفرنج أحمد.

أما العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية فقد كانت قوية، وسعت الأخيرة سعياً حثيثاً من أجل تقوية تلك العلاقات عن طريق تدعيم وتنشيط الحركة التجارية بينهما، وتطبيق قانون الحظر والتسعير على مصر ضماناً لاستقرار الأوضاع الاقتصادية بها، وتضمن الدولة العثمانية ما تحتاجه من المؤن الغذائية وغير ذلك. ومما قوى العلاقات الاقتصادية بين مصر والدولة العثمانية أيضاً الأوضاع السياسية المستقرة التى مرت بها مصر فى تلك الفترة. وما بذلته الدولة العثمانية من جهود للقضاء على أى فتنة قامت بمصر. كما أن عوامل الضعف لم تبدو واضحة بالصورة الكافية على الدولة العثمانية.

ومما دعم العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية شيوع مبدأ الاقتراض بين المصريين والعثمانيين سواء للتجارة، أو لشراء عقار، أو على سبيل السلف،وفقاً للشريعة، وكان ذلك بحضور الشهود، والضامن للمقترض، وقد أدت عملية الاقتراض إلى قيام العديد من الدعاوى وهناك من استطاع إثبات دعواه، وهناك من لم يستطع. ولعل المهم فى ذلك هو الإشارة إلى أسماء محاكم موجودة فى استانبول عن طريق الكتب النقلية. وكان القضاة فى مصر يولون اهتماماً زائداً بتلك القضايا التى أتت فى الكتب النقلية على أساس أنها آتية من دار السلطنة. ونخرج من الدعاوى القضائية بفكرة وهى الحرص على تحقيق العدالة وإرجاع الحقوق لأصحابها إن ثبت ذلك بالدليل القاطع. وتعتبر الكتب النقلية سند قوى فى ذلك. ومما دعم العلاقات الاقتصادية أيضاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حصص الالتزام التى حازها بعض العثمانيين الموجودين فى مصر وإن كانت بسيطة، وتنبغى الإشارة أنه نظراً لاضطراب الأوضاع السياسية لكل من الدولة العثمانية ومصر كما سبق القول؛ كان من الطبيعى أن تضطرب الأحوال الاقتصادية، فقد أثر ذلك - بالطبع - على التجارة، والخلل فى تطبيق قانون الحظر والتسعير، ومبدأ الاقتراض، ولكن ليس معنى ذلك زوال هذه المظاهر.

ومن مظاهر تبعية وولاء مصر للدولة العثمانية والتى أظهرتها هذه الدراسة المخصصات التى كانت ترسل من مصر للمطابخ السلطانية فى استانبول على أساس أنها مقررات على مصر، فكانت الأخيرة حريصة - رغم الأزمات التى مرت بها - على إمداد المطابخ السلطانية بما تحتاجه من هذه المواد بصفة مستمرة مع تراوحها بين الزيادة والنقصان، ويلحظ مع بدايات القرن الثامن عشر أن مصر استمرت فى إرسال المخصصات للمطابخ السلطانية؛ رغم ما مر بها من أزمات سياسية فيما بعد. وتكشف هذه المخصصات عن مدى ما كانت تتمتع به مصر من خيرات وفيرة، ووضع اقتصادى متميز ساهم إلى حد كبير فى رسم الصورة الاقتصادية لمصر فى تلك الفترة.

أما العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية فكانت نتاجاً طبيعياً للعلاقات السياسية والاقتصادية، فنلاحظ وجود اندماج فى تلك العلاقات، معنى ذلك أنه لم تكن هناك عزلة قائمة بين المصريين والعثمانيين فى ذلك الوقت، وظهر ذلك فى حالات الزواج والطلاق.

ويظهر من العلاقات الاجتماعية أيضاً حرص الدولة العثمانية على الظهور بالصورة الإسلامية اللائقة من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية فى القضايا التى ترفع أمام المحاكم، علاوة على الاهتمام بالأوقاف، ورعايتها عن طريق إصدار الأوامر السلطانية ضماناً لاستمرار الوقف وعدم المساس به، بالإضافة لمحاولات الدولة العثمانية للحد من شرب الدخان وغلق الحانات،والتسامح الذى أظهرته تجاه الأقباط بمصر، ولعل ذلك يفسر المدة الطويلة للسيادة العثمانية على مصر دون قيام حركة ثورية ضدها، أو المطالبة بالانفصال عنها، بمعنى الولاء المطلق للدولة العثمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (١)

محتوى الوثيقة: ارسال قمح لرودس بناء على بيورلدى شريف،وكان ذلك من المخصصات التى ترسلها مصر لرودس بعد فتحها..

المصدر: محكمة دمياط

رقم السجل: (٦٥) رقم الصفحة : (٦٥)

رقم المادة وتاريخها: مادة (١٣١) بتاريخ ٢٨ ربيع آخر ١٠٥٦هـ

بعد أن ورد البيورلدى الشريف المطاع الواجب القبول والاتباع من الديوان العالى بمصر المحروسة خطاباً لمولانا الحاكم الشرعى بالثغر المذكور دامت فضائله ولقدوة الأماجد والمكارم على أغا حوالة بالثغر المذكور دام مجده بوسق القمح المخزن فى القاعات بالثغر المذكور المتأخر من القمح السلطانى الوارد من مصر المحروسة إلى الثغر المذكور سابقاً لعمل البكسماط وانزال ذلك فى مراكب من الثغر وإرساله لجهة السلطنة الشريفة برودس ودفع أجرة ذلك لرايس المركب من ملتزم الثغر المذكور قوبل ذلك بمزيد الامتثال وبلغ ستمائة إردب وتسعين أردباً بالكيل المصرى المعتاد،ووسق القمح المذكور وأنزل بمركب يانى ريس ولد بشكل النصرانى وقبض الأجرة عن ذلك من المعلم موس اليهودى وكيل المعلم نسيم اليهودى الملتزم بالمقاطعة وقدرها من القروش الاسدية ثلاثمائة قرش وخمس وسبعون قرشاً القبض الشرعى بالطريق الشرعى بتمام ذلك وكماله،وعليه حمل ذلك وإيصاله إلى رودس المذكورة لجهة السلطنة الشريفة،وثبت مضمون ذلك لدى مولانا الحاكم المشار إليه الثبوت الشرعى،جرى ذلك وحرر فى من ثامن عشرين شهر بيع الآخر سنة ست وخمسين وألف.

ملحق رقم (٢)

المحتوى: سلاطين الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر.

المصدر: محمد بن أبي السرور البكرى،نصرة أهل الإيمان؛ نفس المؤلف: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية؛ أحمد عبدالرحيم مصطفى: فى أصول التاريخ العثمانى.

مدة حكم السلطان			
مسلسل	اسم السلطان	التقويم الهجرى	التقويم الميلادى
١	محمد الثالث ابن مراد	١٠٠٤ -١٠١٢	١٥٩٥ - ١٦٠٣
٢	أحمد الأول ابن محمد الثالث	١٠١٢ - ١٠٢٦	١٦٠٣ - ١٦١٧
٣	مصطفى الأول ابن محمد الثالث	١٠٢٦ - ١٠٢٧	١٦١٧ - ١٦١٨
٤	عثمان الثانى ابن أحمد الأول	١٠٢٧ - ١٠٣٢	١٦١٨ - ١٦٢٢
٥	مصطفى الأول للمرة الثانية	١٠٣٢ - ١٠٣٣	١٦٢٢ - ١٦٢٣
٦	مراد الرابع ابن أحمد الأول	١٠٣٣ - ١٠٥٠	١٦٢٣ - ١٦٤٠
٧	إبراهيم الأول ابن أحمد الأول	١٠٥٠ - ١٠٥٨	١٦٤٠ - ١٦٤٨
٨	محمد الرابع ابن إبراهيم الأول	١٠٥٨ - ١٠٩٩	١٦٤٨ - ١٦٨٧
٩	سليمان الثانى ابن إبراهيم الأول	١٠٩٩ - ١١٠٣	١٦٨٧ - ١٦٩١
١٠	أحمد الثانى ابن إبراهيم الأول	١١٠٣ - ١١٠٧	١٦٩١ - ١٦٩٥
١١	مصطفى الثانى ابن محمد الرابع	١١٠٧ - ١١١٥	١٦٩٥ - ١٧٠٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

المحتوى: باشوات مصر فى القرن السابع عشر.
المصدر: يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل،تحفة الأحباب بمن ملك مصر- من الملوك والنواب،أحمد شلبى بن عبدالغنى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة،من الوزراء والباشات؛ ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى.

مدة حكم الباشا			
مسلسل	اسم الباشا	التقويم الهجرى	التقويم الميلادى
١	خضر باشا	١٠٠٦ - ١٠١٠	١٥٩٧ - ١٦٠١
٢	على باشا السلحدار	١٠١٠ - ١٠١٢	١٦٠١ - ١٦٠٣
٣	إبراهيم باشا المقتول	١٠١٢ - ١٠١٣	١٦٠٣ - ١٦٠٤
٤	محمد باشا الكرجى	١٠١٣ - ١٠١٤	١٦٠٤ - ١٦٠٥
٥	حسن باشا	١٠١٤ - ١٠١٦	١٦٠٥ - ١٦٠٧
٦	محمد باشا (قول قران).	١٠١٦ - ١٠٢٠	١٦٠٧ - ١٦١١
٧	محمد باشا الصوفى	١٠٢٠ - ١٠٢٤	١٦١١ - ١٦١٥
٨	أحمد باشا	١٠٢٤ - ١٠٢٧	١٦١٥ - ١٦١٧
٩	مصطفى باشا	١٠٢٧ - ١٠٢٨	١٦١٧ - ١٦١٨
١٠	جعفر باشا	١٠٢٨ -	١٦١٨ -
١١	مصطفى باشا	١٠٢٨ - ١٠٢٩	١٦١٨ - ١٦١٩
١٢	حسين باشا	١٠٢٩ - ١٠٣١	١٦١٩ - ١٦٢١
١٣	محمد باشا	١٠٣١ -	١٦٢١ -
١٤	إبراهيم باشا السلحدار	١٠٣١ - ١٠٣٢	١٦٢١ - ١٦٢٢
١٥	مصطفى باشا	١٠٣٢ -	١٦٢٢ -
١٦	على باشا	١٠٣٢ -	١٦٢٢ -
١٧	مصطفى باشا	١٠٣٢ - ١٠٣٥	١٦٢٢ - ١٦٢٥
١٨	بيرام باشا	١٠٣٥ - ١٠٣٨	١٦٢٥ - ١٦٢٨
١٩	محمد باشا	١٠٣٨ - ١٠٤٠	١٦٢٨ - ١٦٣٠
٢٠	موسى باشا	١٠٤٠ -	١٦٣٠ -
٢١	خليل باشا	١٠٤١ - ١٠٤٢	١٦٣١ - ١٦٣٢
٢٢	أحمد باشا الكرجى	١٠٤٢ - ١٠٤٥	١٦٣٢ - ١٦٣٥
٢٣	حسين باشا	١٠٤٥ - ١٠٤٧	١٦٣٥ - ١٦٣٧
٢٤	محمد باشا زلعة السم	١٠٤٧ - ١٠٥٠	١٦٣٧ -١٦٤٠
٢٥	مصطفى باشا البستانجى	١٠٥٠ - ١٠٥٢	١٦٤٠ - ١٦٤٢
٢٦	مقصود باشا	١٠٥٢ - ١٠٥٣	١٦٤٢ -١٦٤٣
٢٧	أيوب باشا	١٠٥٤ - ١٠٥٦	١٦٤٤ - ١٦٤٦
٢٨	محمد باشا حيدر زاده	١٠٥٦ - ١٠٥٧	١٦٤٦ - ١٦٤٧
٢٩	الشريف محمد باشا	١٠٥٨ - ١٠٥٩	١٦٤٨ - ١٦٤٩
٣٠	أحمد باشا أرنؤد	١٠٥٩ - ١٠٦١	١٦٤٩ - ١٦٥٠
٣١	عبدالرحمن باشا	١٠٦١ - ١٠٦٢	١٦٥٠ - ١٦٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢	محمد باشا أبوالنور	١٠٦٣ - ١٠٦٦	١٦٥٢ - ١٦٥٥
٣٣	مصطفى باشا	١٠٦٦ - ١٠٦٧	١٦٥٥ - ١٦٥٦
٣٤	محمد باشا غازى	١٠٦٧ - ١٠٧٠	١٦٥٦ - ١٦٥٩
٣٥	مصطفى باشا	١٠٧٠ - ١٠٧١	١٦٥٩ - ١٦٦٠
٣٦	إبراهيم باشا	١٠٧١ - ١٠٧٤	١٦٦٠ - ١٦٦٣
٣٧	عمر باشا	١٠٧٤ - ١٠٧٧	١٦٦٣ - ١٦٦٦
٣٨	إبراهيم باشا البستانجى	١٠٧٧ - ١٠٧٩	١٦٦٦ - ١٦٦٨
٣٩	على باشا قرة قاش	١٠٧٩ - ١٠٨٠	١٦٦٨ - ١٦٦٩
٤٠	إبراهيم باشا	١٠٨١ - ١٠٨٤	١٦٧٠ - ١٦٧٣
٤١	حسين باشا جانبولاد	١٠٨٤ - ١٠٨٦	١٦٧٣ - ١٦٧٥
٤٢	أحمد باشا الدفتردار	١٠٨٦ - ١٠٨٧	١٦٧٥ - ١٦٧٦
٤٣	عبدالرحمن باشا	١٠٨٧ - ١٠٩١	١٦٧٦ - ١٦٨٠
٤٤	عثمان باشا	١٠٩١ - ١٠٩٤	١٦٨٠ - ١٦٨٣
٤٥	حمزة باشا	١٠٩٤ - ١٠٩٨	١٦٨٣ - ١٦٨٦
٤٦	حسن باشا السلحدار	١٠٩٩ - ١١٠١	١٦٨٧ - ١٦٨٩
٤٧	أحمد باشا	١١٠١ - ١١٠٢	١٦٨٩ - ١٦٩٠
٤٨	على باشا	١١٠٢ - ١١٠٧	١٦٩٠ - ١٦٩٥
٤٩	إسماعيل باشا	١١٠٧ - ١١٠٩	١٦٩٥ - ١٦٩٧
٥٠	حسين باشا	١١٠٩ - ١١١١	١٦٩٧ - ١٦٩٩
٥١	قرة محمد باشا	١١١١ - ١١١٦	١٦٩٩ - ١٧٠٤

ملحق رقم (٤)

محتوى الوثيقة: الدولة العثمانية تطالب بإرسال قانصوه باشا والى اليمن إلى القسطنطينية لهروبه إلى مصر سراً.
المصدر:محكمة رشيد .
رقم السجل: (٥٤) رقم الصفحة: (٣٢١)
رقم المادة وتاريخها: مادة (٦٦٤) بتاريخ ١٥ صفر ١٠٤٦هـ/ ١٩ يوليو ١٦٣٦م.

سبب تحرير الحروف وموجب تسطير الصنوف هو أنه بمجلس الشرع الشريف الأزهر،ومحفل الدين المنيف الأنور بثغر رشيد المحروس أجله الله تعالى،لدى سيدنا مولانا أقضى قضاة المسامين مولانا محمد أفندى المشار إليه،دامت فضائله،بموجب البيورلدى الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف الوارد من حضرة الوزير المكرم والمشير المفخم،كافل الديار المصرية والأقطار الحجازية مولانا الوزير حسين باشا يسر الله له من الخير ما يشاء فى الخصوص الآتى ذكره فيه،وقوبل ذلك بمزيد التقدير والاهتمام،والمبادرة والامتثال لذلك على الوجه التام،بمحضر كل من قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام،ذى المجد والعز والاحتشام الأمير أحمد باشا بمدينة تونس سابقاً وقابودان ثغر رشيد ،ودمياط حالياً،وقدوة الأماجد حاوى المحامد الأمير موسى أغا أمين بيت المال الشريف بمحروسة مصر،وقابيجى باشى حضرة الوزير المشار إليه،وفخر الأماثل الكرام محمد باشى جاويش بلوك باشى مستحفظان بثغر رشيد ... وجم غفير من العساكر والأمراء والأعيان والكبار أشهد على نفسه كل من قدوة الأماجد الكرام حاوى المحامد الفخام أمير اللوا الشريف السلطانى بالديار الرومية سابقاً الأمير درويش بك،والأمير المكرم مصطفى أغا قابيجى باشى حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه،دام مجده وعلاه إشهاداً صحيحاً شرعياً أنهما تسلما للحفظ التام والحراسة إلى بلوغ المرام للأعتاب العلية السلطانية التى هى مرجع الخاص،والعام حضرة أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام قانصوه باشا بديار اليمن سابقاً لإيصاله إلى الأعتاب الشريفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخنكارية بمدينة القسطنطينية وتسليمه لدى الأعتاب المشار إليها،إشهاداً وتسلماً شرعيين كافيين مرعيين ضبطاً لواقعة الحال عند الطلب لذلك والسؤال،وليعرض على من له ولاية الأمر فيه ليرتب عليه ما يقتضيه،وجرى ذلك وحرر فى اليوم المبارك الخامس عشر من شهر صفر الخير من شهور سنة ست وأربعين بعد الألف.

شهود الحال

محمد بن محمد عبدالملك على عبدى منصور

ملحق رقم (٥)

محتوى الوثيقة: ناولون بارود مرسل لكريت.

المصدر: محكمة إسكندرية

رقم السجل: (٤٦) رقم الصفحة: (١١٦)

رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٥١) بتاريخ ١١ ذى الحجة ١٠٧٩هـ/ ١٢ مايو ١٦٦٩م.

لدى مولانا أفندى بمحضر قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام المقر الكريم العالى حاوى رتب المفاخر والمعالى مولانا مصطفى أغا قابيجى باشى بالديار الخنكارية أيد الله دولتها ودامت سيادتها أشهد عليه جماعة الرويسا بالبحر الملح الأتى ذكر أسمائهم فيه شهودة الإشهاد الشرعى أنهم تسلموا من المعلم سلمون اليهودى الوكيل عن أخيه رفائيل اليهودى صراف باشى بمصر المحروسة والملتزم بمقاطعة الثغر السكندري،مبلغاً قدره من القروش الفضة العددية معاملة تاريخه بالديار المصرية ألف قرش واحدة عن ناولون ألف قنطار بارود وأشحنت بمراكبهم المرساة يومئذ بميناء الثغر المرقوم المتوجه البارود المرقوم لجزيرة كريد على ما يبين فيه؛ ما قبضه الريس إبراهيم جلبى قابودان أحداً وثمانين قرشاً،وما قبضه الريس يوسف حنبلى قابودان خمسة وسبعين قرشاً،وما قبضه الريس مصطفى قابوان تسعة وتسعين قرشاً،وما قبضه الريس محمد قابودان مائة قرش واحدة وخمسين قرشاً،وما قبضه الريس محمد قابودان،باقى المبلغ المرقوم بتمام ذلك وكماله،ولم يتأخر لهم من جميع الناولون المرقوه أعلاه شئ قل ولاجل تعلقاً واستيفاءً ووصولاً شرعيات،وبمقتضى ذلك صار المعلم رفائيل المرقوم أعلاه يحاسب بذلك مما عليه من مال المقاطعة بالثغر المرقوم،تحريراً فى حادى عشر ذى الحجة الحرام سنة تسع وسبعين وألف.

ملحق رقم (٦)

محتوى الوثيقة: دعوى من مصرى على عثمانى بسبب تجارة أرز.

المصدر: محكمة الباب العالى.

رقم السجل: ١٥٩ رقم الصفحة: (٣٥٤)

رقم المادة وتاريخها: مادة ١٢١٧ بتاريخ ٩ جماد آخر ١٠٨٦هـ/ ٣ يوليو ١٦٧٥م.

لدى مولانا الحاكم الحنفى لما حضر لديه فخر الأقران وعمدة الأمثال الحاج إبراهيم بن محمد من طائفة مستحفظان مصر المحروسة من التجار القاطنين بخط خان الخليلى،وحضر بصحبته فخر الأعيان عمدة الأقران الحاج مصطفى بن شعبان الاستانبولى،وهو من التجار المسافرين للديار الرومية،وصدر بينهما الخصام والنزاع بسبب ما ادعاه الحاج إبراهيم المرقوم أنه كان من نحو ثلاث عشرة سنة تقدمت على تاريخه دفع وسلم لشخص يدعى الحاج يوسف الرومى حين كان الحاج مصطفى المرقوم مقيماً بثغر دمياط المحروس بمركبه متهيأ للسفر إلى الديار الرومية مبلغاً قدره من القروش الريالية ألف قرش واحدة وأذنه أن يشترى له بذلك من الأرز الأبيض ويسلمه إلى الحاج مصطفى المرقوم،وينزله بمركبه ويتوجه به إلى مدينة القسطنطينية ويبيعه ويوصل ما يتحصل من ثمنه لوكيله الحاج خليل المقيم بمدينة القسطنطينية،وأنه قد أقر واشترى الأرز بالمبلغ المذكور،ونزله بمركب الحاج مصطفى المرقوم وسلمه إليه،وتوجه به وبلغ السلامة،وباع الأرز المرقوم،وحصل ثمنه وقدره ألف قرش وثمانمائة قرش حسبما أخبره بذلك وكيله الحاج خليل المرقوم،ثم إن خليل المرقوم كاتبه حينذاك بأن إلى وصل إليه من ثمن الأرز المرقوم ألف قرش واحدة وأربعمائة قرش من غير زيادة،وطلب من الحاج مصطفى المرقوم باقى المبلغ المرقوم،وقدره أربعمائه قرش،وكان جواب الحاج مصطفى المرقوم معترفاً بتسلم الأرز وإنزاله بمركبه وبيعه،ودفع لخليل المرقوم ألف قرش واحدة وخمسمائة قرش وخمسين قرشاً إلا أنه لا يعلم بأن الأرز متعلق بالحاج إبراهيم المرقوم ولا أخبر بذلك وطال بينهما الخصام بسبب ذلك فحضر بحضورهما السيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشريف عبدالباقى بن السيد محمد القابى قولى،وفخر أمثاله حسين بن حسن قابى قولى،واستشهد الحاج إبراهيم عما يعلمانه فى ذلك فذكرا لمولانا الحاكم المومى إليه على وجه الشهادة بأنهما حضرا عند الحاج إبراهيم والحاج مصطفى،فأقر واعترف الحاج مصطفى المرقوم بأنه أوصل مع وكيله يوسف المرقوم إلى الحاج خليل المرقوم بمدينة القسطنطينية المذكورة من ثمن الأرز المرسل معه ألف قرش وخمسمائة قرش وخمسين قرشاً،غير أنه لم يسند ملكيه الأرز المرقوم إلى الحاج إبراهيم أغا،وإنما أطلق فى قوله،ولم يعتمد مولانا الحاكم المومى إليه شهادتهما لعدم المطابقة فى الإسناد،وحلف الحاج مصطفى المرقوم بالله تعالى أنه دفع مع وكيله خليل المرقوم من ثمن الأرز المرقوم ألف قرش وخمسمائة قرش وخمسين قرشاً ولم يبق فى عهدته من ذلك شئ قل ولا جل،وأنه لا يعلم أن الأرز المرقوم متعلق بالحاج إبراهيم المرقوم حلفاً شرعياً،ومنع الحاج إبراهيم المرقوم من معارضة الحاج مصطفى المرقوم بسبب ذلك منعاً شرعياً،وقع التحرير فى تاسع جماد الأخر سنة ست وثمانين وألف.

ملحق رقم (٧)

محتوى الوثيقة: دعوى من عثمانى على مصرى بسبب تجارة سكر.

المصدر: محكمة رشيد.

رقم السجل: (٨٧) رقم الصفحة: (٢٠٧)

رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٢٦) بتاريخ ٢٢ محرم ١٠٨٦هـ/ ١٨ أبريل ١٦٧٥م.

بمحضر فخر الأعيان ذى الشأن مرتضى أغا السردار بالثغر المرقوم،ادعى مصطفى بن إيواز الإسلامبولى على فخر الأماجد عبدى بن على الحاضر معه بالمجلس أنه يستحق بذمته مبلغاً قدره من القروش الأسدية التى يعدل كل قرش منها أربعين نصف فضة مائة قرش واحدة وسبعة وثلاثين قرشاً ما هو عن ثمن مائتى أقة،وثمان أقات من السكر المكرر المعين أعلاه بالمبلغ المذكور واقترض منه المبلغ المرقوم وهما بمحمية اسلامبول من نحو سنتين ونصف سنة تقدمت على تاريخه،وأن ذلك جميعه باق له بذمة المدعى عليه إلى تاريخه ويطالبه بذلك،ويسأل جوابه عن ذلك،فسئل المدعى عليه عن ذلك فأجاب بالاعتراف بشرائه منه السكر المعين أعلاه بالمبلغ المرقوم أعلاه،واقترض منه باقى المبلغ المرقوم،وأنه دفع له من ذلك ستة قناطير ونصف قنطار من الكتان بتسعة وعشرين قرشاً وربع قرش،فصدق المدعى المذكور على وصول ذلك فى يوم تاريخه،وألزم المدعى عليه المذكور أعلاه بباقى ذلك وهو مائة قرش واحدة وسبعة وثلاثة أرباع قرش،يدفعها المدعى عليه للمدعى المذكور،وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً فى ثانى عشرى محرم سنة ست وثمانين وألف.

شهود الحال.

ملحق رقم (٨)

محتوى الوثيقة: عثمانى يتاجر فى البن

المصدر: محكمة الصالحية النجمية

رقم السجل: (٤٨٤) رقم الصفحة: (٣٠٥)

رقم المادة وتاريخها: مادة (١٣٧١) بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٠٢١هـ/ ٥ يونيو ١٦١٢.

بمحضر الجناب العالى الأمير المبجل العظيم جعفر أغا متفرقة مصر المحروسة أشهد عليه الزينى يوسف بن عبدالله المجرى الجنس الأبيض معتوق الحاج محمد ابن الحاج يحيى بن الحاج على الاستانبولى شهودة الإشهاد الشرعى فى صحته واختياره أنه قبض من مال معتقه الحاج محمد المذكور أعلاه على سبيل الأمانة الشرعية مبلغاً قدره من القروش الكبار الريال الأبى مشط مائتا قرش وخمسون قرشا قبضاً شرعياً باعترافه بذلك لشهوده الاعتراف الشرعى وتصديق معتقه على ذلك،وأذن الحاج محمد المعتق المذكور ليوسف المذكور أن يسافر بذلك براً وبحراً إلى المخا واستانبول وغير ذلك ليتاجر فى البن وأصناف البضائع،ويحضر به براً وبحراً،ويبيع ذلك،ويشترى ذلك ما أحب واختار،حتى يتحقق الربح والفائدة،وذلك بعد إخراج رأس المال والكلف والمؤن؛ على أن يقسم الربح بينهما على السواء،ما هو للحاج محمد المذكور النصف،والنصف الثانى لمعتقه يوسف المذكور نظير عمله،وتصادقا على ذلك كل التصادق الشرعى بحضور الأمير مصطفى بن على متفرقة مصر والحاج جمعه بن محمود،والحاج سليمان بن جعفر،والحاج محمود بن أحمد التاجر كل منهم بخان الخليلى،واطلاعهم على ذلك التصادق الشرعى وثبت الإشهاد بذلك لدى الحاكم المشار إليه فى خامس ربيع الآخر سنة إحدى وعشرين وألف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٩)

محتوى الوثيقة: دعوى من عثمانى على مصرى بسبب قرض.
المصدر: محكمة رشيد.
رقم السجل: (٢٨) رقم الصفحة: (١٦٩).
رقم المادة وتاريخها: مادة (٥٧٦) بتاريخ ١٦ ذى القعدة ١٠١٢هـ/ ١٦ أبريل ١٦٠٤م.

لدى مولانا الشيخ منصور الرشيدى الأزهرى أيده الله تعالى،ادعى الزينى قرا محمد بن عبدالله الرومى الاستانبولى على فخر الأماجد حاوى المحامد الأمير سليمان بن عبدالله البستنجى الوصى المختار على مخلفات المرحوم الزينى عبدالرحمن ابن عبدالله السراج أنه يستحق بذمة الأخير مبلغاً قدره من الذهب الشريفى ثلاثة وخمسون ديناراً حكم ذلك الحلول الشرعى وسبيله ترتب ذلك له عن قرض شرعى اقترضه منه وتسلمه حال حياته،وأنه ترك ما يورث عنه من كتان وبن وغير ذلك،ويطالبه بتوفية المبلغ المعين أعلاه من عين المخلف المذكور،ويسأل جوابه عن ذلك،فسئل المدعى عليه المشار إليه عن ذلك فأجاب بالاعتراف بوفاة المرحوم عبدالرحمن المذكور،وأنه ترك المخلف المذكور،وأن يثبت المدعى المذكور ما يدعيه؛ فأحضر كل من الناصرى محمد جلبى بن حسن الاستانبولى،والزينى رمضان بن على الإسباهى التاجر بالثغر،والناصرى محمد بن عبدالمجيد بلك باشى الجبجية،والحاج على بن عبدالله الاستانبولى التاجر بالثغر،والملا أحمد بن يوسف الإمام بمدرسة المرحوم الوزير على باشا،والزينى محرم باشا ابن عبدالله،والحاج رضوان بن عبدالله الإسباهى،وسألهم الإشهاد وبما يعلمونه فى ذلك،فشهدوا وأمنوا بوجه المدعى عليه المشار إليه بمعرفة المرحوم الزينى عبدالرحمن المذكور وأنه حال حياته أقر واعترف للمدعى المذكور بالمبلغ المعين أعلاه الإقرار والاعتراف الشرعيين شهادة شرعية مقبولة بالطريق الشرعى،وحلف المدعى المذكور بالله العظيم اليمين الشرعية أنه يستحق بذمة عبدالرحمن المذكور المبلغ المعين أعلاه إلى تاريخه،وأنه من شهد له بذلك صادق فى شهادته،الحلف الشرعى،وبمقتضى ذلك ألزم الحاكم الشرعى المشار إليه المدعى عليه المشار إليه بتوفية المبلغ المدعى به من المخلف المذكور،وألزم بذلك أمراً وإلزاماً شرعيين،وثبت مضمون الدعوى والسؤال لدى مولانا الحاكم الشرعى المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده. وثبوته لديه الثبوت الشرعى المستوفى للشروط الشرعية،وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد فى سادس عشر ذى العقدة من شهور سنة اثنتى عشرة وألف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٠)

محتوى الوثيقة: أمر سلطانى بدفع الأموال المتبقية بذمم أمراء الألوية المتوفين من مخلفاتهم.
المصدر: محكمة القسمة العسكرية
رقم السجل: (٦٤) **رقم الصفحة: (٦٠٨)**
رقم المادة وتاريخها: مادة (٨١٢) بتاريخ ١٥ رجب ١٠٧١هـ/ ١٦ مارس ١٦٦١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١١)

محتوى الوثيقة: كمية أرز مخصصة للمطابخ السلطانية.
المصدر: محكمة دمياط
رقم السجل: (٤٧) رقم الصفحة: (٦٤)
رقم المادة وتاريخها: مادة (١٠٥) بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٠١٨هـ/ ١٥ يوليو ١٦٠٩م.

سبب تحرير الحروف وموجب تسطير الصنوف،هو أنه بالباب العالى دامت له المعالى بثغر دمياط المحروس أجله الله تعالى وأدام بركة متوليه وأيامه الزاهرة بين يدى سيدنا،ومولانا قاضى القضاة شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام محرر القضايا والأحكام مولانا أفندى مصطفى جاويش زاده الرومى الحنفى الناظر فى الأحكام الشرعية والأمور الدينية والتعلقات السلطانية بالثغر المذكور أدام الله تعالى علاه وأيامه الزاهرة،ومعاليه الباهرة،وجمع له بين خيرى الدنيا،وختم بالصالحات أعماله وأحواله،أشهد عليه فخر الأكابر حاوى المفاخر الجناب العالى الأمير محمد بن المرحوم عبدالرحمن جاويش الأعتاب الشريفة السلطانية وكيل خرج الخاصة،والمعين فى طلب الأرز المبيض للمطابخ الشريفة السلطانية من الثغر المذكور أعلاه وفارسكور،دام عزه بموجب الأمر الكريم الوارد على يده من الديوان العالى بمصر المحروسة السابق على تاريخه ووكيله فخر الأماثل والأعيان الأمير بيرى متفرقة بمصر- المحروسة ابن المرحوم قلندر زيد قدره شهوده الإشهاد الشرعى فى صحتهما وسلامتهما وطواعيتهما واختيارهما؛ أن الذى صرف على يديهما من مال الديوان السعيد الكائن بالثغر المذكور أعلاه الجارى فى تمويل وتحويل قدوة الأماجد حاوى المحامد الجناب العالى الأمير محمد بن خضر- متفرقة كاشف الغربية،وأمين ثغر دمياط وفارسكور دام عزه على مصالح الثلاثة آلاف إردب الأرز المبيض المجهزة من الثغر وفارسكور للمطابخ الشريفة السلطانية بموجب الأمر الشريف المذكور أعلاه وإلى ثغر رشيد،مبلغاً من الفضة الجديدة الأنصاف العددية معاملة تاريخه بالديار المصرية ستة وعشرين ألف نصف وثمانمائة نصف ونصفان اثنان ما هو على يد الأمير محمد وكيل الخرج المذكور أعلاه خمسة وعشرون ألف نصف وعشرون نصفاً،وما هو على يد وكيله الأمير بيرى بك المذكور أعلاه ألف نصف وستة وسبعون نصفاً وصدقهما على ذلك الجناب العالى الأمير مصطفى جاويش وكيل الأمير محمد كاشف المذكور أعلاه التصديق الشرعى بالطريق الشرعى،وصار الأمير محمد كاشف يستحق المحاسبة بالمبلغ أعلاه من جملة ما عليه من مال المقاطعة بالثغر المذكور أعلاه وفارسكور وغير ذلك من المال الميرى باعترافهم بذلك،وتصديقهم عليه التصديق الشرعى،وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا قاضى القضاة المومى إليه أعلاه بشهادة شهودة الثبوت الشرعى المستوجب للشروط الشرعية،وواجباته المحررة المرعية،تحريراً فى ثانى عشر شهر ربيع الأخر سنة ثمان وعشرة وألف.

ملحق رقم (١٢)

محتوى الوثيقة: إرسال سكر،ودار صينى،وزنجبيل للمطابخ السلطانية.
المصدر: محكمة إسكندرية
رقم السجل: (٤١) رقم الصفحة: (٢٥٤)
رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٣٤) بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٤٦هـ/ ١٥ أكتوبر ١٦٣٦م.
لديه أحسن الله إليه

أشهد على نفسه قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام أمير اللوا الشريف السلطانى أحمد باشا قبودان بثغر دمياط سابقاً شهودة الإشهاد الشرعى أنه تسلم ووصل إليه وأشحن بمركبه المرساة يومئذ بميناء الثغر برسم الكيلار الشريف السلطانى للديار الرومية أيدت خلافتها إرسالية عمدة الأماجد حاوى كمالات المحامد الأمير حسن أغا وكيل خرج السلطنة الشريفة السلطانية بمصر- المحروسة جميع ثلاثين قفصاً من السكر المنعاد زنتها أحد عشرة ألف رطل،وتسعمائة وخمسة وثلاثون رطلاً،وخمسة أقفاص سكر تبع زنتهم ألفاً رطل اثنتان،وعشرون قفصاً من السكر المكرر،زنتها ثمانية آلاف رطل ومائة وخمسة وأربعون رطلاً،وقطعة دار صينى زنتها مائة رطل وخمسة وستون رطلاً،وقطعة فلفل زنتها مائتا رطل اثنان،وتسعون رطلاً،وقطعة زنجبيل زنتها مائتا رطل اثنان،وخمسة وعشرون رطلاً،كل ذلك بوزنة المعتاد قبانة فخر العدول محمد شمس الدين،وقلم عمدة الأفاضل نور الدين على من عدول المحكمة،وعلى أحمد باشا حفظ ذلك وصونه وإيصاله للديار الرومية،وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه فى خامس عشر شهر جمادى الأولى سنة ست وأربعين وألف.

شهود الحال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٣)

محتوى الوثيقة: قيمة ناولون عن سنة ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م..
المصدر: محكمة إسكندرية
رقم السجل: (٤١) رقم الصفحة: (٢٧٦)
رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٨٢) بتاريخ ٥ رجب ١٠٤٦هـ/ ٣ ديسمبر ١٦٣٦م.

بعد أن ورد البيورلدى الشريف الواجب القبول والتشريف المسطر باللغة التركية على طرة عرض حال الوارد من مصر المحروسة على يد قدوة الأماثل والأعيان فخر الأكابر والأقران حسن أغا وكيل خرج السلطنة الشريفة أيدت خلافتها بعد فواتح الخطاب لقبض مبلغ يأتى ذكره ودفعه للرويسا المتوجهين لمحمية إسلام بول عن نظير ناولون ما أشحنوه من السكر والأرز والعدس والحمص المتعلق ذلك بالكيلار الشريف الخنكارى بالديار الرومية،وقوبل مضمونه بمزيد الامتثال أشهد عليه الأمير حسن أغا المذكور أعلاه شهودة الإشهاد الشرعى،وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض وتسلم ووصل إليه من مال الديوان السعيد بالثغر التزام المعلم هارون اليهودى على يد وكيله المعلم يوسف اليهودى مبلغ قدره ألف قرش واحدة وثلاثمائة واثنان وسبعون قرشاً من القروش الكبار الفضة المعروفة بأبى مشط عن نظير ناولون المراكب،كما هو معين بالبيورلدى المومى إليه أعلاه القبض والتسلم والوصول الشرعيات ليحاسب بذلك المعلم هارون بذلك مما عليه من الأبواب السلطانية عند تمام الحساب،حسبما أشهد على نفسه الأمير حسن المرقوم أعلاه بذلك،وصدقه على ذلك المعلم يوسف المذكور التصديق الشرعى المقبول شرعاً،وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه دام علاه بشهادة شهوده بذلك،وصدوره لديه ثبوتاً شرعياً محرراً مرعياً تحريراً فى خامس رجب الفرد الحرام سنة ست وأربعين وألف.

ملحق رقم (١٤)

محتوى الوثيقة: دعوى قضائية من عثمانى لإثبات حقه فى تركة أخيه بموجب حجة من محكمة محمود باشا باستانبول.
المصدر: محكمة دمياط
رقم السجل: (٨١) رقم الصفحة: (٦١)
رقم المادة وتاريخها: مادة (١٢٦) بتاريخ ٩ جماد أول ١٠٤٥هـ/ ٢١ أكتوبر ١٦٣٥م.

لدى مولانا أفندى أيدت فضائله. سبب تحرير حروفه هو أنه بالباب العالى بثغر دمياط المحروس أجله الله تعالى،وأدام بركته وأيامه الزاهرة بين يدى مولانا أقضى قضاة الإسلام أولى ولاة الأنام مميز الحلال من الحرام،قاضى النقض والإبرام مؤيد شريعة خير الأنام عليه أفضل الصلاة والسلام المحفوف بمزيد عناية الملك المعيد المبدئ مولانا حسن أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية والأمور الدينية والدنيوية بالثغر المذكور وفارسكور،ومضافاتهما دامت فضائله بموجب البيورلدى الشريف الوارد من الديوان العالى بمصر المحروسة فى شأن ذلك ادعى عبدالقادر بن سعدالله بن بستان الساكن بحارة أبى يزيد بمحروسة استنبول على قدوة الأماثل والأقران الأمير أحمد وكيل قدوة الأماجد والأعيان عمدة أرباب المجد والشأن،الأمير مصطفى أغا أمين الثغر المذكور زيد قدره بأن المرحوم محمد شقيق المدعى المذكور مات بثغر دمياط المحروس،وترك مخلفات وضبطت لجهة بيت المال من غير شريك ولا حاجب،وطالبه بما ضبط لجهة بيت المال المذكور من مخلفات شقيقه المتوفى وقدره ثلاثمائة قرش وتسعة عشر قرشاً،فسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك،فأجاب بأن يثبت ما يدعيه. فأبرز من يده مكتوباً مسطراً من محكمة محمود باشا بمحروسة استنبول المذكورة من قبل مولانا حمدى أفندى بن محمد بها مؤرخ بخامس عشر صفر الخير سنة تاريخه مكمل بخطه وختمه الشريف على العادة بشهادة عبدالقادر المدعى شقيق محمد المتوفى المذكور،بأن إرثه منحصر فيه وليس له وارث،إلا هو وثبت مضمونه لدى مولانا أفندى المومى إليه بشهادة شاهدين من جملة الشهود المكتتب شهادتهما أدناه وهما سليم بن أحمد،وعلى بن سليمان ثبوتاً شرعياً،وكشف من السجل المحفوظ عما ضبط لجهة بيت المال المذكور بيد وكيل مصطفى أغا المشار إليه،والمعلم أحمد المحتسب بالثغر المذكور،فوجد أن الذى قبضاه لجهة بيت المال المذكور مبلغاً وقدره ثلاثمائة قرش وتسعة عشر قرشاً،فعند ذلك أمرهما مولانا أفندى المومى إليه بدفع ذلك المبلغ للمدعى المذكور،وتسليمه له بالمجلس تسليماً شرعياً بتمامه وكماله وصار المدعى المذكور لا يستحق على الأمير مصطفى أغا المشار إليه ولا قبل وكيله المذكور،ولا قبل المعلم أحمد المحتسب المذكور شئ قل ولا جل باعترافهم بذلك،وتصادقهم على ذلك التصادق الشرعى،وثبت ذلك لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه ثبوتاً شرعياً معتبراً مرعياً فى تاسع جماد أول سنة خمس وأربعين وألف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٥)

محتوى الوثيقة: دعوى قضائية من عثمانى لإثبات حقه فى تركة عمه.
المصدر: محكمة القسمة العسكرية
رقم السجل: (٦٦) رقم الصفحة: (١٨٨ - ١٨٩)
رقم المادة وتاريخها: مادة (١٩٦) بتاريخ ١٢ صفر ١٠٧٤هـ/ ١٥ سبتمبر ١٦٦٣م.

حضر فخر الأماثل والأعيان مصطفى جاويش سردار طائفة القابى قولية بمصر المحروسة وأمين بيت مالهم،وصحبته الحاج أحمد بن خليل القابى قولى الساكن بمحلة طورخان بمدينة القسطنطينية المحمية،وفخر أمثاله رجب بن بالى القابى قولى وادعى مصطفى جاويش المرقوم على كل من الحاج أحمد ورجب المذكورين أعلاه بأن المدعو عصمت القابى قولى توفى إلى رحمة الله تعالى،وآلت مخلفاته لجهة بيت مال الطائفة المذكورة،وأن كلاً من المدعى عليهما المذكورين أعلاه وضع أيدهما على مخلفات عصمت المتوفى المرقوم أعلاه،ويطالب كلا منهما بما وضع يده عليه من مخلفات المتوفى. وسئل المدعى عليهما المذكوران عن ذلك فأجاب الحاج أحمد المدعى عليه المذكور بأنه ابن أخ شقيق للمرحوم عصمت المرقوم بمقتضى أن ميراث عصمت ابن خليل المذكور منحصر فيه وفى زوجته لايمه المرأة القاطنة بإسلامبول المذكورة،ويستحق هو والزوجة المذكورة جميع ما هو مخلف عن المتوفى المرقوم،وأن نسب الحاج أحمد المرقوم ثابت لعمه عصمت المتوفى المرقوم أعلاه،فلم يصدقه المدعى المذكور على دعواه المذكورة فطلب منه من يشهد له بنسبه المذكور فأحضر كلاً من مرتضى باكير الرومى،والحاج محمد بن ولى من محلة طورخان المذكورة،واستشهدهما عما يعلمانه من ذلك فشهدا لدى مولانا أفندى المومى إليه أعلاه بمعرفة عصمت المتوفى أحمد الذكور،ومعرفة الحاج المذكور،وأن أحمد بن محمد بن أخى عصمت المذكور بشهادة شرعية مقبولة من كل منهما القبول الشرعى واتصل مضمون الحجة الشرعية المذكورة بمولانا أفندى المشار إليه بشهادة شاهديها إيصالاً شرعياً،واعترف رجب بن بالى المرقوم بأنه وضع تحت يده على سبيل الأمانة الشرعية جميع ثلاثمائة قرش من القروش الأسدية،وجميع الأطمار الموجودة بمنزل المتوفى تحت يده على تاريخه،ولما ثبت مضمون الدعوى والسؤال والجواب لدى مولانا أفندى بشهادة شهوده،وصدور ذلك بين يديه فأجابهما لذلك،وعرف مصطفى جاويش أمين بيت المال المرقوم بأنه حيث ثبت نسب الحاج أحمد المرقوم لعمه عصمت المتوفى المرقوم،وأنه وارث لعمه مع زوجته المذكورة فلا معارضة للحاج أحمد المرقوم فى شئ من مخلفات المتوفى المذكور،ومنعه من التعرض له بسبب متروكات عمه،وأقر رجب بن بالى المذكور بأنه سلم للحاج أحمد بن أخى عصمت المتوفى المرقوم الأمانة التى تحت يده المذكورة ليحوزها لنفسه وللزوجة المذكورة،فتسلم ذلك بحضرة شهوده التسليم الشرعى وثبت مضمون ذلك لدى مولانا أفندى المشار إليه،تحريراً فى ثانى عشر صفر الخير سنة أربعة وسبعين وألف.

الشيخ حجازى الشخ عبدالغنى.

ملحق رقم (١٦)

محتوى الوثيقة: دعوى من امرأة عثمانية على مصرى بسبب عتقها.
المصدر: محكمة الباب العالى
رقم السجل: (١٨٣) رقم الصفحة: (٢٥١)
رقم المادة وتاريخها: مادة (٣٩٤) بتاريخ ٤جماد أول ١١١٠هـ/ ٨ نوفمبر ١٦٩٨م.

لدى مولانا الحاكم الحنفى حضر إلى مجلس الشرع الشريف فخر السادة الأشراف عبداللطيف ابن المرحوم محمد الألايلى،وصحبته المصونة المرأة عائشة،وادعت على السيد عبداللطيف المذكور بأن المدعى عليه المذكور واضع يده على المدعية المذكورة بطريق الاسترقاق،وأنها لم تكن رقيقة وأنها حرة الأصل والدها محمد بن ولى ووالدتها المرحومة رابية وأن مسقط رأسها خاص كوى بجوار إسلامبول بناحية أيوب الأنصارى بالديار الرومية القاطن بها والدها المذكور الآن،وأنها حين كانت قاصرة سرقت من بلدها المذكورة من نحو سبع سنوات سابقة على تاريخه،وبطلب المدعى عليه المذكور سئل عن ذلك فأجاب بالاعتراف فى وضع يد رقه على المدعية المذكورة،وأنه اشتراها من نحو خمس سنوات سابقة على تاريخه من رجل يدعى الحاج محمد المغربى بمبلغ قدره من القروش الأسدية مائتا قرش اثنتان،وبالإنكار فى كون المدعية حرة الأصل،وكلفها ثبوت دعواها المذكورة بالطريق الشرعى،وطلب منها البيان على ذلك فأحضرت كل من فخر السادة الأشراف السيد على بن السيد محمد ابن قاسم الإسلامبولى من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهالي محلة أياصوفية الصغرى،وفخر أمثاله الحاج محمد ابن أيوب بن على الإسلامبولى من أهالى محلة أياصوفية الكبرى القابى قولى كل منهما الساكن السيد على المذكور الآن ببولاق القاهرة،ومحمد المذكور دلالاً بسوق السلاح الآن واستشهدهما عما يعلمانه فى ذلك فأقام كل واحد منهما شهادته لدى مولانا الحاكم المومى إليه بمعرفة كل من المصونة عائشة المدعية المذكورة ووالدها محمد بن ولى القاطن بخاص كوى بجوار إسلامبول بناحية أيوب الأنصارى المذكورة أعلاه،ووالدتها المرحومة رابية المذكورة المعرفة الشرعية النافية للجهالة شرعاً أنهما كانا ينزلان بخاص كوى المذكورة بمنزل المدعية المذكورة،وتأتى عندهما وهى قاصرة،وأن عائشة المذكورة بنتاً صلبية لمحمد بن ولى المذكور أعلاه،وزوجته رابية المذكورة،ومسقط رأسها خاص كوى المذكورة أعلاه،يعلمان ذلك،ويشهدان به شهادة صحيحة شرعية على الوجه الشرعى،ولما ثبت ذلك لدى مولانا أفندى المومى إليه طلب من السيد عبداللطيف المدعى عليه رفع يده عن عائشة المذكورة،وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً،تحريراً فى رابع جماد أول سنة عشر ومائة وألف.

محلق رقم (١٧)

محتوى الوثيقة: أمر سلطانى بتعيين ناظر على مسجد وأوقافه برشيد لإعماره.
المصدر: محكمة رشيد.
رقم السجل: (٣٥) رقم الصفحة: (٢٤٧)
رقم المادة وتاريخها: مادة (١٠٢١) بتاريخ ٢٧ شوال ١٠٢٠هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٦١١م.

سبب تحرير الحروف وموجب تسطير الصنوف هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بثغر رشيد المحروس أجله الله تعالى،لدى سيدنا ومولانا المتمسك بلطف الله العزيز البارئ مولانا أقضى القضاة أفندى حسن التميمى الحنفى الدارى الناظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدينية،والتعلقات السلطانية بالثغر المذكور وتوابعه لطف الله به فى نفسه،وأدام الله تعالى فضله وعلاه حضر مولانا الشيخ العالم العلامة العمدة الفهامة زين الدين مفتى المسلمين صدر المدرسين ابن المكارم منصور الرشيدى الأزهرى وعلى يده براءة شريفة خاقانية مرتبة على عرض مولانا أقضى القضاة أفندى محمود الحاكم الشرعى سابقاً بالثغر المذكور،متضمنة لما برزت الأوامر الشريفة من الإنعام على مولانا الشيخ زين الدين منصور المشار إليه بوظيفة النظر على مسجد المحلى وأوقافه؛ الكائن قبلى الثغر،وأخبر أن وظيفة النظر المذكورة معطلة بمقتضى أن الناظرين عليه سابقاً هما الشيخ أحمد ابن المرحوم الحاج محمد كوكر،والحاج سلامة بن الحاج فرج المغربى مقصران فى وظيفة النظر المذكورة،وأن بناء المسجد محتاج للترميم،والبياض،والتبليط وترميم العتبة،وسأل فى الكشف عليه،فأجيب لذلك،فكشف عليه بمعرفة المعلم يوسف المعروف بابن نعيمة كشفاً شافياً،فوجد بناء المسجد المذكور من الجهة القبلية والجهة الشرقية محتاجة للعمارة،والترميم،والبياض،والتبليط،ووجد فوق سقفه نحو ثلاثمائة جريدة خوص مفروشة،وبداخله مواجير وشوالى فخار ملقاة بالجانب البحرى منه،ووجده غير مفروش،وأخبر بذلك إخباراً مرعياً،ثم بعد ذلك حضر مولانا الشيخ زين الدين منصور المشار إليه،وأخبر مولانا أفندى المومى إليه أعلاه دام علاه أن المسجد المذكور مقفول فى غالب أوقات الصلوات متعطل الشعائر،وسأل فى الكشف عليه فأجابه مولانا أفندى المومى إليه لذلك،ونقل ركابه السعيد،وصحبته من عدول محكمة الثغر من سيكتب اسمه فى آخره إلى حيث المسجد المذكور فى وقت صلاة الظهر فوجد أنه مقفول بالضبة،ولم يوجد من يفتحه،ففشت الضبة،وكشف عليه ثانياً بمعرفة المعلم يوسف المذكور أعلاه،فوجده بالصفة المشروحة أعلاه محتاجاً بناؤه من الجهة القبلية والجهة الشرقية إلى الترميم والبياض،وترميم العتبة كما شرح أعلاه،هذا ما دل عليه الكشف المذكور فيه،ليراجع عند الاحتياج إليه،والسؤال عنه،ويعرض على من له ولاية الأمر،تحريراً فى سابع عشرى شهر شوال من شهور سنة عشرين وألف النبوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٨)

محتوى الوثيقة: تعيين ناظر على أوقاف اثنين من الأئمة بموجب أمر سلطانى.
المصدر: محكمة الباب العالى.
رقم السجل: (١٦٦) رقم الصفحة: (٤١٩)
رقم المادة وتاريخها: مادة (١٣٨٧) بتاريخ ٣ رجب ١٠٩١هـ/ ٣٠ يوليو ١٦٧٩م.

سبب تحرير حروفه وموجب تسطير صنوفه هو أنه بموجب الخط الشريف الهمايونى بالعزة والسعادة مقرون المسطرة البراءة الشريفة السلطانية والإشارة المنيفة الخاقانية المكملة بالعلامة على العادة من دار السلطنة،ودار السعادة،المؤكدة بالبيورلدى الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف والاتباع المسطر بظاهره هامش صورة البراءة المشار إليها،الوارد ذلك لدى مولانا قاضى القضاة بمصر المحمية الموقع توقيعه الكريم أعلاه دام علاه،وأحاط علمه الشريف بذلك،مضمونه،ومعناه قرر ومكن وأكد وقوى الشيخ حسن بن المرحوم العلامة الشيخ محمد نسل الإمام دحية الكلبى الصحابى رضى الله عنه فى النظر والتحدث والمشيخة بأوقاف الإمامين الأعظمين أبى عبدالله محمد بن إدريس الشافعى القرشى محى السنة وفخر الأمة،وأبى شعيب الليث ابن سعد عمت بركاتهما،وتوابع ذلك من النظارات إبقاءً فى ذلك على عادته كما كان بموجب المحاسبات والحجج والتمسكات،ومكنه من ذلك عملاً على ما نص وشرح والعمل بمقتضاه،وأمر باتباعه،وعدم العدول عن معناه تمكيناً وإبقاءً وإلزاماً شرعيات،وذلك فى ثالث رجب الفرد الحرام سنة إحدى وتسعين وألف.

السيد أحمد أبى السعادات السيد تاج الدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٩)

محتوى الوثيقة: دعوى من عثمانية بسبب مخلفات أخيها.
المصدر: محكمة الباب العالي.
رقم السجل: (١٨٤) رقم الصفحة: (١١٤،١١٥)
رقم المادة وتاريخها: مادة (٤٠٠) بتاريخ غرة رجب ١١١١هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٦٩٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢٠)

محتوى الوثيقة: رفع الجمرك والتكاليف عن الأوقاف والصدقات المخصصة لأقباط طور سيناء.
المصدر: محكمة دمياط.
رقم السجل: (١٤٢) رقم الصفحة: (٢٤٨ - ٢٤٩)
رقم المادة وتاريخها: مادة (٢٩٢) بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٠٩٥هـ/ ١٠ مارس ١٦٨٤م.

بعد أن ورد الأمر الكريم الواجب القبول والتكريم من الديوان الشريف العالى بمصر المحروسة المكمل بالختم والعلامة الكريمين على العادة على يد بستياريتى الليسيلى الوكيل عن رهبان كنائس طور سيناء وقسيسيهم من مضمون الأمر الكريم المشار إليه أن رهبان كنائس طور سيناء وقسيسيهم أنهم بيدهم من طرفهم بالديوان العالى المشار إليه بعرض حال حصلت الوصية عليهم فى دين الإسلام،ومن طرف المصطفى عليه الصلاة والسلام،والصحابة عليهم رضوان الملك العلام،ومن فاتح مصر المرحوم المغفور له مولانا السلطان سليم عليه رحمة الله الملك الرحيم،وأن،بيدهم أوامر شريفة وبراءات منيفة بأن أوقاف كنائس الأروام وسائر أكنافها،إذ ورد إليهم نذور أو شئ على طريق الصدقة الصدقة من مأكولات ومشروبات وسائر أمور متعلقة بهم فى ذلك،وأتوا بها إلى البنادر لأجل التوجه بها إلى الكنائس المذكورة،فالكمرك على ذلك معاف وأن ليس عليهم عادة فى البنادر،ولا تفرض عليهم تكاليف،كما هو معين بالأوامر الشريفة التى بيدهم،وطب المنهيون تجديد بروز أمر ديوانى من جانب الصدقات العلية،فبرز الأمر الكريم المشار إليه بأنه إذا توجهوا بشئ من تعلقات كنائس الأروام المذكورة من مأكولات،ومشروبات ونذور وصدقات إلى بندر من البنادر،لا تفرض عليهم عادة،عملاً بموجب الأمر الكريم،وجرى ذلك وحرر فى ثالث عشرى ربيع أول سنة خمس وتسعين وألف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم

ثانياً- وثائق غير منشورة

أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة

١- محكمة إسكندرية.
٢- " بابى سعادة والخرق.
٣- " الباب العالى.
٤- " بولاق.
٥- " دمياط.
٦- " رشيد.
٧- " الصالح.
٨- " الصالحية النجمية.
٩- " القسمة العسكرية.
١٠- " قناطر السباع.
١١- محافظ الدشت.

ثالثاً- المخطوطات.

١- محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة،نسخة ميكروفيليمية بدار الكتب المصرية. تحت رقم (٣٤١٩٣).

رابعاً - المصادر العربية المنشورة.

١- إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق،تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية،القاهرة،١٩٨٦.

٢- إبراهيم بك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية،المعروف بكتاب التحفة الحليمية فى تاريخ الدولة العلية،مؤسسة الكتب الثقافية،القاهرة،١٩٨٨.

٣- أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا إلى أخر سنة ثمان وستين وألف،تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية،القاهرة،١٩٨٩.

٤- أحمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج،تحقيق الدكتورة/ ليلى عبداللطيف أحمد،القاهرة،١٩٨٠.

٥- أحمد شلبى بن عبدالغنى الحنفى المصرى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات،تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم،مكتبة الخانجى،القاهرة،١٩٨٧.

٦- إسماعيل سرهنك: تاريخ الدولة العثمانية،تقديم ومراجعة الدكتور/ حسن الزين،دار الفكر الحديث،بيروت،١٩٨٨.

٧- أوليا جلبى: سياحتنامه مصر،ترجمة على عونى،تحقيق الدكتور/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالوهاب عزام،الدكتور/ أحمد السعيد سليمان،تقديم ومراجعة الدكتور/ أحمد فؤاد متولى،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية،القاهرة،٢٠٠٣.

٨- داود بن عمر الأنطاكى: تذكرة أولى الألباب والجامع للعجب العجاب،جزءان،المكتبة الثقافية،بيروت،(د.ت).

٩- عبدالرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار،جـ١،بولاق،١١٩٧هـ/ ١٨٧٩ - ١٨٨٠م.

١٠- على باشا مبارك: الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة،الأجزاء،٤،٣،٢،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٨٥،١٩٨٣،١٩٨٢.

١١- قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر: ترجمه وقدم له وعلق عليه الدكتور/ أحمد فؤاد متولى،دار الهانى للطباعة،القاهرة،١٩٨٦.

١٢- محمد أمين المحبى: خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر،جـ٤،١،القاهرة،١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م.

١٣- محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية،وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية،تحقيق الدكتورة/ ليلى الصباغ،دمشق،١٩٩٥.

١٤- .....: النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية،تحقيق/ عبدالرازق إبراهيم عيسى،العربى للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٨٨.

١٥- محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول،القاهرة،١٣١١هـ/ ١٨٩٣- ١٨٩٤م.

١٦- يوسف آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان،تحقيق بسام الجابى،بيروت،١٩٨٢.

خامساً - القواميس

١- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥،أربعة أجزاء،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٤.

٢- محمد على الأنسى: قاموس اللغة العثمانية المسمى "الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات" يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والأفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية،بيروت،١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م.

سادساً - رسائل جامعية غير منشورة.

١- إبراهيم يونس محمد سلطح: تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣ - ١١٣١هـ/ ١٥١٧ - ١٧١٩م) من خلال مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل،رسالة ماجستير،آداب الإسكندرية،قسم التاريخ،عام ١٩٨١.

٢- أحمد عبدالعزيز على عيسى: الصراع بين البيوتات المملوكية فى مصر العثمانية (٩٢٣ -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)،رسالة ماجستير،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب بدمنهور،قسم التاريخ،عام ٢٠٠١.

٣- جميل عرفة منتصر: التجارة فى مصر العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)،رسالة دكتوراه،آداب الإسكندرية،قسم التاريخ،عام ١٩٨٦.

٤- محمد عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ الدولة العثمانية وتوسعاتها وبدايات الحكم العثمانى فى بعض الولايات العربية (٦٩٦ - ١٠٥٥هـ/ ١٢٩٦ - ١٦٤٥م) من خلال مخطوط "نصره أهل الإيمان بدولة آل عثمان،جزءان،رسالة دكتوراه،جامعة الإسكندرية،كلية الآداب،قسم التاريخ،عام ٢٠٠١.

سابعاً - المراجع العربية.

١- إبراهيم إبراهيم عنانى: رشيد فى التاريخ "دراسة فى التاريخ والآثار والسياحة،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،١٩٩٣.

٢- دكتور/ أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل،دار المعارف،القاهرة،١٩٧٩.

٣- دكتور/ أحمد عبدالرحيم مصطفى: فى أصول التاريخ العثمانى،دار الشروق،بيروت،١٩٨٢.

٤- دكتور/ أحمد عزت عبدالكريم: دراسات فى تاريخ العرب الحديث،دار النهضة العربية،بيروت،١٩٧٠.

٥- دكتور/ أحمد فؤاد متولى: الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والعربية المعاصرة له،الزهراء للإعلام العربى،القاهرة،١٩٩٥.

٦- دكتور/ أحمد يشار أوجاق: الحياة الدينية والفكرية فى الدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الثانى،إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩.

٧- دكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى: الحياة التعليمية والعلمية وأدبيات العلوم عند العثمانيين،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الثانى،إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩.

٨- أميدية جوبير: حصر لقبائل التى تقطن بين مصر وفلسطين،ضمن موسوعة وصف مصر،جـ٢،"العرب فى ريف مصر- وصحراواتها" ترجمة،زهير الشايب،مكتبة الأسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٢.

٩- أندرية ريمون: المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى،ترجمة لطيف فرج،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٩١.

١٠- بول كولز: العثمانيون فى أوربا،ترجمة الدكتور/ عبدالرحمن عبدالله الشيخ،سلسلة الألف كتاب الثانى،العدد (١٢٦)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٣.

١١- توفيق الطويل: التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى،القاهرة،١٩٤٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢- دكتور/ جـلال يحيـى: مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥)،دار المعارف،الإسكندرية،١٩٨٢.

١٣- جومـار: العرب والعربان فى مصر- الوسطى،ضمن موسوعة وصف مصر،جـ٢،"العرب فى ريف مصر وصحراوتها" ترجمة زهير الشايب،مكتبة الأسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٢.

١٤- حسام محمد عبدالمعطى: العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر،سلسلة تاريخ المصريين،العدد (١٤٩)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٩

١٥- دكتور/ حسن عثمان: مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى نشر،حسن إبراهيم حسن،القاهرة،١٩٤٢.

١٦- درويش النخيلى: السفن الإسلامية على حروف المعجم،الإسكندرية،١٩٧٤.

١٧- روبير مانتران: الدولة العثمانية فى القرن السابع عشر- اتجاه إلى الاستقرار أم إنحدار ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية،جـ١،ترجمة بشير السباعى،إشراف روبير مانتران،دار الفكر،القاهرة،١٩٩٣.

١٨- دكتور/ سعد القاضى: العارف بالله سيدى إبراهيم الدسوقى،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠١.

١٩- سعيد أحمد برجاوى: الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسى والعسكرى،الأهلية للنشر والتوزيع،بيروت،١٩٩٣.

٢٠- دكتور/ سعيد عبدالفتاح عاشور: المجتمع المصرى فى عصر- سلاطين المماليك،دار النهضة العربية،الطبعة الأولى،القاهرة،١٩٦٢.

٢١- دكتور/ سليمان محمد حسين: تجار القاهرة فى القرنين السادس عشر- والسابع عشر،سلسلة تاريخ المصريين،العدد (٢٤١) الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٣.

٢٢- دكتورة/ سميرة فهمى على عمر: إمارة الحج فى مصر- العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)،سلسلة تاريخ المصريين،العدد(٢٠١)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠١.

٢٣- دكتور/ سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر- الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧ - ١٨٨٢)،دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٧٠.

٢٤- دكتور/ سيد محمد السيد: مصر- فى العصر- العثمانى فى القرن السادس عشر،دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٩٧.

٢٥- دكتور/ صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ العرب الحديث،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية،١٩٩٩.

٢٦- دكتور/ صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر- الحديث والمعاصر (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)،الجزء الأول،دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،القاهرة،٢٠٠٠.

٢٧- دكتور/ عبدالجواد صابر إسماعيل: مصر فى العصر العثمانى،القاهرة،٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨- دكتـــور/ عبدالحميـــد حامـــد سليمـــــان: تـاريخ المـوانئ المصرـية فى العصرـ العثمانى،سلسـلة تـاريخ المصرـــيين،العدد(٨٩)،الهيئـــة المصرـــية العامـــة للكتاب،القاهرة،١٩٩٥.

٢٩- .....: الرسوم الجمركية على البن فى مصر فى القرنين السـابع عشرـ والثامن عشر الميلاديين،المؤتمر الدولى المنعقد فى الفـترة مـن ٨: ١١ أكتوبر ١٩٧٧،مونبليه،فرنسا،١٩٩٧.

٣٠- .....: الملاحة النيلية فى مصرـ العثمانيـة (١٥١٧ - ١٧٩٨) سلسـلة تـــاريخ المصرـــيين،العدد(١٧٦)،الهيئـــة المصرـــية العامـــة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٠.

٣١- .....: مقاطعـــة الخـــردة وتوابعها،دراســـة فى التنظـــيم المـــالى والضرائبى للحرف الهامشية والبسيطة،دمياط،٢٠٠٠.

٣٢- دكتور/ عبدالرحمن فهمـــى: النقـود المتداولـة أيـام الجبرتى،بحـث منشـور ضـمن كتـاب :بحـوث ودراســات عــن عبــدالرحمن الجــبرتى" بــإشراف الـدكتور/ أحمـد عـزت عبدالكريم،الهيئـة المصرـية العامـة للكتاب،القاهرة،١٩٧٦.

٣٣- دكتـــور/ عبـــدالرحيم عبـــدالرحمن عبـــدالرحيـــم: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى (٩٢٣ - ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ - ١٧٩٨م)،المجلة التاريخية المغربية،تونس،١٩٨٢.

٣٤- دكتـــور/ عبـــدالرحيم عبـــدالرحمن عبـــدالرحيـــم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشرـ،الطبعة الثانية،مكتبة مدبولى،القـاهرة،١٩٨٦.

٣٥- دكتـــور/ عبـــدالعزيز محمـــد الشنـــــاوى: الدولة العثمانية دولـة إسـلامية مفـترى عليها،جـ١،مكتبـة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٨٠.

٣٦- دكتور/ عبدالكريم رافـــق: بلاد الشـام ومصرـ مـن الفـتح العـثمانى إلى حملـة نـابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨)،دمشق،١٩٦٨.

٣٧- دكتور/ عراقى يوسف محمد: الوجود العـثمانى المملـوكى فى مصرـ فى القـرن الثـامن عشرـ وأوائل القرن التاسع عشر،دار المعارف،القاهرة،١٩٨٥.

٣٨- .....: الوجود العثمانى فى مصر فى القرنين السادس عشرـ والسـابع عشر،القاهرة،١٩٩٦.

٣٩- دكتـــورة/ عفـــاف مســـعد الســـيد العبـــــــد: دور الحاميـــة العثمانيـــة فى تـــاريخ مصرـــ (١٥٦٤-١٦٠٩م)،سلسـلة تـاريخ المصرـيين،العدد (١٧٩)،الهيئـة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٠.

٤٠- دكتـــور/ عـــلى محمـــد محمـــد الصـــــلابى: عوامل نهوض وسقوط الدولة العثمانية وحرب محمد عـلى على الجزيرة العربية،الإمارات،٢٠٠١.

٤١- عمر طوســـــون: وادى النطـــرون ورهبانـــه وأديرتـــه ومختصرـــ تـــاريخ البطاركة،مـذيل بكتـاب تـاريخ الأديـرة البحرية،الطبعـة الثانية،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٩٦.

٤٢- دكتور/ عمر عبدالعزيز عمر: تـــاريخ المشرـــق العـــربى (١٥١٦ - ١٩٢٢)،دار المعرفـــة الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٢.

٤٣- فالتـــرهنتـــــس: المكاييـــل والأوزان الإســـلامية ومـــا يعادلهـــا فى النظـــام المترى،ترجمة الدكتور/ كامـل العسيلى،منشـورات الجامعـة الأردنية،١٩٧٠.

٤٤- دكتور/ فريدون أمجـــن: التـاريخ السـياسى للدولـة العثمانية،ضـمن كتـاب الدولـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الأول،إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩.

٤٥- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية،ترجمة نبيه أمين فارس،منير البعلبكى،الطبعة العاشرة،دار العلم للملايين،بيروت،١٩٨٤.

٤٦- دكتورة/ ليلى عبداللطيف أحمد: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى،مطبعة جامعة عين شمس،القاهرة،١٩٨٧.

٤٧- دكتورة/ مباهات كوتوك أوغلى: البنية الاقتصادية فى الدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الأول،إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩.

٤٨- دكتور/ محسن على شومان: اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر،جـ٢،سلسلة تاريخ المصريين،العدد (١٩٢)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٠.

٤٩- محمد المهدى سيد صديق: العلاقات بين البندقية والدولة العثمانية،دار الصداقة للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٨٨.

٥٠- دكتور/ محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤)،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٩٣.

٥١- دكتور/ محمد ايشيرلى: نظم الدولة العثمانية،ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،المجلد الأول،إشراف وتقديم الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلى،نقله إلى العربية صالح سعداوى،استانبول،١٩٩٩.

٥٢- دكتور/ محمد عبداللطيف هريدى: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها فى انحسار المد الإسلامى عن أوروبا،دار الصحوة،القاهرة،١٩٨٧.

٥٣- محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى،سلسلة تاريخ المصريين،العدد (٤٤)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩١.

٥٤- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية،القاهرة،١٩١٢.

٥٥- محمود حامد الحسينى: الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة (١٥١٧- ١٧٩٨)،مكتبة مدبولى،القاهرة،١٩٨٨.

٥٦- دكتور/ مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية،دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى حتى إلغاء الخلافة العثمانية (١٥١٧ - ١٩٢٤)،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٠.

٥٧- ناصر أحمد إبراهيم: الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر،تقديم الدكتور/ رءوف عباس حامد،دار الآفاق العربية،القاهرة،١٩٩٨.

٥٨- نيفين مصطفى حسن: رشيد فى العصر العثمانى،دار الثقافة العلمية،الإسكندرية،١٩٩٩.

٥٩- هاملتون جب،وهارولد بوون: المجتمع الإسلامى والغرب،جزءان،ترجمة الدكتور/ أحمد عبدالرحيم مصطفى،مراجعة الدكتور/ أحمد عزت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبدالكريم،دار المعارف،القاهرة،١٩٧١.
٦٠- يليماز اوزتـــــونا: تاريخ الدولة العثمانية،المجلد الأول،ترجمة عدنان محمـود سـليمان،الدكتور/ محمـود الأنصارى،منشـورات مؤسسـة فيصل للتمويل،تركيا،استانبول،١٩٨٨.

ثامناً - المراجع الأجنبية

1- Combe Eteinne., L'Egypte Ottoman de la conquete par Selim I (1517) a L'arrivée de Bonaparte (1798) en precis de L'histoire de Egypte, T.3, Le Caire, 1933.
2- Creasy, E., History of The Ottoman Turks from The beginning of Their empire To The present time, Vol, 2, London, 1854.
3- Edward Upham., History of The Ottoman empire From its establishment till the year 1828, Vol. 2, London, 1829.
4- Holt, P. M., Egypt and the Fertile Crescent (1516- 1922) apolitical history, London, 1966.
5- ……., The pattern of Egyptian history from (1517- 1798) in political and social chang in modern Egypt, London, 1969.
6- Justin Mc Carthy., The Ottoman Turks an introductory history to 1923, London, 1997.
7- Linda darling., Revnue raising and legitimacy Tax collection and administration Finance in The Ottoman empire (1500- 1660) New York, 1996.
8- Shaw, S. J., The Financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt (1517- 1798) Princeton, New Jersey, 1962.
9- ……., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge, Massachustter, 1964.

تاسعاً - الدوريات العربية.

١- حاتم الطحـــاوى: اقتحـام العثمانيـين للقسطنطينية،شـهادة المـؤرخ البيزنطـى دوكاس،مجلة الاجتهاد،العدد٤٢،٤١،دار الاجتهاد،بيروت،١٩٩٩.
٢- دكتور صلاح أحمد هريـــــدى: العلاقات المصرية العثمانية فى القـرن العـاشر الهجـرى/ السـادس عشـر الميلادى،المجلـة التاريخيـة العربيـة للدراسـات العثمانية،العدد (٢٢)،تونس،٢٠٠٠.
٣- محمـــد بـــن أبى السرـــور البـــكرى: كشـف الكربـة فى رفـع الطلبـة،تحقيق الـدكتور/ عبـدالرحيم عبـدالرحمن عبدالرحيم،المجلـة المصرـية للدراسـات التاريخية،المجلد الثالث والعشرون،القاهرة،١٩٧٦.
٤- محمد البرلسى السعـدى: بلـوغ الأرب برفـع الطلـب،تحقيق الـدكتور/ عبـدالرحيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبـــدالرحمن عبدالرحيم،المجلـــة المصرـــية للدراســـات التاريخية،المجلد الرابع والعشرون،القاهرة،١٩٧٧.

٥- محمد شفيق: غربـــال: مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١م) رسالة حسـين أفنـدى الروزنـامجى،بعنوان "ترتيـب الـديار المصرـية فى عهـد الدولـة العثمانية،مجلة كلية الآداب،جامعة فؤاد الأول (القاهرة)،المجلـد الرابع،الجزء الأول،١٩٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com